إسرائيل ودول الخليج

تشابك العلاقات بين التقارب والصراع

الدكتور
فهد فلاح العجمي

٢٠١٧

الناشر

www.darelnokhba.com

رئيس مجلس الإدارة
أسامة إبراهيم

المدير التنفيذى
سماح الجمال

المدير الفني
أحمد جابر

تصميم الغلاف
مصطفى الدناصورى

التصميم الداخلى
وليد محمد

دار النخبة
للطباعة والنشر والتوزيع

٣٣ شارع السنترال – المجاورة الأولى
– الحي الأول – مدينة الشيخ زايد –
الجيزة – مصر

تليفون: ٣٨٥١١٩٦٩ – ٠٠٢٠٢
٠١٢٨٨٦٨٨٧٥ – ٠٠٢
E-mail: alnokhoba@gmail.com

الطبعة الأولى
1438 هـ - 2017 م
جميع الحقوق محفوظة للناشر

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية:
2017 - 3692
ISBN: 978 - 977 - 6580 - 45 - 9

المقدمة :

منذ تأسيس دولة إسرائيل وهي تواجه خطرا يتعلق بوجودها ،ولهذا رصدت إسرائيل الكثير من الموارد لتطوير قواتها العسكرية ،وسعت للحصول علي مساندة القوي غير الإقليمية لتعويض التفاوت بين مواردها وموارد الدول العربية[١]، ولهذا سعت إسرائيل لإقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية مع عدد من دول العالم لكسر حالة العزلة الإقليميّة والدولية، وذلك باعتبار أن الاعتراف الدولي سيدعم من مكانتها الإقليميّة والدولية، ويرسخ وجودها وأنها تشكل جزءًا من العالم الأفرو آسيوي، وهذا ما أبرزه بنجامين أكزين أستاذ العلوم السياسيّة بالجامعة العبرية بقوله: "إن نقطة الارتكاز في سياسة إسرائيل الخارجيّة يجب أن تكون بضمان وجود إسرائيل في العائلة الدولية فمعاهدات الصلح لا تضمن سلامًا دائمًا".[٢]

وقد هدفت إسرائيل إلى جعل علاقاتها الخارجيّة في خدمة الأمن القومي الإسرائيلي، ومن ثم يتضح أن مطلب اكتساب الشرعية السياسيّة الواقعية التي تتجاوز مجرد الاعتراف القانوني اصبح في مقدمة أهداف السياسة الخارجيّة الإسرائيليّة [٣].

وفي هذا السياق تحرص إسرائيل على توطيد علاقاتها بدول الخليج، وذلك لأن منطقة الخليج تتمتع بأهمية استراتيجية واقتصادية وتاريخية جعلت منها هدفاً لمحاولات الاختراق والمطامع الإسرائيلية منذ احتلال فلسطين عام ١٩٤٨، وبعد الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٧٣ اتخذت المصالح الإسرائيلية في منطقة الخليج والجزيرة العربية بعداً عملياً؛ فقد أدى استخدام العرب لسلاح البترول أثناء الحرب لدفع إسرائيل باتجاه التنسيق مع الولايات

١- -انظر :

افراييم سينية ، إسرائيل بعد عام ٢٠٠٠ ، ترجمة عبد العال الباقوري ، دارميريت للنشر والمعلومات ،القاهرة، الطبعة الأولي ، ٢٠٠٢.ص ٦٥

- علاء سويلم ، إسرائيل ونظرية جديدة للحرب ، القاهرة، بدون ناشر، ١٩٩٨ ،ص (٨٣) .

٢- سمر إبراهيم محمد ، السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه منطقة القرن الإفريقي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسيّة، جامعة القاهرة، ص(٥٦).

٣- انظر :

- يحزقيال درور، "إستراتيجيّة شاملة لعصر شبه السلام"، إستراتيجيّة شاملة لإسرائيل، ترجمة محمود الصواف، الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الإعلام، القاهرة،٢٠٠١، ص (٤١).

Martin Gilbert ،Israel، William Morrow ،Printed In the United-States Of America ،1998.p (346)

المتحدة والدول الغربية، لاستهداف الدول الخليجية والسيطرة على الموارد النفطية فيها، ذلك الهدف الذي تحقق في أعقاب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، حيث أعقبته خطواتٌ متقدمةٌ للتسوية مع إسرائيل، دُفعت لها هذه الدول وشاركت فيها الدول الخليجية بأساليب ومراحل متعددة، وصلت إلى حد افتتاح مكاتب تجارية إسرائيلية في بعض الدول الخليجية، -مثل افتتاح مكتب التمثيل التجاري الإسرائيلي في قطر في أيلول عام ١٩٩٦، كما افتتحت قطر مكتباً تجارياً لها في تل أبيب[١]، وكذلك مثل إضافة لقيام مسؤولين إسرائيليين رفيعي المستوى بزيارات لبعض هذه الدول[٢].

وبعد سيطرة الولايات المتحدة على النظام الدولي وانهيار الاتحاد السوفيتي وخروج العراق من معادلة الصراع العربي- الاسرائيلي، ومن ثم ادي ذلك لجعل الولايات المتحدة تمارس ضغوطها على دول الخليج لإقامة علاقات اقتصادية مع إسرائيل[٣].

ولكن التطور في العلاقات الخليجية الإسرائيلية اصطدم بشكل مباشر مع الانهيار الذي شهدته عملية السلام على المسارات الفلسطيني والسوري اللبناني والذي أدى إلى اشتعال انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، وقيام إسرائيل بإعادة احتلال الأراضي الفلسطينية بالكامل، مما أدى إلى تأزم العلاقات العربية الإسرائيلية بشكل كبير، وقد شمل هذا التأزم بطبيعة الحال العلاقات الخليجية الإسرائيلية، فتراجعت وتيرة التطبيع بين بعض الدول الخليجية وإسرائيل كما أصاب الجمود علاقات البعض الآخر، وكان للضغط الشعبي في هذه الدول الدور الأبرز في تراجع وتيرة العلاقات الخليجية الإسرائيلية نظراً لطبيعة البنية الثقافية والعقيدية للشعب العربي في دول الخليج عامة.

وقد أفرزت حرب الخليج الثالثة –الغزو الأمريكي للعراق ٢٠٠٣- أوضاعاً جديدة على

١- صحيفة الثورة: من قطر إلى المغرب.. مكاتب للتمثيل التجاري وأخرى للارتباط الدبلوماسي، ٢-٢-٢٠١٢ (مأخوذة بتاريخ ١١ فبراير ٢٠١٣)،
http://thawra.alwehda.gov.sy/__print__veiw.asp?FileName=117172692012020119492 5

٢- أشرف راضي، العلاقات الإسرائيلية – الخليجية والمغاربية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٥، يوليو ١٩٩٦، ص١٠٧.

٣- د. أحمد سلمان، العلاقات الإسرائيلية مع دول مجلس التعاون الخليجي، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ص١.

دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة فيما يتعلق بموقفها من إسرائيل وعلاقاتها معها، كما أثرت على مستقبل توازن القوى فيها، حيث كانت دوماً إسرائيل تعمل على زعزعة استقرار المنطقة إبان كان العراق يهيمن على مقاليد الأمور فيها، فيما سعت بعد الإطاحة به محاولة الوصول إلى الخليج عبر السلام تارة، والاتفاقيات التجارية تارة أخرى.

وجاءت الحرب الإسرائيلية على لبنان ٢٠٠٦، ثم الاعتداء على غزة ٢٠٠٨، وكذلك ٢٠١٢، ومما لا شك فيه أن هذه الحروب وغيرها مما تشنها إسرائيل على الدول العربية تؤثر على العلاقات بين إسرائيل والدول العربية وبطبيعة الحال دول الخليج، وإن كانت مواقف الحكومات تبدو ضعيفة، إلا أن شعوبها تمارس ضغوطاً عليها من أجل عدم تطبيع العلاقات مع إسرائيل، ومطالبتها دائماً في كل كبيرة وصغيرة تفعلها إسرائيل بقطع العلاقات معها سواء الدبلوماسية أو الاقتصادية... الخ.

وفي هذه الدراسة نتناول أثر التغير في النظامين الدولي والإقليمي على العلاقات الإسرائيلية الخليجية لا سيما في الفترة من عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠١١، وذلك مع تتبع تطور العلاقات الخليجية الإسرائيلية منذ نشأة إسرائيل عام ١٩٤٨ مع التركيز على الفترة من عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠١١.

- **مشكلة الدراسة:**

تتمتع منطقة الخليج العربي بموقع إستراتيجي غاية في الأهمية إضافة إلى امتلاكه لثروات نفطية ضخمة جعلت من المنطقة المصدر الأساسي للطاقة في العالم، ولم تكن إسرائيل بعيدة وكانت قريبة الإحاطة بأهمية هذه المنطقة، ولذا حرصت على تطوير علاقتها مع دول الخليج، كمدخل لتطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية وتحقيق الاستقرار في المنطقة لمصلحتها بشكل أساسي، ومخرج من الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها بسبب المقاطعة العربية،ولاسيما مع حدوث تغيُّر في السياسة الإسرائيليّة التي تكيّفت وتأقلمت مع الأوضاع الجديدة عقب انتهاء مرحلة الحرب الباردة، فقد انتقلت من سياسة الطرف الثالث التي مارستها خلال الحرب الباردة لحساب الحلف الأطلسي إلى سياسة العمل تحت المظلة الأميركية.[١]

١- عبد الملك عودة، "العلاقات المصرية الإفريقية بعد الحرب الباردة"، مجلة آفاق إفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الإعلام، القاهرة، العدد العاشر،٢٠٠٢ ، ص (١٣-١٤).

وتنبع أهمية هذه الدراسة من خلال رصد أهم مقومات ومحددات العلاقات الخليجية الإسرائيلية، والتي تتمحور بصيغة أساسية في تطور العملية السلمية بين أطراف الصراع الرئيسيين وخصوصاً بين الطرف الفلسطيني وإسرائيل من جانب، هذا بالاضافة لانعكاساتها على الأمن القومي العربي من جانب آخر، ومن ثَمّ تتضح أهمية الدراسة من خلال مُعالجتها لطبيعة السياسة الاسرائيلية تجاه منطقة الخليج العربي والاليات التي تتبعها لتدعيم علاقاتها مع دول الخليج العربية. ومما لا شك فيه أن هذا الرصد الدقيق لأهم العوامل المؤثرة على تطور هذه العلاقات سيساعد في التنبؤ بمستقبل توجهات دول الخليج نحو إسرائيل، والسياسية الإسرائيلية التي يمكن انتهاجها تجاه هذه الدول.

المؤلـــف

الفصل الأول
أثر المتغيرات الدولية
على العلاقات الخليجية- الإسرائيلية

مقدمة

لقد أصبح العالم بمثابة قرية كونية صغيرة ما يحدث في احد أركانها يؤثر في باقي المناطق، ذلك ان سياسات العولمة والتسابق المحموم بين دول العالم للنهوض واحتلال موقع الصدارة على الخريطة العالمية جعلت دول العالم في بوتقة واحدة تتفاعل مع بعضها البعض، ومن ثم لا يمكن قيام دولة بمفردها بمنأى عن النظام العالمي الحديث، بل أن كافة الدول ومنها دولنا العربية قد صارت جزءا من هذا النظام العالمي، وذلك من خلال العلاقات على كافة المستويات مع الدول الكبرى، الى جانب العضوية في كافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية [1].

وخلال العقد المنصرم وقعت العديد من المتغيرات والاحداث العالمية التي امتد آثارها لتشمل كافة الدول والمجتمعات على حد سواء، سواء كانت تلك المتغيرات سياسية مثل التغير في النظام العالمي الجديد وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة هذا النظام، وما شكلته العولمة من سياسات فرضت على كافة الدول التعامل معها والسير في ركابها، هذا بالطبع الى جانب السباق المحموم للتسلح بين دول العالم ومنها دولنا العربية، حيث صارت الدول تنفق مليارات الدولارات سنويا على شراء الأسلحة والذخائر من الدول الكبرى المصدرة للأسلحة والمعدات الثقيلة.

كما برزت العديد من المتغيرات المؤثرة على الصعيد العالمي، ولعل من أبرزها ما شهده العالم من تداعيات إرهابية خطيرة عقب احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والتهديدات التي شملت الامن الوطني والامن العالمي من تداعيات تلك الظاهرة الخطيرة، الى جانب ما شهده العالم خلال تلك الفترة من تنامي ظاهرة الإرهاب والتي سعت الولايات المتحدة الأمريكية

1- Ted Gup. "The Doomsday Blueprints." Time، August 10، 1992، p. 3239- and For more Information Please refer to: Ralph A. Epperson.. The New World Order (Publius Press: Tucson، AZ، 1990).

إلى محاولة الربط بين الإسلام والإرهاب على خلفية أحداث سبتمبر والتي اتخذتها ذريعة أساسية للهجوم على أفغانستان ثم إحتلال العراق في العام ٢٠٠٣.

ومن هنا يمكن التأكيد أن ثمة متغيرات فاعلة على المستوي الدولي أثرت بشكل كبير في العلاقات الدولية سواء بين أقطاب النظام الدولي أو بين كافة الدول على حد سواء، وعلى رأسها انتهاء عصر القطبية الثنائية والدخول في عصر الهيمنة المطلقة الأمريكية، وهو ما أثر على مجمل التفاعلات المطروحة على الساحة الدولية، من خلال اتخاذ الفاعلين الدوليين مواقف واتجاهات معينة بشأنها، أظف إلى ذلك بروز أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وسعى الولايات المتحدة الأمريكية الى الربط بين الإسلام والإرهاب من خلال محاولة إضفاء جرائم الإرهاب الى الأصولية الإسلامية وما تبع ذلك من غزو أفغانستان ثم إحتلال العراق في محاولة أمريكية للقضاء على ما أسمته "محور الشر".

وفي نطاق الدراسة يمكن استعراض مواقف الجانبين الخليجي والإسرائيلي تجاه هذه المتغيرات والتطورات المتلاحقة من خلال تقسيم الفصل الأول من الدراسة على النحو التالي:

المبحث الأول: انهيار الاتحاد السوفيتي، والهيمنة الأمريكية

المبحث الثاني: ظاهرة الإرهاب وأحداث ١١ سبتمبر

المبحث الثالث: الغزو الأمريكي للعراق (حرب الخليج الثالثة) ٢٠٠٣

المبحث الأول
انهيار الاتحاد السوفيتي والهيمنة الأمريكية

انتهى عصر الاستعمار الأوروبي التقليدي وظهر على الساحة الدولية منافسان جديدان حاولا بسط نفوذهما على دول جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء من خلال الدخول في مواجهة أيديولوجية عسكرية طاحنة، فيما أطلق عليها اسم الحرب البادرة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، والتي انتهت بتحلل إتحاد الجمهوريات السوفيتية وتفكك الكتلة الاشتراكية (حلف وارسو)- دون مظاهر عنف داخلي أو خارجي ومن تلقاء نفسه- في عام ١٩٩١ [١]؛ بسبب سياسة المهادنة التي اتبعها الرئيس السوفيتي الأسبق "ميخائيل جورباتشوف" في عام ١٩٨٥، والقائمة على الانفتاح على الخارج وتحسين العلاقات مع الكتلة الغربية في اتجاه إنهاء سباق التسلح من خلال إنشاء وفاق دولي خالي من الأخطار التدميرية التقليدية والنووية على السواء[٢]، وهو ما تم التعبير عنه في اتفاقيات ستارت Start الذي قضى بتخفيض كبير للترسانة الإستراتيجية لكل البلدين، كما تم ضبط الأسلحة التقليدية في أوروبا ضمن اتفاقية القوات التقليدية المسلحة في أوروبا بهدف الحد من التسلح والتواجد المسلح.

وبالتوازي مع ذلك فشلت سياسة الإصلاح التي تبناها النظام السوفيتي والمسماه بـ (البيريسترويكا- المصارحة) و(الجلاسنوست- إعادة البناء/المكاشفة) [٣]، هو ما أفسح

١- للمزيد يمكن الرجوع إلى:

حسين شريف، انهيار الاتحاد السوفيتي والنظام العالمي الجديد مهد الطريق للسيادة الأمريكية في التسعينيات ١٩٩٠-٢٠٠٠- الجزء الرابع (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣).

Len Colodny and Robert Gettlin. Silent Coup: The Removal of a President (St. Martin's Press: New York, NY, 1992)

٢- جمال الأتاسى، "حول التطورات في النظام العالمي الجديد"، في مجلة المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة الرابعة عشرة، المجلد (١٤)، العدد (١٥٣)، نوفمبر ١٩٩١) ص ص ١٢٤- ١٣٥.

٣- نورهان الشيخ، دور النخبة الحاكمة فى اعادة هيكلة السياسة الخارجية : دراسة لحالتى الاتحاد السوفيتى (١٩٨٥-١٩٩١) والجمهورية الروسية (١٩٩١-١٩٩٦) (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠) ص ٣٠.

المجال أمام توحد الألمانيتين- الشرقية والغربية- وتكوين حكومة غالبيتها ليسوا من الشيوعيين، وإنهاء نظام الحكم الشيوعي في دول أوروبا الشرقية ـــــبشكل تدريجيـــــ وإعلان استقلالها عن الهيمنة المركزية السوفيتية، وخاصة بعد معاهدة جورباتشوف التي طرحها للاستفتاء في مارس ١٩٩١.

وفي الوقت ذاته زادت التناقضات بين إدخال الإصلاحات الديمقراطية وجهود النظام الاقتصادي، وهو ما أدى إلى تصاعد حدة النزاعات القومية والأزمات الاقتصادية، والتخلي عن الماركسية – اللينينية وحل المؤسسات العسكرية والسياسية للكتلة الشرقية وتحول الاقتصاد نحو السوق الحر القائم على بيع مشروعات الدولة للقطاع الخاص.

وبذلك اختل التوازن الإستراتيجي القائم لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، وورثت روسيا مقعد الاتحاد السوفيتي في مجلس الأمن وترسانته النووية، ولكنها تحولت إلى قوة من الدرجة الثانية، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي الممسكة بمصير القرار الدولي بدرجة كبيرة في (النظام العالمي الجديد) التي يتميز بالأحادية القطبية، من خلال الاعتماد على مجموعة من الأدوات والاستراتجيات المتنوعة؛ اقتصادية من خلال سيطرة الليبرالية الاقتصادية والرأسمالية العالمية وظهور التكتلات الاقتصادية الإقليمية وتعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات عبر استثماراتها في مختلف مناطق العالم في المجالات الإنتاجية الصناعية والغذائية وغيرها[١] ...

وعلى الجانب السياسي، تتمثل في تسييس منظمة الأمم المتحدة بأجهزتها المختلفة لتحقيق مصالحها ومكاسبها الخاصة التي تكرس هيمنتها على العالم، بالإضافة إلى تغير معالم وأولويات الأجندة السياسية بحيث تصبح أكثر تركيزاً واهتماماً بمفاهيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية وحقوق المرأة وغيرها...

وعسكرية عن طريق الحفاظ على التفوق النوعي والعددي في مجال العسكري والدخول في تحالفات عسكرية أهمها حلف الناتو أو الشمال الأطلسي، بالإضافة إلى نشر عدد كبير من القواعد العسكرية والأساطيل البحرية العسكرية في عدة مناطق[٢].

١- محمد طيب حمداني، التنافس الفرنسي الأمريكي على منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة (رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، ٢٠١١) ص ١٧.

٢- نصار الربيعي، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٣) ص ٣٠.

وأخيراً فرض العقوبات بالنسبة للدول التي تنهج سياسة مغايرة للنظام العالمي الجديد وتتمثل هذه الوسائل في سياسة العزل والحصار والزجر والمقاطعة الاقتصادية كما حدث مع كوبا وكوريا الشمالية والعراق وأفغانستان وإيران.

وقد انعكست ملامح وشكل النظام العالمي الجديد على إدارة وقيادة وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العالم، بحيث جاءت:

- معارضة أي نظام دفاعي مستقل عن "المظلة الأمريكية".

- إعادة توجيه الإستراتيجية العسكرية الأمريكية من طابعها الشمولي إلى اطر إقليمية متباينة، وذلك حسب طبيعة التقسيم الاستراتيجي الجديد لخريطة الانتشار الاستراتيجي الأمريكي في إطار ما يسمى بـ "إستراتيجية الدفاع الإقليمي"[١].

- تقسيم دول الجنوب وفق تصنيف ما يسمى "بالمخاطر"، وتشمل منطقتين أساسيتين وهي المناطق ذات المخاطر الكبرى وهي الخليج العربي والدائرة الاورواسيوية، والمناطق ذات المخاطر الضعيفة وهي شمال وجنوب إفريقيا وجنوب شرق آسيا [٢].

- تقسيم مناطق النفوذ الإقليمية ذات الأهمية الإستراتيجية على حسب مصالحها في المنطقة، بحيث تشمل بالترتيب: منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، منطقة الشرق الأوسط والخليج، منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

- ضمان حد كبير من القدرات التكنولوجية والبشرية والعسكرية لإنشاء قوة جديدة لمواجهة أي احتمال لبروز تحالف إقليمي لقوى تعتبر "غير ديمقراطية" ومعادية للمصالح الحيوية الأمريكية.

- الوجود العسكري المتقدم بالاعتماد المباشر على الأسلحة التقليدية كقوة ردعية أساسية فاعلة في ظل "شلل" العامل الردعي للسلاح النووي[٣].

١- السيد أمين شلبي، التسعينات أسئلة ما بعد الحرب الباردة (القاهرة: دار علم الكتب، ٢٠٠١) ص ١٤.

٢- المرجع السابق، ص ١٤. كذلك يمكن الرجوع إلى:

Jeffrey A. Baker. Cheque-Mate: The Game of Princes The Baker Group, Inc.: St. Petersburg, FL, 1993

3- Please refer to: David Allen Rivera. FINAL WARNING: A HISTORY OF THE NEW WORLD ORDER. An Imprint of InteliBooks Publishing. Oakland. California.2004

أولاً – موقف دول مجلس التعاون الخليجي من الإنهيار السوفيتي

في هذا الإطار برز الموقف الخليجي المرحب بروح الوفاق الجديدة بين الشرق والغرب، وهو ما عبر عنه في البيان الختامي للدورة الحادية عشرة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي الصادر في ديسمبر ١٩٩٠ [١]، مؤكداً أن انفتاح دول شرق أوروبا على العالم بما يسهم في دعم السلام وتسخير الموارد البشرية لأغراض التنمية بعيدا عن هدر الأموال في سباقات تسلح مرهقة وغير مجدية في عالم جديدة يسوده روح السلام والتفاهم والتعقل والحكمة ويعمه الرخاء.

وفي الحقيقة أن مبررات هذا الموقف السابق الداعم للولايات المتحدة الأمريكية على حساب الاتحاد السوفيتي، نبع من عدة اعتبارات، أهمها التهديد السوفيتي لأمن واستقرار منطقة الخليج العربي، وخاصة بعد قيام الاتحاد السوفيتي بحصار الخليج بين فكي الرحى أو الكماشة، طرفها عبر أفريقيا أعلى القرن الأفريقي حتى شبه الجزيرة العربية، وطرفها الآخر الغزو السوفيتي لأفغانستان، وبين ذلك أطيُح بشاه إيران من العرش [٢].

وأمام هذا الوضع السيئ لم يكن أمام دول الخليج سوى البحث عن حليف يقوم بحمايتها، ممثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبار أنها القوة المناوئة للاتحاد السوفيتي على قمة النظام الدولي من ناحية، ولأنها الأكثر حاجة إلى ضمان تدفق النفط إلى الدول الغربية من ناحية ثانية، إضافة إلى أنها قد بادرت بالفعل ومدت يد الدعم العسكري والدبلوماسي لدول المنطقة بأكثر من طريقة لتطويق النفوذ السوفيتي.

ومن ثم ينبغي تناول كل من الغزو السوفيتي لأفغانستان وكلا من الإستراتيجيتين السوفيتية والأمريكية في منطقة الخليج، وهي من الأمور التي شجعت وساهمت بل وعجلت في قيام مجلس التعاون الخليجي في العام ١٩٨١.

(١) الغزو السوفيتي لأفغانستان

قامت القوات السوفيتية في نهاية عام ١٩٧٩ بغزو أفغانستان لحماية النظام الشيوعي والاستيلاء على الموارد الاقتصادية، وهو ما جعل منطقة الخليج كلها على مرمى حجر من

١- البيان الختامي للدورة الحادية عشرة، https://www.gcc-sg.org/index67eb.html?action=Sec-Show&ID=113 . تاريخ الدخول: ٢٠١٥/٨/٤

٢- مصطفى عبد القادر النجار، أضواء على أطماع روسيا القيصرية والاتحاد السوفيتي في الخليج العربي والجزيرة العربية (عمان: دار زهران للنشر، ٢٠٠٣) ص ٥٠.

الوجود السوفيتي الذي يهدف بحكم الجغرافية في المقام الأول الوصول إلى المياه الدافئة.

اعتبرت الحرب في أفغانستان بداية لمرحلة جديدة من السياسة الخارجية السوفيتية التي اتخذت طابع الهجوم، بهدف تحقيق مصالحها من خلال قلب معادلات القوة الدولية، وما شجعها على إتباع هذا النهج التصعيدي هو التغيير الكبير الذي طرأ على ميزان القوى في أواخر السبعينيات وحالة الفراغ الاستراتيجي والوضع الأمني غير المستقر الذي شهده الخليج بعد سقوط شاه إيران[1] .

وكان لهذا التدخل انعكاساته المباشرة على مشكلة أمن الخليج، فلقد كان لهذا الغزو أبعاد إستراتيجية متعددة الأشكال بالنسبة لدول الخليج العربية، يمكن تحديدها في أن الغزو السوفيتي جعل القوات العسكرية السوفيتية قريبة من منطقة الخليج بحيث لا تزيد المسافة عن خمسمائة كيلو متر، الأمر الذي كان يعطي السوفيت القدرة على فرض حصار على موانئ الخليج العربي، مما زاد من المخاوف الأمريكية من سيطرة السوفيت على منطقة الخليج[2] .

كما أن العامل الديني كان له الأثر في رد الفعل العملي لدول الخليج العربية بتقديم المساعدات المالية لأفغانستان كونه بلدا إسلامياً يتعرض للاحتلال من قبل قوى خارجية الاتحاد السوفيتي.

ونتيجة للأوضاع والتطورات السابقة ارتأت الإدارة الأمريكية والغربية أن هذا الغزو سيشكل في المدى البعيد خطرًا على شكل التحالفات الدولية وعاملًا مساهمًا في تفكك الكتلة الغربية وعزل الولايات المتحدة، وبالتالي فهو يؤدي إلى رجحان كفة الاتحاد السوفيتي في السياسة الدولية، وهو ما أدى إلى ازدياد حدة الحرب الباردة بين القطبين الأمريكي والسوفيتي.

وتركزت المخاوف الأمريكية بشكل عام على احتمالية امتداد نفوذ الاتحاد السوفيتي

١- ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي: تطوّره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١) ص ٣٩٠.

٢- المرجع السابق، ص ٣٩٠. كما يمكن الرجوع إلى:

John Prados ، U.S. ANALYSIS OF THE SOVIET WAR IN AFGHANISTAN: DECLASSIFIED. Washington. The September 11th Sourcebooks. October 9. 2001

إلى دول الجوار كإيران وباكستان، ما يعني ممارسة الاتحاد السوفيتي لضغوط فعّالة على الدولتين إما لتعديل سياستهما الخارجية بشكل يتلاءم مع مصالحه، أو على الأقل لتحييدهما وتجنب تعارض سياستهما مع سياسته[١].

كما أن نجاح الاتحاد السوفيتي في السيطرة (أو حتى التأثير) على الممرات النفطية الخليجية، سيمكنه من ممارسة الضغوط- وخاصة الاقتصادية- على الدول الأوروبية واليابان التي تعتمد كليًا على نفط الخليج العربي، وهو ما قد يجبرها على إتباع سياسة لين وتودد نحو الاتحاد السوفيتي، وأن تبتعد عن استعدائه لضمان تدفق النفط الخليجي، وهو ما سيهدد بتأكيد الوجود الأمريكي في هذه المنطقة، وخاصة القواعد الأميركية العسكرية في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا[٢].

وأيضاً التخوف من أن تقوم أفغانستان بمهمة والدور الاستخباري لمصلحة الاتحاد السوفيتي، مثلما قام إيران الشاه سابقاً لمصلحة الولايات المتحدة، وهو ما يفقد القوات الأمريكية في منطقة الخليج العربي القدرة على المبادرة في أي معركة محتملة، يضاف إلى ذلك إمكان تحويل أفغانستان إلى قاعدة ينطلق منها الجواسيس السوفيت نحو الخليج العربي، وإلى مركز دعائي متقدم لزعزعة الأنظمة الخليجية الموالية للولايات المتحدة، ما يجعل من الاتحاد السوفيتي لاعبًا رئيسيًا على الساحة الخليجية[٣].

(٢) الإستراتيجية السوفيتية في منطقة الخليج

لقد كان واضحاً لدى قادة دول الخليج العربية أن الاتحاد السوفيتي يهدف إلى إيجاد موضع قدم له في المياه الدافئة وتحديداً في المحيط الهندي، لاسيما إذا تمكن من السيطرة على "بلوشستان"[٤]، كما كان واضحاً أن نجاح الاتحاد السوفيتي في تحقيق هذا الهدف سوف يجعله متحكماً في المنطقة بالكامل على اعتبار أن له حلفاء في القرن الأفريقي، وهما أثيوبيا (ما بعد الانقلاب الشيوعي بقيادة مانجستو عام ١٩٧٤)، واليمن الجنوبي، كما أن له

١- جواد كاظم حطاب، "السياسة الأمريكية تجاه الخليج العربي في عقد التسعينات"، في مجلة دراسات تاريخية (بغداد: جامعة البصرة، العدد ١٢، يونيو ٢٠١٢) ص ١٧٦.

٢- جواد كاظم حطاب، "السياسة الأمريكية تجاه الخليج العربي في عقد التسعينات"، مرجع سابق، ص ١٧٦.

٣- راجع: هنري باريس، الإستراتيجية الأمريكية السوفيتية (دمشق: دار طلاس، ١٩٨٤).

٤- إقليم جاف يقع على طرف الهضبة الإيرانية ويمتد بين كل من إيران وباكستان وأفغانستان، سمي المنطقة بذلك بعد نزوح القبائل البلوشية إليها قبل آلاف السنين.

أصدقاء في الطرف الشمالي من المملكة العربية السعودية (سوريا والعراق) [1].

في ضوء ذلك ورداً على التحركات الأمريكية وبالتحديد على مبدأ "كارتر" وضع السوفيت خطة إستراتيجية لإبعاد المخاوف في منطقة الخليج، وتزامن ذلك مع التغير في الموقف السوفيتي من مستوى رد الفعل إلى مستوى الفعل المباشر، وخاصة بعد انحسار الموقف الأمريكي، وسقوط قلاع أمريكية عتيدة وزعزعة الثقة بين أركان المعسكر الغربي، وبصفة خاصة في جهازه العسكري، بعد خروج اليونان منه في العام ١٩٧٤ على أثر أحداث قبرص، وأيضاً انتصار الثورة الفيتنامية وتوحيد شطري فيتنام، وبعد ذلك سقط النظام "الشاهنشاهي" في إيران، مما أطاح تماماً بالنفوذ الأمريكي في إيران التي بدأت في تهديد البناء الدفاعي والاستراتيجي الذي وضعه المعسكر الغربي لإحكام السيطرة على الخليج والمحيط الهادي، ومنع أي توسع في النفوذ السوفيتي نحو المياه الدافئة [2].

في هذا الإطار جاءت مبادرة الزعيم السوفيتي "ليونيد بريجنيف" الذي وجه أول تحد مباشر للإدارة الأمريكية الجدية آنذاك، والتي كانت قد أعلنت عن نواياها في التشدد نحو الاتحاد السوفيتي ومخططاته التوسعية في آسيا وأفريقيا، وضرورة الربط بين محادثات الحد من الأسلحة الإستراتيجية، وبين التصرفات غير المقبولة من جانب الاتحاد السوفيتي في مناطق العالم المختلفة [3].

ويتلخص هذا التحدي في الدعوة التي وجهها "بريجنيف" من فوق منبر البرلمان الهندي في ١٠ ديسمبر ١٩٨٠ إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان والصين إلى إصدار وعد بعدم التدخل بأي شكل من الأشكال في دول الخليج، وذلك من خلال الالتزام بخمسة مبادئ تدور في مجملها حول عدم استخدام أو التهديد باستخدام القوة ضد دول

١- نصرة عبد الله البستكي، أمن الخليج.. من غزو الكويت إلى غزو العراق (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٣) ص ٧٢.

٢- المرجع السابق، ص ٧٢. وفي تفصيل ذلك الرجوع إلى:

Arab Center For Research and Policy Studies. The Arab World and Russia: Current Transformations of an Enduring Relationship.Doha. May 23 -24. 2015

٣- محمد السعيد إدريس، "مبادرة بريجنيف الخليجية والصراع الدولي"، مجلة السياسة الدولية (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد ٦٤، إبريل ١٩٨١) ص ص ١٧٢، ١٧٣.

منطقة الخليج، وعدم إقامة قواعد عسكرية أجنبية في منطقة الخليج والجزر المتاخمة لها خصوصاً جزيرة (دييغوغارسيا) التي كانت ترابط فيها القوات الأمريكية، واحترام وضع عدم الانحياز الذي اختارته دول المنطقة وعدم جرها إلى التكتلات العسكرية التي تشارك فيها الدول النووية (وكان في هذا إشارة إلى التسهيلات العسكرية التي حصلت عليها الولايات المتحدة آنذاك في كل من سلطنة عمان والبحرين والصومال ومصر)، فضلاً عن احترام حق السيادة لدول هذه المنطقة، (وفي ذلك إشارة إلى الاتفاقيات النفطية التي كانت معقودة مع بعض الدول المنتجة للنفط والتي تحدد كميات الإنتاج وفق احتياطات الدول المنتجة إلى عائداتها النفطية ومصالحها الاقتصادية في الاحتفاظ بمخزونها النفطي لأطول فترة ممكنة بعيداً عن استغلال الدول المستهلكة)[1].

كما تضمنت بنود مبادرة "بريجنيف" عدم خلق أية عقبات أو أخطار على التبادل التجاري الطبيعي (وفي هذا ضمان حق الاتحاد السوفيتي وحلفائه من مجموعة دول حلف وارسو باستيراد النفط الخليجي) وعدم تعريض الطرق البحرية التي تربط الخليج بدول العالم الأخرى إلى الخطر، وفي ذلك إشارة إلى السيطرة التي كانت تمارسها الولايات المتحدة على مضيق هرمز الذي يصل بين الخليج العربي والمحيط الهندي، وإلى سيطرتها عبر الاتفاق العسكري الذي عقدته مع الصومال آنذاك على باب المندب الذي يربط بين البحر الأحمر والمحيط الهندي[2].

وكانت تلك المبادئ السوفيتية تعني من وجهة نظر الصراع الدولي الإعلان عن رفض موقف المراقبة لما يحدث في المحيط الهندي عامة، وما يحدث في الخليج العربي من جانب

1- For a more elaborate discussion of the significance of the political geography of the Middle East in Russian and Soviet geopolitical planning, the reader is referred to a number of articles by Andrej Kreutz, including "The Geopolitics of post-Soviet Russia and the Middle East," Arab Studies Quarterly (Winter 2002); and "Russia and the Arabian Peninsula," Journal of Military and Strategic Studies, 2004.

٢- محمد السعيد إدريس، "مبادرة بريجنيف الخليجية والصراع الدولي"، مرجع سابق، ص ١٧٣. وكذلك: جيمس بالمر، حراس الخليج: تاريخ توسيع الدور الأمريكي في الخليج العربي، ١٩٣٥-١٩٩٢، ترجمة د. احمد عيسوى، بيروت، دار الفكر الحديث، ٢٠٠٠، ص١١.

الولايات المتحدة، ودول التحالف الغربي خاصة، وطرح موقف المشاركة الكاملة في كل ما يحدث في المنطقة.

(٣) الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج

يرجع تركيز الوجود العسكري للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي إلى ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ وقد تمثل هذا التواجد بالقوات العسكرية التي كانت تعرف باسم "قيادة الخليج الفارسي" وكانت تتكون حينذاك من ٣٠ ألف جندي[١] .

وبعد الحرب العالمية الثانية تزايدت أهمية الخليج العربي الإستراتيجية بالنسبية للولايات المتحدة وأوربا الغربية وبالنسبة للعالم الرأسمالي بصفة عامة استناداً إلى اعتباره المصدر الرئيسي للطاقة في العالم وتلك نتيجة لقرب هذه المنطقة الحساسة من الاتحاد السوفيتي، ما يجعلها موضع تهديد محتمل دائم.

وفي أوائل الخمسينات اتسمت السياسة الأمريكية في الخليج العربي وفي إطار سياستها إزاء منطقة الشرق الأوسط بفكرة التحالف أو الأمن الإقليمي التي اتخذت أكثر مثل مشروع قيادة الشرق الأوسط المتحالفة، ثم تضمين الشرق الأوسط في إطار نظرية "الردع الشامل" ثم حلف بغداد والحلف المركزي ثم مشروع "إيزنهاور" وأخيرا ما عرف "سياسة الرد المرن"[٢].

كما سعت الإدارة الأمريكية إلى ضمان الاستقرار في الخليج العربي لضمان المصالح الغربية، وفي سبيل ذلك تعددت المشاريع التي دعت إليها الولايات المتحدة الأمريكية لضمان استمرار الحصول على إمدادات النفط، والحفاظ على استقرار دول الخليج [٣].

- مبدأ نيكسون:

وضع أساسه للمرة الأولى الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون" ١٩٦٩ -١٩٧٣، حيث

١- محمد صادق اسماعيل، أمن الخليج العربي الواقع وافاق المستقبل، القاهرة، المجموعة العربية للنشر والتدريب، ٢٠١٤ ، ص. ٢٤ وما بعدها

٢- جواد كاظم حطاب، "السياسة الأمريكية تجاه الخليج العربي في عقد التسعينات"، المرجع السابق، ص ١٧٦، ١٧٧.

3- Robert D. Burgener. "Reluctant Allies: The Tehran Declaration of 1943 Became the Cornerstone of U.S. Iranian Relations. Iranian Times. 9 /1 /1998. p.7- 8

كانت الدلائل تشير إلى ازدياد حاجة الولايات المتحدة الأمريكية للنفط الخارجي وخاصة لنفط الخليج العربي[1] ، يتلخص في هذا المبدأ في التأكيد على ضرورة دعم الجهود الإقليمية وتوجهها نحو إقامة نظام للدفاع عن الأمن، وتحقيق التنمية في مناخ من الاستقرار العام بعيداً عن التدخلات الدولية، والمقصود هنا التدخلات السوفيتية، وتشجيع صيغة الحل السلمي للمنازعات التي تثور بين دول المنطقة. وكان من هذا إغلاق كافة الثغرات التي تتيح للإتحاد السوفيتي التسلل منها إلى الخليج وتطوير نفوذها فيه، وتوفير منفذ دائم إلى نفط الخليج.

ومن خلال مبدأ "نيكسون" كانت القوى الإقليمية التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة هي إيران لأنها كانت تمثل الجانب القوي، أما العراق فقد كان منشغلاً بأوضاعه الداخلية فضلاً عن توثيق علاقاته مع الأنظمة ذات النزاعات الراديكالية لمواجهة التطلعات الإيرانية. كما أن موقع إيران على الحدود الجنوبية مع الاتحاد السوفيتي، كان يعطي المبرر لتسليحها باعتبارها مهدده بشكل مستمر، والأهم من ذلك عدم وجود خلاف بينها وبين إسرائيل، وبالتالي فلم تجد الولايات المتحدة الأمريكية معارضة في تسليحها من جماعات الضغط الصهيونية[2].

واستمر شاه إيران يؤدي دور الشرطي لخدمة المصالح الأمريكية إلى أن حدث العديد من التطورات والأحداث التي أفقدت توازن الإستراتيجية الأمريكية القائمة على مبدأ "نيكسون"، ومن بين تلك الأحداث قيام الثورة الإيرانية الإسلامية عام ١٩٧٩، والتوجه العدائي للقائمين على هذه الثورة تجاه الولايات المتحدة، ومن ثم فقد عادت قضية الفراغ الإستراتيجي تفرض نفسها مما أدى إلى احتدام مشكلة أمن خليج[3].

- مبدأ كارتر:

اعتمدت الإستراتيجية الأمريكية على أعقاب فشل مبدأ "نيكسون" في توفير الأمن في

١- حسن البزاز "قوة الانتشار السريع الأمريكية في الخليج العربي إستراتيجية دفاع أم سياسة هجوم" في مجلة الشؤون الخارجية (بغداد: معهد الخدمة الخارجية، العدد الأول، ١٩٨٢)، ص ٤٤.

٢- كوردسمان وواجنر، دروس الحرب الحديثة، ترجمة لواء محمد الشربينى ، مجلة الدفاع ، العدد ٤٧ ، ابريل ٢٠٠٨ ، ص٢٥.

٣- جواد كاظم حطاب الشويلي، مبدأ نيكسون وأثره في منطقة الخليج العربي ١٩٧٩ – ١٩٦٩ (بيروت: دار ومكتبة البصائر، ٢٠١٤) ص ٢٠٠.

منطقة الخليج على مبدأ "كارتر" الذي أعلنته الإدارة الأمريكية في العام ١٩٨٠ عقب الغزو السوفيتي لأفغانستان [١]، والذي ينص على الأهمية الحيوية والإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي في السياسة العالمية للولايات المتحدة وعلى تصميمها على الدفاع عن سقوط منطقة الخليج في يد قوة معادية لها. ووفقاً لذلك فإن أي اعتداء على أمن الخليج يعتبر اعتداء على المصالح الأمريكية، وأن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تستخدم كل الأساليب اللازمة بما فيها القوة العسكرية إذا رأت تهديدا لمصالحها بالمنطقة.

وكدليل على التنفيذ العملي لمبدأ "كارتر" الذي حل بدلاً من مبدأ "نيكسون" عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تشكيل ما يعرف بقوات الانتشار السريع (U.S. Rapid Deployment Force) التي وضعت تحت القيادة المركزية الأمريكية [٢].

ومع تولي "رونالد ريجان" قيادة الإدارة الأمريكية، أعطى الهاجس الأمني اهتماما كبيراً قياساً إلى الإدارة الديمقراطية السابقة عليها بقيادة "جيمي كارتر" ومن ثم أدركت أهمية السيطرة على الخليج أو على الأقل إخضاعه لنفوذها تحقيقاً للمصالح الأمريكية في المنطقة.

واستمرت سياسة التدخل الأمريكي المباشرة في الشأن الخليجي، وساعد نشوب الحرب العراقية -الإيرانية إدارة الرئيس "ريجان" على ذلك، فكان من مصلحة الولايات المتحدة استمرار هذه الحرب لإنهاك قوة الطرفين (العراق وإيران)، وكانت تتدخل لدعم أحدهما إذا مال ميزان القوى للآخر [٣].

1- Chua Lu Fong, "Operation Eagle Claw, 1980: A case study in crisis management and military planning", Singapore Armed Forces, vol.28, no.2 (April-June 2002, p. 42).

كذلك يمكن الرجوع إلى: مروان البحيري، السياسة الأمريكية والشرق الأوسط (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩١).

٢- ظافر محمد العجمي، "أمن الخليج العربي: تطوّره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية"، المرجع السابق، ص ٣٩١.كذلك:

Randy B. Bell, "Expansion of American Persian gulf policy",New York ,(CSC, 1990), P.10.

٣- محمد كريم كاظم، "دول الخليج العربي والاستقرار الأمني في العراق"، في مجلة مركز الدراسات الدولية (بغداد: جامعة بغداد، العدد ٤٢، يونيو ٢٠١٣) ص ٨٠.

ثانيًا – موقف إسرائيل من الإنهيار السوفيتي

أما الجانب الإسرائيلي، على الرغم من العداء السوفيتي لإسرائيل لقرابة ٤٠ عاماً بسبب الارتباط الوثيق بين تل أبيب وواشنطن، إلا أن النظام الإسرائيلي استطاع أن يحافظ على مصالحه السياسية والاقتصادية والإستراتيجية في المنطقة في جميع أوضاع ومراحل النظام الدولي سواء في ظل الثنائية أو الأحادية القطبية وخاصة مع قدوم الرئيس السوفيتي الأسبق "جورباتشوف" وإتباعه إستراتيجية جديدة قوامها التقارب والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولذا جاءه رد فعله على انهيار الاتحاد السوفيتي كنوع من التعامل مع الأمر الواقع والقبول به، مع السعي لتحقيق المزيد من المكاسب في كافة الاتجاهات السياسية، والعسكرية والاقتصادية، والعلمية، والتكنولوجية، ومن مظاهر ذلك...

(١) العلاقات الإسرائيلية – السوفيتية

أدرك الاتحاد السوفيتي أن الكيان الصهيوني لا يستحق الدعم الذي قدمه له في السنوات الأولى من قيامه، من خلال التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة على القرار الأممي رقم (١٨١) لعام ١٩٤٧، القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين: عربية ويهودية، والاعتراف السريع رسمياً بدولة إسرائيل بعد قيامها في العام ١٩٤٨، ودعم إسرائيل وإمدادها بالسلاح في حربها مع العرب في العام ١٩٤٨ [١].

وذلك نتيجة انكشاف واتضاح حقائق الأمور المتعلقة؛ بكون (إسرائيل) لم تكن مجتمعاً اشتراكياً تقدمياً ديمقراطياً، بل هي في حقيقة الأمر حليفاً استراتيجياً للامبريالية الغربية وأداة لها وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ووسيلة لقمع الحريات وحركات التحرر الوطنية العربية، من خلال إتباع النهج العدواني والممارسات اللاإنسانية ضد العرب [٢].

الأمر الذي دفع بالاتحاد السوفيتي إلى إعادة تقييم سياساته ومواقفه السابقة، والابتعاد عن الخط المتعاطف مع إسرائيل، والتقرب من القوى الوطنية العربية المعادية للاستعمار، وبدأت مرحلة جديدة اتسمت بالانفتاح والتعاون مع الحركات التقدمية والتحررية في الوطن

١- أمين عبد الله محمود، الاتحاد السوفيتي وتأسيس دولة إسرائيل (الجيزة: دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠١٣) ص ٨٦.

٢- وليد حسن محمد، "العلاقات الروسية – الإسرائيلية بعد مؤتمر مدريد للسلام"، في مجلة دراسات دولية (بغداد: جامعة بغداد، العدد ٤٧، ٢٠١١) ص ١٥٥.

العربي والعالم الثالث في مختلف المجالات رغم التناقض في التوجهات الإيديولوجية معها [١].

واتجهت العلاقات الإسرائيلية - السوفيتية نحو مزيد من التوتر والتأزم اثر قيام العناصر الصهيونية بنشاطات معادية للاتحاد السوفيتي وبلدان أوربا الشرقية الاشتراكية، واستخدم السوفيت حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن ضد قرار لصالح إسرائيل في العام ١٩٥٤، ووصلت الأمور في الأعوام ١٩٥٣، ١٩٥٦، ١٩٦٧ إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، بسبب رفض إسرائيل وقف إطلاق النار في أثناء عدوانها على العرب في يونيو ١٩٦٧، وفي المقابل قام الاتحاد السوفيتي بتقديم الدعم والمساعدة للعرب سواء بالسلاح أو القروض والمساعدات الاقتصادية والاعتراف بالحقوق الثابتة والمشروعة للشعب الفلسطيني[٢].

ورداً على ذلك شنت إسرائيل والدول الغربية حملة مضادة ضد الاتحاد السوفيتي من اجل السماح لليهود السوفيت بالهجرة إلى إسرائيل، مما ساهم في استئناف الاتصالات بين الجانبين، تمثل بإعادة العلاقات على المستوى القنصلي في العام ١٩٨٧، وهو ما مهد لتوطيدها بشكل كامل في العام ١٩٩١ [٣].

(٢) أثر انهيار الاتحاد السوفيتي على العلاقات الإسرائيلية:

اعتمدت السياسة السوفيتية الجديدة التي بدأت في عام ١٩٨٥، على الانفتاح والوفاق بين القطبين والتعاون بينهما بدلاً من التنافس، وهو ما انعكس إيجابياً ___بالتدريج___ على العلاقات الإسرائيلية – السوفيتية إلى حد وصلت إلى التطبيع الكامل مع انهيار الاتحاد السوفيتي، والذي أعطى الجانب الإسرائيلي المزيد من الشرعية والمكاسب وخاصة فيما يتعلق بقضية الصراع العربي الإسرائيلي، حيث قام "جورباتشوف" بما يلي [٤]:

١- د. نوفل يلوف، روسيا من الداخل، حمد الخميسي (ترجمة) (دمشق: دار الحصاد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥) ص ٩٧.

2- Yury POLSKY. "Russia's Policy Toward Israel." Journal of South Asian and Middle Eastern Studies. Vol. XVIII. N° 1. Fall 1994. p. 19. and see: Walter LAQUEUR. A History of Zionism. New York. Schocken Books 2003. pp 301- 304

٣- محمد عامر، "الاتحاد السوفيتي والصراع العربي الإسرائيلي: محاولة للفهم ودعوة للفعل"، في مجلة المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١١٨، ديسمبر ١٩٨٨) ص ١٣٥.

٤- رحيم على الفوادي، "العوامل المؤثرة في العلاقات الروسية – الإسرائيلية بعد الحرب الباردة"، في مجلة مركز الدراسات الفلسطينية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٧، ٢٠١٣) ص ٦٥.

- رفض أي مواجهات عسكرية جديدة مع إسرائيل.
- تأييد كل المبادرات السياسية التي تقوم على مبدأ التفاوض المباشر في إطار مؤتمر دولي.
- السماح بالهجرات اليهودية إلى إسرائيل، التي سميت فيما بعد "هجرات القرن العشرين"، ثم بدأت الهجرات اليهودية من الاتحاد السوفيتي تزداد بشكل كبير منذ شهر أغسطس ١٩٩٠، حتى وصلت في منتصف يناير ١٩٩١ إلى ٣٠٠ ألف مهاجر، وخصصت عشرات الملايين من الدولارات لإقامة ٢٢ ألف وحدة سكنية في بئر السبع وحدها [١].
- التمسك بنظرية توازن المصالح أساساً لحل النزاع العربي الإسرائيلي.
- تجميد القضية الفلسطينية، وإلى بداية اتساع استيطان اليهود السوفيت بالأراضي العربية المحتلة.
- إيفاد بعثة قنصلية للقدس لرعاية المصالح السوفيتية بداية لاستئناف العلاقات وسمحت السلطات السوفيتية لليهود بزيارة إسرائيل بتأشيرات سياحية على خلاف ما جرت عليه العادة قبل عشر سنوات.
- التدرج في العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل حتى وصلت إلى حد افتتاح سفارة رسمية لتل أبيب بموسكو في ٢٤ أكتوبر ١٩٩١.
- قرر الاتحاد السوفيتي، وبشكل رسمي، تصدير مختلف المعدات الحربية والمواد الأولية لإسرائيل، وفي عام ١٩٨٩ تم بدأ تشغيل الخطوط الجوية المباشرة بين تل أبيب وموسكو، ووصل حجم الصادرات الإسرائيلية للاتحاد السوفيتي خلال العام نفسه إلى ٨,٥ مليون دولار [٢].

(٣) العلاقات الإسرائيلية مع الجهوريات السوفيتيه المستقلة

أعادت إسرائيل رسم سياساتها الخارجية فور انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، بشكل يقوم على تعزيز العمل الدبلوماسي في آسيا، من خلال زيادة حجم التعاون في كافة المجالات مع جمهوريات الكومنولث بصفة عامة، وجمهوريات آسيا الوسطى وما

١- ضفاف كامل كاظم، "المهاجرون الروس في إسرائيل ودورهم في الحياة السياسية الإسرائيلية"، في مجلة مركز الدراسات الفلسطينية (العدد ٩، ٢٠٠٩) ص ١٠١.

٢- إبراهيم عبد الكريم، الصناعات العسكرية الإسرائيلية: المحددات- البنية- الصادرات (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٤) ص ١٤٩.

وراء القوقاز بشكل خاص، عبر إقامة المشروعات العملاقة وتقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية وتكثيف الزيارات الرسمية وتنظيم هجرات يهودية من بعض تلك الجمهوريات إلى إسرائيل لبناء جسور من العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية[1].

وعملت العديد من العوامل في مساعدة إسرائيل على تعزيز علاقاتها مع جمهوريات آسيا الوسطى، يمكن إجمالها في: تراجع دور الدول العربية والخليجية والإسلامية في هذه المنطقة، إظهار أهمية اعتماد دول هذه المنطقة على إسرائيل في إعداد وتأهيل كوادرها العسكرية، تنامي دور العامل الثقافي والجاليات اليهودية في آسيا الوسطى، احتواء النفوذ الإيراني ومجابهته، التشجيع الأمريكي للدور الإسرائيلي في المنطقة لضمان عدم عودة الدول المستقلة إلى مجال النفوذ الروسي[2].

وتعددت مظاهر زيادة النفوذ الإسرائيلي في المنطقة، ومعها التوسع في إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الجهوريات السوفيتية المستقلة وفتح القنصليات والسفارات فيها من خلال زيارة العديد من المسؤولين الإسرائيليين للمنطقة وتبادل زيارات للوفود السياسية والبرلمانية، وكذلك سعت إسرائيل إلى تعزيز تواجدها وحضورها ومشاركتها الإقليمية، فمنذ العام ١٩٩٢ تستضيف كازاخستان مؤتمر "التفاعل وإجراءات بناء الثقة في آسيا" وهو التجمع الإقليمي الوحيد الذي يحضره الإيرانيون والإسرائيليون معاً[3].

وأيضاً تم توطيد العلاقات في مجال التطوير والبحث العلمي والري وتوليد الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية، فقد أدى استخدام التقنيات الإسرائيلية في مجال زراعة

1- Robert FREEDMAN. "Soviet Jewry as a factor of Israeli Foreign policy." Journal of South Asian and Middle Eastern Studies. Vol. IX. N° 4. Smmer 1986. pp. 6263- and phraim KARSH. "Soviet-Israeli relations: a new phase?." The World Today. Vol. 41.. N° 12. p. 216.

٢- أمينة سالم، الكيان الصهيوني في آسيا الوسطى: خطط التغلغل واستغلال الفراغ العربي والإسلامي، على الرابط: http://www.asiaalwsta.com/bookDetails.asp?bookID=12534. تاريخ الدخول ٢٠١٥/٨/٤

٣- محمد أبو دقة، "علاقات إسرائيل بجمهوريات آسيا الوسطى"، في د. عاطف أبو سيف (محرر)، علاقات إسرائيل الدولية.. السياقات والأدوات، الاختراقات والإخفاقات (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات (مدار)، ٢٠١٤) ص ٣٥٥.

القطن في أوزبكستان إلى زيادة الإنتاجية بحوالي ٣٠٪، بينما تم ترشيد استهلاك مياه الري بنسبة ٧٠٪، وفي المجال الزراعي تم توقيع اتفاقية مع كازاخستان في العام ١٩٩٢ نصت على تديم إسرائيل ٢٠٠ خبير للمساعدة في ري ٢٠٠ ألف دونم بطريقة التنقيط بالمعدات الإسرائيلية.

وبالتوازي مع ذلك تم توقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية بين الجانبين التي تفتح الطريق أمام الشركات الإسرائيلية لغزو تلك الجمهوريات، وأنشأت الحكومة الإسرائيلية غرفة للتجارة والصناعة خاصة بالعلاقات مع دول آسيا الوسطى، وأنشأت بنك المعلومات الاقتصادية ودليلًا للمجالات التي يستطيع الإسرائيليون الاستثمار فيها، وسنّت قوانين حماية تلك الاستثمارات والإعفاءات الجمركية والازدواج الضريبي وغيرها، كما استطاع رجال الأعمال الإسرائيليون فتح مؤسسات ومكاتب تجارية تشتري وتبيع وتستثمر في جميع المجالات، وتركز هذه الشركات أعمالها في مجال الطاقة، المعادن والثروة الباطنية، والزراعة والثروة الحيوانية، والصناعة، والاتصالات، والبنوك والأنظمة المالية والمصرفية، والإدارة والتنمية البشرية، والطب والرعاية الصحية، والفضاء والأبحاث العلمية وغيرها [١].

ووضعت إسرائيل يدها على مناجم ومصانع في كازاخستان تنتج آلاف الأطنان من اليورانيوم سنويا لتستخدمه في صنع السلاح النووي، وأصبحت إسرائيل مالكا رسميا لمجمع ضخم لمعالجة اليورانيوم يكفي لصنع ترسانة كاملة من الأسلحة النووية كل عام، كما استفادت من قاعدة بايكونور الفضائية الكازاخية في إطلاق أكثر من قمر صناعي، وفي المقابل نقلت الشركات الإسرائيلية تكنولوجيا الري والزراعة والصناعات الغذائية إلى كازاخستان فضلا عن التعاون في مجال تكرير النفط والصناعات الكيماوية [٢].

كما اهتمت إسرائيل أيضاً بوضع إستراتيجية متكاملة على المستوى العسكري والاستخباراتي، من خلال تبادل الآراء والخبرات والمعلومات ذات الاهتمام المشترك،

١- في تفصيل هذا الجانب يمكن الرجوع إلى:
Alek D. Epstein, Russia and Israel: A Romance Aborted? , Alek D. Epstein, RUSSIA IN GLOBAL AFFAIRS VOL. 5 • No. 4 • OCTOBER – DECEMBER • 2007

٢- وليد حسن محمد، "الوجود الإسرائيلي في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية"، في مجلة مركز الدراسات الفلسطينية (العدد ٦، كانون الأول ٢٠٠٧) ص ٤.

ولاسيما في مجال مكافحة الإرهاب والأمن الدولي وتطوير الاتصالات في مجال التعليم العسكري وإعداد الكوادر العسكرية والتعاون في مجال تطوير الاتصالات والمسح الطوبوغرافي ودراسات التاريخ العسكري، وغيرها [١].

وعلى المستوى الثقافي تم افتتاح فرع للوكالة اليهودية (سحتوت) في العاصمة الأوزبكية طشقند لتنظيم هجرة اليهود الأوزبك إلى إسرائيل، وافتتاح مركز ثقافي صهيوني في طشقند يعمل بنشاط على الترويج للثقافة والأفكار الصهيونية بين اليهود وغيرهم من مواطني أوزبكستان، فضلًا عن تعليم اللغة العبرية، وهكذا كانت إسرائيل تحقق تغلغلًا سياسيا واقتصاديًا وثقافيًا متزايدًا الاتساع والعمق في أوزبكستان طوال التسعينيات، وضع أساسًا قويًا لقيام تعاون أمني واسع النطاق [٢].

ولاشك أن ما تشهده دول منطقة آسيا الوسطى من ضعف في الهيكل الأمني والسياسي والاقتصادي، يشكل الفرصة الذهبية السانحة أمام إسرائيل في زيادة تقاربها مع هذه المجموعة من الدول، سواء من حيث التعاون العسكري أو الاستثمارات الاقتصادية أو تزويدها بالمعونة الفنية التي هي في أمس الحاجة إليها.

كما أن البعثات التدريبية يمكن أن تساهم في وجود صهيوني في المنطقة، لأن هذه الدول تحتاج إلى متخصصين في الاقتصاد والقانون والإدارة المالية وغيرها من المجالات، ويمكن لهذه البعثات أن تكون خير سفير لإسرائيل في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، ومن المعروف أن نشاط إسرائيل المكثف في بناء شبكة واسعة من النفوذ والمصالح مع دول آسيا الوسطى، يأتي اليوم مدعوماً بخبراتها المتراكمة من جراء تعاونها الإستراتيجي المتميز مع الولايات المتحدة الأمريكية وعملاقين آسيويين بارزين هما الصين والهند [٣].

١- عبدالحميد العيد الموساوي، ضفاف كامل كاظم، "علاقات التعاون الإسرائيلية الروسية وأثرها في عملية السلام"، في مجلة مركز الدراسات الفلسطينية (العدد ١٣، حزيران ٢٠١١) ص ٧.

٢- ضفاف كامل كاظم، التوجه الإسرائيلي الأمريكي حيال دول آسيا الوسطى (رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥).

٣- محمد أبو دقة، "علاقات إسرائيل بجمهوريات آسيا الوسطى"، المرجع السابق، ص ٣٦٠.

المبحث الثاني
الإرهاب وأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١

شكَّل الهجوم على مركز التجارة العالمي في نيويورك والبنتاجون في واشنطن في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ نقطة تحوُّل (Turning Point) في السياسة الأمريكية، سواء بالنسبة للأوضاع الداخلية أو الخارجية على صعيد العلاقات الدولية وخاصة منها ما يربط الغرب بالعالم العربي والإسلامي. كما أعطى هجوم ١١ سبتمبر الغطاء الشرعي للولايات المتحدة الأمريكية لكي تحقق الأجندة الخاصة بها التي تمكنها من الانتقال نحو نظام امبريالي يصدق عليه وصف الإمبراطورية، ذلك أنه بات ينبغي على العالم أن يطيع الولايات المتحدة الأمريكية وأن يعاد ترتيب العلاقات داخل كل دولة وكل منطقة، بما يتفق مع المصالح القومية الأمريكية[١].

وفي سبيل ذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإجراء تعديلات واضحة في رسم خط أولويات الإستراتيجية الدولية الأمريكية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، تمثل أهم محورها في اللجوء إلى القوة للقضاء على أي تحدي منظور للهيمنة الأمريكية على العالم أو ضرب المصالح الحيوية المباشرة وغير المباشرة لأمريكا في كل نقاط العالم[٢].

وحدد الرئيس الأمريكي السابق «جورج بوش» مصدرين رئيسيين للـ «الخطر» أو «التهديد» في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وهما: بروز مجموعات «راديكالية» ذات أبعاد دولية تتحرك بتعبيرات مسلحة، وخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل واستخدامها من طرف دول «محور الشر» أو المجموعات الراديكالية المتطرفة غير المرتبطة بالدول[٣].

١- إدريس لكريني، التداعيات الدولية الكبرى لأحداث ١١ شتنبر (من غزو أفغانستان إلى احتلال العراق) (مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية، ٢٠٠٥) ص ٩.

٢ - تناولت العديد من الدراسات ذلك الجانب ومنها:

Francis Fukuyama. The End of history and the last man (New York: Perennial. 2002). PP.338-339.

إيمانويل تود، ما بعد الإمبراطورية: دراسة في تفكك النظام الأمريكي، تعريب: محمد زكريا إسماعيل (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٣)، ص٢١٧.

٣- أميمة جعفر عمر، السياسية الخارجية الأمريكية ما بعد الحادي عشر من سبتمبر.. حالة دراسة: التدخل

وعلى هذا اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتجية للأمن القومي، تكرس سيطرتها على النظام الولي، حيث تقوم على شن (حرب شاملة ومعلنة على الإرهاب)، من خلال:

١- على المستوى الداخلي:

أ. رفع ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية السنوية، حيث بلغت نسبة (٢٥٪) من إجمالي الميزانية، وقُدرت في العام ٢٠٠٢ بحوالي ٣٧٩ مليار دولار سنوياً وفي عام ٢٠٠٧ بـ ٤٥١ مليار دولار، وفي عام ٢٠٠٩ بـ ٥٣٧ مليار دولار، وتعادل ميزانية البنتاجون وحدها ثلاثة أضعاف إجمالي ميزانية دفاع ١٥ دولة من دول الاتحاد الأوروبي[١].

ب. تغير «عقيدة الأمن القومي الأمريكي» لتتضمن احتمالية وجود «مخاطر وتهديدات إستراتيجية» من قبل منظمات أو مجموعات من الأفراد قد تكون قادرة على شل الحياة السياسية والاقتصادية بالداخل الأمريكي.

ت. تقليص الحريات بالنسبة للمواطنين الأمريكيين والمقيمين الأجانب على حد سواء، والتركيز على مبدأ (لا صوت يعلو فوق صوت المعركة) وتعدد المضايقات للحريات العامة عبر التفتيش بصورة مكثفة خاصة في المطارات، والسماح بالتنصت الالكتروني ومتابعة أي شخص بصورة دقيقة سواء عبر البريد الالكتروني أو الهاتف النقال.

ث. إنشاء مكتب للأمن الداخلي تابع للبيت الأبيض، إصدار قوانين مكافحة الإرهاب وأمن الطيران، إعادة هيكلة وزارة العدل، إعطاء المدعى العام الأمريكي سلطة احتجاز الأجانب المشكوك في قيامهم بأنشطة إرهابية لمدة سبعة أيام دون توجيه اتهام لهم، وغيرها من الإجراءات الأمنية[٢].

٢- على المستوى الخارجي

أ. مواجهة الدول التي تُعتبر مارقة وترعى الإرهاب وتهدد السلم العالمي، من خلال السعي لتشكيل تحالفات عسكرية متعددة الأطراف والتخلي عن سياسة العزلة، وهو ما مهد للتدخل العسكري في أفغانستان والتخلص من نظام طالبان في ٧ أكتوبر ٢٠٠١، كما

الأمريكي في أفغانستان (رسالة ماجستير، شعبة العلوم السياسية، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، ٢٠٠٥) ص ٥١.

١- حيدر زاير عبوسي، «الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب بعد أحداث ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ وبواعثها»، في مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية (النجف: كلية القانون، جامعة الكوفة، الإصدار ١، العدد ١٦، ٢٠١٣) ص ١٦١.

٢- محمد مصطفى كمال، «أحداث ١١ سبتمبر والأمن القومي الأمريكي: مراجعة للأجهزة والسياسات»، في مجلة السياسة الدولية (العدد ١٤٧، يناير ٢٠٠٢) ص ٥٩.

صورت بعض الدول في العالمين العربي والإسلامي على أنها دول تمثل خطراً على المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والعالم بأسره.

ب. تغيير الأنظمة الدكتاتورية والتي تعد داعمة للإرهاب بشكل مباشر أو غير مباشر، ودرجت الولايات المتحدة الأمريكية أثنين من دول الشرق الأوسط في عداد الأنظمة الدكتاتورية هما العراق وإيران، وعدتهما من دول «محور الشر» بالإضافة لكوريا الشمالية، وقد نفذت الولايات المتحدة عملية التغيير من خلال حرب الخليج الثالثة في مارس ٢٠٠٣، والتي انتهت بإحتلال العراق وإسقاط النظام السياسي فيه[١].

ت. تشجيع ما يسمى «بنشر الحرية والديمقراطية « لدى الدول الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية عن طريق دعم حركة إصلاح سياسي اقتصادي اجتماعي واقعي تقوم بها الأنظمة الحاكمة في هذه الدول من قبيل السعودية، البحرين، قطر، الأردن، مصر وغيرها، حيث كانت الولايات المتحدة تروج لهذه المفاهيم بقوة[٢].

ث. إعادة طرح مفهوم «صراع الحضارات» وإظهار الدين الإسلامي كعدو أساسي ورئيسي للحضارة والسلام والتقدم، خلفاً للعدو الشيوعي، لأنه المشكلة الحقيقة وراء ظهور الإرهاب والعنف والتطرف في العالم، وهو الأمر الذي انعكس فكريا وثقافيا على صورة المسلمين والعرب ومجتمعاتهم في الولايات المتحدة وبقية دول العالم.

ج. اعتماد مبدأ جديد في الإستراتيجية العسكري الأمريكية وهو «الحرب الوقائية أو الضربات الاستباقية» التي تعني تنفيذ الضربات المباغتة دون انتظار الأدلة المؤكدة على عدائية الطرف المستهدف، وتم التعبير عن هذا التوجه من جانب الأمم المتحدة بإصدار القرار ١٣٦٨ والذي فوض بموجبه الإدارة الأمريكية لاتخاذ الإجراءات للرد على المعتدين والمسؤولين عن أي إعتداء على الولايات المتحدة[٣].

ح. زيادة التدخل في الشؤون الداخلية للشعوب العربية والإسلامية على المستوى الثقافي

١-حارث قحطان عبد الله، «الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط... مرحلة ما بعد أحداث ١١ سبتمبر»، في مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية (تكريت: جامعة تكريت، المجلد ٢، العدد ٦، ٢٠١٠) ص ٣١٣.

٢- حارث قحطان عبد الله، «الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط... مرحلة ما بعد أحداث ١١ سبتمبر»، المرجع السابق، ص ٣١٤.

٣- حسام سويلم، «الوقائية في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة»، في مجلة السياسة الدولية (العدد ١٥٠، ٢٠٠٢) ص ٢٩٢، ٢٩١.

والتعليمي لمنع ظهور التيارات الدينية التي تقف موقف النقيض من ثقافة العولمة وتعمل على التصدي لفكر الغرب وحضارته.

أولاً – موقف دول مجلس التعاون الخليجي من الإرهاب وأحداث ١١ سبتمبر

في نطاق الدراسة تعد منطقة الخليج الأكثر تأثراً من بين مناطق العالم بأحداث ١١ سبتمبر وخاصة بعد الحملة العسكرية الأمريكية على أفغانستان واستهداف إقليم الخليج العربي، فمن ناحية هي جزء من العالم الذي تأثر بهذه الأحداث ومن ناحية أخرى هي جزء من العالم العربي والإسلامي الذي أصبح محل اتهام من جانب الغرب، ومن ناحية ثالثة هي مصدر أساسي للبترول، فقد احتلت هذه الدول مواقع مختلفة في قائمة الدول التي علاقة مباشرة بالإرهاب وفقاً للسياسة الأمريكية[١].

(١) تداعيات أحداث ١١ سبتمبر على مجلس التعاون الخليجي

إن تداعيات أحداث ١١ سبتمبر على مجلس التعاون الخليجي جاءت مختلفة ومميزة في ظل احتمالات بروز التيارات المتطرفة في العالم العربي والإسلامي، وربما «تطرف إسلامي» جديد كرد فعل على اتهام الإسلام بالإرهاب وملاحقة التيارات أو الجماعات الإسلامية في العالم.

وأول تداعيات هذه الأحداث على دول الخليج، تمثلت في توجيه الولايات المتحدة الأمريكية الاتهامات إلى العديد من الجمعيات الخيرية الإسلامية في دول المجلس بأنها مصدر غير مباشر لتمويل عمليات الإرهاب، وطلبت من هذه الدول ضرورة مراقبتها وخاصة فيما يتعلق بمصادر التمويل وأوجه الصرف[٢]، وتبدو خطورة الأمر في كثرة مثل هذه الجمعيات في بعض دول المجلس وأهمية دورها وما تحظى به من شعبية، ومن جانب آخر أن هذه الجمعيات تمثل حجر الزاوية في المجتمع الأهلي في دول المجلس، ومن شأن التضييق عليها أن يضر بحركة هذا المجتمع وربما يضعه في مواجهة مع الحكومات[٣].

١- خالد بن حمود القحطانى، أمن الخليج في ظل متغيرات عالم ما بعد الحرب الباردة (في الفترة من عام ١٩٨٩ إلى ٢٠٠٧) (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٨) ص ٩٠.

٢- د. شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠٠٩).

٣- د. صلاح سالم زرنوقة، «الخليج العربي: ضغوط من كل اتجاه»، مجلة السياسة الدولية (العدد ١٤٨، المجلد ٣٧، ابريل ٢٠٠٢) ص ٦٧.

وعلى خلفية المطالبة بمراقبة نشاط الجماعة الإسلامية والخيرية في دول المجلس، زاد الصراع بين الإسلاميين والليبراليين في هذه الدول، وهو ما أضر بالأمن والسلام الاجتماعي، ولعل الكويت تقدم المثال البارز في هذا الشأن، حيث يتمتع الإسلاميون فيها بنفوذ كبير سواء في مجال العمل الخيري الاجتماعي أو في مجال العمل السياسي، ففيها طالب الليبراليون باتخاذ إجراءات رقابية ضد الجمعيات الخيرية الإسلامية، مما دفع الحكومة إلى اتخاذ إجراءات لطمأنة الإسلاميين، ومنها الإعلان بأنه لن يتم إغلاق الجمعيات الخيرية وإنما سيقتصر الأمر على إعادة تنظيم الفروع غير المرخصة بإشراف وزارة الشئون الاجتماعية والعمل[1].

إلى جانب المطالبة بإعادة النظر في مظاهر الانفتاح الداخلي والخارجي التي تميز بعض دول المجلس، وذلك بسبب الاتهامات التي وجهت إليها بأن الانفتاح الكبير على الخارج هو أحد العوامل التي تشجع على تحرك العناصر الإرهابية بسهولة، وفي هذا الإطار زعم البعض أن الانفتاح في دولة الإمارات قد حول إمارة دبي إلى مكان أو ساحة لعمليات غسيل الأموال[2].

هذا إلى جانب تعرض القوات الأمريكية الموجودة في الخليج إلى بعض العمليات الإرهابية، مثلما حدث للمدمرة «كول» في اليمن في العام ٢٠٠٠ الأمر الذي يمكن أن يرتب آثارا سلبية على أمن المنطقة واستقرارها، وأيضاً طلب الولايات المتحدة الأمريكية من بعض دول المجلس تسليم بعض رعاياها لمحاكمتهم بها بدعوى الضلوع في تفجيرات نيويورك وواشنطن ٢٠٠١[3].

كما ارتبط الاهتمام الأمريكي بالملف الأمني الخليجي بالتركيز على الجانب الإصلاحي الداخلي لدول مجلس التعاون، تحت ذريعة أن الخطر الذي بات يهدد أمن هذه المنطقة ومصالح الولايات المتحدة فيها مستقبلاً هو خطر داخلي وليس خارجي، وانطلاقاً من مدركات أمنية أمريكية متعلقة بوجود بعد أيديولوجي له عداؤه للغرب يتمثل بالإسلام الراديكالي الذي يستمد أغلب عناصر دعمه من دول الخليج، وهذا ما دفع الولايات المتحدة إلى تبني أطروحات نشر مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان كوسيلة ضغط وتدخل في

١- د. صلاح سالم زرنوقة، «الخليج العربي: ضغوط من كل اتجاه!»، المرجع السابق، ص ٦٧.

٢ - كوثر عباس الربعي، «تداعيات أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ على دول مجلس التعاون الخليجي (إعادة بناء التوازنات في المنطقة)"، في مجلة الدراسات الدولية (بغداد: جامعة بغداد، العدد ٥٤، ٢٠١٢) ص ٤٨.

٣- ورقة علي أحمد الغفلي التي قدمت إلى: العلاقات الخليجية – الأمريكية (ندوة)، تحرير عبد الخالق عبد الله (الشارقة: جريدة الخليج، وحدة الدراسات، ٢٠٠٠)، والتقرير الاستراتيجي الخليجي ١٩٩٩-٢٠٠٠، إشراف عبد الخالق عبد الله (الشارقة: جريدة الخليج، وحدة الدراسات، ٢٠٠٠)، ص٢١١

الشأن الخليجي[1].

(٢) موقف مجلس التعاون الخليجي من أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١

إزاء هذه التداعيات كان لمجلس التعاون الخليجي موقف واضح تجاه أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وتطوراتها، ولاشك أن هذا الموقف قد بني على إدراك واضح بأن الإرهاب قد صار ظاهرة دولية موجهة ضد الإنسانية ككل، وانطلق من تجارب ذاتية عانت منها دول المجلس طيلة عقدين من الزمان وربما أكثر، يذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: الهجوم على البيت الحرام في مكلة عام ١٩٨٠، محاولة قلب نظام الحكم في البحرين عام ١٩٨٢، أحداث الحج عام ١٩٨٧، أحداث العنف في البحرين عام ١٩٩٤، حادث انفجار مدينة «الخبر» السعودية عام ١٩٩٦، الشبكة التخريبية التي ضبطت فيها الكويت ١٧ إسلامياً وكميات كبيرة من المتفجرات عام ٢٠٠١[2].

ومن ثم حرصت دول مجلس التعاون الخليجي على إدانة العمليات الإرهابية بشكل واضح، ووصفتها بأنها أعمال غير إنسانية تتعارض مع جميع القيم الدينية والمفاهيم الحضارية، وهو ما تعبر عنه بأكثر من صورة، منها برقيات العزاء من جانب قيادات دول المجلس عقب الأحداث مباشرة، والزيارات التي قام بها مسئولون خليجيون على المستوى الرسمي لسفارات الولايات المتحدة الأمريكية في بلادهم، وفي الوقت نفسه شددت دول المجلس على ضرورة تدويل مكافحة الإرهاب، بمعنى أن تلك المسئولية قد أضحت «دولية» تستلزم تضافر جهود كافة أعضاء المجتمع الدولي، ولكن مع ضرورة توخي الحذر والتروي وعدم الاندفاع في توجيه اتهامات لا دليل عليها، الأمر الذي يثير مشاعر العداء والاستفزاز ضد دول وشعوب لا علاقة لها بمثل هذه الأعمال الإجرامية.

وفي هذا السياق عقد وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي اجتماعهم الاستثنائي في جدة في ٢٣ سبتمبر ٢٠٠١، واستضافت الدوحة فعاليات الاجتماع التاسع (الطارئ) لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي في ١٠ أكتوبر ٢٠٠١، لإدانة كافة أشكال الإرهاب، وهو ما

١- هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية القرن الحادي والعشرين، عمر الأيوبي (ترجمة) (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢) ص ١١.

٢- وائل محمود الكلوب، دور الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ سبتمبر (٢٠٠١-٢٠٠٩) (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١١) ص ٨٤.

تم التأكيد عليه في البيان الختامي للدورة الثانية والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي الصادر في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١[١]، عندما أعلنوا رفضهم المطلق لكافة ممارسات العنف والتطرف والإرهاب بكافة أشكالها ودوافعها ومنطلقاتها الرامية إلى إشاعة الفوضى والرعب وإزهاق أرواح المدنيين الأبرياء[٢].

وترجماً للمواقف السابقة اتخذت دول المجلس عدد من الخطوات لمواجهة الإرهاب، سواء بشكل فردي أو من خلال التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، تمثل أهمها[٣]:

- تحسين القدرات العسكرية والأمنية الأحادية لدول الخليج وخاصة على نطاق الأجهزة المخابراتية، وأحد أبرز الأمثلة هي دولة قطر، التي أعادت في العام ٢٠٠٤، تجهيز أجهزتها المخابراتية من جديد ودمجتها في وكالة واحد أطلقت عليها «أمن دولة قطر» والتي أصبحت في وقت لاحق منظمة احترافية.

- توقيع وزراء داخلية الدول الست على اتفاقية مكافحة «الإرهاب» التي من شأنها التصدي بشكل جماعي للأعمال الإرهابية التي تهدد أمن واستقرار المنطقة.

- إقامة تعاوناً أمنياً نشطاً مع الولايات المتحدة من خلال حالة من الاستنفار الأمني والتطهير الشامل والمراجعة الواجبة لسياسات الأمن الداخلي، تجسد في: المطالبة بالقبض على المئات ممن اشتبه في ما سبق مشاركتهم في أعمال جهادية في أفغانستان أو البوسنة أو الشيشان، ترحيل أعدادا من الجنسيات العربية والآسيوية منهم عدد كبير من الأفغان والباكستانيين، والمطالبة بإسقاط الجنسية السعودية عن «أسامة بن لادن» والجنسية الكويتية عن «سليمان أبو غيث».

- أصدرت المصارف المركزية الخليجية تعليمات مرفق بها القوائم الأمريكية للأفراد والتنظيمات الإرهابية المحظورة إلى كل المصارف العامة والخاصة وشركات الاستثمار الخليجية والأجنبية الموجودة على أراضي خليجية، بمراقبة تحويل أي أرصدة أو مساعدة مالية من هؤلاء الأشخاص إلى تنظيم القاعدة أو العكس.

١- البيان الختامي للدورة الثانية والعشرين، على الرابط: https://www.gcc-sg.org/index877b.html?action=Sec-Show&ID=124 . تاريخ الدخول 7/8/2015

٢- للمزيد عصام نعمان، العرب على مفترق: استشراف تحديات ما بعد ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ (القاهرة: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٢).

٣- د. صلاح سالم زرنوقة، «الخليج العربي: ضغوط من كل اتجاه!»، المرجع السابق، ص ٦٨.

– قامت كلاً من الأمارات والسعودية في سبتمبر ٢٠٠١ بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع حركة طالبان، بسبب رفض الأخيرة لمساعيهما لحثها على التجاوب مع مطالب مجلس الأمن الدولي بتسليم «أسامة بن لادن»[١].

(٣) موقف المملكة العربية السعودية من أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١

هنا تجدر الإشارة إلى أن المملكة العربية السعودية كانت حالة خاصة من بين دول مجلس التعاون الخليجي في علاقاتها بأحداث ١١ سبتمبر، حيث أنها كانت الأكثر استهدافاً بالحملة الأمريكية والغربية التي اتهمت الإسلام بالإرهاب، وفي المقابل كانت السعودية الأكثر حرصاً على تبرئة الإسلام من هذه التهمة الإرهابية، وذلك لاعتبارين أساسيين، هما:

– باعتبار السعودية معقل الإسلام وقبلته في العالم بما تضمه من مقدسات إسلامية، الأمر الذي ألقى على عاتقها مهمة الدفاع عن الإسلام كدين وحضارة في ظل الهجمة الشرسة التي تعرض لها في أعقاب الأحداث، ومن ثم رفضت الاشتراك في تحالف دولي تقوده واشنطن لضرب دولة إسلامية هي أفغانستان، بل على العكس من ذلك فأنها أنشئت «صندوق إسلامي» لمساعدة الشعب الأفغاني تبرعت فيه السعودية وقطر بعشرة ملايين دولار، وأعلنت أيضا أن الحرب أو احتلال أفغانستان لن يكون الحل الجذري الذي يمكن أن يكسر شوكة الإرهاب.

– المتهم الأول والرئيسي في هذه الأحداث هو «أسامة بن لادن» الذي دأبت وسائل الإعلام الغربية على تقديمه بوصفه «إرهابيًا سعودياً ثرياً، مما يؤثر سلباً على سمعة المملكة والشعب السعودي[٢].

ونتيجة للاعتبارات السابقة حرصت المملكة السعودية على اتخاذ موقف غاية في الاتزان والموضوعية، وهو ما عبرت عنه من خلال التصريحات التي نقلها وزير الخارجية السعودي إلى المسئولين الأمريكيين، والتي تضمنت[٣]:

1- See, inter alia, Nafeez Mosaddeq Ahmed, The War on Truth: 9/11, Disinformation and the Anatomy of Terrorism (Northampton: Olive Branch Press, 2005), Chapter 4

٢- مجيد العلوي، الآثار السياسية لأحداث ١١ سبتمبر على منطقة الخليج (الأمارات: مركز الخليج للأبحاث، سلسلة مقالات التنمية، ٢٠٠٦).

٣- نصرة عبد الله البستكي، أمن الخليج.. من غزو الكويت إلى غزو العراق، مرجع سابق، ص ١٧٣.

- ضرورة أن تكون الحملة الأمريكية ضد الإرهاب متزنة بدافع العدالة وليس الانتقام.
- لا يمكن للملكة السعودية أن تقدم أية مساعدة أو عون من أي نوع إذا كان هناك استهداف عسكري أمريكي لأية دولة عربية مسلمة.
- ضرورة عدم الإعلان عن أيه اتهامات لأشخاص أو جهات بالمشاركة في تنفيذ أو دعم الهجمات التي حدثت أو غيرها من الأعمال الإرهابية قبل التأكد من صحة المعلومات أو التحقيقات في شأن هذه الأعمال حتى تكون الصورة واضحة.

وبذلك تصبح المملكة العربية السعودية أكثر تأثراً بالتناقض الشديد بين الالتزام بعلاقة الصداقة مع الولايات المتحدة الأمريكية من جانب، وبين مراعاة الاعتبارات المحلية والإقليمية التي تتعلق بالمصالح السعودية من جانب آخر[1].

ثانيًا – موقف إسرائيل من الإرهاب وأحداث ١١ سبتمبر

استفادت إسرائيل من أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، فعلى حين وقفت دول الخليج موقف المتهم، نُظر إلى إسرائيل على أنها الحليف الأنسب في مواجهة ومقاومة الإرهاب وأنها محقة وعلى صواب فيما تتخذه من إجراءات عدوانية وقمعية ضد الانتفاضات الشعبية في الدول الواقعة تحت سيطرتها وخاصة الدولة الفلسطينية.

وقد جاءت أحداث سبتمبر ٢٠٠١ لتغيير مفهوم العلاقات الإسرائيلية -الأمريكية تجاه النظام العالمي الجديد، ولتصبح إسرائيل، من خلاله، أداة فاعلة في منطقة الشرق الأوسط لدعم القرار الأمريكي في الحرب ضد الإرهاب، بما يطلق يد إسرائيل لتحقق العديد من أهدافها ومصالحها الذاتية، وترسيخ الضربات الوقائية والاستباقية في الفكر الإستراتيجي العسكري الإسرائيلي تحت ستار الحرب ضد الإرهاب[2].

كما استغلت إسرائيل المتغيرات التي حدثت بعد مرحلة سبتمبر ٢٠٠١، لرسم سياسة طويلة الأمد لتحقيق هدف محدد، ويضمن تفوقها الإستراتيجي الدائم، كما يضمن حشد رأى عام مؤيد لها، وتحديد مطالبها من الولايات المتحدة الأمريكية في المرحلة التالية،

١ John Roth Douglas Greenburg. Serena Wille. Monograph on Terrorist Financing. National Commission on Terrorist Attacks Upon the United States. Washington. 2003.p.p.114-116

٢- صلاح الدين حافظ، كراهية تحت الجلد - إسرائيل عقدة العلاقات العربية الأمريكية (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٣) ص ٤٤.

والتي ينحصر في مطلبين أساسيين، الأول زيادة الدعم الأمريكي لإسرائيل، والثاني تقليص المعونات الأمريكية للدول العربية الفاعلة، إلى جانب تشويه صورة العرب أمام الرأي العام الأمريكي؛ ليضغط على إدارته لإيقاف المعونات إلى بعض الدول العربية، وهو ما يوضح أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت هي الساحة الرئيسية التي تمارس فيها أنشطة الصهيونية الضاغطة على الإدارة الأمريكية لاتخاذ مواقف لصالح إسرائيل، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية ترى في إسرائيل نموذجاً لدولة ديمقراطية في المنطقة[1]، وهو الأمر الذي انعكس على عدد من القضايا، بجانب اتخاذ الهجمات ذريعة لإعلان حرب واسعة النطاق على ما سماه «الإرهاب الإسلامي» حيث تمثل الدول المستهدفة في هذه الحرب أعداء إسرائيل، وذلك على النحو التالي:

(٤) تصاعد العنف الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين

سعت إسرائيل إلى توظيف حالة الهياج الأمريكي على الإرهاب والحرب في أفغانستان، إلى تجاوز الخطوط الحمراء في تصعيد سياسة العنف والإرهاب والإبادة ضد الشعب الفلسطيني، وإجهاض القضية الفلسطينية من خلال إعادة هندسة الأوضاع والتفاعلات التي تواجهها، بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتوظيف حالة العداء المتزايد، بشقيه الإقليمي والدولي، والذي بات لصيقاً بكل ما هو عربي أو إسلامي تجاه المنطقة، وفى علاقة دول المنطقة بدول العالم.

كما أنها قامت بإعادة تركيز الأضواء على حركات سياسية بعينها، مثل حماس والجهاد والجبهة الشعبية في فلسطين، والدول التي ترعاها، دون تفرقة بين الحق المشروع من خلال المقاومة والدفاع عن النفس، وبين ممارسة الإرهاب، بل أنها نجحت في تسجيل هذه المنظمات الفلسطينية التي تكافح وتقاوم الأعمال العسكرية الإسرائيلية، لتكون على لائحة المنظمات الإرهابية التي يجب التصدي لها وينطبق عليها شروط الحرب ضد الإرهاب عسكرياً واقتصادياً ومعنوياً[2].

وكان التحرك الإسرائيلي مباشراً، أو غير مباشر عن طريق اللوبي اليهودي والمنظمات

١- كميل منصور، الولايات المتحدة وإسرائيل... العروة الأوثق (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فبراير ١٩٩٦) ص ٢٩٦.

٢ - زغلول راغب النجار، المؤامرة - وقفات مع التآمر الصهيوني على شعب فلسطين - من وعد بلفور إلى أيلول أمريكا الأسود (القاهرة: دار نهضة مصر، ٢٠٠٣).

التابعة لها مثل (إيباك) – وكانت الساحة الدبلوماسية والإعلامية هي أولى مجالات التوظيف – من أجل جمع المؤيدين لها داخل الولايات المتحدة، وخلط الحقائق بالأكاذيب، حيث استطاعت أن تدخل في فكر المؤيدين لها، أن المنظمات الفلسطينية تشابه تنظيم القاعدة، ومن ثم ربطت العلاقة بينهما، وشبهت السلطة الفلسطينية بحركة طالبان، وياسر عرفات بأسامة بن لادن، واستبدلت إسرائيل مسمى «حركة الاحتجاج المدني والعسكري للانتفاضة» بمصطلح «الإرهاب» ومن ثم أضحى الباب مفتوحاً لتصعيد العنف[1].

وقد كانت نتيجة هذا التحرك الإسرائيلي – في تحقيق التطابق بين وجهة النظر الأمريكية والإسرائيلية – أثره البالغ، حيث بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تتبنى الموقف الإسرائيلي تجاه القضية الفلسطينية، والتسليم بوجهة النظر الإسرائيلية، التي أدعت أن الانتفاضة الفلسطينية هي مظهر أصولي يلزم القضاء عليه، وهكذا جاء الرد الأمريكي على ما تقوم به إسرائيل من أعمال عنف داخل الأراضي الفلسطينية، بالقول: بأن ما تقوم به إسرائيل هو أمر مشروع، وفي إطار الدفاع عن النفس، ومن مظاهر ذلك:[2]

١- أحمد سليم البرصان، «اللوبي الصهيوني والإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط»، مجلة السياسة الدولية (العدد ١٥٠، أكتوبر ٢٠٠٢) ص ٥٠.

٢- هناك العديد من الدراسات التي سعت للربط بين احداث ١١ سبتمبر وتداعياته على اسرائيل منها على سبيل المثال:

Bollyn, Christopher, «Super-Thermite Demolished TwinTowers on 9-11: Game Over for Criminals and Cover Up.» April 14, 2009

Bollyn, Christopher, Did LVI Work in the TwinTowers Before 9/11? March 20, 2005

Bollyn, C., «Super-Thermite Found in World Trade Center Dust.» April 5, 2009

Harrit, Niels H. et al, «Active Thermitic Material Discovered in Dust from the 9/11 World Trade Center Catastrophe.» The Open Chemical Physics Journal, Volume 2, 2009, ISSN: 1874-4125, pp.7-31 (25) Authors: Niels H. Harrit, Jeffrey Farrer, Steven E. Jones, Kevin R. Ryan, Frank M. Legge, Daniel Farnsworth, Gregg Roberts, James R. Gourley, Bradley R. Larsen Harrit, Niels, Interview with Danish scientist and co-author of paper on evidence of super-thermite in the WTC dust, TV2 News, Denmark, April 6, 2009

– مارست إسرائيل إرهاب الدولة ضد الفلسطينيين، وتغاضت الولايات المتحدة الأمريكية عما تقترفه إسرائيل بل عطلت العديد من القرارات الدولية التي تدين الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية.

– رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن ما تفعله إسرائيل يأتي في نطاق الحرب ضد الإرهاب، والذي يشمل مسرح العالم، وأن إسرائيل تضطلع بدورها في الشرق الأوسط لتدمير البنية التحتية للإرهاب في فلسطين.

– دعمت الإدارة الأمريكية الموقف السياسي لرئيس الوزراء الإسرائيلي «أريل شارون» في ممارساته الإرهابية ضد الفلسطينيين ووصفه الرئيس الأمريكي بوش بأنه «رجل سلام»، متغاضياً عن شعور الرأي العام العالمي ضد ممارساته.

– حرصت الإدارة الأمريكية على تحقيق مطالب إسرائيل الاقتصادية والعسكرية من أجل الاستمرار في مقاومة الانتفاضة وتشويه صورة الفلسطينيين واتهامهم بالإرهاب.

– حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على دفع بعض حلفائها لتأييد ما تفعله إسرائيل في المنطقة، وجاء ذلك عن طريق توقيع إسرائيل لاتفاقيات مع العديد من الدول لمقاومة الإرهاب بشكل عام ومن دون أن يذكر الفلسطينيون مباشرة، وقد شملت هذه الاتفاقيات دولاً في المنطقة مثل تركيا، ودولاً أخرى، مثل أستراليا وغيرها[1].

(٦) الربط بين أمن إسرائيل وأمن الولايات المتحدة وتزايد الدعم لها

يتوافق المنظور الأمني الإسرائيلي مع المنظور الأمني الأمريكي، وفى ذلك ما يحقق فوائد كثيرة لإسرائيل، ويدعم من اتخاذها الإجراءات الأمنية الكفيلة بأن تعطى حق توجيه ضربات وقائية واستباقية إسرائيلية إلى دول عربية بالمنطقة، وقد تستخدم فيها أسلحة

---

http://www.youtube.com/watch?v=8__tf25lx__3o

Rubin, Debra, and Richard Korman and Gary Tulacz, «Industry Firms Pitch in for World Trade Cleanup While Others Account for Employees in Doomed Buildings,» Engineering News-Record, September 13, 2001

١- حاولت أحد الدراسات الربط بين اسرائيل واحداث ١١ سبتمبر وتداعياتها على الداخل الإسرائيلي انظر:
Victor Thorn, Made in Israel ٩-١١ and the Jewish Plot Against America, Sisyphus Press, State College, 2011

نووية وكيماوية وبيولوجية[1].

وتطبيقاً لمفاهيم إستراتيجية الضربات الوقائية والاستباقية، فإن إسرائيل نجحت في تطوير قدراتها الاستطلاعية بإطلاق القمر الصناعي للتجسس «أفق – ٥»، وفقاً لرؤيتها الأمنية[2]، مع تكامل ذلك مع منظومة الاستطلاع الإسرائيلية، وفى قدرتها على التجسس والتصوير الفضائي والتنصت، بجانب قدراتها الإلكترونية للاستطلاع الإلكتروني، والقيام بأعمال التشويش على الرادارات العربية، وقدرتها على حجب المعلومات عن الدول العربية، بقدر ما أصبح لديها قدرات الحصول على معلومات من الدول العربية وبالأخص في إطار التعاون المخابراتي مع الولايات المتحدة، بجانب تلقى المساندة الأمريكية المادية والتقنية لتطوير أسلحتها، مع التوسع في مجال التدريب والقيام بالمناورات العسكرية المشتركة، مع إمكانية تزويد إسرائيل بمنظومات أسلحة أمريكية متطورة وبعيدة المدى[3].

هذا، وقد زادت المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل لتصل إلى ٢,٤ مليار دولار أمريكي، علاوة على حصول إسرائيل على أسلحة حديثة متطورة من طائرات الإنذار المبكر، والصواريخ أرض/ أرض، والإنتاج المشترك لمنظومة صواريخ مضادة للصواريخ (مثل منظومة أرو من الجيل الثالث)، هذا بالإضافة إلى احتفاظ إسرائيل بورقة الردع النووي، حيث تمتلك نحو ٢٠٠ أو أكثر من القنابل النووية العيارية، بجانب الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، ولقد لعبت إسرائيل على ورقة الحرب ضد الإرهاب، حتى تجعل التوازن الاستراتيجي العسكري بينها وبين الدول العربية مختلاً لصالحها، مع استمرار الفجوة في المجال التكنولوجي والفضائي والنووي، وأن يكون لها التفوق في مجال الأسلحة التقليدية على كافة الدول العربية.

ومن الواضح، أن الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها حليفاً قوياً لإسرائيل، أصبحت تقدم لها كافة أنواع الدعم السخي من المساعدات المالية والعسكرية والغطاء الدبلوماسي

١- أوليفه روي، أوهام ١١ أيلول/سبتمبر... المناظرة الإستراتيجية لمواجهة الإرهاب، حسن شامي (ترجمة) (الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، ٢٠٠٣) ص ٨٢.

٢- محمود خليل، «التوازن العسكري في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١»، في مجلة السياسة الدولية (العدد ١٥٠، أكتوبر ٢٠٠٢).

٣- عبد الغفار الدويك، «سياسة التسلح في إسرائيل»، في مجلة الشرق الأوسط (العدد ١٠٦، ربيع ٢٠٠٣) ص ٨٠-٨١.

والسياسي، وذلك في ضوء تأثير اللوبي الإسرائيلي الفعال في توجيه السياسة الأمريكية، وإظهارها طرفاً رئيسياً في الصراع، منحازاً انحيازاً واضحاً للطرف الإسرائيلي، ضد المواقف العربية، ومن ثم أصبح الفلسطينيون بإمكاناتهم المتواضعة يواجهون عدواً ماكراً، ومتفوقاً تقنياً وعلمياً ومادياً، مدعوماً بأقوى قوة في العالم، وبالرغم من الخلل في معادلة الصراع، فإن الفلسطينيين أبدوا مقاومة باسلة تجاه الهجمة الإسرائيلية الشرسة المدعومة من أمريكا[1].

وبالطبع فإن ذلك وفر للولايات المتحدة الأمريكية– مع الضعف العربي – حق هندسة الصراع في منطقة الشرق الأوسط، بما يتلاءم مع إسرائيل، ولم تجد صعوبة في ذلك، نتيجة عدم وجود معارضة عربية تذكر. كما أن الولايات المتحدة تحركت بضغط من اللوبي الإسرائيلي المؤثر على السياسة الأمريكية–من أجل تحقيق المطالب الإسرائيلية، ومن ثم بنت سياستها وإستراتيجيتها على هذا الأساس، ما دامت مصالحها لم تتعرض لخطر حقيقي من الأنظمة العربية، وبالتالي لن يكون هناك دوراً فاعلاً في إعطاء الحقوق الدنيا للشعب الفلسطيني، ومن ثم ستستمر الولايات المتحدة في تبنيها لوجهة النظر الإسرائيلية، في ظل تلك الأوضاع العربية المتردية، التي لا تقلل من عوامل التأثير الإسرائيلي على السياسة الأمريكية[2].

هذا، ويعتمد اللوبي في أمريكا على إستراتيجيتين واضحتين للإبقاء على الدعم الأمريكي لإسرائيل:

– يستخدم براعته في التأثير الهام والفاعل في واشنطن بالضغط على كل من أعضاء الكونجرس ومؤسسة الرئاسة، لإبقاء الدعم على وتيرته – بل رفع مستواه، مهما كانت رؤية صانعي القرار، سواء كانوا أشخاصاً أو جماعات، ويحاول اللوبي جاهداً أن يبقى الدعم الأمريكي لإسرائيل، هو الخيار السياسي الأذكى والمفضل.

– يكافح اللوبي ليؤكد، أن الإعلام الدولي بكل وسائله، يجب أن يصور إسرائيل على أنها نقطة ضوء إيجابية، بإعادة الأساطير حول إسرائيل، وإيجادها دولة، وإعادة تكوينها،

١– لمزيد من التفاصيل: حسني عايش، أمريكا الإسرائيلية وإسرائيل الأمريكية (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٦).

٢– محمد علي الروسان، «العلاقات الأمريكية الإسرائيلية في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون»، مجلة مركز المستنصرية العربية والدولية (بغداد: جامعة المستنصرية ، العدد ٣٧، ٢٠١٢) ص ٨١.

وترسيخ الجانب الإسرائيلي في المناقشات للسياسة اليومية.

وبالطبع كان لمثل هذا الوضع انعكاساته على مكانة ودور إسرائيل في العلاقات الدولية، تمثل في إعلان إسرائيل نفسها قوة رئيسية مؤثرة في الشرق الأوسط سياسياً وعسكرياً وتتحكم في مسار الأحداث، طبقاً لرؤيتها هي، وهو الأمر الذي كشفت عن ضعف النظام العربي، وعدم قدرته على تحقيق إستراتيجية متكاملة لمواجهتها، وفي هذا فقد أضافت قدرة للنظام الأمريكي في إثبات احتياج النظام العربي لجهوده لإيقاف ممارسات إسرائيل، وفتح المجال كاملاً أمام الإدارة الأمريكية في تحقيق إستراتيجيتها في المنطقة والتي تتحدد في: عدم السماح بنشوب حرب نظامية بين إسرائيل وإحدى جاراتها الرئيسية مصر وسوريا، تأكيد تقارب الأنظمة العربية من النظام العالمي الجديد، وإقرار اعتراف تلك الأنظمة بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي القادرة على تحقيق مسار السلام في المنطقة، بالإضافة إلى تأكيد الفجوة التكنولوجية بين العرب وإسرائيل من ناحية استخدام القدرة العسكرية مستقبلاً[1].

١- محمد علي الروسان، «العلاقات الأمريكية الإسرائيلية في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون»، مرجع سابق، ص ٧٣.

المبحث الثالث
الغزو الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ (حرب الخليج الثالثة)

لم يكن قرار شن الحرب على العراق وليد لحظة مارس ٢٠٠٣ عندما تدخلت القوات العسكرية الأمريكية والبريطانية لإسقاط النظام العراقي بقيادة «صدام حسين»، وإنما هو كان ترجمة وتنفيذ لقرار ونية - مسبقة - لدى إدارة الرئيس الأمريكي السابق «جورج بوش الابن» الذي أكد -في مطلع الألفية الجديدة- عزمه وإصراره على مهاجمة العراق «وقائيًا» -أيا ما كانت الأسباب أو المبررات- للتخلص من النظام العراقي الذي برز كقوة عسكرية مؤثرة على المستوى الإقليمي بعد قيامه بشن حربي الخليج الأولى ١٩٨٠ – ١٩٨٨ (الحرب الإيرانية – العراقية)، والخليج الثانية ١٩٩٠ – ١٩٩١ (الغزو العراقي للكويت)، وهو ما يهدد مصالح الدول الغربية في المنطقة، وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية التي زادت من ضغوطها السياسية وحصارها الاقتصادي على العراق[١].

وفي السياق ذاته استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية استصدار قرارات مهمة من مجلس الأمن، أبرزها القرار ٦٦١ الصادر في ٦ أغسطس ١٩٩٠ الذي منع الاستيراد والتصدير من وإلى العراق، والقرار ٦٦٥ الصادر في ٢٥ أغسطس ١٩٩٠، والقرار ٦٧٠ الصادر في ٢٥ أغسطس ١٩٩٠، وهو ما مهد لضرب العراق تحت مسمى (عملية حرية العراق) دون غطاء شرعي من الأمم المتحدة، ضمن مسلسل حلقات تنفيذ إستراتيجية القرن الأمريكي الجديد، متجاهلة كافة الأصوات المعارضة، بل أنها استطاعت الضغط على المجتمع الدولي ___ الذي انصاع للتصورات الإستراتجية الأمريكية___ من خلال إصدار وتأيد القرار رقم (١٤٨٣) والذي أقر الاحتلال الأمريكي وسبغ الشرعية على الأوضاع التي خلقتها الحرب الأمريكية على العراق[٢].

١- عبد العزيز شحادة المنصور، «أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق: دراسة في صراع الرؤى والمشروعات» في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية (دمشق: جامعة دمشق، المجلد ٢٥، العدد الأول، ٢٠٠٩) ص ٥٩٩. كما يمكن الرجوع إلى: د. سعدون جمادى و آخرون ، العراق من الغزو الى المقاومة و التحرير ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٦

٢- عبد الناصر محمد سرور، «دوافع وتداعيات القرار الاستراتيجي الأمريكي باحتلال العراق عسكريًا في ٢٠٠٣»، مجلة جامعة الأقصى: سلسلة العلوم الإنسانية (غزة: جامعة الأقصى، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، يناير ٢٠١٠) ص ٦٤.

وفي هذا السياق طرحت الإدارة الأمريكية مجموعة من الذرائع التي أظهرت العراق بأنه يشكل تهديدًا للأمن والسلام الدوليين، من عدة زوايا، وهي: الادعاء بامتلاك أسلحة دمار شامل وسعيه لتطوير أسلحة بيولوجية وصنع أول قنبلة نووية، رعاية الإرهاب دعم ومساندة المنظمات الإرهابية في العالم وخاصة تنظيم القاعدة والتي تستهدف مصالح المواطنين الأمريكيين، انتهاك حقوق الإنسان والحريات العامة ومبادئ الديمقراطية، تهديد أمن واستقرار دول الجوار خاصة دول مجلس التعاون الخليجي.

ولكن الواقع يشير إلى أنه وبلا شك هناك أسباب وأهداف أخرى حقيقية للغزو الأمريكي للعراق، والتي تتشابك وتتداخل مع بعضها البعض على الصعيد السياسي والاقتصادي والعسكري، والتي يتلقى معظمها مع الأهداف الإسرائيلية في السيطرة على مقدرات الشرق الأوسط، ويمكن تلخيصها في:

- السيطرة على النفط العراقي الذي يمثل أكبر مخزون احتياطي بعد النفط السعودي إذ تتراوح احتياطاته ما يقرب من ٢٠٠ مليار برميل، أي ما يعادل ١٥./. من الاحتياط العالمي، أي أنه يشكل أهم مصدر للطاقة للولايات المتحدة على مدى عشرات السنين القادمة، كما يتيح لها إضعاف نفوذ منظمة الأوبك (OPEC) والتحكم في أسعار النفط وأسواقه[١].

- ضمان أمن إسرائيل وتفوقها من خلال قيام أمريكا بإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط لتتلائم مع مصالحها الخاصة والحسابات الإسرائيلية في المنطقة بما يمكن من تفتيت الدول العربية وتجزئتها وتقسيمها لتسهل السيطرة عليها والتحكم بمقدراتها البشرية والمادية، وهو ما يتطلب العمل بكل الإمكانات لفصل الجزء الآسيوي عن الجزء الأفريقي في المنطقة العربية[٢].

- بسط السيطرة العسكرية الأمريكية، والتي تمتد من آسيا الوسطى حتى الخليج العربي وتهديد القوى الكبرى أو الناشئة مثل الصين وإيران وكوريا الشمالية، وتهديد دول أخرى لا تتماشى مع المشروع الأمريكي – الصهيوني في المنطقة كسوريا ولبنان، والتلويح بورقة

١- محمد أحمد، «الغزو الأمريكي – البريطاني للعراق عام ٢٠٠٣... بحث في الأسباب والنتائج»، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية (المجلد ٢٠، العدد ٣+٤، ٢٠٠٤) ص ١١٨.

٢- عبد الرحمن عبد الكريم عبد الستار العبيدي، العلاقات العراقية - الإيرانية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ – ٢٠١١ (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١١) ص ٦٣.

الضغط العسكرية الأمريكية عليها لتمرير مخططاتها في المنطقة العربية[1].

- إنعاش الاقتصاد الأمريكي الذي يعاني من الركود والبطالة وارتفاع نسب الفوائد، والمحافظة على إنتاج مصانع الأسلحة وحماية الشركات الكبرى التي تعاني من الانهيار، كما تغطي هذه الحرب على إخفاقات جهاز الأمن الأمريكي FBI الذي يعاني من مشكلات عملائه في الاتحاد السوفييتي السابق[2].

- تنفيذ مخطط مشروع القرن الأمريكي الجديد PANC وهو ما يعد هدفا محوريا لدى "لجنة تحرير العراق "CLI" والمدعومة من البيت الأبيض وترتبط ارتباطاً وثيقاً بمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط ومعهد هدسون ومعهد هوفر؛ بهدف خلق بيئة إستراتيجية استعمارية، تسمح لها بتحقيق هيمنتها الكونية، ومكاسب للشركات النفطية وشركات السلاح (تهيئة سوق تصريف السلاح)، والسيطرة على منابع الثروات، والهيمنة على القرار السياسي والعسكري من خلال السيطرة على البيئة الأمنية الكونية وإحداث انقلاب شامل بالمفاهيم والأعراف الدولية[3].

أولاً - موقف دول مجلس التعاون الخليجي من الغزو الأمريكي للعراق

من منطلق أن العراق يؤثر ويتأثر بدول الجوار الإقليمي، ولاسيما دول مجلس التعاون الخليجي، لوجود نقاط الالتقاء والمصالح المشتركة، والسياسات التي يتبعها الطرفان تحدث تأثيراً متبادلاً بينهما، وما ينتهي إليه حال أحدهما يؤثر على الآخر، والتغير الذي أصاب العراق في العام ٢٠٠٣ لم تعف منه دول الجوار بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي، فهو أصاب التوازن الإقليمي الخليجي في العمق.

(١) تباين الموقف الخليجي من الغزو الأمريكي للعراق ٢٠٠٣

تتميز العلاقات في إقليم الخليج العربي بطبيعة خاصة، نظراً لتعدد وتشابك الأوضاع

١- محمد أحمد، «الغزو الأمريكي – البريطاني للعراق عام ٢٠٠٣... بحث في الأسباب والنتائج»، مرجع سابق، ص ١٢٠.

2- Robert Jervis، «Understanding the Bush Doctrine،»Political Science Quarterly Vol. 118، No. 3، Fall 2003 Edward Rhodes، «The Imperial Logic of Bush›s Liberal Agenda،» Survival Vol. 45، No. 1، (Spring، 2003)، pp. 131-54.

٣- عبد الرحمن عبد الكريم عبد الستار العبيدي، العلاقات العراقية - الإيرانية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ – ٢٠١١، مرجع سابق، ص ٦٤.

والمسببات المحلية والإقليمية والدولية المؤثرة فيها، وباعتبار أن العلاقات العراقية – الخليجية جزء هام من هذا الإقليم، سنجدها دائماً ما شهدت صعوداً وهبوطاً على حسب التطورات الأمنية والسياسية الحاصلة في المنطقة.

وفي هذا الإطار حكمت العلاقات العراقية – الخليجية مجموعة من المتغيرات المعقدة، والتي يأتي على رأسها كون الطرفان ينتميان إلى منظومة أمنية واحدة وإلى إقليم خليجي عربي واحد، ومن هنا فأن امن العراق ومنطقة الخليج العربي واحدة وزيادة أي توتر أمنى أو عدم استقرار أمنى وسياسي في أي دولة يؤثر بشكل كبير في باقي الدول والمنطقة عموما، وهو ما يجعلهما وحدة ذات أهمية واحدة ومترابطة ومتفاعلة[1].

بيد أن الأمر لا يخلو من وجود بعض العوامل المؤثرة سلباً على طبيعة العلاقات العراقية – الخليجية، ولعل أبرزها اختلاف الإيديولوجيات الحاكمة والغزو العراقي للكويت ١٩٩٠، وزد على ذلك تعرض دول الخليج وعلى وجه التحديد المملكة العربية السعودية -بعد وقوع أحداث سبتمبر ٢٠٠١- إلى حملة ضغوط أمريكية كبيرة تدعو إلى تغيير المناهج الدراسية وإجراء إصلاحات واسعة في البلاد تنسجم مع المصالح الأمريكية، فكانت دول الخليج تمر بمرحلة توجس من ردة الفعل الأمريكية بعد الهجمات التي تعرضت لها، لذا انخرطت بعض دول الخليج في التحضيرات الأمريكية لاحتلال العراق[2].

ومن هنا اتسمت مواقف دول مجلس التعاون الخليجي بدرجات متفاوتة إزاء الاحتلال الأمريكي للعراق في العام ٢٠٠٣ بقدر من التباين، سواء إزاء المدى الذي يمكن الذهاب إليه في معارضته الحرب، أو إزاء الوسائل التي يمكن إتباعها لتحقيق ذلك الغرض. وقد تحددت مواقف الدول العربية من السياسة الأمريكية تجاه العراق بناءً على عدة عوامل، أهمها، مدى عمق العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية وقوتها، والاعتماد عليها مكوناً عضوياً في مصالح هذه الدول، خاصة المصالح الأمنية، وأيضاً موقف الرأي العام داخل هذه الدول من الولايات المتحدة الأمريكية وسياستها في المنطقة، وأيضا مدى أهمية هذه الدول في الخطط الأمريكية

١- حميد شهاب أحمد، «العراق ومنطقة الخليج»، في مجلة العلوم السياسية (بغداد: جامعة بغداد، العدد ٣٧، ٢٠٠٨) ص ١٨١.

٢- عبد الله خليفة الشايجي، «حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق وأمن منطقة الخليج العربي: المراحل – التداعيات – المستقبل»، في المجلة العربية للعلوم السياسية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٩، صيف ٢٠٠٨).

لشن الحرب على العراق[1].

وإنقسمت مواقف الدول الخليجية بين إتجاهين تبعاً لموقفها من هذه العوامل على النحو التالي:

- الإتجاه الأولى: تضم دول خليجية صغيرة، على رأسها الكويت وقطر والبحرين، وإلى حد ما عُمان، وهي دول يرتبط أمنها ارتباطاً قوياً بالولايات المتحدة الأمريكية، وترى أن علاقاتها بها تمثل مكوناً أساسياً لسياستها الخارجية والأمنية، خاصة الكويت التي يشكل الرأي العام فيها ميولاً عدائية للنظام العراقي، بسبب عدوانه عليها عام ١٩٩٠، وبالنظر أيضاً إلى أهمية البنية التحتية العسكرية الأمريكية في هذه الدول، لذلك كانت مواقفها في خطة الحرب مؤثرة[2].

ومن هنا وفرت هذه الدول دعماً مالياً و/أو لوجيستياً لأمريكا، وخاصة قطر والكويت التي وضعت أرضيها ومياهها وأجوائها لصالح إنجاح الغزو الأمريكي، كما قدمت وقود بقيمة ٣٥٠ مليون دولار للقوات الأمريكية، وبعد اكتمال الغزو بقيت خمس مواقع عسكرية على الأراضي الكويتية لإدامة الجهد الحربي، كما أن إدارة الحرب والمؤتمرات الصحفية للجيش الأمريكي كانت تعقد في قاعدة «السيلية» في دولة قطر[3].

ومبررات هذا الموقف عديدة، أهمها أن التجربة السياسية في العراق تاريخياً لم تكن متقاربة إيديولوجياً مع النسق السياسي أو توجهات النظم السياسية في الخليج، بل متقاطعة، فمسألة الخلاف التاريخي بين العراق والكويت قد أفصحت عن رؤية خليجية متوارثة من أن هذا الخلاف أو غيره إنما هو سلوك ثابت تجاه كل نظام يتعاقب على السلطة في العراق، وفي هذا الاتجاه شُكل توافقاً أمريكياً خليجياً لاسيما (الجانب الكويتي تحديداً) في الرؤية حول ضرورة إسقاط النظام السياسي في العراق وإنهاء الدولة العراقية المستقلة.

- الإتجاه الثاني: ويمثلها المملكة العربية السعودية وهي التي تربطها بالولايات المتحدة الأمريكية علاقات وثيقة أمنية واقتصادية، ولكن الرأي العام فيها يتسم بدرجة عالية من

١- ميثاق خير الله جلود، «مستقبل علاقات العراق بدول الخليج في المجال السياسي»، في مجلة مركز الدراسات الإقليمية (بغداد: جامعة الموصل، الإصدار ٢١، ٢٠١١) ص ١.

٢- عبد الصمد سعدون عبد الله، خضر عباس عطوان، «العراق ومعضلة الأمن الخليجي بعد العام ٢٠٠٣»، في مجلة الخليج العربي (بغداد: جامعة البصرة، المجلد ٤٢، العدد ١-٢، ٢٠١٤) ص ٩٩.

٣- ميثاق خير الله جلود، «مستقبل علاقات العراق بدول الخليج في المجال السياسي»، مرجع سابق، ص ١١.

السلبية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، وترى في تدخلها انتقاصاً من سيادة هذه الدول على أراضيها وشرعيتها، لذلك فإن المطالب الأمريكية تجاه هذه الدول كانت محدودة، ومن الممكن مقاومتها بسبب محدودية ما يمكن أن تقدمه من تسهيلات في الجهد العسكري الأمريكي[1].

وتنطلق الرؤية السعودية من الوعي بخطورة دخول العراق في ويلات حرب جديدة، وتحمل الشعب العراقي المزيد من معاناة الحروب، وما تخلفه من قتلى وجرحى وخراب ودمار وإفلاس اقتصادي، يضاف إلى كل هذا التخوف من احتمال استخدام النظام العراقي لما لديه من أسلحة دمار شامل إذا ما أُحكم الخناق حول رقبته، لاسيما وأن للنظام العراقي له سجل معروف في استخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، وما يمكن أن يحدثه استخدام الأسلحة من كوارث بشرية في كل منطقة الخليج، وأيضاً ضد القوات الأمريكية، والتي بالقطع سترد باستخدام أسلحة نووية تكتيكية ضد العراق[2].

كما كان هناك تخوف سعودي من نشوب حالة من الفوضى قد تجتاح المنطقة أثناء الحرب وبعدها، بسبب موجات اللاجئين العراقيين، بالإضافة إلى ما كان يكتنف مستقبل العراق في مرحلة ما بعد «صدام حسين» من مخاوف تقسيم عرقي وطائفي، واحتمالات تدخل من جانب إيران وتركيا في شؤون العراق، بالنظر لما هو معروف عنهما من أطماع ومطالب في الأراضي العراقية. ناهيك عن الصراعات السياسية والأمنية الداخلية، وتصفيات حسابات قديمة وحديثة بين مؤيدي النظام في الداخل ومعارضيه، في الداخل ومن الخارج[3].

إلى جانب تخوف السعودية من الآثار السالبة للحرب على نمو الاقتصاديات الخليجية، ودخول الاقتصاد العالمي في حالة من الركود، وما يواكب ذلك من انخفاض الاستثمارات، وزيادة نسبة البطالة، إلى جانب توقعات بانحسار في السياحة وحركة الطيران والفنادق،

١- عبد الصمد سعدون عبد الله، خضر عباس عطوان، «العراق ومعضلة الأمن الخليجي بعد العام ٢٠٠٣»، مرجع سابق، ص ٩٩، ١٠٠.

٢- أشرف محمد عبد الحميد كشك، تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ علم ٢٠٠٣: دراسة في تأثير استراتيجية حلف الناتو (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢) ص ١٣٥.

٣- عبد الصمد سعدون عبد الله، خضر عباس عطوان، «العراق ومعضلة الأمن الخليجي بعد العام ٢٠٠٣»، مرجع سابق، ص ٩٩، ١٠٠.

وتغيير مسارات الرحلات الجوية، وارتفاع أسعار التأمين على الطائرات والسفن، وبما يزيد من كلفة النقل الجوي والبحري والبري، وانخفاض صادرات دول العالم إلى منطقة الخليج[١].

وأياً ما كانت المواقف السياسية الخليجية المتباينة، فإن هذا الأمر لم ينقص أو يضيف إلى قرار الإدارة الأمريكية برئاسة الرئيس الأمريكي السابق «بوش» بحسم التدخل العسكري في العراق الذي اكتمل في التاسع من أبريل ٢٠٠٣، وما كان من دول الخليج وفي إطار وحدة البيت الخليجي الذي تقوده المملكة العربية السعودية، إلا أنها ناشدت الولايات المتحدة الأمريكية الرفق بالشعب العراقي المنكوب بقيادته، والتفريق في المعاملة بين النظام العراقي والشعب العراقي، ومراعاة النواحي الإنسانية لهذا الشعب[٢].

وهو ما كشفت عنه بيانات القمم الخليجية المتتالية المتعاقبة، بدءً من البيان الختامي للدورة (٢٤) للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي الصادر في ديسمبر ٢٠٠٣[٣]، وما بعدها، والتي أكدت جميعها على تعاطف دول المجلس وتضامنها التام مع الشعب العراقي في محنته التي يعاني منها بسبب الأوضاع الأمنية، ورفض كل ما من شأنه أن يؤدي إلى تجزئة العراق، وضرورة الحفاظ على سيادته واستقلاله ووحدة أراضيه والالتزام بمبدأ عدم التدخل في شؤونه الداخلية، ودعوة الأطراف الأخرى لإتباع النهج ذاته.

(٢) تداعيات الغزو الأمريكي للعراق على دول مجلس التعاون الخليجي

الخطر العراقي على المنطقة، بعد الغزو الأمريكي ٢٠٠٣، لم يعد ذلك التهديد الذي ساد في ظل حكم «صدم حسين» فلم يعد ابتزازاً وتمدداً وتهديداً بغزو واحتلال وضم، وبخاصة ضد جيرانه الأقرب، وبالأخص الكويت وإلى حد أقل المملكة العربية السعودية، ولكن طبيعة التهديد تغيرت اليوم في العراق، فهو يعيش دوامة من الفوضى والاقتتال المذهبي والطائفي، وهو أمر له انعكاساته ليس على الكيان العراقي ووحدته فحسب، ولكن على الأمن الخليجي

١- عبد الصمد سعدون عبد الله، خضر عباس عطوان، «العراق ومعضلة الأمن الخليجي بعد العام ٢٠٠٣»، مرجع سابق، ص ١١٧.

٢- يوسف حسن يوسف العربي، المتغيرات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وأثرها في الأمن القومي لدول الخليج العربي ٢٠٠٣-٢٠١٣ (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٣) ص ص ٢٧-٣٦.

٣- البيان الختامي للدورة الرابعة والعشرين، على الرابط: https://www.gcc-sg.org/index6873.html?action=Sec-Show&ID=126. تاريخ الدخول 14/8/2015

عموماً، وبطرق مختلفة عما كان يمثله خطر وتهديد النظام السابق[1].

وينبع التهديد الجديد الذي يمثله العراق على الأمن الخليجي، في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي، فيما يلي:

- تحول العراق إلى نموذج لمفهوم «الدول الفاشلة» بكل مضاعفاته الاقتصادية والدينية والأمنية والجيوسياسية، وهو ما يؤثر في الأمن والاستقرار والرخاء بالنسبة إلى كل دول الشرق الأوسط ومنطقة الخليج[2].

- تحول العراق إلى أرض خصبة جاذبة وملهمة ومدربة وحاضنة ومصدرة للعناصر الإرهابية، من كافة أنحاء العالم، وهو ما أكده ظهور تنظيم «داعش» بالمنطقة، إضافة إلى ذلك فإن هذه العناصر المتطرفة ستنظر إلى دول مجلس التعاون الخليجي كأهداف مشروعة لعملياتها، وهو ما حدث بالفعل مع تزايد الهجمات الإرهابية الأخيرة ضد الكويت والبحرين والسعودية.

- تنامي الدور الإيراني في العراق، وذلك بعد فلسطين ولبنان، لتصفية حسابات إيران مع الولايات المتحدة الأمريكية ولزيادة هامش قدراتها وانتشارها في المنطقة وللعبها دور المرجعية الرئيسية في المنطقة وإمساكها بأوراق القوة فيها، من غرب أفغانستان إلى جنوب العراق، ومن اليمن إلى الخليج العربي، بهدف سيطرتها على أمن الطاقة، وهو ما عزز بالفعل من موقفها في المحادثات الأخيرة بشأن البرنامج النووي الإيراني[3].

- الصراع الطائفي في العراق، وما يرتبط به من تصاعد نفوذ بعض القوى (الشيعية) على حساب قوى أخرى، وهو ما قد يؤدي إلى تقسيم العراق على أسس طائفية، بفعل عوامل إقليمية ودولية، خاصة في ظل تزايد الحديث عن الفيدرالية من جانب بعض القوى السياسية، وهو الأمر الذي ينذر بإقامة دولة شيعية في العراق على نمط الجمهورية الإسلامية الإيرانية،

١- علي عودة العقابي، «اثر الانسحاب الأمريكي من العراق على دول الخليج العربي»، في مجلة مركز الدراسات الدولية (العدد ٥٢، ٢٠١٢) ص ١٠.

٢- عبد الله خليفة الشايجي، «العراق وأمن منطقة الخليج العربي: تداعيات الوضع الأمني في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي»، في المجلة العربية للعلوم السياسية (العدد ١٨، ربيع ٢٠٠٨) ص ١٥٢.

٣- عبد الصمد سعدون عبد الله، خضر عباس عطوان، «العراق ومعضلة الأمن الخليجي بعد العام ٢٠٠٣»، مرجع سابق، ص ٩٩، ١١٢، ١١٣.

وهو ما يمثل مصدر قلق مباشر وصريح وحقيق لأمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي[1].

ثانيًا – موقف إسرائيل من الغزو الأمريكي للعراق

أما إسرائيل، فلا يوجد أدنى شك أو اختلاف، بأنها المؤيد والداعم الأول الحرب الأمريكية ضد العراق، خاصة في ظل التقاء المصالح والأهداف الأمريكية والإسرائيلية تجاه المنطقة والعراق تحديداً، حتى وإن أدعت بأنها ظاهرياً بأن لا شأن لها، والدليل على ذلك إشارة وسائل الإعلام الإسرائيلية تُشير بين حين وآخر إلى وجود مشاركة إسرائيلية في هذه الحرب العدوانية، وكذلك نصائح وتقارير تقدمها إلى قوات التحالف، من قبل بدء العمليات، من أجل توفير صورة عن طبيعة المعارك المحتملة، التي قد تواجهها هذه القوات في العراق، لاسيما في المدن بالإضافة إلى ما ورد في بيان «وزارة الدفاع الإسرائيلية بشأن العدوان على العراق[2]»، والذي أكد إن إسرائيل تؤيد كلياً قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالعراق، وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة الرئيس «بوش»، بهدف نزع العراق من أسلحته غير التقليدية، وخاصة إن النظام العراقي يشكل خطراً، ليس فقط على إسرائيل، ولكن أيضاً على الاستقرار الإقليمي.

ولم يكن ذلك مستغرباً، لأن تدمير دولة عربية كبيرة وجيشها مثل العراق يصب بشكل رئيس في مصلحة وأهداف إسرائيل، من خلال إجهاض قدرات العراق الإستراتيجية وإنهاء دوره الإقليمي، بما يمكن إسرائيل من أن تكون القوة الإقليمية العظمى في المنطقة بلا منازع، والتي تحتكر وحدها السلاح النووي، فضلاً عن باقي أسلحة الدمار الشامل الكيماوية والبيولوجية، ووسائل إيصالها الصاروخية والجوية[3].

١- محمد كريم كاظم، «دول الخليج والاستقرار الأمني في العراق»، في مجلة مركز الدراسات الدولية (العدد ٤٢، ٢٠٠٩) ص ٨٣، ٨٤.

٢- أبرز نقاط بيان وزارة الدفاع الإسرائيلية بشأن العدوان على العراق (١٩ مارس ٢٠٠٣)، على الرابط: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/GhzIrq2003/mol05.doc__cvt.htm . تاريخ الدخول ٢٠١٥/٨/٢٠

٣- مركز دراسات الوحدة العربية، الحرب على العراق : يوميات - وثائق - تقارير ١٩٩٠ – ٢٠٠٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧) ص ٩٧١.

(١) مبررات الموقف الإسرائيلي المؤيد الغزو الأمريكي للعراق ٢٠٠٣

الاحتلال الأميركي للعراق جزءا من إستراتيجية أميركية كونية شاملة، بهدف السيطرة على العراق وثرواته والتطلع عن طريقه لإعادة هيكلة المنطقة وبما يسمح بإدخال أقطاب إقليمية جديدة في مقدمتها إسرائيل، التي تمتلك رؤية إستراتيجية واضحة المعالم حيال العراق ودوره المحوري في الصراع العربي الإسرائيلي، نظراً لإمكاناته الاقتصادية الكبيرة وتوجهاته القومية وترسانته العسكرية القومية[١].

كما أن العراق كان دائما عنصراً ثابتا في المخطط الصهيوني، ومنذ إعلان الكيان اليهودي في فلسطين المحتلة، حتى إن أول حكومة صهيونية ناقشت فكرة توطين الفلسطينيين الذين يتم تهجيرهم في العراق، وهو مخطط لم يرى النور في حينه، كما أنه جزء من الحلم الصهيوني بكيان يمتد من النيل إلى الفرات. وخاصة أن العراق كان سباقاً منذ بداية الصراع العربي الإسرائيلي للمشاركة في كل الجهود العربية الرامية لمحاصرة وتدمير إسرائيل وتحرير الأرض العربية في فلسطين، وبقى الدولة العربية الوحيدة التي تشكل تهديداً حقيقياً للوجود الصهيوني في المنطقة العربية، إذ رفض العراق توقيع هدنة عسكرية مع الدولة العبرية منذ حرب عام ١٩٤٨ وإلى الآن، كما قاوم كل الضغوط والسياسية لتوقيع اتفاقية السلام (كامب ديفيد) مع إسرائيل في العام ١٩٧٩ [٢].

وظل دعم العراق للقضية الفلسطينية متواصلاً رغم سياسة الحصار والحرب التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق بعد العام ١٩٩١، والتي في مقدمتها توجيه بعض الصواريخ العراقية الباليستية على اسرائيل خاصة أثناء الغزو العراقي للكويت في العام ١٩٩٠.[٣].

١- هشام عز الدين مجيد، «الدور الإسرائيلي في الحرب على العراق»، في مجلة مركز الدراسات الفلسطينية (العدد ١٠، ٢٠٠٩) ص ١٠٩.

٢- في تفصيل ذلك يمكن الرجوع إلى:

RAYMOND HINNEBUSCH. The US Invasion of Iraq: Explanations and Implications: Critique: Critical Middle Eastern Studies. Vol. 16. No. 3. 209–228. Fall 2007

٣- صادق جابر علي، «العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية بعد احتلال العراق في العام ٢٠٠٣»، في مجلة مركز الدراسات الفلسطينية (العدد ٨، ٢٠٠٨) ص ٣٢.

فضلاً عن تواصل العراق بتقديم الدعم المالي والمعنوي المباشر لشهداء القضية الفلسطينية، حيث أعلن العراق في مطلع التسعينات عن تبرعه بمبلغ ٢٥ ألاف دولار لكل شهيد فلسطيني يسقط في الانتفاضة الفلسطينية، و١٠ ألاف دولار لكل جريح، وذلك بهدف إدامة الضغط الإسرائيلي والإرهاق الاقتصادي على إسرائيل وهو ما أثار حفيظتها ومثل ضرب لعمقها الاستراتيجي[١].

ومن ناحية أخرى فان عداء إسرائيل للعراق يأتي في إطار عدائها للأمة العربية، بهدف تحقيق أطماع وأهداف المشروع الأمريكي – الإسرائيلي في المنطقة القائم على تفتيت الدول العربية وتقسيمها إلى دويلات صغيرة هامشية، وذلك من خلال إضعاف ما يطلق عليها جبهة قوى "التشدد" العربية والتي تحمل رؤية قومية وتعارض عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي[٢].

هذا بالإضافة إلى زرع نظام جديد في العراق موالي للولايات المتحدة الأمريكية، مما يزيد من فرصة نجاح الضغوط الأمريكية الرامية إلى تمرير وتنفيذ صفقات تسوية عملية السلام عن طريق توطين مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين على أرضيه، وتحديدا في الشمال الكردي والجنوب الشيعي.

وعليه كان طبيعياً أن تنسجم إسرائيل تماماً مع الرؤية الأمريكية بضرب العراق وتدمير بنيته التحتية وتهيئته لحالة من التشرذم والتقسيم الذي يمهد لإلغائه من خارطة الشرق الأوسط بشكل نهائي، ولهذا كان الإعداد الأمريكي للحرب ضد العراق فرصة مهمة لإسرائيل للانسجام معها ودراسة كل الاحتمالات التي تجعلها مستفيدة من نتائج تلك الحرب سياسياً وأمنياً واقتصادياً.

(٢) طبيعة الدور الإسرائيلي خلال الغزو الأمريكي للعراق ٢٠٠٣

لم تكن مشاركة إسرائيل في الحرب الأمريكية على العراق ٢٠٠٣، المحاولة الإسرائيلية الأولى لضرب وحدة وأمن واستقرار الكيان العراقي، وإنما سبقها محاولات عديدة، منها توجيه ضربة جوية لمفاعل (أوزيراك) النووي العراقي، في عام ١٩٨١، واستهداف باقي

١- دهام محمد العزاوي، «البعد الإسرائيلي في الاحتلال الأمريكي للعراق»، في مجلة مركز الدراسات الفلسطينية (العدد ١٣، يونيو ٢٠١١) ص ٤.

٢- محمد داخل كريم السعدي، شذى فيصل العبيدي، التوجهات الإسرائيلية نحو العراق ١٩٥٨ – ٢٠٠٥، مجلة جامعة ذي قار العلمية (بغداد: جامعة ذي قار، المجلد ٧، الإصدار ٢، ٢٠١٢) ص ١١.

منشآت البنية الأساسية للمشروع النووي العراقي، بما في ذلك اغتيال العلماء "د. يحيى المشد"، والسعي لاختراق فرق المفتشين الدوليين، والحصول على معلومات عن برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية، بل وتمدهم في أحيان كثيرة بما لديها من معلومات، فضلاً عن إمداد المخابرات الأمريكية بما لدى المخابرات الإسرائيلية من معلومات عن علاقة العراق بالقاعدة والانتحاريين الفلسطينيين[1].

وفي هذه الحرب العدوانية على العراق، لعبت إسرائيل دور فاعل، ولكنه سري، سواء من خلال التخطيط أو المشاركة أو التحريض، وتنوعت أشكال هذا الدور ما بين إعلامي وسياسي وعسكري، لخدمة أغرضها عن طريق استمرار ضغط اللوبي الصهيوني على الإدارة الأمريكية، للحث على احتلال العراق بكل الوسائل الممكنة، ومنها:

- إعلامياً: مارس الإعلام الإسرائيلي وبالتنسيق مع مؤسسات إعلامية أمريكية كبرى دوراً فاعلاً في تضخيم الخطر العراقي المزعوم، متجلياً ذلك بنشر الإشاعات والمزاعم والتقارير الملفقة حول ارتباط العراق بتنظيم القاعدة أو ارتباطه بما يسمى بجماعات الإرهاب الدولي تارة، وبالترويج لمسألة إعادة إنتاج أسلحة الدمار الشامل بعد انسحاب أعضاء لجنة التفتيش الدولي (اونسكوم) في ١٩٩٨ تارة ثانية، وأخرى في ترويج أكاذيب لا تحصى بشأن قيام النظام العراقي بخداع منظم للجنة التفتيش (انموفيك)[2].

وفي مسار آخر حرص الإعلام الإسرائيلي على الإعلان دوماً بأن إسرائيل ليست طرفاً في الحرب الأنجلو-أمريكية على العراق ولا دور لها فيها، وذلك بهدف عدم إحراج الولايات المتحدة الأمريكية التي شنت الحرب دون تفويض دولي وما يثيره أمر المشاركة الإسرائيلية العلنية في الحرب من تساؤلات حول حقيقة الأهداف الأمريكية من الغزو على العراق، فضلاً عن تحسين مواقف بعض الأنظمة العربية المساهمة في الحرب، والتي ترى في الدور الإسرائيلي العلني إحراجاً لها أمام شعوبها الرافضة للعدوان الأمريكي على العراق[3].

- سياسيًا: أدت إسرائيل دور سياسياً مهماً في إطار المساهمة في الحرب على العراق ابتداءً من تحريض الإدارة الأمريكية على شن الحرب مروراً بتأزيم المواقف والأحداث

١- منار محمد الرشواني، الغزو الأمريكي للعراق (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤) ص ٦٧.

٢- مثنى فائق مرعي العبيدي، «دور إسرائيل في حرب احتلال العراق... الواقع وآفاق المستقبل»، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية (المجلد ١٤، العدد ٩، ٢٠٠٧) ص ٣١٩.

٣- هشام عز الدين مجيد، «الدور الإسرائيلي في الحرب على العراق»، مرجع سابق، ص ١١٠.

وإجهاض المساعي السلمية الرامية لتلافي الأزمات مع العراق وصولاً إلى التنسيق والمشاركة مع الولايات المتحدة الأمريكية لشن الحرب ضد العراق[1].

وساعدها على ذلك اللوبي الصهيوني وعدد من ممثلي اليمين المتطرف في قمة الإدارة الأمريكية والذين يحملون نفس التوجهات الصهيونية العدائية تجاه المنطقة العربية ككل والعراق بصورة خاصة.

وفي إطار التشاور المشترك بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، تم تشكيل لجنة للتنسيق السياسي ضمت من الجانب الأمريكي مستشارة الأمن القومي وقتها "كوندليزا رايس" وأعضاء من مجلس الأمن القومي الأمريكي ومن الجانب الإسرائيلي ضمت مدير مكتب "شارون" وقتها "دوف فايسجلاس" وبعض كبار موظفي وزارة الخارجية الإسرائيلية، وتمثل هدف هذه اللجنة بالعمل من أجل خلق الظروف السياسية المساعدة على الحرب[2].

- عسكريًا: تم تشكيل لجنة تنسيق عسكرية أمريكية – إسرائيلية بهدف تقديم كل ما يطلبه الجهد الحربي الأمريكي وقت الحاجة، وضمت هذه اللجنة قادة كبار هيئتي أركان الجيشين الأمريكي والإسرائيلي.

ووضعت هيئة أركان الجيش الإسرائيلي خطة محكمة لتأجيج فتيل الحرب متمثلة بتوجيه ضربة عسكرية مفاجئة لتسعة وعشرين هدفاً عراقياً، إذ ما تأخرت الولايات المتحدة الأمريكية بشن الحرب، بالإضافة إلى ذلك فقد أرسلت إسرائيل فرقاً من الموساد ووحدات من القوات الخاصة (الكوماندوز) إلى العراق وبقائها في كردستان والمنطقة الغربية[3].

كما قامت إسرائيل بتخزين كميات كبيرة من الذخيرة والوقود والعتاد العسكري لاستخدامه في الحرب، مروراً بتقديم التسهيلات للقوات الأمريكية للتدريب على حرب المدن في العراق، نظراً للخبرة الإسرائيلية في هذا النوع من الحروب، وصولاً إلى تنظيم ورش عمل بين العسكريين الأمريكيين والإسرائيليين لنقل الخبرة الإسرائيلية إلى الجيش الأمريكي

1 - Dov Waxman, From Jerusalem to Baghdad? Israel and the War in Iraq, Baruch College , International Studies Perspectives (2009) 10, 1–17.

٢- كوثر عباس الربيعي، «المخطط الأميركي- الإسرائيلي في العراق والمنطقة العربية: الواقع والتداعيات»، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية (العدد ١٧، ٢٠١٣) ص ٢٥.

٣- رهاب نوفل، مشروع مقاومة تقسيم العراق وتفتيته (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٥).

في طرق إقامة الحواجز والمتاريس في الأحياء السكنية وإحكام عمليات التمشيط والبحث والتفتيش عن المقاومين[1].

(٣) تداعيات/مكاسب الغزو الأمريكي للعراق بالنسبة لإسرائيل

إذا كانت إسرائيل وحدها من دعمت العدوان الأنجلو-أمريكي على العراق بشكل مطلق وسافر، وأيدته وتحمست له وشاركت فيه، فلابد أن تكون أكثر الأطراف انتفاعاً من نتائجه، وبالفعل أدركت إسرائيل أن مصائب العراق فوائد له عندما حصدت المكاسب من وراء تدمير العراق بشكل كامل، وذلك على عدة مستويات مختلفة.

- على المستوى الاقتصادي: السيطرة على منابع النفط العراقي وآباره والدفع باتجاه استخدام عوائده وأرصدته النفطية لتحقيق مخططاتها ومنها ما يتعلق بتطوير صحراء الرمادي في غرب العراق بما يمكن من استيعاب عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين فيها.

كما إن لإسرائيل نصيب كبير في برنامج إعادة أعمار العراق، بتشجيع ومباركة البنتاغون التي سمحت للشركات إسرائيلية والعديد من المستشارين ورجال الأعمال الإسرائيليين، بتزويد مواد وخدمات وتنفيذ أعمال متعلقة بالأعمار والبني التحتية على شكل مقاولات ثنائية (أمريكية – إسرائيلية)[2].

- على المستوى العسكري: من شأن الانتصار العسكري الأمريكي على دولة عربية هامة مثل العراق، أن يكون له أبلغ الأثر في رفع المعنويات لجنود الاحتلال الإسرائيلي، ومن ناحية ثانية ساهمت هذه الحرب في تطوير الآلة العسكرية الإسرائيلية، فمن جانب عملت إسرائيل على الاستفادة من تجربة هذه الحرب لتطوير أسلحة ذات قدرات توجيه دقيق جداً للهدف المطلوب أصابته، وأيضاً تطوير طائرات بدون طيار قادرة على حمل الصورايخ والقيام بمهام التصوير جواً، والاتصالات المباشرة مع بقية فروع الجيش[3].

- على المستوى الاستراتيجي: تعزيز أمن إسرائيل وانتهاء تهديدات دول الطوق وإضعاف جبهة قوى التشدد في العالم العربي والتي تحمل رؤية قومية وتصر على معارضة (عملية

١- كوثر عباس الربيعي، «المخطط الأميركي- الإسرائيلي في العراق والمنطقة العربية: الواقع والتداعيات»، المرجع السابق، ص ٢٥.

٢- للمزيد يمكن الرجوع إلى: نواف الزرو، حروب إسرائيل في العراق (عمان: مطابع الدستور التجارية، ٢٠٠٥).

٣- مثنى فائق مرعي العبيدي، «دور إسرائيل في حرب احتلال العراق... الواقع وآفاق المستقبل»، المرجع السابق، ص ٣٢١.

التسوية السياسية) للصراع العربي – الإسرائيلي[1].

وبالتالي يتبين من السابق إن إسرائيل وحدها من حصدت العديد من المكاسب متعددة الجوانب من الحرب الأمريكية على العراق، فمنها ما هو اقتصادي ومنها ما هو عسكري ومكاسب إستراتيجية، الأمر الذي سيؤدي في النهاية إلى انعكاسات مؤثرة في دور إسرائيل في المنطقة[2].

١- مجموعة من الباحثين، الاحتلال الأمريكي للعراق: المشهد الأخير (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧).

٢- مثنى فائق مرعي العبيدي، «دور إسرائيل في حرب احتلال العراق... الواقع وآفاق المستقبل»، مرجع سابق، ص ٣٢٣.

الفصل الثاني
أثر المتغيرات الإقليمية على العلاقات الخليجية -الإسرائيلية

لقد واجه عالمنا العربي العديد من القضايا على مر تاريخه الطويل، وقد ألقت تلك القضايا والإشكاليات بظلالها على كافة الدول العربية، وفى العصر الحديث برزت قضايا أخرى استطاعت أن تحتل مكان الصدارة لدى الدول، فمازال الإحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية يثير اشكالية كبرى لدى المواطن العربي من المحيط الى الخليج ويعد التهديد الأول والمباشر للأمن القومي العربي، وذلك للعديد من الأسباب لعل اهمها التواجد الإسرائيلي في اكثر من دولة عربية هي فلسطين والأردن وسوريا ولبنان، الى جانب امتلاك الدولة الصهيونية لترسانة من أسلحة الدمار الشامل مما يجعل القوة العسكرية غير متكافئة بين الجانبين العربي والإسرائيلي، ناهيك عن الدعم والتأييد المستمر والمطلق لسياسات اسرائيل العدوانية واللاخلاقية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وذلك حفاظا على المصالح الأمريكية والاسرائيلية.

كما شهدت منطقة الشرق الأوسط مجموعة من التطورات الهامة التي أثرت على مجمل التفاعلات والعلاقات الرئيسية فيها، ولعل أهمها الحرب العربية – العربية، والتي مثلت تصدع كبير في البيت الخليجي والعربي الموحد، والذي تسبب في زيادة الخلافات والصراعات والتناقضات وضعف النظام العربي، في مقابل زيادة دور الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات الأمريكية، وهو بالطبع ما سيلاقي ردود فعل مختلفة ومتباينة من الجانبين الخليجي والإسرائيلي.

وترتيبا على ما سبق يمكن تقسيم الفصل الثاني من الدراسة الحالية على النحو التالي:

المبحث الأول: حرب الخليج الثانية (الغزو العراقي للكويت ١٩٩٠/١٩٩١):

المبحث الثاني: الحرب الإسرائيلية على لبنان ٢٠٠٦ وعلى غزة ٢٠٠٨

المبحث الثالث: المشروعات البديلة للنظام العربي الإقليمي (المشروع الشرق أوسطي)

المبحث الأول
الغزو العراقي للكويت ١٩٩٠-١٩٩١ (حرب الخليج الثانية)

منذ تأسيس الدولة الكويتية الحديثة، وهي دائماً مطمع من جميع حكام العراق، سواء في عهد الملكية الهاشمية أو ما بعدها. وتراوحت هذه الأطماع، بين الضم الكامل للأراضي الكويتية، أو ضم بعض الأراضي، مثل الجزر والمناطق الحدودية الشمالية. إلا أن أياً من حكام العراق السابقين، لم يكن قادراً على تحقيق تلك الأطماع، قديماً، نتيجة للمحاذير العربية، والرادع الدولي، من جهة، ومشاكل العراق وصراعاته الداخلية، من جهة أخرى[١].

ومع تولي الرئيس السابق "صدام حسين" السلطة في العراق، وبروز طموحاته في الهيمنة على منطقة الخليج، وهو ما اتضح في حربه ضد إيران، التي تواصلت ثماني سنوات (١٩٨٠-١٩٨٨)، والتي أثرت سلباً بشكل كبير على أوضاعه الاقتصادية، مع الاحتفاظ بقدر لا بأس به من القدرات العسكرية[٢].

مما دفع الرئيس العراقي "صدام" إلى التفكير في احتاج الكويت، كوسيلة للخروج من الأزمات الاقتصادية والمالية والمعيشة المتعاقبة من خلال السيطرة على النفط الكويتي الوفير من ناحية[٣]، وتحقيق التفوق والهيمنة الإستراتيجية – العسكرية من خلال إيجاد منفذ بحري إلى مياه الخليج العربي، مما يحقق له مركزاً بحرياً متميزاً، ويوفر له ميزة عسكرية في المنطقة، فضلاً عن استغلال الجزر البحرية الكويتية (وربة وبوبيان)، في التحكم في المياه المفتوحة، لتأمين ممر شط العرب[٤].

وفي هذا الإطار تجاهل الرئيس العراقي "صدام" كافة المبادرات الخليجية والعربية

١- إسراء احمد جياد، إياد عبد الكريم مجيد، «العلاقات العراقية- العربية ١٩٩٠-٢٠٠٩ وآفاقها المستقبلية»، المجلة السياسية والدولية (بغداد: الجامعة المستنصرية، الإصدار ١٧، ٢٠١٠) ص ١٢٩.

٢- د. قيس فاضل محمد النعيمي، «مصر وأزمة الخليج ١٩٩٠- ١٩٩١ بين العراق والكويت»، مجلة التربية والعلم (الموصل: جامعة الموصل، الإصدار ١٧، العدد ٤، ٢٠١٠) ص ١٥.

٣- تركي الحمد، «أزمة الخليج: الجذور والآثار»، مجلة المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٥٢، أكتوبر ١٩٩١) ص ٧٣- ٨٢.

٤- د. فاطمة حسين سلومي، د.عصام كاظم عبد الرضا، «التطور التاريخي والسياسي لازمة الحدود العراقية – الكويتية ١٩٨٠ – ١٩٩٠ والأفاق المستقبلية»، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية (بغداد: الجامعة المستنصرية، الإصدار ٤١، ٢٠١٣) ص ٢٥٠.

والدولية المطروحة لاحتواء الخلاف ___الاقتصادي والحدودي بالأساس___ بين العراق والكويت، وقام بنشر نحو ٥٠ ألف مقاتل وعسكري على طول الحدود العراقية – الكويتية، وفي الأول من أغسطس ١٩٩٠ زحفت عسكرياً وحدات الحرس الجمهوري إلى مدينة الكويت، في حين سيطرت قوات خاصة على العديد من المواقع الرئيسية في الكويت[١].

وبذلك سيطرت القوات العراقية على الكويت بشكل كامل لتبدأ مرحلة جديدة من العلاقات العربية – العربية، في ظل التداعيات الخطيرة لأزمة الخليج الثانية، والتي ألقت بظلالها وأثرت على كافة الفاعلين في المنطقة، وذلك على النحو التالي:

١- على المستوى الدولي:

- تثبيت موقع القيادة والهيمنة والقوة الأمريكية غير المنازعة للنظام العالمي بعد نهاية الحرب الباردة، وخاصة بعد "تدخلها" المرحب به، لإخراج القوات العراقية من الأراضي الكويتية، وفرض حصار اقتصادي شامل على العراق، وممارسة المزيد من الضغوط عليه، من أجل تحجيم دوره العربي في المنطقة[٢].
- تشجيع الدول الغربية الكبرى على التحول إلى إستراتيجية الإشراف على الدول العربية ذات القيمة الاقتصادية والسياسية، وخاصة مع زيادة خطورة الابتعاد عن الشؤون والتطورات الداخلية في الدول ذات القيمة للمصالح الخارجية لها.
- إدراك الولايات المتحدة، مع غيرها من الدول الغربية الكبرى، أهمية الحد من التسلح التقليدي وفوق التقليدي في منطقة الشرق الأوسط، ومن هنا جاءت المبادرات الأمريكية لنزع تسلح الدول، مثل مبادرة الرئيس "بوش" لضبط تسلح الشرق الأوسط في مايو ١٩٩١، وبيان باريس الصادر عن اجتماع الدول الكبرى المصدرة للسلاح لضبط تسلح الشرق الأوسط في أكتوبر ١٩٩١، وأيضا تشديد آليات التنفيذ فيما يتعلق بمعاهدة حظر

١- أ.م. عماد هادي عبد علي، «موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الاجتياح العراقي للكويت ١٩٩٠»، مجلة كلية الإسلامية الجامعة (النجف الاشرف: كلية الإسلامية الجامعة، الإصدار ٢١، ٢٠١٣) ص ٤١٥.

2- John Duke Anthony, «The US-GCC Relationship», in: David W. Lesch, ed., The middle East and the United States: A historical and political reassessment, 2nd ed. (Boulder, CO: Westview Press, 1999), PP.362

إنتاج وتخزين الأسلحة الكيماوية والتي فتحت للتوقيع والتصديق في يناير ١٩٩٣[١].

٢- على المستوى العربي:

- التدهور الاقتصادي والانخفاض الحاد في معادلات النمو والاستثمار الأجنبي في كل من الكويت والعراق خاصة وبدرجات أقل في الدول العربية عامة، ناهيك عن الدمار الذي لحق بالمؤسسات والمنشآت الاقتصادية والبنية الأساسية في كل من الكويت والعراق وتقدر قيمته بنحو ٢٤٠ بليون دولار للكويت و٢٣٢ بليون دولار للعراق[٢].
- انقسام الدول العربية على نفسها ـــعلى المستوى الرسميـــ بشأن الغزو العراقي للكويت إلى أربعة مجموعات رئيسة، وهي دول المواجهة ويقصد بها دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، الإمارات، سلطنة عمان، قطر، البحرين)، دول المساندة وهي مصر وسوريا والمغرب، دول الموقف السلبي وهي ليبيا والجزائر وتونس، وأخيراً الدول التي ساندت الغزو وتضم السودان والأردن واليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية[٣].
- ضعف وهشاشة وانكماش النظام العربي في مجال العلاقات الدولية، وهو ما تسبب في التفكير في طرح بدائل لوارثة هذا النظام كإنشاء نظام شرق أوسطي من ناحية، بالإضافة إلى تفكك التحالفات العربية مع الدول الأخرى من العالم الثالث، وخاصة الدول الأفريقية ودول عدم الانحياز.

وفي ضوء ما سبق يمكن التعرض لموقف كلا من دول مجلس التعاون الخليجي وموقف اسرائيل من الغزو العراقي للكويت كما يلي:

أولاً - موقف دول مجلس التعاون الخليجي من الغزو العراقي للكويت

جاء الغزو العراقي للكويت، ليمثل تحدياً كبيراً لمجلس التعاون الخليجي، لأنه هدد أمن دوله بشكل غير مسبوق على الإطلاق، وهو ما ساهم في بناء موقف خليجي موحد، تحت وطأة الإحساس بالخطر المشترك، وهو ما اتضح في خطوطه الأساسية، وتحركاته السياسية

١- التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٢ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بجريدة الأهرام، ١٩٩٣) ص ص ١٤٠ - ١٩٣.

٢- انظر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٢ (القاهرة: مؤسسة الإهرام، ١٩٩٢) ص ١٨.

٣- د. قاسم عبده قاسم، «التعقيب على البحث السادس بعنوان ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت»، في ندوة بحثية بعنوان الغزو العراقي للكويت... المقدمات – الوقائع – وردود الفعل – التداعيات (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة رقم ١٩٥، مارس ١٩٩٥) ص ص ٤٢٠ – ٤٢٦.

الجماعية، من أجل حشد المجتمع العربي والإقليمي والدولي ضد الغزو العراقي للكويت.

(١) التحرك الخليجي الجماعي على المستوى الرسمي:

كان هناك تنسيق وتوحيد كبير في الموقف الخليجي الجماعي تحت قيادة المملكة السعودية، مضمونه المطالبة بالانسحاب الكامل والفوري غير المشروط للقوات العراقية من الكويت، عدم الاعتراف بنتائج العدوان العراقي، عودة الحكومة الكويتية إلى الحكم، السعي إلى وضع الأسس الكفيلة بعدم تكرار مثل هذا التهديد في المستقبل، أفضلية الحل السلمي للأزمة، التأكيد على أن القوات الأجنبية الموجودة في الخليج، ليس قوات احتلال وإنما هي قوات دفاعية فقط[٤].

وظهر ملامح هذا التنسيق في الموقف الخليجي الموحد الرافض بشكل تام وقاطع للغزو العراقي للكويت، في عدة صور، وهي[٥]:

- على المستوى السياسي: تحركت الدبلوماسية الخليجية على المستوى العربي والإقليمي والدولي؛ بهدف ضمان تأيد رد العدوان العراقي وعدم مشروعية احتلال الكويت، والعمل على عزل العراق دولياً وإقليمياً مع ممارسة أقصى درجات الضغوط السياسي والاقتصادي والنفسي.

وهو ما تم التعبير عنه على المستوى الدولي، حيث قام وزراء خارجية مجلس التعاون بنشاط دبلوماسي مكثف على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في أواخر سبتمبر ١٩٩٠، في نيويورك، حيث عقد وزراء المجلس اجتماعات عديدة سواء مع دول تلعب أدواراً مهمة في الأزمة أو مع تجمعات دولية أخرى ومن أهمها اللقاءات التي عقدت مع وزراء خارجية كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وإيران واليابان ودول السوق الأوروبية المشتركة، بالإضافة إلى الاجتماع مع وزراء مجموعة جنوب شرق آسيا (آسيان) وذلك في إطار الحملة التي يقوم بها مجلس التعاون الخليجي مع كل مناطق العالم لضمان عزل العراق وتحقيق التزام أولي كامل بالقرارات الدولية[٦].

٤- د. محمد الرميحي، «ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت»، في ندوة بحثية بعنوان الغزو العراقي للكويت... المقدمات - الوقائع - وردود الفعل - التداعيات، مرجع سابق، ص ٣٤١.

٥- للمزيد يمكن الرجوع إلى: إبراهيم نافع، الفتنة الكبرى- عاصفة الخليج (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢)،

٦- هانئ رسلان، «التحرك الخليجي في مواجهة الأزمة»، مجلة السياسة الدولية (العدد ١٠٣، يناير ١٩٩١) ص ٦٠.

وبينما تركز البحث في أول اجتماع يعقده الوزراء الخليجيون مع نظيرهم الإيراني على الترتيبات الأمنية والتوازن في المنطقة وضرورة التفاهم على حلول طويلة الأجل، في ضوء الخلل الذي ألحقه الغزو العراقي بالتوازنات الإقليمية، فأنهم بحثوا في الاجتماع الذي عقده مع وزير الخارجية الأمريكي ما يمكن تسميته بالأسس الرئيسية التي يقوم عليها موقف المجلس من الأزمة بالتوافق مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أعلن أمين عام مجلس التعاون ـــوقتهاـــ "عبد الله بشارة" أن المواقف الأمريكية والخليجية متطابقة في عدة نقاط أساسية، وهي[1]:

× ضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن كاملة بكل جوانبها وأنه لا يوجد شيء اسمه حل جزئي أو مرحلي.

× لا مساومة على الشرطين الأساسيين اللذين تعتمد عليها أية مساع سلمية وهما الانسحاب وعودة الشرعية.

× بقاء الباب مفتوحاً للحل، الدبلوماسي والسياسي، ليكون متوازناً مع الضغط، الاقتصادي والنفسي، وعزل العراق، دولياً وإقليمياً، من أجْل تحقيق هذَين الشرطَين بالوسائل السلمية.

× أهمية التفكير الجدي في إجراءات إضافية، ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة، إلى جانب مزيد من العقوبات، الاقتصادية والسياسية، مثل قطع العلاقات الدبلوماسية، واتخاذ الإجراءات ضد البعثات الدبلوماسية والعراقية.

وعلى المستوى العربي، تم المشاركة في اجتماعات ومؤتمرات القمة غير العادية والطارئة لجامعة الدول العربية في أعقاب الغزو مباشرة، في ١٩٩٠/٨/٢ أو ٩-١٩٩٠/٨/١٠[2]، أو على المستوى الخليجي، في الاجتماعات المتتالية للمجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في القاهرة ٣ أغسطس ١٩٩٠، وجدة ٧ أغسطس ١٩٩٠، حيث أكد موقفه الرافض للعدوان على الأراضي الكويتية، ودان النظام العراقي، لتصرفاته وتحديه الإرادة الدولية، ورفضه الخضوع لقرارات مجلس الأمن، وهو ما قد يضع المنطقة كلها على حافة حرب مدمرة، تضر

١- عبد الله يوسف الغنيم وآخرون، العدوان العراقي على الكويت: الحقيقة والمأساة (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، الطبعة الثانية، ١٩٩٤).

٢- مركز دراسات الوحدة العربية، الحرب على العراق : يوميات - وثائق - تقارير ١٩٩٠ – ٢٠٠٥، مرجع سابق، ص ٣٠١.

الشعب العراقي وكافة الشعوب العربية[1].

وفي ٦ سبتمبر ١٩٩٠ في مدينة جدة اجتمع وزراء خارجية دول المجلس التعاون الخليجي في إطار استمرار التشاور بينهم لمتابعة الموقف وأدانوا عدم انصياع العراق لإرادة المجتمع الدولي وميثاق الجامعة العربية وشددوا على ضرورة عودة الشرعية إلى الكويت وانسحاب العراق وحملوا النظام العراقي مغبة الاعتداء على المدنيين الكويتيين تحت الاحتلال وضرورة ضمان سلامتهم.

واجتمع المجلس الوزاري لمجلس التعاون في دورة انعقاده الاستثنائية الثالثة عشرة في ٢٨ أكتوبر ١٩٩٠ بالرياض لمدة يومين، وذلك لمواصلة المشاورات بهدف توظيف الجهد المشترك في سبيل تقوية الصف الدولي إبان الجولة التي كان يقوم بها المبعوث السوفيتي "بريماكوف" والتي أثارت اهتمام واسع النطاق إقليميا ودولياً، سواء من حيث التكهنات التي أثارتها بشأن الموقف السوفيتي وما إذا كان قد لحق به تغيير أم لا من جهة، ومن الجهة الأخرى باعتبارها تمثل أملا جدياً في أبعاد شبح الحرب وإيجاد مخرج سلمي للأزمة، الأمر الذي يعكس الاهتمام الخليجي الواضح بمحاولة تفادي الحرب ويعبر أيضاً عن درجة عالية من الحرص على وحدة المواقف والتنسيق بينها[2].

وفي السياق نفسه جاء البيان الختامي للدورة الحادية عشرة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي، المنعقدة في مدينة الدوحة خلال الفترة ٢٢ - ٢٥ ديسمبر ١٩٩٠، والذي قرر تكليف لجنة من وزراء الخارجية في الدول الأعضاء للقيام بجولات جماعية إلى الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وبعض الدول العربية وغيرها من الدول ذات الأهمية لضمان رفض الاحتلال العراقي للكويت والتهديد الموجه لدول مجلس التعاون، مؤكدا في الوقت نفسه على حق دول المجلس وتصميمها على اللجوء إلى كافة الوسائل اللازمة لتأمين عودة السيادة والشرعية إلى الكويت، بالتعاون مع جيوش وقوات الدول العربية والإسلامية والصديقة التي وقفت إلى جانب القوات الخليجية لمساندتها في مهامها الدفاعية فقط[3].

- على المستوى الاقتصادي: مبدئيًا حمل مجلس التعاون الخليجي دولة العراق مسئولية التعويض عن الأضرار والخسائر الناجمة عن الغزو التي لحقت بالمصالح الحكومية الكويتية

١- للمزيد: عبد الكريم جاني سهر، حرب الخليج الثانية (دمشق: دار الحصاد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧).

٢- هانئ رسلان، «التحرك الخليجي في مواجهة الأزمة»، مرجع سابق، ص ص ٦٠، ٦١.

٣- البيان الختامي للدورة الحادية عشرة، مرجع سابق.

والبنوك والهيئات والمؤسسات والشركات العامة أو الخاصة والاستيلاء على ممتلكاتها وأموالها وودائعها ونقلها خارج الكويت، وأكد الحق المشروع للمتضررين من الكويتيين وغيرهم من رعايا مختلف الدول في الحصول على التعويضات العادلة عما أصابهم من أضرار وخسائر نتيجة العدوان العراقي[1].

وعقد وزارة المالية والاقتصادية بدول المجلس اجتماعاً مشتركاً في ٢٣ سبتمبر ١٩٩٠ على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين، حيث تمت مناقشة سبل دعم حكومات دول المجلس للمصارف والمؤسسات الوطنية والمشتركة وتذليل أية صعوبات قد تعترضها الأزمة.

وأيضاً كانت مضاعفات أزمة الخليج على اقتصاديات دول الخليج موضوعاً رئيسياً لمداولات وزارة المالية والاقتصاد في دول المجلس في الاجتماع الذي عقد في ٣ نوفمبر ١٩٩٠ في مسقط، وقد أقر الإجراءات اللازمة لتقليل الآثار السلبية للأزمة مثل توفير السيولة النقدية للبنوك المحلية والقبول المتبادل من كل بنك مركزي لعملات دول المجلس وبالسعر نفسه، وهو ما أعاد الاستقرار، وقلل وحد من الاندفاع نحو سحب الودائع من المصارف الخليجية. وقد أقر الوزراء أيضاً استمرار الترتيبات الخاصة بالدينار الكويتي ومن بينها الإجراء الخاص بأن تقبل البنوك الخليجية من عائلات أو أفراد كويتيين تحويل مبلغ معين من الدينار الكويتي يبلغ حوالي ٥٠٠ دينار لمرة واحدة.

وكذلك اتفقت الدول الخليجية على الإسراع في تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، مع اختصار مواعيد تحقيق الخطوات الباقية من الاتفاق، بما في ذلك توحيد التعريفة الجمركية في دول المجلس، وتعريف القيمة المضافة.

ومن ناحية أخرى، اجتمعت "اللجنة المالية الرباعية الخليجية" ___التي تشكلت بعد الغزو وتضم المملكة السعودية والإمارات المتحدة والكويت وقطر___ للاتفاق على حجم المساعدات، التي ستقدمها الدول الأعضاء في المجلس، إلى الدول المتضررة من الأزمة، والشروط اللازمة لذلك، بهدف مساعدة هذه الدول على تطبيق قرارات المقاطعة الاقتصادية ضد العراق وجعل الحصار الاقتصادي أكثر إحكاما عليه[2].

١- د. محمد الرميحي، «ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت»، في ندوة بحثية بعنوان الغزو العراقي للكويت... المقدمات – الوقائع – وردود الفعل – التداعيات، مرجع سابق، ص ٣٤٢.

٢- هانئ رسلان، «التحرك الخليجي في مواجهة الأزمة»، مرجع سابق، ص ٦١.

– على المستوى الإعلامي: في ١٥ أغسطس ١٩٩٠ عقد وزراء إعلام دول المجلس اجتماعهم الطارئ في جدة لتأكيد موقف دول المجلس ضد الغزو ومواجهة الإعلام العراقي الذي اتخذوا قرارا بقطع كل أشكال التعاون معه، كما تقرر في هذا الاجتماع بث نشرة يومية تلفزيونية تعدها الكويت وتذاع عبر تلفزيونات دول المجلس[١].

– على المستوى الأمني: اتخذ المجلس العديد من الإجراءات، لمواجهة أي مواقف طارئة، تهدد الأمن الداخلي لدوله، خاصة أن التركيب السكاني، في بعضها، يعتمد، في أغلبه، على العمالة الوافدة، من جنسيات مختلفة عربية وغير عربية.

وهو ما يفسر مبادرة بعض دول المجلس، فيما بعد، إلى ترحيل بعض العاملين فيها، في المجالين، المدني والعسكري، التابعين لجنسيات معينة، أبرزها اليمنية والأردنية والفلسطينية، سواء من طريق إلغاء الامتيازات القانونية الممنوحة، كما هو حال اليمنيين، أو من طريق إنهاء العقود، أو رفض تجديدها، لبعض الجنسيات الأخرى.

وكذلك انعقد اجتماع وزراء الداخلية بدول مجلس التعاون في ٧ نوفمبر ١٩٩٠ بمدينة جدة، حيث تم استعراض الخطوات والإجراءات الأمنية التي اتخذتها كل دولة من أجل الحفاظ على أمنها وسلامتها، وكذلك التأكيد على توثيق التكامل بين الأجهزة الأمنية في الدول الأعضاء باعتبار أن أمن المجلس لا يمكن تجزئته، وكذلك استمرار سياسة دول المجلس في تقديم كافة التسهيلات للمواطنين الكويتيين وجددوا وقوفهم الصلب في مواجهة التهديدات الإرهابية وعزمهم على اتخاذ الخطوات اللازمة للوقوف كجبهة واحدة صلبة لمقاومة الإرهاب[٢].

– على المستوى العسكري: في ١١ أغسطس ١٩٩٠ عقد رؤساء أركان دول مجلس التعاون الخليجي اجتماعهم في الرياض، لإقرار خطط موحدة للقوات المسلحة لدول المجلس، في مواجَهة التطورات المحتمَلة، والتنسيق في شأن استقبال القوات، الغربية والعربية، التي ستفد

١– د. محمد الرميحي، «ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت»، في ندوة بحثية بعنوان الغزو العراقي للكويت... المقدمات – الوقائع – وردود الفعل – التداعيات، مرجع سابق، ص ٣٤٣.

٢– يونان لبيب رزق، قراءات تاريخية على هامش حرب الخليج (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥).

إلى المنطقة[1].

كما عقد وزراء دفاع دول المجلس، اجتماعاً استثنائياً، في الرياض، في ٢٢ أغسطس ١٩٩٠، لمناقشة الوضع العسكري في المنطقة، حيث تقرر دعم الكويت ومساندتها وتخليصها من الاحتلال العراقي في الإطار الدولي، وإكمال المشاورات والتنسيق بين دول المجلس لتحقيق الاستفادة القصوى من التسهيلات الموجودة في منطقة الخليج لتحرير الكويت.

وانعقدت اجتماعات الدورة التاسعة العادية لوزراء دفاع دول المجلس في الرياض في ٦ ديسمبر، وتركز البحث في موضوعين أساسيين[2]، الأول: هو الترتيبات المتعلقة بتحرير الكويت، حيث تم عرض تقرير مفصل عن الوضع العسكري والقتالي لجيوش دول المجلس، والدور الذي ستقوم به إذا ما تطلبت الحاجة ذلك، أما الموضوع الثاني هو النظر في إستراتيجية الدفاع المشترك التي كانت قد وضعت في قمة مسقط عام ١٩٨٥، عن طريق تطوير وسائل البناء الذاتي لجيوش دول المجلس بما في ذلك إعادة النظر في حجم وفعالية قوات درع الجزيرة، وتقديم الدعم التسليحي والمادي إلى الدول التي تفتقر إلى إمكانات قوية في هذا

١- سعت الدراسات الغربية طرح وجهة نظرها في مدى الافادة من الغزو العراقي لدولة الكويت بإعتباره بداية لنظام عالمي جديد من الهيمنة الأمريكية ومنها:

Freedman, L. and E. Karsh (1995), The Gulf Conflict, 1990-1991 (Princeton: Princeton University Press

Haass, R.N. (1999), Intervention: The use of American military force in the post-Cold War world. Revised edition (Washington DC: Brookings Institution

٢- للمزيد يمكن الرجوع الى:

Chesterman, S. (2001), Just War or Just Peace? Humanitarian Intervention and International Law (Oxford: Oxford University Press

Urquhart, B.E. (2000), 'The UN and International Security after the Cold War' in A. Roberts and B. Kingsbury (eds.), United Nations, Divided World. 2nd edition.)Oxford: Oxford University Press), pp.81-103.

طلعت أحمد مسلم، حرب الخليج والأمن القومي (حلب: شركة الملتقى للطباعة والنشر، ١٩٩٢).

المجال مثل البحرين.

وطالب وزير الدفاع الكويتي بوضع نظام دفاعي مشترك جديد تتوافر فيه مقومات الردع الفعال للحفاظ على أمن واستقرار دول وشعوب المجلس، ولحماية مكتسباتها من العدوان والأطماع التوسعية التي تستهدف الهيمنة على دول المنطقة.

(٢) التحرك الخليجي الجماعي على المستوى الشعبي:

أظهر الشارع الخليجي تضامنا مع القضية الكويتية، تجلى في القدرة على استيعاب أفراد الشعب الكويتي الذين شتتهم الاحتلال ضمن نسيج الشعوب الخليجية طوال امتداد الأزمة حتى التحرير.

كما ساعدت التخوم الخليجية للكويت في عملية دعم المقاومة الكويتية في الداخل طوال فترة الاحتلال وحتى تمام التحرير، من خلال الإقبال على التعبئة والتدريب، مدها بكل ما يلزم لها ـــ معنويًا وماديًا ـــ من المؤن والأغذية والأدوات الطبية والمساعدات الإنسانية[١].

(١) التحرك الخليجي الفردي على المستوى الرسمي:

- الموقف السعودي: تضطلع المملكة السعودية بدور ناشط، في شبه الجزيرة العربية، وهي بالنسبة إلى مجلس التعاون الخليجي، تمثل الدولة الرائدة، لتمتعها بالعديد من الميزات، بحُكم الحجم والموقع والسكان والقوة الاقتصادية، وسعت المملكة، في داخل هذا الإطار، إلى أداء دور الدولة القائدة، والدولة النموذج معاً[٢].

وما يجب تأكيده، في هذا السياق، أن سياسة المملكة، هي المحور، الذي تشكلت حوله سياسة مجلس التعاون والسياسة الخليجية بشكل عام، خلال هذه الفترة، وأن بعض الاختلافات في مواقف بعض دول المجلس، هنا أو هناك، إنما هي اختلافات ثانوية، لا تؤثر في تضامن المجلس.

وبشكل عام يمكن القول إن سياسة المملكة، هدفت إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، هما الانسحاب العراقي الكامل من الكويت، عودة الحكومة الكويتية إلى الحكم، لكونها وسائر النظُم الخليجية تستند إلى مصدر واحد للشرعية، وأخيراً السعي إلى وضع الأُسس الكفيلة

١- د. محمد الرميحي، «ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت»، في ندوة بحثية بعنوان الغزو العراقي للكويت... المقدمات – الوقائع – وردود الفعل – التداعيات، مرجع سابق، ص ٣٤٥.

٢- أنطون مقدسي، حرب الخليج : اختراق الجسد العربي (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر ، ١٩٩٢).

بعدم تكرار مثل هذا التهديد في المستقبل[1].

ووصولاً إلى هذه الأهداف اتبعت المملكة مجموعة من السياسات المتنوعة، والتي تمحورت أبعادها الرئيسية، فيما يلي:

× على الصعيد الدولي: قامت المملكة في ٣ سبتمبر ١٩٩٠ بإعادة علاقاتها الدبلوماسية الكاملة مع الاتحاد السوفيتي بعد انقطاع دام أكثر من نصف قرن، وذلك بسبب الموقف الحازم الذي وقفته موسكو من الجهود الرامية إلى منع توسيع الغزو العراقي وتأييدها لفرض العقوبات على بغداد ووضع آلية لتنفيذها.

كما قامت المملكة بتنشيط علاقاتها مع الصين، وذلك للحفاظ على موقفها الرافض تجاه الغزو العراقي في مجلس الأمن، وفي هذا الإطار صوتت الصين لصالح القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، كما أعربت عن تأييدها التام للإجراءات التي اتخذتها السعودية للدفاع عن نفسها ضد العراق.

أما مع الولايات المتحدة فقد زاد التنسيق لتأمين الضغط العسكري وتم التوصل إلى اتفاق بشأن قيادة القوات العسكرية في حالة نشوب عمليات، وأيضاً الاتفاق على شراء صفقة ضخمة من الأسلحة تقدر قيمتها الإجمالية بحوالي ٢١ مليار دولار فضلاً عن التنسيق فيما يتعلق بمختلف جوانب الأزمة عبر الاتصالات الدبلوماسية وزيارة وزير الخارجية والرئيس الأمريكي نفسه إلى المنطقة[2].

× على الصعيد العربي: قامت المملكة بزيادة التعاون العسكري والتنسيق، مع كل من مصر وسوريا، لكونهما الدولتَين العربيتَين، اللتَين تقفان، بقوة، ضد الغزو العراقي. بينما أظهرت المملكة سياسة حازمة، تجاه الدول، التي رأت أن جوهر مواقفها، ينمّ بمساندة الموقف العراقي، والترويج له، وإفساح مجال المناورة أمامه. فأبعدت المملكة معظم الدبلوماسيين، العاملين في سفارات العراق والأردن واليمن، فقلصت عددهم فيها إلى أدنى حدٍّ ممكن.

١- .د. رافد احمد محمد أمين العاني، الدور العربي في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١(المملكة العربية السعودية أنموذجا)، متاح على الرابط: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=50944 . تاريخ الدخول 1/9/2015

٢- هانئ رسلان، «التحرك الخليجي في مواجهة الأزمة»، مرجع سابق، ص ٦٣.

كذلك، رحّلت عدداً كبيراً من رعايا كل من اليمن والأردن والسودان[1].

× على الصعيد الإقليمي: منذ وقوع الغزو العراقي للكويت، أصبح واضحاً، أن هناك مرحلة تحوُّل إيجابي في العلاقات الإقليمية؛ إذ إن إيران، هي القوة الإقليمية الخليجية، التي يمكنها إحداث نوع من التوازن تجاه العراق. ويمكن القول أن الغزو العراقي للكويت، قد أسهم في بلورة قناعة، لدى دول الخليج وإيران، بأنه لا يمكن جهة واحدة في الخليج، أن تؤدي دور المسيطر على شؤون المنطقة. وأن المشاركة والتعاون، هما أفضل السبُل، بعد تجربة الحرب العراقية – الإيرانية، ثم المحاولة العراقية لتحقيق هذه السيطرة، التي أدت إلى جر المنطقة إلى الأزمة الجديدة، وقد ساعد على التقارب الخليجي – الإيراني، الموقف الذي اتخذته إيران بإدانتها للغزو، ومطالبتها بتطبيق قرارات مجلس الأمن، وإعلانها الحازم الوقوف ضد أي محاولة لتغيير الحدود القائمة حالياً[2].

– الموقف العماني: تميزت سلطنة عُمان، في إطار مجلس التعاون الخليجي، بانتهاجها سياسة خارجية، تحتفظ بقدر من الاستقلالية، نمّت عن نفسها، على الرغم من أن السلطنة، التزمت بالموقف الخليجي العام، وأعلنت رفضها الغزو، وأرسلت قوات عُمانية للمشاركة في القوة العسكرية الخليجية (درع الجزيرة) المرابطة على الحدود السعودية – الكويتية.

وفي الوقت نفسه، احتفظت السلطنة بطريق مفتوح إلى بغداد، مثلت من خلاله جسراً بين الطرفَين، وكانت مواقفها تميل إلى الحل السلمي، في حالة انسحاب العراق من الكويت، وعودة الحكومة الشرعية الكويتية، تفادياً لإراقة الدماء العربية وتجنباً للأخطار، التي يمكن أن تحُدِق بالأمة العربية.

حيث قام أكثر من مسئول عماني بزيارات إلى اليمن والأردن حاملين رسائل من السلطان "قابوس"، كما استقبلت مسقط الملك الأردني في أول زيارة يقوم بها إلى دولة خليجية بعد

1- Repertoire of the Practice of the Security Council. Items relating to the situation between Iraq and Kuwait. Initial proceedings. Chapter VIII. Consideration of questions under the responsibility of the Security Council for the maintenance of international peace and security.p.734

٢- د. رافد احمد محمد أمين العاني، الدور العربي في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ (المملكة العربية السعودية أنموذجا)، مرجع سابق.

الغزو بهدف بحث إمكانية بلورة سياسة عربية لإيجاد سلمي، تحظى بتأييد دولي من خلال مبادرة تتبناها دول مجلس التعاون الخليجي.

ولعل ذلك ما شجع وزير الخارجية العراقي ـــ وقتها ـــ "طارق عزيز" بزيارة مفاجئة إلى مسقط حاملاً رسالة من الرئيس "صدام حسين" تتعلق بموافقة العراق على مبدأ الحوار كطريق للحل السلمي الذي دعت إليه عُمان[1].

ثانيًا- موقف إسرائيل من الغزو العراقي للكويت

أدركت إسرائيل أن مشروع العراق في الكويت له مخاطر جسيمة على أمنها ومصالحها، ولذلك فأنها تعاملت مع الحرب للحفاظ على مصالحها في الحاضر والمستقبل، وعملت من جانبها بقوة على إضعاف سياسة الإجماع العربي لتطويق الأزمة، وتعاونت مع الولايات المتحدة في ضرب العراق محاولة بأقصى جهد الانتفاع من الفرص المواتية للقيام بالحرب على العراق ومنعه من الارتقاء بدوره الإقليمي والقومي من وجهة النظر الإسرائيلية[2].

(١) مبررات الموقف الإسرائيلي

دأبت إسرائيل منذ تأسيسها في عام ١٩٤٨ على استخدام إستراتيجية الردع ضد العرب وخاصة الذين يمتلكون، من وجهة النظر الإسرائيلية، خطراً على أمنها وعلى المصالح الأمريكية في الوطن العربي، ومن ثم رأت القيادة الإسرائيلية في أزمة الخليج فرصة إستراتيجية ملائمة لها لخلق أوضاع مثالية ومناسبة بالنسبة لها على المستويات السياسية والعسكرية والدعائية، من خلاله بهدف تأجيج الصراعات العربية -العربية، وإدخالها إلى ساحة الصراعات الدولية.

وعلى الرغم من أن إسرائيل لم تلعب دور بارز في إشعال الحرب العراقية – الكويتية وكذلك لم تشارك في قوات التحالف العربي والدولي التي واجهت الاحتلال العراقي، والتزامها بأقصى درجات ضبط النفس والصمت مهما كانت درجة الاستفزاز العراقي، إلا أن هذا الأمر لا ينفي التأيد الكامل من الجانب الإسرائيلي للغزو العراقي للكويت، في ضوء الاعتبارات التالية:

- تحويل الانتباه عن قضايا الصراع العربي -الإسرائيلي، وجعل الصراع بين العرب والإسرائيليين في مرتبة أدنى، مع إتاحة الفرصة أمام إسرائيل لتبنّي سياسات قَمعية في

١- هانئ رسلان، «التحرك الخليجي في مواجهة الأزمة»، مرجع سابق، ص ٦٨.

٢- سعد البزاز، العقرب: إسرائيل وحرب الخليج التفتيت والتطويق (لندن: مركز العالم الثالث،)١٩٨٧ ص ١٠.

الداخل، وتوسعية في الخارج[1].

- الرغبة في توسيع الخلافات بين العرب لمدة طويلة لأن ذلك يخدم الأهداف التوسعية الإسرائيلية في الخارج وجعلها في موقع استراتيجي جيد كما تحافظ على أمنها بمفهومه الشامل.

- إلحاق المزيد من الضعف والتمزق بقدرات الجانب العربي، في الداخل والخارج، ولاسيما استنفاد الاحتياطي الإستراتيجي العربي، من الموارد والطاقات، الاقتصادية والبشرية والعسكرية والمعنوية، بما يؤدي في النهاية إلى تجزئة وتحويل العالم العربي إلى العديد من الكيانات ذات الطابع، الطائفي أو الديني أو العرقي.

- جعل العراق العدو الإستراتيجي لإسرائيل بلداً ضعيفاً عن طريق شل قدراته الاقتصادية والتنموية والعسكرية والتكنولوجية، وخاصة بعد خروج العراق من حرب الخليج الأولى مع إيران بأقل قدر ممكن من الخسائر السياسية والاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية[2].

- منطقة خليج العربي كبؤرة صراع في الحاضر والمستقبل بين العرب وإسرائيل، ومن ثم تأثير الحرب على مستوى الاستعداد العربي لشن حرب على إسرائيل وانعكاس الحرب على التوازن الإستراتيجي.

- استغلال ظروف الصراع في إطلاق العنان للقوة العسكرية الإسرائيلية في المنطقة، وانتهاج سياسات تحريفية ضد الجانب العربي، عند التعامل مع الأطراف الدولية الأخرى، والعمل على امتلاك المزيد من الإمكانات العسكرية بادعاء الحاجة إلى موجهة التحديات الناجمة عن ظروف الصراع بين الجيران العرب[3].

- حصلت إسرائيل على العديد من المكاسب والامتيازات من جراء الغزو العراقي للكويت، من أهمها الوعود الأمريكية بأن دول الخليج سوف تكون في مقدمة الدول التي ستبذل جهودها لتسهيل التسوية السياسية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية والاعتراف

١- د. حسن نافعة، «ردود الفعل الدولية إزاء الغزو»، في ندوة بحثية بعنوان الغزو العراقي للكويت... المقدمات - الوقائع - وردود الفعل - التداعيات، مرجع سابق، ص ص ٥٢٣، ٥٢٤.

٢- وليد العمري، قراءة في السلوك السياسي الإسرائيلي خلال حرب الخليج الثانية (رام الله: منشورات المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»، ٢٠٠٢) ص ٥٠.

٣- د. محمد السيد سعيد، الغزو العراقي للكويت. المقدمات -ردود الفعل-التداعيات، ندوة بحثية، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، عالم المعرفة، مارس ١٩٩٥

بإسرائيل، وهكذا حصلت إسرائيل على معونات عسكرية واقتصادية ضخمة خلال الأزمة، وكذلك على مكاسب سياسية هائلة مقابل امتناعها عن الدخول كطرف مباشر في الحرب[1].

(٢) إستراتيجيات التعامل الإسرائيلي مع الحرب العراقية - الكويتية

تنوعت الإستراتيجيات الإسرائيلية في التعامل مع الأزمة، وتمثلت في خمسة اتجاهات محدَّدة، من أجْل تحقيق أهدافها وهي: التكيّف، المناورة، إنكار التورط، التحريض، توظيف الأزمة، من خلال:

- اتخاذ العديد من الخطوات، جاء في مقدمتها: إعلان حالة الطوارئ، ورفع درجات الاستعداد في الجيش الإسرائيلي، واتخاذ الكثير من تدابير الدفاع المدني في إسرائيل، المطالبة بإجراء زيادة كبيرة في ميزانية الدفاع.

- تطبيق ما يسمّى فن إقامة «الارتباطات المزيفة»، بين أزمة الخليج وظاهرة العراق في الشرق الأوسط، بشكل عام، سعياً إلى إبراز، أن معظم التوترات والصراعات، في المنطقة، ليست من فعل إسرائيل[2].

- نفي جميع احتمالات التدخل الإسرائيلي في أزمة الخليج، أياً كان شكل هذا التدخل، وربما تمثل هذه الإستراتيجية خروجاً على النمط السلوكي الإسرائيلي التقليدي، المبني على إظهار إسرائيل، عقب كل تطور دولي مهْما كان شأنه، في صورة الدولة التي تعلم بكافة الأحداث والتفاصيل.

- عدم ممارسة أي سلوك من شأنه أن يقوي الموقف العراقي، لدى العديد من الدول العربية والإسلامية، وتطبيقاً لذلك عمل المسئولون الإسرائيليون على مختلف المستويات على إنكار وجود أي نية لديهم ضد العراق وكذلك نفي أي دور لهم في هذه الأزمة.

- اعتمد الخطاب السياسي الإسرائيلي الموجَّه أساساً إلى العالم الغربي، على أسلوبَين: تكثيف الأخطار الناجمة عن الغزو العراقي وتعظيمها، المبالغة في تصوير التهديدات المستقبلية التي يمكن أن تنجم عن تساهل المجتمع الدولي مع العراق.

- رفض كافة المحاولات والحلول الدبلوماسية المطروحة لحل الأزمة العراقية الكويتية، حتى لا يتم الربط بين تسوية أزمة الخليج وقضية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية،

١- يوسف صايغ، «الامكانات الاقتصادية الإسرائيلية»، في مجلة المستقبل العربي (العدد ٢٥٨، أغسطس ٢٠٠٠) ص ٧٧.

٢- عماد جاد، «الغزو في الإطار الإقليمي»، في مجلة السياسة الدولية (العدد ١٠٢، أكتوبر ١٩٩٠) ص ٦٠.

كما إن الحل السلمي لا ينطوي على تدمير قوة العراق العسكرية، بل أنه يفتح المجال أمام ظهور دعوات إلى نزع الأسلحة النووية والكيماوية من المنطقة[1].

- استغلال المناخ السائد لتحقيق العديد من الأهداف السياسية والعسكرية المتعلقة بأغراض الأمن الإسرائيلي، والمتمثلة في الآتي: انتهاز انشغال الرأي العام بالأزمة، لممارسة أبشع موجة من العنف ضد أفراد الشعب الفلسطيني، في الضفة الغربية وقطاع غزة، شن عدوان عسكري جديد على جنوبي لبنان في أوائل أغسطس ١٩٩٠، الدعوة إلى معاودة تبنّي إسرائيل «نظرية مناحم بيجين» في خصوص السلاح النووي، المبنية على حتمية عدم السماح لأي دولة معادية تعيش حالة حرب مع إسرائيل، بتطوير سلاح الإبادة الجماعية.

(٣) آثر الحرب على التوجهات العسكرية الإسرائيلية

كان لحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ تأثيرات واضحة على التوجهات العسكرية الإسرائيلية وخاصة ما يتعلق بمسألتي الردع والدفاع، لأن القيادة الإسرائيلية أدركت خلال العمليات العسكرية وبعدها أن العراق بإمكاناته العسكرية يمثل خطراً على أمنها.

لاحظت إسرائيل بعد الحرب أن اعتمادها على قواتها العسكرية الذاتية والمساعدات الخارجية، بات ضرورة ملحة في تنفيذ أهدافها الإستراتيجية وبما يتفق مع نتائج الحرب وواقع التسلح في الدول العربية من جهة وإسرائيل من جهة أخرى[2].

ولقد شاع في الأوساط الإسرائيلية الرسمية وغيرها أن هناك مخاطر عسكرية وإستراتيجية تواجه إسرائيل وعليها مواجهتها بقوة وأن تعيد النظر في أمر تطوير العقيدة الإسرائيلية العسكرية وتحقيق المبدأ الأساسي الذي يحكم نظريتها الأمنية وهو مبدأ الاعتماد على القوة الذاتية في التنفيذ العسكري لأهداف الدولة السياسية فضلاً عن استخدام الأسلحة المتطورة بفاعلية وسرعة لفترة طويلة نسبياً[3].

وتم وضع خطة شاملة تتعلق بالإستراتيجية الدفاعية لإسرائيل وتزايد اهتمام القيادة

١- عماد جاد، «دول الجوار الجغرافي.. حسابات المكسب والخسارة»، مجلة السياسة الدولية (العدد ١٠٣، يناير ١٩٩١) ص ص ٧٦، ٧٧.

٢- صفاء عبد الوهاب المبارك، «موقف إسرائيل من حرب الخليج العربي الثانية وأثر الحرب على التوجيهات العسكرية الإسرائيلية»، مجلة الخليج العربي للبحوث العلمية (المنامة: جامعة الخليج العربي، ٢٠٠٦) ص ٢٩.

٣- صفاء عبد الوهاب المبارك، «موقف إسرائيل من حرب الخليج العربي الثانية وأثر الحرب على التوجيهات العسكرية الإسرائيلية»، مرجع سابق، ص ص ٢٧، ٢٨.

العسكرية الإستراتيجية بتطوير أسلحة الدفاع الجوي من صواريخ ومدافع نوعياً وكميًا لحماية عمق الكيان الصهيوني ومنها الصواريخ بعيدة المدى المعتادة للطائرات والصواريخ البالستية والصواريخ من نوعية كروز والتي تسمى أيضا بالصواريخ الجوالة تضم (١٦) منصة إطلاق متحركة رباعية القواذف تحمل (٦٤) صاروخاً جاهزاً للإطلاق متوافر لها (١٢٨) صاروخاً على الأقل[١].

كما بدأت إسرائيل تسرب بعض المعلومات بشأن امتلاكها أسلحة نووية ___دون الإعلان الصريح عنها___ وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بتزودها بصواريخ باتريوت المضادة للصواريخ، كما تم عقد اتفاقيات للتعاون الاستراتيجي والتحالف العسكري منذ بداية الثمانيات بين أمريكا وإسرائيل، وذلك مع استمرار ممارسة الولايات المتحدة الضغوط المختلفة على الدول العربية بعدم السعي للحصول على أسلحة نووية وإجبارهم على الانضمام لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

هذا وقد سارعت الولايات المتحدة بمساعدة إسرائيل في النواحي المالية والتقنية لتطوير صاروخ جديد مضاد للصواريخ منذ عام ١٩٩٢ يعرف باسم (Arrow Aibm) المضاد للصواريخ البالستية ويقدر مداه الأقصى بنحو (٥٠٠) كيلو مترا، كما أنها قدمت كل الدعم لإسرائيل في تطوير نموذج جديد عن الصاروخ وهو (أرو ٢) لمواجهة الصواريخ البالستية[٢].

وبالفعل استلمت إسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية في العام ١٩٩٣ ثلاثة بطاريات لصورايخ باتريوت مع قرض قدره (١٠٢) مليون دولار، وكذلك استلمت بطاريتين في العام ١٩٩٤ بقيمة ٤ ملايين ونصف مليون دولار، وتقوم القوة الجوية الإسرائيلية بصرف جزء من ميزانيتها لتكاليف بناء النظام الصاروخي تعتمد إسرائيل بالدرجة الأولى في بناء النظام الدفاعي للصواريخ البالستية على التكنولوجية الأمريكية ومصادر أخرى[٣].

١- محمود عزمي، «الامكانات العسكرية الإسرائيلية»، مجلة المستقبل العربي (العدد ٢٥٨، أغسطس ٢٠٠٠) ص ١٣٦.

٢- محمود عزمي، «الامكانات العسكرية الإسرائيلية»، مرجع سابق، ص ١٣٧.

٣- في تفصيل ذلك يمكن الرجوع إلى: محمد عبد السلام، حدود القوة: استخدامات الأسلحة النووية الإسرائيلية (القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٩٦).

المبحث الثاني
الحرب الإسرائيلية على كلاً من لبنان ٢٠٠٦ وغزة ٢٠٠٨

اعتادت إسرائيل على شن الحروب المتتالية على الأراضي العربية من وقت لآخر وممارسة كافة أنواع الانتهاكات والظلم والعدوان والإرهاب بحق الشعوب البريئة، بهدف تحقيق رغبتها وأطماعها التوسعية في السيطرة على كافة موارد العربية واستنزافها وإضعاف وتفتيت الدول العربية، وذلك في إطار الصراع الأبدي العربي – الإسرائيلي.

وفي مطلع الألفية الجديدة قام جيش الدفاع الإسرائيلي بشن حرب وحشية على لبنان استغرقت حوالي ٣٣ يوماً، بحجة استرجاع الجنديين الإسرائيليين اللذين أسرهما "حزب الله" في عملية "الوعد الصادق" يوم ١٢ يوليو ٢٠٠٦ من خلال الاستخدام المفرط للقوة ضد المدنيين اللبنانيين واستهداف البني التحتية في الجنوب اللبناني تحت مسمي "عملية تغيير الاتجاه"[١]، بهدف تغير قواعد اللعبة والقضاء على حزب الله وقلب التوازنات في المنطقة، بدعم من الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية.

وقد اتسمت المواجهة العسكرية الإسرائيلية – اللبنانية بسمات خاصة انفردت بها، وجعلتها مختلفة اختلافاً جوهرياً عن كل المواجهات العسكرية الإسرائيلية – العربية التي تمت منذ زرع الكيان الصهيوني على ارض فلسطين، وإعلان قيام الدولة العبرية في ١٥ مايو ١٩٤٨.

ويتسع هذا الاختلاف ليشمل الأهداف والتخطيط والإعداد والتدريب والإدارة لهذه المواجهة، بل يتسع هذا الاختلاف ليشمل أساليب تطبيق مبادئ القتال المتعارف عليها مثل التوازن والمبادرة والمفاجأة والحشد، وغيرها من المبادئ التي تحكم التخطيط الاستراتيجي العسكري وإدارة الصراعات المسلحة بين الدول بشكل عام[٢].

١- مجموعة من المؤلفين، الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦) ص ٣٠.

٢- تناولت دراسات عدة الحرب الإسرائيلية على لبنان ودور حزب الله في النصر للمزيد:

Anthony H . Cordesman، Lessons From 2006›s Israel Hezbullah War، Washington، Center For Strategic and International Studies،2007

مجموعة من المؤلفين، رؤى إستراتيجية إسرائيلية لحرب تموز - يوليو ٢٠٠٦ ضد لبنان (عمان : مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠٨).

ولعل من أبرز هذه الخصائص مبدأ "التوازن العسكري" أي مدى التعادل من حيث الكم والكيف بين القوتين المتصارعين، وفي هذه الحالة يتضح الفارق الكبير الذي لا يقارن بين قوة وحجم وتسليح حزب الله وقوة الجيش الإسرائيلي، لصالح الجانب الإسرائيلي بالطبع في ظل امتلاكه لقوة تقليدية وقوة فوق تقليدية "جرثومية وكيماوية" وقوة نووية وقوة فضائية، إضافة إلى سلسلة من التحالفات الدفاعية والإستراتيجية الدولية[1].

ورغم هذا الخلل الشديد في "التوازن العسكري" بين كل من حزب الله ودولة إسرائيل، إلا أن صمود حزب الله وأسلوب قتاله جعلا النصر إلى جانبه، وأيضاً لأول مرة في تاريخ الصراع العربي – الإسرائيلي لا تحقق إسرائيل أهدافها السياسية من وراء حرب تخوضها.

وفي السياق ذاته قامت القوات الإسرائيلية بتنفيذ هجمات شرسة على قطاع غزة على مدى ٢٢ يوماً، عرفت إعلامياً باسم (الرصاص المصبوب)، أسفرت عن سقوط أكثر من ١٣٠٠ قتيل أغلبهم من المدنيين، ومن بينهم نحو ٣٠٠ طفل، كما بلغ عدد الجرحى والمصابين أكثر من ٥٠٠٠ شخص، في حين ألحق هذا العدوان دماراً وخراباً غير مسبوق في البني التحتية والممتلكات العامة والخاصة[2].

كما استغلت قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاء التهدئة التي قد توصلت إليها مع فصائل مقاومة حركة حماس في ٢٠٠٨/٦/١٨، وقامت حكومة "إيهود أولمرت" المؤقتة بأول رد فعل عسكري تصعيدي من جانبها، بحجة وذريعة الرد على إطلاق قذائف القسام الفلسطينية على أهداف إسرائيلية ومواجهة ما تزعم بأنه خطر قادم من غزة والقضاء على حركة حماس.

ولكن حقيقة الأمر على الواقع تؤكد أن العدوان الإسرائيلي علي غزة جاء نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل المرتبطة بالسياسات الإسرائيلية والشرق أوسطية والغربية، والتي تمثلت في الاستعدادات لإجراء الانتخابات العامة في إسرائيل في وقت يعاني فيه حزب «كاديما» انهيار شعبيته بصورة تجعله في موقف حرج مقابل تكتل الليكود برئاسة «بنيامين

١- د. زكريا حسين، «إدارة إسرائيل للعمليات العسكرية في لبنان»، في مجلة السياسة الدولية (العدد ١٦٦، المجلد ٤١، أكتوبر ٢٠٠٦) ص ١١٢.

٢ - ٢٠٠٨□

٢٠٠٩ - وفقا لمعاهدة روما المؤسسة للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي»، في عبد الحمد الكيالي (محرر)، دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (عملية الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان) (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١١) ص ٢٥١.

نتنياهو»، بالإضافة إلى وجود حالة تذمر بين الرأي العام الإسرائيلي بسبب عجز الحكومة الإسرائيلية عن مواجهة الهجمات الصاروخية التي تشنها المقاومة الفلسطينية على الجنوب الإسرائيلي ردًا على جرائم الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية والقطاع[1].

وأيضاً مرور الولايات المتحدة بمرحلة انتقالية وانشغالها بمسألة نقل السلطة من الإدارة الأمريكية الحالية إلى الإدارة الجديدة للرئيس «باراك أوباما»، وأخيراً رفض الاعتراف بنتيجة الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام ٢٠٠٦، والتي أتت بحماس إلى السلطة في الأراضي المحتلة، واستمرار حالة الانقسام في الصف الفلسطيني ووصول حالة الاحتقان بين حركتي «فتح» و«حماس» إلى وضع أجهضت معه جميع محاولات الحوار والمصالحة بين الطرفين، وهو ما يهيئ الفرصة لإسرائيل للانفراد بحماس والمقاومة في غزة[2].

ومن ثم يمكن التعرض لموقف كلا من دول مجلس التعاون الخليجي واسرائيل تجاه الحرب الإسرائيلية على لبنان وغزة كما يلي:

أولاً - موقف دول مجلس التعاون الخليجي على الإعتداءات الإسرائيلية

مما لا شك فيه أن الدول الخليجية لديها موقف ثابت لا تحيد عنه، فيما يتعلق برفض الممارسات الوحشية الإسرائيلية تجاه الشعوب العربية، أياً كان أسبابها أو مبرراتها أو دوافعها، إلا أنه في هذان الحربان الإسرائيلية ضد شعبي لبنان وفلسطين، حكم الموقف الخليجي العديد من العوامل التي تسبب في عدم وضوح وضبابية الرؤية بعض الشيء، أولها الاعتبارات الإقليمية المتعلقة بإيران من جهة، وتقيم المصالح والأهداف مع الطرف الآخر الذي يواجه إسرائيل ـــ سواء حزب الله في الحالة اللبنانية أو حركة حماس في الحالة الفلسطينية ـــ من جهة ثانية، ومن جهة أخيرة عدم رغبتها أو قدرتها على الدخول في حرب نظامية واسعة ضد إسرائيل، وهو الأمر الذي حال دون وحدة مواقف دول المجلس في كثير من الأحيان.

(١) الموقف الخليجي من الحرب على لبنان ٢٠٠٦

لعب الصراع التاريخي بين السنة والشيعة، بشقيه السياسي والمذهبي، دوره في دفع الدول

١- محمد السيد سليم، «رؤية إستراتيجية للعدوان الإسرائيلي على غزة»، مجلة السياسة الدولية (العدد ١٧٦، المجلد ٤٤، أبريل ٢٠٠٩) ص ٧٣.

٢- مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، العدوان الإسرائيلي على غزة.. الأهداف والتداعيات المحتملة، صحيفة أخبار الخليج، العدد ١١٢٤٢، يناير ٢٠٠٩.

الخليجية إلى اتخاذ موقف معادي من مقاتلي حزب الله، بحكم مرجعيته الشيعية وارتباطه الوثيق بالأجندة الإيرانية ولاية الفقيه.

وهنا تصدرت المملكة العربية السعودية المشهد السياسي وتزعمت دول الخليج الأخرى، منتقدة في بيان رسمي العمليات التي شنها حزب الله على إسرائيل، معتبرة إياها عملية غير محسوبة لا تخدم المصالح العربية، قد دفع ثمنها الشعب والدولة اللبنانية، وكذا دول الجوار العربية[1].

وفي بيان صادر من وزارة الخارجية السعودية يوم ٢٠٠٦/٧/١٤، أعلنت «أنه لا بد من التفرقة بين المقاومة الشرعية وبين المغامرات غير المحسوبة، التي تقوم بها عناصر داخل الدولة ومن ورائها، دون رجوع إلى السلطة الشرعية في دولتها، ودون تشاور أو تنسيق مع الدول العربية، فتوجد بذلك وضعاً بالغ الخطورة، يُعّرض جميع الدول العربية ومنجزاتها للدمار، دون أن يكون لهذه الدول أي رأي أو قول».

مضيفة «إن المملكة ترى أن الوقت قد حان لأن تتحمل هذه العناصر وحدها المسؤولية الكاملة عن هذه التصرفات غير المسؤولة، وأن يقع عليها وحدها عبء إنهاء الأزمة التي أوجدتها»[2].

ولكن نظراً لإشعال الغضب الشعبي العربي من الموقف الرسمي العربي المتخاذل وخروج مظاهرات شعبية واسعة مؤيدة لحزب الله في العديد من العواصم والمدن العربية والإسلامية، حدث تبدل إلى حد ما في المواقف الخليجية الرسمية تمثل في تقديم مساعدات عاجلة وهبات سخية إلى لبنان، كما تحركت المملكة السعودية في اتجاه باريس وواشنطن وموسكو لإيجاد مخرج للأزمة في لبنان[3].

ودعا وزير الخارجية السعودي السابق الأمير «سعود الفيصل» لعقد اجتماع طارئ على

١- عبد الرؤوف سنو، «الحراب الإسرائيلية اللبنانية ٢٠٠٦.. الخلفيات والمواقف والأبعاد»، في مجلة حوار العرب (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، العدد ٢٢، ٢٠٠٦) ص ١٣.

٢- وزارة الخارجية المملكة العربية السعودية، الموقف الرسمي للمملكة من الأزمة اللبنانية الإسرائيلية، على الرابط: http://www.mofa.gov.sa/KingdomForeignPolicy/ تاريخ الدخول 8/9/2015

٣- بشير عبد الفتاح، «الموقف العربي من العدوان الإسرائيلي على لبنان»، مجلة السياسة الدولية (العدد ١٦٦، المجلد ٤١، أكتوبر ٢٠٠٦) ص ١٣٠.

مستوى وزراء الخارجية العرب يوم ٧ أغسطس في بيروت بحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية «عمرو موسى» ورئاسة دولة الإمارات، وذلك بغرض البحث في سبل تقديم الدعم العربي للبنان في مواجهة العدوان الإسرائيلي.

وتميز الموقف الخليجي الرسمي، بما يشبه التطابق الكامل في وجهات النظر بين جميع الوزراء المشاركين في الاجتماع، حول تبني المطالب والمقترحات اللبنانية، إضافة إلى خطة البنود السبعة التي طرحها رئيس الحكومة اللبنانية وقتها «فؤاد السنيورة» في مؤتمر روما لمساعدة لبنان والتي تقدم تصوراً شاملاً ومتكاملاً للحل الجذري، أجمع عليه مجلس الوزراء اللبناني والقمة الروحية المنعقدة بمقر البطريركية المارونية ببكركي، وكذا مؤتمر قمة منظمة المؤتمر الإسلامي، والتي تضمنت:

- الوقف الفوري والدائم للنار.

- التعهد بإطلاق الأسرى والمحتجزين اللبنانيين والإسرائيليين عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولي.

- انسحاب الجيش الإسرائيلي إلى ما وراء الخط الأزرق وعودة النازحين إلى قراهم ومدنهم.

- التزام مجلس الأمن بوضع منطقة مزارع شبعا وتلال «كفر شوبا» تحت سلطة الأمم المتحدة، حتى يتم ترسيم الحدود وبسط سلطة الدولة اللبنانية على هذه الأراضي، على أن تكون ___خلال تولي الأمم المتحدة السلطة___ مفتوحة أمام أصحاب الأملاك اللبنانيين.

- بسط الحكومة اللبنانية سلطتها على كامل أراضيها عبر انتشار قواتها المسلحة الشرعية، مما سيؤدي إلى حصر السلاح والسلطة بالدولة اللبنانية كما نصت وثيقة الوفاق الوطني في الطائف.

- تعزيز القوة الدولية التابعة للأمم المتحدة العاملة في جنوب لبنان، وزيادة عددها وعتادها، وتوسيع مهامها ونطاق عملها وفقاً للضرورة بهدف إطلاق العمل الإنساني العاجل وأعمال للإغاثة وتأمين الاستقرار والأمن في الجنوب ليتمكن النازحون من العودة إلى منازلهم[١].

- اتخاذ الأمم المتحدة بالتعاون مع الفرقاء المعنيين، الإجراءات الضرورية لإعادة العمل

١- أحمد يوسف أحمد، «التداعيات العربية للحرب الإسرائيلية على لبنان»، مرجع سابق.

باتفاق الهدنة الذي وقعه لبنان وإسرائيل في عام ١٩٤٩، وتأمين الالتزام ببنود هذا الاتفاق، إضافة إلى البحث في التعديلات المحتملة عليه أو تطوير بنوده عند الضرورة.

- التزام المجتمع الدولي بدعم لبنان على كافة الأصعدة ومساعدته على مواجهة العبء الكبير الناتج عن المأساة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها البلاد، خاصة في ميادين الإغاثة وإعادة الأعمار وإعادة بناء الاقتصاد الوطني[١].

وبالإضافة إلى ذلك قرر الاجتماع إيفاد وفد من الجامعة العربية يضم وزير خارجية الأمارات العربية المتحدة الشيخ «عبد الله بن زايد»، ونائب رئيس وزراء وزير خارجية قطر الشيخ «حمد بن جاسم»، والأمين العام لجامعة الدول العربية «عمرو موسى»، للاجتماع بمجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة لعرض وجهة النظر الخليجية والعربية، والتشاور في كيفية علاج المواقف الخطيرة الناجمة عن الاعتداء الإسرائيلي والدمار الكبير الذي لحق لبنان والتطورات المرتبطة بذلك، ولتنبيه مجلس الأمن إلى مغبة اتخاذ قرارات بحلول غير قابلة للتنفيذ[٢].

ومن ناحية أخرى قام المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي في دورته الـ ٢٧ المنعقدة في المملكة السعودية يومي ٩-١٠ ديسمبر ٢٠٠٦ «قمة الشيخ جابر»، باستعراض تطورات الأحداث في لبنان، وعبر عن مواقف دول الخليج منها، وذلك على النحو التالي[٣]:

- أدان بشدة العودة إلى مسلسل العنف والاغتيالات السياسية في لبنان بمقتل وزير الصناعة اللبناني «بيير الجميل».

- أكد أن استمرار مثل هذه الأعمال الإرهابية من شأنه تعميق الاحتقان السياسي، وزيادة حدة الخلافات بين الفصائل والقوى السياسية اللبنانية، وإتاحة الفرصة لمن يريد السوء للبنان.

- استمرار دول المجلس في مؤازرة لبنان سياسياً، واقتصادياً، بما في ذلك إعادة الأعمار، والترحيب بمؤتمر باريس (٣) لدعم لبنان والذي سيعقد العام القادم.

١- أحمد يوسف أحمد، «التداعيات العربية للحرب الإسرائيلية على لبنان»، مجلة المستقبل العربي (العدد ٣٣٢، أكتوبر ٢٠٠٦) ص ٤٠.

٢- بشير عبد الفتاح، «الموقف العربي من العدوان الإسرائيلي على لبنان»، مرجع سابق، ص ١٣١.

٣- البيان الختامي للدورة السابعة والعشرين، على الرابط: https://www.gcc-sg.org/indexf5cf.html?action=Sec-Show&ID=129 .تاريخ الدخول ٢٠١٥/٩/١٤

– ضرورة أن يعمل اللبنانيون جميعاً على وحدة الصف اللبناني وتعزيز الأمن والاستقرار، والالتزام بالمؤسسات الدستورية الشرعية وتغليب التوافق والحكمة ولغة الحوار، لتجاوز الظروف الحالية والتي من شأن استمرارها المساس باستقرار لبنان ووحدته الوطنية واستقلال قراره السياسي.

– أهمية التوصل إلى الحقيقة وكشف من قاموا بهذه الأعمال الإرهابية وتقديمهم للعدالة، من خلال تعاون كافة الأطراف في هذا الشأن[1].

(٢) الموقف الخليجي من الحرب على غزه٢٠٠٨

تمايزت واختلفت دول مجلس التعاون الستة فيما بينها بشأن الحرب الإسرائيلية على غزة، ففي الوقت الذي انسجم فيه الموقف السعودي مع الموقف المصري، والذي تمثل في تحميل حركة حماس مسئولية هذه الحرب على غزة والتركيز على الخطر الإيراني في المنطقة، انفردت قطر ___ في ظل سعيها ومحاولاتها المستميتة لتصبح قوة إقليمية ___ بمواقف متقدمة ومنفردة لتكون أقرب إلى مطالب حركة حماس وأكثر انسجاماً مع مواقف دول الممانعة التي تشمل إيران وسوريا، وبين ذاك وهذا حرصت الدول الأربعة الأخرى على الالتزام بمواقف وسطية بين الجانبين السعودي والقطري، وإن كان الموقف العماني يجنح نحو قطر، وكذلك كانت الكويت والبحرين أكثر تفهماً للموقف السعودي، في حين كانت الأمارات الأكثر توازناً داخل مجلس التعاون الخليجي[2].

وفي هذا الإطار اتخذت دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة أو منفردة مجموعة من المواقف والقرارات لرفض العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ومحاولة تثبيت وقف إطلاق النار على الشعب الفلسطيني، تمثلت فيما يلي:

– اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي يوم ٢٠٠٨/١٢/٢٨، ناقش العديد من الأفكار التي تتركز حول إنهاء العدوان، وبحث سبل دعم الشعب الفلسطيني، ولكن المجلس الوزاري لم يتخذ أي قرار بشأن الدعوة المطروحة لعقد قمة عربية طارئة في الدوحة وتم إحالة الموضوع إلى اجتماع وزراء الخارجية العرب الطارئ المقرر عقده في القاهرة ٢٠٠٨/١٢/٣١ وبذلك أصبحت القمة مختلف عليها خليجياً وعربياً؛ بسبب عدم اقتناع

١– البيان الختامي للدورة السابعة والعشرين، مرجع سابق.

٢– د. وحيد عبد المجيد، «التفاعلات العربية – الإقليمية تجاه الحرب على غزة»، مجلة السياسة الدولية (العدد ١٧٦، المجلد ٤٤، ابريل ٢٠٠٩) ص ٧٩.

السعودية بفائدة عقد هذه القمة وإعلانها أنه لا جدوى من حضور قمة بيانات عربية لا تتوفر لها شروط النجاح والتأثير.

- الدورة الـ ٢٩ لمجلس التعاون الخليجي في مسقط ٢٩-٢٠٠٨/١٢/٣٠: طالب البيان الختامي إسرائيل بالكف عن ممارسة غطرسة القوة، والتنكيل بأبناء الشعب الفلسطيني الأعزل، وفك الحصار الجائر المفروض على جميع الأراضي الفلسطينية، بما فيها قطاع غزة.

ودعا المجتمع الدولي إلى تحمل مسئولياته كاملة، والتحرك الفوري لوقف المجازر والاعتداءات التي تمارسها آلة القتل الإسرائيلية، وتوفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني[١].

- القمة السعودية المصرية ٢٠٠٩/١/١٣: اتفق البلدان على ضرورة التوصل إلى وقف إطلاق النار والتنفيذ الفوري والكامل للمبادرة التي أطلقها الرئيس «محمد حسني مبارك»، والعمل على معالجة القضية الفلسطينية لما فيه هدف وقف العدوان وتحقيق السلام للشعب الفلسطيني[٢].

- القمة الخليجية الطارئة في الرياض ٢٠٠٩/١/١٥: بحثت المأساة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في غزة، ودافعت السعودية عن مبادرة السلام العربية وفندت أسباب عدم الذهاب إلى الدوحة والاكتفاء بقمة الكويت، على أساس أن قمة الدوحة لم يكن لها نصاب لانعقادها وإن ما كان سيبحث في قطر سيبحث في الكويت[٣].

- قمة غزة الطارئة في الدوحة ٢٠٠٩/١/١٦: تباينت مواقف الدول العربية بشأن انعقاد هذه القمة الطارئة، والتي أصرت قطر على عقدها بمن حضر، وقد تمكنت قطر من حشد عدد من الدول العربية المؤيدة لانعقاد هذه القمة، إلا أنها عجزت عن تأمين النصاب العربي الرسمي لعقد القمة تحت علم وموافقة الجامعة بسبب عدم حضور كلاً من السعودية ومصر، اللتان رأى أنه يمكن عقد لقاء تشاوري على هامش القمة العربية الاقتصادية التي ستعقد في

١- البيان الختامي للدورة التاسعة والعشرين، على الرابط: https://www.gcc-sg.org/index6be7.html?action=Sec-Show&ID=290 .تاريخ الدخول ٢٠١٥/٩/١٩

٢- د. محمد السعيد إدريس، «المواقف العربية من العدوان»، في عبد الحمد الكيالي (محرر)، دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (عملية الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان)، المرجع السابق، ص ١٧٠.

٣- بيان المجلس الأعلى للدورة الاستثنائية، على الرابط: https://www.gcc-sg.org/index3345.html?action=Sec-Show&ID=292 تاريخ الدخول ٢٠١٥/٩/١٩.

الكويت في ٢٠٠٩/١/١٩، وكذلك عكست موافقة بعض الدول العربية على حضور القمة ثم اعتذارها، بحيث تذبذب عدد الدول المشاركة ليصل إلى أغلبية الثلثين أكثر من مرة ليعود للانخفاض، حجم الضغوط التي تعرضت لها هذه الدول لتثنيها عن الحضور.

عقدت قمة غزة الطارئة بحضور ١٣ دولة عربية هي: قطر، سوريا، سلطنة عمان، السودان، الجزائر، لبنان، جزر القمر، موريتانيا، العراق، ليبيا، المغرب، الصومال، جيبوتي، وذلك بالإضافة إلى مشاركة الرئيس الإيراني والرئيس السنغالي ونائب رئيس الوزراء التركي ومبعوث خاص للرئيس الإندونيسي، كما شاركت خمسة فصائل فلسطينية جاءت من دمشق تحدث باسمها «خالد مشعل» ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس[١].

وتبنت هذه القمة المقررات الثمانية التي أعدتها قطر، وشملت: الوقف الفوري للعدوان، والانسحاب الفوري والشامل لقوات الاحتلال، وفتح جميع المعابر وتسهيل عبور الأفراد والإغاثة، ورفع الحصار غير الشرعي وغير القانوني بكل أشكاله، وإلغاء تقييد حركة الأفراد والأموال والبضائع، وإنشاء صندوق لإعادة أعمار غزة بما فيها المنازل والأبنية تصل عائداته مباشرة إلى غزة، وتعليق مبادرة السلام العربية، ووقف كل أشكال التطبيع مع إسرائيل بما فيها إعادة النظر في العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية، وإقامة جسر بحري تشارك فيه جميع الدول العربية لنقل ما يحتاج إليه قطاع غزة، والسعي لمحاسبة إسرائيل على ما ارتكبته وترتكبه من جرائم حرب ضد الإنسانية أمام القضاء الدولي والوطني.

وأهم المواقف العملية التي خرجت بها القمة ضد العدوان، هي قرار كل من قطر وموريتانيا تجميد علاقتهما مع إسرائيل، من خلال إغلاق مكتب التمثيل التجاري الإسرائيلي في الدوحة، وترحيل العاملين فيه، حتى تكون هناك فرص أفضل للسلام تتلخص بقيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، بالإضافة إلى إعلان قطر إسهامها بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار لإعادة أعمار القطاع[٢].

- قمة الكويت الاقتصادية ١٩-٢٠/١/٢٠٠٩: ساعدت هذه القمة على لم الشمل الخليجي من جديد، من خلال المبادرة التي طرحها الملك السعودي «عبد الله بن عبد العزيز» لمعالجة

١- مجموعة من المؤلفين، «القضية الفلسطينية والعالم العربي»، في د. محسن محمد صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٩ (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٩) ص ١٤٠.

٢- مجموعة من المؤلفين، «القضية الفلسطينية والعالم العربي»، في د. محسن محمد صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص ١٤١.

الخلافات القائمة فيما يتصل بالعلاقات الثنائية والقيام بزيارات متبادلة بين الزعماء المتخاصمين ووقف حملات الاتهامات المتبادلة.

وتم إعطاء الملف الاقتصادي والتنموي الأهمية التي يستحقها من حيث توفير التمويل للمشاريع المطروحة، من خلال تسجيل اكتتاباً أولياً قيمته مليار دولار من المملكة السعودية كحجم مساهمتها في صندوق أعمار غزة، فيما قدم أمير الكويت تبرعاً بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار مساهمة لتوفير الموارد المالية اللازمة للمشاريع التنموية العربية[١].

وأدانت القمة في بيانها، الذي حمل اسم «إعلان الكويت» العدوان الهمجي على الشعب الفلسطيني، وطالب بالانسحاب فوراً من قطاع غزة وتثبيت وقف إطلاق النار ورفع الحصار الجائر، وحمل إسرائيل المسئولية القانونية عما ارتكبته من جرائم حرب، واتخاذ ما يلزم نحو ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم، وكذلك تم تكليف وزراء الخارجية والأمين العام للجامعة العربية بمتابعة التشاور والدفع بالجهود العربية لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية.

- قامت دولة الإمارات بعقد اجتماع لـ ٩ دول عربية ٢٠٠٩/٢/٣: أطلقت تحركاً لتشكيل توافق عربي لدعم مبادرة السلام العربية والسلطة الفلسطينية، وتواصلت المساعدات الإماراتية المالية للفلسطينيين، حيث حولت الإمارات في ٢٠٠٩/١١/٢٢ مساعدة قدرها ١٠٠ مليون يورو حوالي ١٤٩,٢ مليون دولار إلى حساب خزينة السلطة الفلسطينية، كما قدمت في نهاية السنة منحة مالية قدرها ٢,٥ مليون دولار لدعم ميزانية وكالة الأونروا، بالإضافة إلى قوافل المساعدات الإنسانية الموجهة إلى قطاع غزة، والتي توصلت على مدار العام[٢].

- اجتماع المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي «إعادة أعمار غزة» ٢٠٠٩/٣/١[٣]: تم بحث الآليات التنفيذية لبرنامج إعادة أعمار غزة بمبلغ (١,٦٤٦,٠٠٠) مليار وستمائة وستة وأربعين مليون دولار أمريكي، من خلال إنشاء برنامج لإعادة أعمار غزة وتكون عضويته

١- د. محمد السعيد إدريس، «المواقف العربية من العدوان»، في عبد الحمد الكيالي (محرر)، دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (عملية الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان)، مرجع سابق، ١٧٣.

٢- مجموعة من المؤلفين، «القضية الفلسطينية والعالم العربي»، في د. محسن محمد صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص ١٦٧.

٣- بيان صادر عن المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته (١١٠) - (إعادة أعمار غزة)، على الرابط: https://www.gcc-sg.org/indexe6bf.html?action=Sec-Show&ID=296 . تاريخ الدخول ٢٠١٥/٩/٢١

مفتوحة للدول العربية، يدار من قبل لجنة تنسيقيه من دول مجلس التعاون والدول العربية المساهمة في البرنامج، وبالتنسيق مع البنك الإسلامي للتنمية، ولها الاستعانة بالمؤسسات المالية ذات العلاقة والعاملة في الميدان والتنسيق مع المؤسسات الشرعية الفلسطينية.

وتشكل لجنة تنسيقية للبرنامج من صناديق التنمية أو من تعينه الدول المساهمة فيه والمخصصة لمشاريع البرنامج، ودراسة إنشاء مكتب ميداني للإشراف على تنفيذ المشاريع الممولة من البرنامج لتسهيل الحصول على التراخيص اللازمة وإدخال المواد الأولية اللازمة لتنفيذ المشاريع.

كما تتكون الموارد المالية للبرنامج من المبالغ التي تقرر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية الأخرى المساهمة بها في البرنامج، وتكون مدة البرنامج خمس سنوات كحد أقصى[1].

- القمة العربية الـ ٢١ التي عقدت في الدوحة ٢٠٠٩/٣/٣٠: شارك فيها ١٧ زعيماً عربياً، وشاركت الدول العربية الأخرى بمستويات تمثيل مختلفة، وأكدت على الدعوة لرفع الحصار عن قطاع غزة وضرورة تثبت وقف النار وأهمية تحديد إطار زمني محدد لقيام إسرائيل بالوفاء بإلتزاماتها تجاه عملية السلام ووقف السياسات الإسرائيلية أحادية الجانب وإجراءات فرض الأمر الواقع على الأرض، بما في ذلك وقف الاستيطان وإزالة الجدار وعدم المساس بوضع القدس[2].

- القمة العربية اللاتينية الثانية في الدوحة ٢٠٠٩/٣/٣١: بمشاركة ٢٢ دولة عربية و١١ دولة من أمريكا اللاتينية، ودعت في بيانها الختامي إلى ضرورة إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، تعيش في سلام جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل، ونددت بالعمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة، ودعت إلى إعادة فتح كافة المعابر بين غزة وإسرائيل كي يتسنى إدخال المواد والخدمات الأساسية[3].

١- بيان صادر عن المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته (١١٠) - (إعادة أعمار غزة)، مرجع سابق.

٢- مجموعة من المؤلفين، «القضية الفلسطينية والعالم العربي»، في د. محسن محمد صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص ١٤٢.

٣- المرجع السابق، ص ١٤٣

ثانيًا - موقف إسرائيل من غزو لبنان وإعتداءات غزة

من المعروف أن الهدف الأول والأساسي لإسرائيل هو الحفاظ على أمن واستقرار وسلامة وبقاء كيانها الاستيطاني الذي زرُع بالقوة وسط المنطقة العربية، وفي سبيل ذلك تعتمد على قوتها المتفوقة التقليدية وغير التقليدية وكذلك علاقتها القوية مع حليفها الإستراتيجي الولايات المتحدة الأمريكية، لإضفاء الشرعية على وجودها في الأراضي الفلسطينية والاستمرار في شن العمليات العسكرية المتكررة على الدول العربية سواء بشكل مباشر من خلال تولي زمام الأمور وقيادة مهام الحرب، أو بشكل غير مباشر من خلال ما يعرف باسم «الحرب الوكالة».

(١) الموقف الإسرائيلي من الحرب على لبنان ٢٠٠٦

حدد الموقف الإسرائيلي من إدارة العمليات العسكرية في لبنان جملة من الأسباب، لعل في مقدمتها خدمة المشروع الأمريكي في لبنان ___الذي بدأ تنفيذه منذ اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق "رفيق الحريري" في ١٤ فبراير ٢٠٠٥، والمتمثل في قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٥٩، وأهم ما فيه سحب سلاح حزب الله، وقد سبق لمسئولين أمريكيين كبار، مثل وزيرة الخارجية الأمريكية "كوندوليزا رايس" ومساعدها لشئون الشرق الأوسط "ديفيد وولش" أن هددوا بالعمل على تنفيذ ذلك القرار الدولي بطريقتهم، الامر الذي عاد وأكده نائي قائد سلاح الجو الإسرائيلي في أثناء الحرب الأخيرة على لبنان[١].

وهناك أيضاً الرغبة الإسرائيلية في تأمين حدود إسرائيل الشمالية ضد هجمات حزب الله، ومن هنا كان الإلحاح الإسرائيلي على ضرورة مرابطة الجيش اللبناني على الحدود مع إسرائيل[٢].

ويأتي ضمن المحاولات الإسرائيلية محاولة سد العجز الملحوظ في الميزانية الإسرائيلية في ذلك الوقت، خاصة أن الجانب الأمريكي سيدفع بسخاء، ليسدد كل ما صرفته إسرائيل في حربها ضد لبنان وشعبه، مع مكافأة إضافية مجزية جداً، فهذه الحرب هي لحساب الولايات

١- عبد القادر ياسين، «رؤية عربية للحرب على لبنان»، في مجلة السياسة الدولية (العدد ١٦٦، المجلد ٤١، أكتوبر ٢٠٠٦) ص ١٢٦.

2 - David E. Johnson, Hard Fighting, Israel in Lebanon and Gaza, ARROYO CENTER and PROJECT AIR FORCE, Washington, 2011, P.10

المتحدة ومشروعها الاستعماري في لبنان أساساً، وحتى تثبت إسرائيل للإدارة الأمريكية مدى حسن أداء جيش الدفاع الإسرائيلي، وبما يؤكد للولايات المتحدة مجدداً، أنه لا غنى لها عن إسرائيل في المنطقة، وفي الوقت نفسه، تستفيد الولايات المتحدة من هذه الحرب كمجال اختبار جديد لأسلحتها.

بيد أن الحرب على لبنان انتهت دون هزيمة حزب الله مع تراجع تدريجي لأهداف إسرائيل من شن الحرب (من القضاء على حزب الله إلى إضعافه، ثم إلى إزاحته شمال نهر الليطاني)، وفشل القدرة العسكرية في شن الحرب على الرغم من استخدامها المفرط للقوة ضد أهداف مدنية وعسكرية، بل أنها قبلت بوقف إطلاق النار، وصدور القرار (١٧٠١)[١] الذي جاء بفعل جهود الولايات المتحدة، التي حاولت صياغة مشروع قرار يحقق لإسرائيل ما عجزت عن تحقيقه عسكريا، وتحديدا تحميل حزب الله مسئولية بدء الحرب، ومطالبة حزب الله بالإفراج عن الجنديين الإسرائيليين، دون شرط التبادل، وأيضا نشر قوات دولية في الجنوب اللبناني، والنص صراحة على عدم وجود قوات ومسلحين في المنطقة ما بين نهر الليطانى والخط الأزرق، سوى قوات الجيش اللبناني والقوات الدولية.

وكذلك فشل الهجوم البري الذي شنته القوات الإسرائيلية قبل وقف القتال وإطلاق النار فشلا ذريعاً، وتكبدت القوات الإسرائيلية فيه خسائر كبيرة بلغت ٣٣ جنديا، وأكثر من ٣٠ دبابة ومدرعة، وهو ما مثل صدمة بالنسبة لأجهزة المخابرات العسكرية الإسرائيلية وكذلك الرأي العام الإسرائيلي لاعتبارات عديدة، منها:[٢]

– عدم خبرة وحنكة رئيس الوزراء ووزير الدفاع الإسرائيلي، وانعكاس ذلك على الإعداد والتخطيط والإدارة الإستراتيجية للمواجهة العسكرية، حيث تم اتخاذ قرار بدء الصراع بصفة عاجلة ودون دراسة كافية لأبعاده، حيث تحددت الأهداف ولم يتحدد حجم القوة المشاركة القادرة على تحقيق هذه الأهداف، وبما يتناسب مع حجم وقوة حزب الله ودرجة استعداده القتالي[٣].

١ – خليل العناني، «القرار ١٧٠١.. دلالات ومآلات»، مجلة السياسة الدولية (العدد ١٦٦، المجلد ٤١، أكتوبر ٢٠٠٦) ص ١٤٢.

2 - Wall. Robert. “Fighting Under Fire.” Aviation Week and Space Technology. Vol. 170. No. 13. March 30. 2009. p. 31.

٣– للمزيد: نواف الزرو، إسرائيل – لبنان حروب الحساب المفتوح (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨).

- عجز الجيش الإسرائيلي عن تحقيق انتصار عسكري سريع على قوات شبه عسكرية لا تمتلك قدرات الجيوش النظامية، وتحديدا سلاح الجو.

- نجاح مقاتلي حزب الله في إلحاق خسائر كبيرة في صفوف القوات الإسرائيلية.

- وضوح أوجه خلل عديدة في أداء القوات الإسرائيلية.

- نجاح مقاتلي حزب الله في الوصول إلى الأعماق الإسرائيلية، حيث طالت صواريخ الحزب مدينة حيفا، واضطر أكثر من مليون إسرائيلي في الشمال إلى البقاء في الملاجئ أو النزوح صوب الوسط والجنوب.

- سقوط هيبة الردع للجيش الإسرائيلي، وهو ما اتضح من خلال التفوق الميداني لحزب الله اللبناني[1].

- اهتزاز ثقة المجتمع الإسرائيلي بقدرة القوات المسلحة على تحقيق الأمن المطلق لإسرائيل.

- انعكس غياب المعلومات وعدم دقتا عن قوة وحجم وتمركز قوات حزب الله وأماكن تجمع صواريخه وأسلوب قتاله وإعداده وتجهيزه لمسرح العمليات، انعكس ذلك على الأداء العملياتي للقوة البرية، حيث اتسمت الحملة البرية بالتردد في استدعاء الحجم والقوة المناسبة الذي يضمن نجاح العمليات.

- تعدد المهام للقوات الجوية والبرية بصورة تبدو غير خاضعة لتخطيط شامل ومتكامل.

- واجهت إسرائيل قوات تقاتل بأسلوب مغاير تماما لعقيدتها القتالية التي تعتمد على «الحرب الخاطفة»، باعتبار أن قوة العمل الإسرائيلية التي تدير الاقتصاد هي قوة الاحتياط نفسها التي تعبأ لاستكمال بناء القوات المسلحة[2].

وأدت هذه التطورات إلى سجال مفتوح بين كافة القوى السياسية، تبلورت على أثره ثلاث رؤى واضحة بشأن التعامل مع تداعيات الحرب بين إسرائيل وحزب الله، بحيث ترى أيهما أقرب للتحقيق والتنفيذ على ارض الواقع، بما يحافظ على إسرائيل دولة يهودية ديمقراطية متقدمة تعيش في بيئة إقليمية متخلفة، وأن مستقبل الدولة العبرية يعتمد بالأساس على التحصن ضد هذه البيئة وليس الانفتاح عليها، ومن ثم فالخلاف يدور، بالأساس، حول

١- مجموعة من المؤلفين، الفشل الإسرائيلي في لبنان - آراء إسرائيلية حول الأداء العسكري (رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٦)،ص. ٢٠ وما بعدها

٢- لواء د. زكريا حسين، «إدارة إسرائيل للعمليات العسكرية في لبنان»، مرجع سابق، ص ١١٢.

سبل التعامل مع التحديات القائمة على النحو الذي يحقق لإسرائيل الأمن والاستقرار وأيضا البقاء كدولة ذات أغلبية يهودية.

- الرؤية الأولى تفعيل عملية التسوية السياسية: بحيث تصبح إسرائيل دولة طبيعية في المنطقة، وتنهى الاعتماد على القوة العسكرية في التعامل مع العرب، من خلال بدء مفاوضات حقيقية بين إسرائيل والأطراف العربية المعنية من أجل تطبيق قرارات الشرعية الدولية، وذلك بالانسحاب من مرتفعات الجولان السورية والضفة الغربية، وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة على أراضيها التي احتلت في حرب يونيو ١٩٦٧، والانسحاب من مزارع شبعا اللبنانية[١].

- الرؤية الثانية مزيد من الاعتماد على القوة العسكرية: وذلك من خلال استيعاب الدرس والأحداث التي جرت، وإعادة تحديث القوات الإسرائيلية وتفعيل أجهزتها الاستخباراتية، من اجل الاستعداد لجولة جديدة أكثر اتساعا، تحافظ على قدرات الجيش الإسرائيلي الردعية وهيبة جيشها[٢].

- الرؤية الثالثة انضمام إسرائيل إلى الناتو: استغلال تعاطف وتأييد الإدارة الأمريكية وقتها برئاسة «بوش الابن» من أجل انضمام إسرائيل إلى معاهدة حلف الناتو، ومن ثم يصبح أمن إسرائيل جزءا لا يتجزأ من أمن دول الحلف، وإن أي الاعتداء على إسرائيل سيعد اعتداء على باقي دول الحلف، ومن ثم لن تجرؤ أي دولة أو جماعة في المنطقة على مهاجمة إسرائيل[٣].

(٢) الموقف الإسرائيلي من الحرب على غزة ٢٠٠٩

حددت إسرائيل أهدافها من العدوان والحرب على غزة في إزاحة سلطة ونفوذ حركة حماس من قطاع غزة وتدمير البنية التحتية (العسكرية والاجتماعية) لهذه الحركة خصوصاً وحركات المقاومة المسلحة عموماً.

وقد تغير الوضع في قطاع غزة، من بؤرة مقاومة، إلى حزام آمن لإسرائيل، مما يتطلب تغير السلطة في القطاع، وفرض حصار يحول دون إعادة بناء قوة الفصائل الفلسطينية

١- د. عماد جاد، «إسرائيل بعد الحرب.. مراجعة شاملة»، في مجلة السياسة الدولية (العدد ١٦٦، المجلد ٤١، أكتوبر ٢٠٠٦) ص ١١٧.

٢- د. عماد جاد، «إسرائيل بعد الحرب.. مراجعة شاملة»، مرجع سابق، ص ١١٨.

٣- د. عماد جاد، «إسرائيل بعد الحرب.. مراجعة شاملة»، مرجع سابق، ص ١١٨.

المقاومة أو تزويدها بالسلاح[1].

ومن ثم إنهاء عمليات القصف الفلسطيني للمستعمرات اليهودية في جنوب فلسطين، واستعادة سلطة جماعة «أوسلو» بقيادة «محمود عباس» على قطاع غزة واعتقال القادة السياسيين والعسكريين لحركات المقاومة المسلحة وعلى رأسها حماس والجهاد. هذا بالإضافة إلى تحسين صورة الردع العسكري لإسرائيل التي تآكلت فعلياً بعد هزيمتها العسكرية والسياسية في لبنان في حربها مع قوات حزب الله في يوليو ٢٠٠٦، وأيضاً استرجاع الجندي الأسير «جلعاد شاليط» بما يوحي به ذلك من معاني رمزية في المجتمع والمؤسسة العسكرية الإسرائيلية[2].

وفي سبيل ذلك اعتمدت إسرائيل على إستراتيجية محكمة عسكرية وسياسية لشن العدوان على قطاع غزة، اعتمدت على:

– القضاء على قيادة المقاومة وإضعاف بنيتها العسكرية ما أمكن بهدف إثارة حالة ضياع وفقدان سيطرة القيادة على الوضع في القطاع، وعلى البيئة العسكرية للمقاومة، وعلى إدارة شؤون المجتمع المدني، والضغط على المجتمع المدني لزرع اليأس وإضعاف صمود القطاع.

– تهيئة المناخ لدخول قوات غير مقاومة، بهدف السيطرة على القطاع، بحيث تكون نواتها قوات الرئيس «محمود عباس» مع قوات عربية أو دولية.

– عملية التضليل الإسرائيلية لإخفاء نواياها منها: قرار وزير الدفاع الإسرائيلي «إيهود باراك» بفتح المعابر جزئياً وتمرير بعض التموين إلى قطاع غزة قبيل العدوان، مما أوحى بعدم التصميم على العمل العسكري[3].

١– حسام سويلم، «قراءة إستراتيجية في الموقف الإسرائيلي» مجلة مختارات إسرائيلية (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد ١٧١، مارس ٢٠٠٩) ص ٦٠.

٢– عبد الخالق فاروق، «الحرب على غزة.. مفاهيم الربح والخسارة»، مجلة السياسة الدولية (العدد ١٧٦، المجلد ٤٤، أبريل ٢٠٠٩) ص ١٢١.

3 - Vick, Alan J., Adam Grissom, William Rosenau, Beth Grill, and Karl P. Mueller, Air Power in the New Counterinsurgency Era: The Strategic Importance of USAF Advisory and Assistance Missions, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MG-509-AF, 2006. As of August 8, 2011: http://www.rand.org/pubs/monographs/MG509.html accessed in 25/9/2015

الإعلان عن عزم مجلس الوزراء المصغر مناقشة الوضع الأمني مع القادة العسكريين في اليوم التالي لبدء العدوان، بالإضافة إلى تطمين بعض الجهات الرسمية العربية لقيادة حماس أن لا عدوان قريب على القطاع[1].

– تم تنفيذ العملية العسكرية على مرحلتين، بدأت بعملية جوية ثم عملية برية، ولتحقيق المفاجأة، إضافة لعمليات التضليل، بدأت إسرائيل عدوانها بضربة جوية مباغتة، قبل أن تستدعي الاحتياط وتحشد قواتها البرية.

– سعت إسرائيل منذ بدء العدوان إلى تفادي الخسائر، فلم تدفع عسكرييها للالتحام مع المقاومة إلا نادراً، كمحاولة استطلاع لاختبار مدى قوة المقاومة، بل اعتمدت الذراع الطويلة من خلال الاشتباك عن بعد خارج مدى أسلحة المقاومة، وبالإضافة إلى ضعف تسلح المقاومة.

– اعتمدت إسرائيل في عدوانها على ألتها العسكرية ومنظومات أسلحتها المتفوقة نوعياً؛ لتدمير الأهداف المكتشفة أو المتوقعة، مستخدمة الرمي عن بعد دون زج قواتها البرية بمعارك التحام مع المقاومة.

– ركزت على استخدام الطيران المقاتل القاذف وحوامات الدعم الناري والطيران المسير لمعالجة أي هدف يكتشف فوراً، مستفيدة من عناصر منظومة الشبكة المركزية التي تعتمدها، والتي تجمع بين وسائط الاستطلاع واكتشاف الأهداف، ووسائط التأثير من مختلف الأسلحة حسب وضعها ووضع الهدف، ومقرات القيادة التي تحلل الأهداف مستعينة بأجهزة الكمبيوتر وتتخذ القرار[2].

– اعتمد الجيش الإسرائيلي على المراقبة الجوية المستمرة، ووسائط الاستطلاع الأرضية بمختلف أشكالها من مراقبة أو تنصت غيرها، وعلى العملاء داخل القطاع، لاكتشاف وتحديد الأهداف، ليتم معالجتها سريعاً واتخاذ القرار بمقرات القيادة، والتأثير الفوري عليها بالوسائط المناسبة.

ولكن على الرغم من ذلك فإن إسرائيل لم تنجح في كسر صمود المقاومة بالمناورة البرية، أو بالضغط والاستنزاف والحرب النفسية، ولم تتجرأ على تصعيد العمل العسكري البري،

١- عبد الحميد الكيالي، «الأداء السياسي الإسرائيلي خلال العدوان»، في عبد الحمد الكيالي (محرر)، دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (عملية الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان)، مرجع سابق، ص ص ١٣، ١٤.

٢- وليد سكرية، «الأداء العسكري الإسرائيلي خلال العدوان»، في عبد الحمد الكيالي (محرر)، دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (عملية الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان)، مرجع سابق، ص ص ٣٥- ٤٣.

خشية الخسائر بصفوف جيشها، وخوفاً من تدخل الجبهة الشمالية التي مازال عاجزاً عن مواجهة نتائجها.

ولم يتحقق الهدف السياسي الإسرائيلي المتمثل في إزالة حكم حماس لقطاع غزة، ولم يسترد «محمود عباس» السلطة الفلسطينية، ولم تدمر البنية العسكرية والاجتماعية لحركتي حماس والجهاد، بل على العكس.

ولما فشلت في تغيير الوضع في قطاع غزة أصبح هدفها تحقيق ترتيبات أمنية على الحدود مع مصر تحول دون إعادة تسليح القطاع، فأبرمت اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية، لتسخر إمكانيات الأخيرة وحلف شمال الأطلسي الناتو ودول عربية لهذه المهمة[1].

أثبت حرب غزة، على شاكلة حرب لبنان يوليو ٢٠٠٦، استمرار اعتماد إسرائيل على الآلة المتفوقة نوعياً، لتحقيق التفوق على قوى نظامية كلاسيكية التسلح والتكتيك، لكنها عاجزة عن تحقيق النصر على المقاومة وتكتيكاتها في القتال، ومازالت القوات البرية تخشى كسب المعارك بالجندي المتفوق والمستعد للتضحية، مما يؤكد نجاح خيار المقاومة وتكتيكها بمواجهة إسرائيل.

١- سعت بعض الدراسات لتحليل الجدوى من حروب اسرائيل الحديثة على بعض المناطق العربية ومنها على سبيل المثال: مجموعة من المؤلفين، ماذا تمخض عن حملة الرصاص المصبوب - آراء إسرائيلية حول الحرب على غزة (رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٩)

المبحث الثالث
المشروعات البديلة للنظام العربي الإقليمي
(المشروع الشرق أوسطى)

يعود ظهور مفهوم الشرق الأوسط إلى منتصف القرن التاسع عشر عندما استعمله المكتب البريطاني في الهند، وارتبط بتطور الفكر الإستراتيجي الإنجليزي وأصبح شائعاً بعد أن تبناه ضابط بحري أمريكي «الفريد ماهان» صاحب نظرية (القوى البحرية في التاريخ) في العام ١٩٠٢، بعد اكتشاف البرتغاليين للمنطقة أثناء عبورهم إلى منطقة شرق آسيا.

وتطور استخدام هذا المفهوم وتم بلورته بشكل واضح في اتفاقية (سايكس بيكو عام ١٩١٦) حتى جاءت الحرب العالمية الثانية والتي وضع خلالها الحلفاء حدوداً جديدة للمنطقة بالإشارة إلى الإقليم الممتد من جنوب آسيا إلى شمال أفريقيا، حيث أنشأت الحكومة البريطانية في العام ١٩٣٩ مركز تموين الشرق الأوسط، وكذلك قيادة عمليات الشرق الأوسط في العام ١٩٤٢ لتشمل منطقة شاسعة لتشرف عليها تتسع وتضيق طبقاً لمجريات الحرب، ثم أخذ تعبير الشرق الأوسط يحل تدريجياً بدل مصطلحات أخرى سادت قبله في الاستعمال مثل «الشرق الأدنى» و«الشرق الأقصى»، ليصبح بذلك يجمع بين دلالة الجغرافية والسياسة[١].

ومنذ منتصف الثمانينات بدأت ملامح النظام العالمي الجديد تلوح في الأفق مع المتغيرات السريعة والمفاجئة في الاتحاد السوفيتي التي انتهت بانهياره وتفكك جمهورياته مما أدى إلى انتهاء فترة الحرب الباردة لتفسح المجال لبروز نظام عالمي جديد أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي سارعت إلى وضع ترتيبات قيادتها الجديدة للعالم على أنقاض النظام الدولي القديم وإعادة توزيع مراكز القوة ومناطقه وتكتلاته بما يخدم المصالح الأمريكية.

نجحت الإدارة الأمريكية في إحداث التعبئة الشاملة والضخمة لقوى التحالف ضد العراق في حرب الخليج الثانية ١٩٩١[٢] والتي مكنت الولايات المتحدة وإسرائيل من تحقيق أهدافهما

١- ماجد كيالي، مشروع الشرق الأوسط الكبير - دلالاته وإشكالاته (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٧) ص ١٢.

٢- سعيد اللاوندي، الشرق الأوسط الكبير - مؤامرة أمريكية ضد العرب (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥) ص ٦٣.

في المنطقة والمتمثلة في السيطرة على منابع النفط والتحكم في تصديره وأسعاره بالإضافة إلى تدمير قوة الجيش العراقي الذي يمثل مع الجيشين المصري والسوري نوعاً من التوازن في ميزان القوى العسكرية في المنطقة[1].

وفي هذا السياق ظهر مفهوم (السوق الشرق أوسطية) بعد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ ودخول الأطراف العربية في مفاوضات ثنائية مع إسرائيل وكذلك المباحثات متعددة الأطراف في اتفاق (أوسلو) ومعاهدة (وادي عربة) واتفاقية غزة – أريحا، واندفاع الدول العربية للمشاركة في المؤتمرات الاقتصادية فيما عُرف باسم (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) في مؤتمر الدار البيضاء الأول للشرق أوسطية عام ١٩٩٤، وعمان عام ١٩٩٥، والقاهرة ١٩٩٧، مما ساهم في دمج إسرائيل في نسيج المنطقة لتكون لها السيادة والقيادة بحكم تفوقها العسكري والتكنولوجي والاقتصادي[2].

إثر ذلك حاولت الولايات المتحدة الأمريكية فرض تصورها (الشرق أوسطي) بقضايا متداخلة بين بعدها العالمي والإقليمي في ظل عولمة النظام الدولي مثل التسلح واللاجئين والمياه والإرهاب والتطرف والإصلاح والديمقراطية والحكم الرشيد والتعاون الاقتصادي مع السعي لتأسيس نماذج للتعاون والتعامل الاقتصادي والأمني على أسس جيوستراتجية وجيواقتصادية بهدف تقويض النظام الإقليمي العربي وعلى حساب القضايا المحورية وهي الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وأساسها القضية الفلسطينية وعلى حساب الانتماءات والروابط العربية الإسلامية الثقافية الحضارية واللغوية والتاريخية.

ووفقاً لذلك تلتقي وتتقاطع في منطقة الشرق الأوسط كتل جغرافية سياسية متعددة، ولكنها غير محددة المعالم أو الحدود أو الجغرافية، فهي تتسع وتضيق وفق المصالح الاستعمارية أو الاستعمال الأكاديمي السياسي بغية خدمة أغراض معينة، يأتي في مقدمتها تفكيك بنية النظام الإقليمي العربي على أنه لا يمثل أي شكل من أشكال الوحدة، من خلال

1- Kenneh Pollack، Amy Hawthorne، W. Patrick Lang، Philip C. Wilcox، Jr.، «IMPERIAL DREAMS. CAN THE MIDDLE EAST BE TRANSFORMED ?»، MIDDLE EAST POLICY، (Vol. x، No. 4، Winter 2003)، PP. 11، 12

٢- محمد علي حوات، العرب وأمريكا – من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٦) ص ٢٣٣.

إدخال دول غير عربية في المجال الجغرافي، لتضم دولاً مثل: تركيا وأثيوبيا وأفغانستان وباكستان وإيران وإسرائيل[1].

وجاءت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ لتعطي المسوغات والمبررات اللازمة للولايات المتحدة الأمريكية لإعادة فك وتركيب منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى لتوسيع رقعة الهيمنة الأمريكية، من خلال الإعلان عن (الحرب على الإرهاب) وتغير الأنظمة الديكتاتورية التي تدعم الإرهاب سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وكذلك الشروع في إجراء عملية الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بمجتمعات الشرق الأوسط بوصفها منبع الإرهاب الدولي.[2]

ومن ثم نفذت الولايات المتحدة عملية التغيير الأوسع في منطقة الشرق الأوسط من خلال حرب الخليج الثالثة واحتلال العراق عسكرياً في أبريل ٢٠٠٣، والتي أعقبها تصريح لمستشارة الأمن القومي «كوند-ليزا رايس» في أغسطس ٢٠٠٣ عن المشروع الأمريكي الخاص بالتغيير في الشرق الأوسط، وتلاها كذلك في ديسمبر ٢٠٠٣، وأوضح «كولن باول» وزير الخارجية الأمريكية السابق خلال كلمته التي ألقاها في مؤسسة هيريتاج «أن أهم دوافع استخدام العمل العسكري ضد العراق بجوار مكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وتثبيت نظام نموذجي بالعراق، هو أحداث عملية التنمية وإشاعة الديمقراطية بالمنطقة»[3].

وبعدها، وتحديدا في مارس ٢٠٠٤ إعلان الرئيس الأمريكي «جورج بوش» عن مبادرة (الشرق الأوسط الكبير)، التي كشفت الإدارة الأمريكية النقاب عنها أمام قمة مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى المنعقدة في ولاية (سي ايلاند) والتي تركز على إعادة

١- محمد احمد النابلسي، أوهام مشروع الشرق الأوسط الكبير (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٧) ص ١٠٣.

٢- د. شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ٧٥.

3- GREATER MIDDLE EAST INITIATIVE. OFFICEAL TEXTS. Information Resource Center Public Affairs Section. American Embassy in Cairo. Egypt. March. 2004 .

د د. فهد مزبان خزار الخزار، "الإبعاد الإستراتيجية لمشروع الشرق الأوسط الكبير وانعكاساتها على الأمن القومي الإيراني"، في مجلة دراسات إيرانية (البصرة: جامعة البصرة، العدد ١٠-١١، ٢٠٠٩) ص ٦.

تشكيل منطقة الشرق الأوسط عبر الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي[1].

ولعل تكون موجه الاحتجاجات والثورات الواسعة التي شاهدتها العديد من الدول العربية في مطلع العام ٢٠١١ بدء بتونس مروراً بمصر واليمن وليبيا والبحرين وصولاً إلى سوريا، أحد أوجه الخطة الأمريكية لإعادة رسم خريطة منطقة المشروع الشرق الأوسط، عن طريق تغير الأنظمة السياسية الحاكمة متقلبة الولاء، بأنظمة ثابتة الولاء للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما أكده «كولن باول» وزير الخارجية الأمريكية السابق بقوله أن «واشنطن تريد تغير الأنظمة السياسية العربية»[2].

وبالتالي يمكن القول أن مصطلح الشرق الأوسط ليست بالجديد، وإنما هو قديم قدم الصراع حول هذه المنطقة، تطور عبر المراحل المختلفة لخدمة الرؤية الاستعمارية، سواء البريطانية أو الأمريكية، لمصالحها الإستراتيجية في المنطقة، وعلى الرغم من الصعوبة في تقديم صورة موحدة لمشروع الشرق الأوسط، لما يتمتع به من مرونة في المفهوم وفي الأهداف، إلا أنه يمكن تحديد الخطوط والأبعاد العامة لهذا المشروع بحيث يقوم على:

- إدخال دوله كأطر كانتونية (تجزئة التجزئة) في نظام إقليمي أوسع سيطلق عليه (النظام الإقليمي للشرق الأوسط) وهو كتلة مهمة جدا ضمن تكتلات دولية أخرى يهيمن عليها القطب الواحد الولايات المتحدة الأمريكية[3].

- تأسيس شبكة معقدة من العلاقات الدولية الإقليمية (أقلمة المنطقة) في المشروع الإقليمي لاحتواء مرتكزات التغيير والتقدم الاجتماعي.

- رفض أي دور عربي متكامل في أمن المنطقة والعمل على فصل المشرق العربي عن المغرب العربي وإقامة امن إقليمي جديد بدلا من الأمن القومي العربي.

١- عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير - الحقائق والأهداف والتداعيات (بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٥). كذلك:

Nora Bensahel and Daniel L. Byman، «THE FUTURE SECURITY ENVIRONMENT IN THE MIDDLE EAST»، (RAND، 2004)، PP. 2، 3،

٢- د. صادق جابر علي، «الرؤية الإسرائيلية لمشروع الشرق الأوسط الكبير»، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية (العدد ٦، ديسمبر ٢٠٠٧) ص ٤.

٣- حسين حافظ وهيب، «إستراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة إزاء الشرق الأوسط»، مجلة دراسات دولية (العدد ٤٦، ٢٠١٠) ص ٥١.

- تحقيق وجود عسكري أمريكي مكثف في أكثر مناطق العالم حساسية كمنطقة (الخليج العربي والمملكة العربية السعودية والعراق ولبنان وأفغانستان وغيرها للسيطرة على مناطق آسيا الوسطى، وكذلك في أفريقيا لتستكمل من خلالها شبكة سيطرتها العسكرية العالمية[٤].

- فرض الحصار على الدول العربية وشرق آسيا المناوئة للسياسات الأمريكية والإسرائيلية وحظر تزويدها بالمعدات العسكرية والأسلحة مع تدمير أسلحة الدمار الشامل لديها أن وجدت[٥].

- انغماس دول الخليج العربية بالتطبيع مع إسرائيل، الأمر الذي يسمح بتغلغل الأخيرة في داخل الكيانات الخليجية، بعد تدمير القدرات العراقية.

- ضمان الهيمنة على منابع النفط وعلى طرق نقله وتوزيعه لاسيما في منطقة الخليج العربي وفي مناطق جمهوريات تركمستان وكازاخستان وأذربيجان[٦].

أولاً - الموقف الخليجي من المشروعات البديلة للنظام الإقليمي العربي

تعاني الدول الخليجية من ضعف وتردي أوضاعها بشكل عام وخاصة السياسية سواء على المستوى الخارجي في ظل عجز النظام القائم عن مواجهة الأوضاع والمستجدات على الساحة الدولية والإقليمية والانكشاف أمام التدخلات والتحديات الخارجية، خاصة التحديات الإسرائيلية وتدخلات الولايات المتحدة بدعوى نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان والدفاع عن الأقليات، أو بدعوي مكافحة الإرهاب والتطرف. أو على المستوى الداخلي بسبب تباطؤ معدلات عملية الإصلاح السياسي والديمقراطي في كثير من الدول الخليجية نتيجة غياب الحياة الحزبية وتهميش دور المرأة وتراجع الحياة البرلمانية مما يؤثر سلباً على قدرة النظام على تطوير وحداته المختلفة وتحسين أوضاعه وعلاقاته الداخلية والبينية[٧].

4- Volker Perthes، « AMERICA›S GREATER MIDDLE EAST AND EUROPE : KEY ISSUES FOR DIALOGUE»، MIDDLE EAST POLICY، (Vol. X1، No. 3، Fall 2004 ، PP. 86، 87 .

٥- خليل العناني، «اوباما والشرق الأوسط: نوايا جيدة تفتقد الرؤية»، مجلة شؤون عربية (القاهرة: جامعة الدول العربية: العدد ١٣٧، ربيع ٢٠٠٩) ص ص ١، ٢.

٦- عبد الرحمن عبد الرحمن النقيب، مشروع الشرق الأوسط الكبير وتداعياته السياسية والاقتصادية والتربوية (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر، ٢٠١٠) ص ١٦٤.

٧- محمود حسن علي العفيفي، مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي (رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٢) ص ٨٠.

وبالنتيجة فقد أدى ذلك إلى تخبط وافتقاد الرؤية الموحدة لدى قادة دول مجلس التعاون الخليجي حيال مشروع الشرق الأوسط الأمريكي، والذين عجزوا عن التعامل معه بالشكل المطلوب أو المتصور، فإنما هم مروا عليه مرور الكرام، فلم تتوقف عنده أياً من دورات المجلس الأعلى لمجلس التعاون أو الاجتماعات على المستوى الوزاري، وكأنه أمر وتطور طبيعي لا تستدعي المناقشة أو البحث، مع أن كافة جوانب المشروع الشرق الأوسطي تتعلق بأمن واستقرار وسلامة المنطقة برمتها[1].

(١) تباين مواقف الدول الخليجية

ظلت الدوائر الرسمية في الدول الخليجية عازفة عن الحديث بشكل علني عن النظام الشرق أوسطي، وبقى الجدل محصوراً في أوساط جماعات المثقفين والسياسيين المعارضين والمستقلين، وباستثناء القليل من التصريحات والأحاديث المقتضبة أو العامة.

إلا أنه ومع إعلان الرئيس «بوش» بشكل صريح في العام ٢٠٠٤ عن مشروع الشرق الأوسط الكبير ازداد الجدل بين دول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة بعد طرحه بطريقة «مضللة ومخادعة» توحي بأنه مشروع إصلاحي يهدف إلى تطوير الديمقراطية وتشجيع الحرية وتحسين مناخ الانفتاح العام وتوسيع الفرص الاقتصادية وتمكين المرأة بشكل أكبر وغيرها[2].

ولذا انقسم دول المجلس الخليجي حول الموقف من المشروع الأمريكي وظهر اتجاهين رئيسين، هما: الأول تزعمته المملكة العربية السعودية، وهو يقوم على الرفض المطلق والتام لمشروع الشرق الأوسط، في ضوء الاعتبارات التالية:[3]

- رفض فرض نمط إصلاحي بعينه على الدول العربية والإسلامية من الخارج، من دون

١- بوش يدعو القاهرة والرياض إلى الالتحاق بركب الديمقراطية، موقع بي بي سي العربي على الرابط :
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_4231000/4231625.stm تاريخ الدخول ٢٠١٥/٩/٢٨ كما يمكن الرجوع إلى:
Philip Zelikow, Saudi Arabia, the United State, and Political Reform in the Arab World, US Department of State, May 24, 2004.

٢- محمود حسن علي العفيفي، مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي، مرجع سابق، ٨٢.

3- Alferd B. Pardos, Saudi Arabia: Current Issues and U.S. Relations, Congressional Research Service (CRS), Febraury 4, 2004, P. 6

أي استشارة للعرب، وخاصة أن هذا المشروع له أصولاً تاريخية غربية وصهيونية[1].

– كان المفروض أن يطرح المشروع على القوى الرئيسية في الدول الخليجية في خطوطه العريضة وغاياته النهائية، ثم في حال التوصل إلى اتفاق عليها، تصاغ التفاصيل عبر اجتهاد هذه القوى التي يفترض أن تتوافر على إنفاذ المشروع وفق مبدأ الإصلاح من الداخل، وهذه هي الصيغة التي يتبناها تقرير التنمية الإنسانية العربية في طرح رؤى إستراتيجية لإقامة التنمية الإنسانية في البلدان الخليجية.

– الخبرة السيئة لواضعي المشروع الإصلاحي، وخاصة أن لهم علاقة مباشرة بتقويض مصالح الأمة العربية.

– إهمال القضايا الرئيسية للوطن العربي، الدليل الدافع على أن المشروع لا يلقي بالاً للعرب أو لمصالحهم، ولا يستهدف إلا مصالح الولايات المتحدة كما تراها الإدارة الأمريكية، يتجلى في التعامي عن طموحات العرب وحقوقهم المشروعة في التحرير ومقاومة الاحتلال[2].

– إهمال خصوصيات البلدان والشعوب المشمولة بالمشروع، فيتعامل المشروع مع منطقة هائلة الاتساع والتنوع باعتبارها كياناً واحداً متجانساً، مما يؤكد أن هدف الأساسي لمشروع الشرق الأوسط هو تذويب العالم العربي في نظام إقليمي آخر غالبيته غير عربية، فضلاً على أنه لم يجر التشاور معها مسبقاً، بل إن هناك تجاهل متعمد لها حتى في مضمون المبادرة ذاتها، والتي لم يتضمن لها بأي إشارة كشريك[3].

– هدف «المشروع الشرق أوسطي» هو دمج إسرائيل في المنطقة التي لفظتها، وفي ظروف تتيح لها مركزاً متميزاً على حساب العرب. فتحقيق تسوية سلمية لا يقود بالضرورة إلى علاقات طبيعية وتفاعل إقليمي، ما لم تقترن هذه التسوية بترتيبات معينة. فالتسوية في

١– د. غازي حسين، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية، مرجع سابق، ص ١١٢.

٢– علي عواد الشرعة، «الرؤى الإقليمية والدولية للشرق الأوسط»، في مجلة المنارة للبحوث والدراسات (المفرق: جامعة آل البيت: المجلد ١٤، العدد ٢، ٢٠٠٨) ص ١٤٤.

3- John R. Bradley and Rachel Bronson. Saudi Monarchy: Part of the Problem or Part of the Solution? Washington Institute for Near East Policy. July 7. 2005.

ذاتها لا تضمن تعاوناً إقليمياً واسعاً[1].

- إن الحديث عن دور إيجابي لإسرائيل في التنمية الإقليمية، في إطار «المشروع الشرق أوسطي» لا أساس له. فهي ليست رائدة في أي مجال من مجالات الإنتاج، ولا قدمت اختراعات أفادت البشرية، ولا تمتلك من التكنولوجيا إلا ما يسمح لها الغرب بالتعاون فيه. فالتكنولوجيا الإسرائيلية ليست أصيلة، بل مستوردة من الغرب. ولذلك، فإن «المشروع الشرق أوسطي» لا يفيد سوى إسرائيل، لأنه ينعش اقتصادها اعتماداً على السوق العربية الواسعة[2].

أما الثاني وهو يشمل باقي الدول الخليجية الخمس والذين قاموا بتأيد مشروع الشرق الأوسط وطالبوا بفتح حوار بناء مع الولايات المتحدة لتسهيل مهمة إدارة الرئيس «بوش» في أخذ موافقة الدول الصناعية عليه، في ضوء الاعتبارات التالية:

- ضرورة عدم رفض المشروع لمجرد أن الولايات المتحدة هي التي طرحته، لأن الدول الخليجية بحاجة إلى إصلاح حقيقي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية[3].

- من المهم البدء بالإصلاح وعدم الالتفات إلى وجهات النظر التي تقول أنه عبارة عن مشروع مفروض من الخارج.

- الحذر من عملية رفض الأشياء والتمسك بالقديم لمجرد أن طرفاً ما ذكر أنه يريد تغييره.

- أي مبادرة للإصلاح السياسي في المنطقة يجب أن تتم بالتنسيق والتعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المنطقة حّتى يكتب لها النجاح.

- وجود سوق مشتركة واسعة ضرورة للتعامل مع التكتلات الاقتصادية الدولية، ولدعم مركز المنطقة في النظام العالمي الجديد. فالعالم يتجه الآن إلى هذه التكتلات التي تتعدى الأسواق الوطنية، ويقيمها على أساس المصالح والمنافع، وليس من منطلق الحب والكره. فهي تعبير على الاتجاه العالمي الذي يقوم على الأسواق الكبيرة.

١- زهير قواس، «مشروع الشرق الأوسط الكبير..الأهداف الحقيقية والمواقف العربية» مجلة شئون إستراتيجية (عمان: مؤسسة عمون للدراسات، العدد ١١، ٢٠٠٤) ص ٨٤.

٢- نادر فرجاني، احتمالات النهضة في الوطن العربي بين تقرير التنمية الإنسانية العربية ومشروع الشرق الأوسط الكبير (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٤) ص ٣٢.

٣- نيفين عبد الخالق، المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي، مجلة المستقبل العربي (العدد ١٩٣، ١٩٩٥م)، ص ص ٤-٧.

- إنها تحقق تفاعلاً ممتداً بين التكنولوجيا والموارد الاقتصادية والبشرية في المنطقة، بما يتيح التطلع إلى تنمية إقليمية تعد بازدهار للجميع. ويدعم هذا التوجه وجود ثروات بالمنطقة، تتجاوز حدود الدول، وتشكل قواسم مشتركة بين دولتين أو أكثر[١].

- تحقق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد، وتقسيم العمل، واتساع السوق، وحرية التجارة، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة، بما يساعد على رفع معدلات النمو في كل دول المنطقة.

- التعاون الاقتصادي هو أفضل ضمان لاستمرار السلام، وإن الحرب أو الاستعداد للحرب كانا يستنفدان جزءاً لا يستهان به من الموارد العربية والإسرائيلية على السواء، مما يمكن الآن توجيهه للتنمية.

- التأكيد على عدم وجود تعارض بين «العروبة» و«الشرق أوسطية» لأن «الشرق أوسطية» ترتيب إقليمي، فيما العروبة فكرة وانتماء وشعور ووجدان[٢].

(٢) مخاطر مشروع الشرق الأوسط على الدول الخليجية

تعاني الدول الخليجية من عجز داخلي وخارجي، وأضحت أكثر عرضة للاختراق والتدخل الخارجي أكثر من أي وقت مضى، والدليل على ذلك الصمت إزاء احتلال العراق، والاعتداءات المتكررة الإسرائيلية على فلسطين ولبنان، وتردي الأوضاع مؤخراً في سوريا واليمن وليبيا دون حراك خليجي فعال، وهو ما يشير خطورة الطرح الشرق أوسطي الجديد على الوضع الخليجي، والمتمثل في[٣]:

١- للمزيد يمكن الرجوع الى:

Danielle Pletka, Dissent and Reform in the Arab World: Empowering Democrats American Enterprise Institute for Public Policy Research, February 13, 2006 .

Joshua Muravchik, The Democratic Ideal, American Enterprise Institute for Public Policy Research, February 4, 2005 .

٢- علي عواد الشرعة، «الرؤى الإقليمية والدولية للشرق الأوسط»، مرجع سابق، ص ١٤٦.

٣- جمال زهران، «تداعيات الشرق الأوسط الكبير على النظام العربي واحتمالات تحالفات إقليمية جديد»، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي التاسع عشر للبحوث السياسية «مشروع الشرق الأوسط الكبير» جدل الداخل والخارج ومستقبل المنطقة العربية (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ديسمبر ٢٠٠٥) ص ١٦.

- تفتيت بعض الدول والكيانات، في ظل نشوء سيادة القوة التي تتحكم بالعالم من خلال العولمة التي لا تقبل حدوداً، وبقول آخر، اتخذت السيادة مفهوماً جديداً يتعدى الحدود، ويتمثل في قيام نظام أحادي القطبية يخضع لمنطق واحد في ظل النظام العالمي تفقد الشعوب والأمم حقوقها بالسيادة على مواردها ومقدراتها وبتقرير مصيرها أما مركز القوة والسلطة اللانهائية التي تدير العولمة والنظام العالمي فهي الولايات المتحدة منفردة.

- ينطلق مشروع الشرق الأوسط من مقولات نهاية التاريخ وصراع الحضارات والأفكار والمبادئ، من خلال إتباع الراية والنموذج الأمريكي، وأن ما عداه شر محض وتخلف (معنا أو مع الإرهاب)، ولذا تحاول واشنطن من خلال المشروع المطروح، حل معضلة الشرق الأوسط التي تكمن في الجهل والأمية والتخلف وفقاً لرؤيتها وثقافتها[1].

- السعي على السيطرة على احتياطات الطاقة والنفط الخليجي بما يوفر لها المزيد من القوة الإستراتيجية في مواجهة المنافسين لها خاصة روسيا والصين[2].

- تزايد هامش حرية الحركة للأقطاب الشرق أوسطيين (إسرائيل، إيران، تركيا)، في ظل انعدام الهامش أمام الأقطاب الخليجية بعد تقويض قدراتهم وتسليم إرادتهم الذاتية للقطب الدولي الأمريكي، وهو الأمر الذي أدى إلى تراجع الوزن الخليجي وصعود الوزن الشرق أوسطي بأقطابه الجدد.

- الإصرار الأمريكي على السيطرة الكاملة على الدول الخليجية من خلال التغلغل والتدخل المستمرين في شئونها الداخلية وخاصة البحرين بحجة الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والناشطين السجناء وغيرها[3].

ثانيًا- موقف إسرائيل من المشروعات الإقليمية البديلة

منذ صدور (وعد بلفور) الذي أطلقته الحكومة البريطانية بإنشاء الوطن القومي لليهود في نوفمبر ١٩١٧ والإعلان عن قيام دولة إسرائيل في ١٤ مايو ١٩٤٨ بقرار من الأمم المتحدة باغتصابها فلسطين، نشب ما يسمى بالصراع الأزلي العربي الإسرائيلي والذي ترتب

1 - Saudi Arabia›s Curriculum Of Intolerance، Special Report، Freedom House، May 2006 .

٢- يوسف صايغ، منظور الشرق الأوسط ودلالاته بالنسبة إلى العرب، مجلة المستقبل العربي (العدد ١٩٢، ١٩٩٥م)، ص ص ٤،٥.

٣- يوسف صايغ، منظور الشرق الأوسط ودلالاته بالنسبة إلى العرب، مرجع سابق، ص ص ٦-٨.

عليه حدوث عدد كبير من الحروب والمآسي الإنسانى التي أدت إلى قتل وتشريد الملايين من الشعوب العربية، وذلك في مقابل تحقيق غاية استعمارية واحدة من قبل الدول الكبرى الامبريالية وهي إقامة الدولة اليهودية وحماية أمنها، والعمل على استمرار تجزئة الوطن العربي والسيطرة عليه وعلى ثرواته واستغلال موقعها الاستراتيجي في الصراعات الدولية[1].

أثر ذلك ازداد التركيز على مفهوم الشرق الأوسط ليعطي مدلولا على أن المنطقة ليست ذات أغلبية عربية، وإنما هي أقليات دينية وعرقية وأثنية وقومية ودينية وغيرها من أجل تهيئة الوضع لدمج إسرائيل داخل المنطقة بحيث تشكل الثقل المركزي المؤثر، لذلك فقد اهتمت وسائل الأعلام الأمريكية والإسرائيلية للترويج لمفهوم الشرق الأوسط لتمييع القضية الفلسطينية وطمسها ولزرع الانهزامية وفقدان الثقة في الشخصية العربية.

(١) التصورات الإسرائيلية لمشروع الشرق الأوسط

تلاقت التصورات والمصالح الأمريكية مع المصالح والتصورات الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط، وذلك للترابط العضوي الوثيق بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وتلاحم مصالحها، وانطلقت من افتراضين أساسين هما[2]: أن إسرائيل تعاني من عقدتي صغر الحجم والعزلة الإقليمية منذ قيامها وحتى اليوم، وأن هاتين العقدتين تركت تأثيرات اقتصادية سلبية باتت تشكل خطرا حيويا على مستقبل كيانها، أن الاقتصاد الإسرائيلي بات يعيش في ظل دورة الأزمات، لذا أصبح من الضروري أيجاد الحلول الجذرية لدعم الاقتصاد الإسرائيلي إقليميا ودوليا.

وفي هذا كتب «تيودور هرتزل» مؤسس الصهيونية (كحركة سياسية عالمية منظمة) عام ١٨٩٧ في يومياته، يقول: «يجب قيام كومنولث شرق أوسطي، يكون لدولة اليهود فيه شأن قيادي فاعل، ودور اقتصادي قائد، وتكون المركز لجلب الاستثمارات والبحث العلمي والخبرة الفنية»[3].

١- أحمد عبد الأمير الأنباري، «الحرب الإسرائيلية على لبنان ٢٠٠٦.. وأثرا في تشكيل الشرق الأوسط الجديد»، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية (العدد ٩، ٢٠٠٩) ص ٦٤٦.

٢- علاء عبد الوهاب، الشرق الأوسط الجديد: سيناريو الهيمنة الإسرائيلية (القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٥) ص ٤٣.

٣- إنعام رعد، الصهيونية الشرق أوسطية والخطة المعاكسة (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٧) ص ٦٢.

وهو في ذلك اتفق مع ما طرحه اليهودي «اليعزر سيفر» بأن موقع إسرائيل الجغرافي يمنحها مكانة خاصة كبلد عبور للتجارة العربية إلى البحر المتوسط، وبالتالي فالاتصال البري بين مصر والبلدان العربية لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق إسرائيل[1].

وأعد اليهودي الأمريكي د. «ارنست بيرجمان» أحد تلامذة «حاييم وايزمان»، زعيم المنظمة الصهيونية العالمية»، مذكرة قدمها في اجتماع عقد بين ممثلين عن وزارتي الخارجية الأمريكية والبريطانية في لندن، ويمثّل فيها تهويد فلسطين جوهر الخطة الأمريكية والقائمة على هجرة اليهود إلى فلسطين العربية وإقامة «إسرائيل» فيها، وتحويلها إلى قاعدة صناعية متطورة لتكون حجر الزاوية في المشاريع والمخططات المستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

وظهرت «الشرق أوسطية» كفكرة «إسرائيلية» لأول مرة في وثيقة أصدرها «اتحاد إيهود» بتاريخ ١٩٤٨/٣/٢٨ وتضمنّت التصاق فلسطين في «اتحاد شرق أوسطي واسع»، وأيضاً اقترح «بن غوريون»، أول رئيس وزراء للكيان الصهيوني على الرئيس الأمريكي «إيزنهاور» في رسالة وجهها إليه بتاريخ ١٩٥٨/٧/٢٤ إقامة سد منيع ضد المد الناصري (أي التيار القومي) وللوقوف أمام التوسع السوفييتي وحماية إسرائيل وتركيا وإيران[2].

وقد بدأت المخططات الإسرائيلية لمستقبل الوطن العربي بالظهور بعد حرب يونيو ١٩٦٧ مباشرة، وبعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء والجولان، وتمسك العدو الإسرائيلي بالأراضي العربية المحتلة لإجبار العرب على القبول بمخططاته السياسية والاقتصادية.

وأنشأ المليونير اليهودي «روتشيلد» معهداً بالقرب من جنيف أطلق عليه اسم «معهد من أجل السلام في الشرق الأوسط» لدراسة احتمالات التعاون الاقتصادي في المنطقة بعد تسوية الصراع والبحث عن وسائل لإقامة علاقات تجارية بين إسرائيل والبلدان العربية[3].

وتأسس في الكيان الصهيوني عام ١٩٦٨ «جمعية للسلام في الشرق الأوسط»، مهمتها

١- د. أسعد السحمراني، من اليهودية إلى الصهيونية (بيروت: دار النفائس، ١٩٩٣) ص ١٩١.

٢- م.د. صادق جابر علي، «الرؤية الإسرائيلية لمشروع الشرق الأوسط الكبير»، مرجع سابق، ص ٩.

٣- د. غازي حسين، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٥) ص ١٧.

وضع الخطط والبرامج والمشاريع لفرض هيمنة إسرائيل الاقتصادية على البلدان العربية، من خلال إقامة سوق شرق أوسطية على غرار السوق الأوروبية المشتركة وبالتنسيق والتعاون معها، وتتألّف من عدة سلطات أهمها: سلطة نفط الشرق الأوسط، سلطة التنمية السياحية، سلطة المياه والري، سلطة الزراعة والصناعة، سلطة تعمير الصحاري[1].

وفي نهاية الستينات طرح حزب العمل الإسرائيلي إقامة اتحاد «إسرائيلي فلسطيني أردني» على غرار اتحاد «بنيلوكس» بين بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، بحيث يقوم على التعاون الإقليمي في مجال المواصلات بين إسرائيل والأردن ومصر، من خلال التعاون بين مطاري إيلات والعقبة وإقامة مطار جديد مشترك في مرحلة لاحقة في الأردن، وإقامة محطة مشتركة وبرج مراقبة واحد، وكذلك ربط الأردن بميناء حيفا بواسطة سكة حديد قطار الغور، وإيجاد اتصال بري بين الأردن وميناء أسدود، وتطوير شبكة خطوط حديدية بين إسرائيل والدول العربية المجاورة، وتحويل إسرائيل في نطاق التعاون الإقليمي إلى جسر بري بين مصر ولبنان[2].

وركزت الحكومات والمنظمات الإسرائيلية على وضع تلك الأفكار موضع التطبيق واختيار الآليات والوسائل التي تمكن من بلورة تلك الأطروحات إلى واقع فعلي فإستراتيجية إسرائيل لمرحلة السبعينات وما بعدها جاءت لتحقيق أهداف خطة «اوديد بينون» الصهيونية التي تقوم على تفتيت المنطقة أثنياً ودينياً وطائفياً وقومياً وأقليات وخاصة في منطقة شبه الجزيرة العربية ودولة العراق.

ووضع «يعقوب ميريدور» وزير الاقتصاد في حكومة «مناحيم بيغن» بعد زيارة السادات للقدس عام ١٩٧٧، مشروعاً للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط وتوطين الفلسطينيين في البلدان العربية، اشتمل على تأسيس صندوق مالي قوامه (٣٠) مليار دولار لعشر سنوات من دول النفط العربية وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وتستفيد منه فقط الدول التي توقّع على اتفاقات سلام مع إسرائيل.

وفي عام ١٩٨٠ وبعد نشوب الحرب العراقية الإيرانية بدأ المؤرخ الصهيوني "برنارد

١- المرجع السابق، ص ١٨.

٢- صالح بن بكر الطيار، الإصلاحات العربية والتحديات الدولية «السعودية نموذجاً (باريس: مركز الدراسات العربي – الأوروبي، ٢٠٠٥) ص ١٦٤.

لويس"[1] بوضع مشروعه الشهير الخاص بتفكيك الوحدة الدستورية لمجموعة الدول العربية والإسلامية جميعا كلا على حدة، ومنها العراق وسوريا ولبنان ومصر والسودان وإيران وتركيا وأفغانستان وباكستان والسعودية ودول الخليج ودول الشمال الإفريقي ...الخ، وتفتيت كل منها إلى مجموعة من الكانتونات والدويلات العرقية والدينية والمذهبية والطائفية.

وتماشياً مع هذه الأفكار اقترح رئيس الوزراء الإسرائيلي وقتها «شمعون بيرس» خلال زيارته للولايات المتحدة في العام ١٩٨٦ اعتماد مشروع (مارشال للشرق الأوسط) لتأمين الاستقرار في المنطقة حسب التخطيط والمصالح الإسرائيلية على غرار مشروع مارشال لأوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك لدمج إسرائيل في المنطقة والاستمرار في التسوية التي بدأت في كامب ديفيد بحيث ترتكز على أرضية اقتصادية لحل أزمات إسرائيل الاقتصادية وتحقيق الازدهار فيها وخلق مصالح مشتركة مع بعض الأوساط العربية لخدمة المخططات الإسرائيلية[2].

واستكمالاً للنهج نفسه وضع «شمعون بيرس» المخططات الخاصة بـ «الشرق أوسطية» في كتاب صدر في نهاية عام ١٩٩٣ بالإنكليزية تحت عنوان (الشرق الأوسط الجديد) ويقدم تصور يقوم على التعاون بين رأس المال الخليجي والعمالة المصرية والتكنولوجيا والقيادة الإسرائيلية، وإنشاء كونفدرالية «إسرائيلية - أردنية - فلسطينية»، بهدف تسويق المطامع والمخططات الإسرائيلية في الوطن العربي وفرض هيمنة إسرائيل الاقتصادية عليه ويتألّف المشروع من شّقين: الأول اقتصادي والثاني أمني، ويهدف الاقتصادي إلى دعم العامل الأمني عبر تشابك المصالح، ويهدف الأمني إلى المحافظة على تفوق إسرائيل العسكري[3].

ومؤخراً طرح رئيس الوزراء الإسرائيلي «بنيامين نتنياهو» في كتابه «مكان تحت الشمس» تصوره عن الشرق الأوسط الجديد والذي يقوم على «سلام الردع» من خلال إرغام الأنظمة الديكتاتورية الموجودة في المنطقة، على الخوف والارتداع، نتيجة قوة الدولة الديمقراطية

١- محمود وهبة، إسرائيل والعرب والسوق الشرق أوسطية (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٤) ص ٧٦.

٢- شوقي علي إبراهيم، «مشروع الشرق الأوسط (دراسة في تطوره السياسي)»، مجلة السياسة الدولية (المستنصرية: الجامعة المستنصرية، الإصدار ١٦، ٢٠١٠) ص ١٤.

٣- مجموعة من المؤلفين، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٣) ص ١٢٢.

الوحيدة في المنطقة وهي إسرائيل[1].

(٢) الأهداف الإسرائيلية لمشروع الشرق الأوسط

على الرغم من تعددت المفاهيم والأفكار والتصورات الإسرائيلية المطروحة لمفهوم «الشرق أوسطية»، إلا أنه يمكن القول أن جمعيها يرمي إلى دمج الكيان الصهيوني في المنطقة كمقدمة لتوليه القيادة وإعادة رسم خريطة جديدة للمنطقة، لتجزئة الوطن وإضعاف الأمة وإعادة تشكيلها من شعوب وقوميات وأديان وحضارات مختلفة لخدمة مصالح الإمبريالية الأمريكية والصهيونية العالمية ولتسهيل السيطرة على الأرض والثروات العربية والتحكم بصياغة حاضرها ومستقبلها، وذلك من خلال:

- إعادة تكوين النظام الإقليمي وتحويل أهم أجزاءه إلى أطراف هامشية.
- إلغاء الهوية القومية للنظام العربي وطمس معالم العروبة وسلخ الصفات القومية والعربية.
- نسف النظام العربي بتاريخه وتراثه وثقافته[2].
- توفير المجال الحيوي للاقتصاد الإسرائيلي، وذلك بتوسيع السوق تجاه صادراته أولاً، وخلق الترابطات مع الموارد الاقتصادية في الأقطار العربية عبر المشروعات المشتركة التي تكفل نمو الاقتصاد الصهيوني.
- ربط الأطراف العربية بأسر التبعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بمركز النظام الرأسمالي العالمي.
- إنهاء القضية الفلسطينية بدون أي تنازل إسرائيلي عن أي شبر من الأرض المحتلة.
- إلغاء كل إشكال المقاطعة الاقتصادية المفروضة على إسرائيل من قبل الدول العربية.
- فرض رقابة دولية صارمة على التسلح والنشاط العسكري، وتخفيض حجم الجيوش العربية[3].

١- شوقي علي إبراهيم، «مشروع الشرق الأوسط (دراسة في تطوره السياسي)»،مرجع سابق، ص ١٨.

٢- ماجد كيالي، «النظام العربي وتحدي المشروع الشرق أوسطي مجددا»، مجلة شؤون عربية (العدد ١١٥، خريف ٢٠٠٣) ص ٣١.

٣- ماجد كيالي، «النظام العربي وتحدي المشروع الشرق أوسطي مجددا»، مرجع سابق، ص ٣٢.

الفصل الثالث

واقع العلاقات الخليجية - الإسرائيلية في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية

مقدمة

بداية يمكن التأكيد أن العلاقات الخليجية الإسرائيلية قديمة قدم احتلال الأرض الفلسطينية، و تشتد و تضعف بتغيرات الأوضاع الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط. غير أنه يمكن القول أن هذه الصلات واسعة النطاق، بل أنها حتى جيدة جداً في بعض الحالات، وإن كانت مختفية عن الأنظار، لذلك على الرغم من قلق مشترك تجاه البرنامج النووي لإيران، ونوايا طهران العدوانية، والتي شكلت عاملا لتوثيق العلاقات،. فإن الصلات تعد دبلوماسية واقتصادية على حد سواء. ومن المؤكد أن الاتصالات السياسية متذبذبة، لكن من الصعب أن نتصور أن اغتيال الموساد لمسئول التسليح في حركة «حماس»، محمود المبحوح في دبي عام ٢٠١٠ كان مجرد زوبعة صغيرة. بالإضافة إلى أن الروابط التجارية وتلك الخاصة بالأعمال تنمو بثبات، وهي علاقات هامة على الأقل مع بعض الدول[٤].

وفيما يبدو على عكس الظاهر، أن القوة الدافعة تتداخل مع المصالح الذاتية. حيث أن فترة النمو الأكثر وضوحاً في الاتصالات الإسرائيلية، والتي تؤخذ من المستوى الاستخباراتي إلى المستوى الدبلوماسي، تعود إلى التسعينات وإلى اتفاقيات أوسلو التي سمحت على الأقل لبعض الدول الخليجية بتخطي ترددها السابق بسبب غياب السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. وفي عام ١٩٩٤، ذهب رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك إسحق رابين إلى عُمان والتقى بالسلطان قابوس. وبعد ذلك بعام، بعد اغتيال رابين، أتى وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي إلى القدس للاجتماع بالقائم بأعمال رئيس الوزراء في ذلك الحين شمعون بيريز. وفي عام ١٩٩٦، وقعت الدولتان اتفاقاً يفتح بموجبه كل منهما مكاتب تمثيل تجارية. وفي العام نفسه،

4- Please refer to: Joseph Kostiner. "The Marginal Peace: The Attitudes of the Persian/Arabian Gulf States towards Israel and the Peace Process." Tami Steinmetz Center for Peace Research. Tel Aviv University. 2008.

اتفقت قطر وإسرائيل على فعل الأمر نفسه.

كما زار بيريز العاصمتين، والمكتبين التجاريين، وضم كل منهما ثلاثة دبلوماسيين. لكن عُمان أغلقت المكتب الإسرائيلي في عام ٢٠٠٠ في حين استمر المكتب القطري حتى عام ٢٠٠٩. كما أن مسقط والدوحة لم تنفذا جهتهما من الاتفاق القائمة على إنشاء مكاتب في إسرائيل. ربما على العكس من ذلك، يُعتقد أن استمرار علاقات إسرائيل الهادئة مع سلطنة عمان أفضل من صلاتها بقطر. هذا ويواصل العلماء الإسرائيليون التعاون مع سلطنة عُمان في تقنيات تحلية المياه. وفي الأصل بدأت الدوحة تتقرب من إسرائيل كوسيلة لتطوير علاقاتها مع واشنطن، وذلك عن طريق التماس الدعم من الكونجرس. لكن في هذه الأيام يبدو أن العائلة المالكة القطرية تفكر في أن الموجة التي يجب عليها ركوبها تجلت في دعم جماعة «الإخوان المسلمين»، وهو رأي مناهض لـ"القدس".

وإذا نحينا اغتيال المبحوح جانباً، فيبدو أن أوثق العلاقات الإسرائيلية في منطقة الخليج هي مع دولة الإمارات العربية المتحدة. ورغم المشاكل في تنافس الإسرائيليين في الأحداث الرياضية، استضافت دولة الإمارات في عام ٢٠١٣ مؤتمراً للطاقة المتجددة كانت إسرائيل ممثلة فيه. وعلى الرغم من كلمات مايكل أورين، فإن الكويت هي الدولة الخليجية ذات أكبر عداء ظاهر وعلني لإسرائيل وكانت قد قاطعت المؤتمر نفسه في أبو ظبي بسبب تمثيل إسرائيل. كما أنه بين العامين ٢٠١٠ و ٢٠١٢، تم افتتاح ١١ مكتباً تمثيلياً جديداً في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك مكتب في منطقة الخليج[1].

ولم يسر مسار العلاقات الخليجية - الإسرائيلية بوتيرة واحدة، منذ نشأتها، وإنما تأثر صعوداً وهبوطاً بمجموعة من المتغيرات الجارية وغير المستقرة، التي جعلت هذه العلاقات تتأزم تارة، وتعود إلى ما كانت عليه من تفاهمات وعلاقات ودية تارة أخرى، وخاصة بعد استغلال إسرائيل المتغيرات الدولية والإقليمية المختلفة لزيادة التحرك تجاه دول مجلس التعاون الخليجي منذ عام ١٩٩١ وحتى الآن، وهو ما يمكن استعراضه في هذا الفصل من الدراسة والذي يمكن تقسيمه على النحو التالي:

المبحث الأول: واقع العلاقات الإسرائيلية الخليجية في ضوء المتغيرات الدولية.

المبحث الثاني: واقع العلاقات الإسرائيلية الخليجية في في ضوء المتغيرات الإقليمية.

---

1 - Barry Rubin, "Motives and Interests in Israel–Gulf Relations," Middle East Review of International Affairs, XII, 3 2009

المبحث الأول
واقع العلاقات الإسرائيلية الخليجية
في ضوء المتغيرات الدولية

كما سبقت الإشارة، فقد شهدت العلاقات الخليجية الإسرائيلية العديد من التطورات في ضوء متغيرات دولية فاعلة كانت لها العديد من التداعيات والإنعكاسات ليس فقط على دول الخليج أو الدولة الإسرائيلية، بل تعدى تأثيراتها الكبيرة لتصل إلى كافة دول العالم، و على الرغم من أن العلاقات التي تربط "إسرائيل" بدول الخليج لم تأخذ طابعاً رسمياً وعريضاً حتى الآن، إلا أنها على الاقل تأخذ منحاً متصاعداً بشكل لافت سواء في المجال الاقتصادي أوالاستخباراتي أوالدبلوماسي.

ومن الممكن التعرض لتأثير المتغيرات الدولية على العلاقات بين الجانبين من خلال الإرتكاز إلى المحاور التالية

أولا: أثر انهيار الاتحاد السوفيتي والهيمنة الأمريكية على العلاقات الخليجية الإسرائيلية

لعل أبرز ما يميز الوضع الدولي في ظل القطبية الأحادية هو انفراد الولايات المتحدة بالقيادة العالمية، حلول العامل الاقتصادي محل العامل الأيدلوجي، مما ولد مجموعة من القيم السياسية في الحياة الدولية، هذا في الوقت الذي بقت المصالح الأمريكية في الخليج العربي تتركز في النفط.

بالإضافة إلى دعم إسرائيل من قبل الإدارات الأمريكية داخل الكونجرس بمجلسيه الشيوخ والنواب، إذ يمارس اللوبي اليهودي ضغوطاً على الرئيس الأمريكي لمنعه من طرح أي صيغة للتسوية لا تلقى قبولاً لدى إسرائيل، مما سيبقى على وصفها كقوة عظمى بالمنطقة، وهو ما أثر على طبيعة التحرك الإسرائيلي وحدوده تجاه دول مجلس التعاون[1].

١- الأبعاد السياسية للتحرك الإسرائيلي تجاه دول الخليج

التطور الجديد في السياسية الإسرائيلية في ظل القطبية الأحادية هو إتباع سياسة «خلق

١- ريتشارد نيكسون، الفرصة السانحة، جاسم غانم (ترجمة) (الإسكندرية: شركة كاينتيليى للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٢) ص ٨.

سياج أمني» خليجي بالتوافق مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهي سياسة قريبة من سياسة «شد الأطراف» التي اتبعتها في فترة الخمسينيات[1] عن طريق تعميق العلاقة مع الدول غير العربية المجاورة للوطن العربي، واستغلال العلاقات معها لإنهاك الجسد العربي، ولكن الذي تغير أن إسرائيل تريد توظيف أطراف عربية وليس أجنبية لتأجيج الخلافات، والفتنة، والكراهية، في داخل تخوم الوطن العربي، بحيث تقوم على:

(١) ضمان بقاء الدولة والحكومات العربية (المعتدلة)، ظلت إسرائيل بالتوافق مع الولايات المتحدة تدعم وبكل إمكانياتها أركان المشروع الصهيوني، وتوفير عوامل الحماية الذاتية والأمنية ضد أي تهديد داخلي أو خارجي، من خلال الحفاظ على بقاء الحكومات العربية المعتدلة وهي دول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها المملكة العربية السعودية.

لذلك بدأت واشنطن حملة دبلوماسية لإقامة قاعدة إستراتيجية في شبه الجزيرة العربية، وترغيب الخليجيين بدور فعال أكثر في عملية سلام إقليمية، تهدف إلى إقامة علاقات خليجية – إسرائيلية[2].

وبدا أن إسرائيلي لازالت تعول لضمان تأييد دولي في هذه الفترة، وخاصة من قبل الولايات المتحدة التي أمدتها بكل الدعم اللازم، وهو موقف لا ينم عن عاطفة أو موقف تكتيكي، وإنما هو يمثل إدراكاً أمريكياً بوجود ضمان بقاء إسرائيل، باعتبارها كابحاً إقليمياً ضد أي قوة عربية تحاول الانفراد بقرارها السياسي المستقل ضد الهيمنة الأمريكية – الإسرائيلية.

(٢) اعتماد إسرائيل سياسة خلق سياج أمني إقليمي، تذهب التصورات الإسرائيلية لخلق احتمال مستقبلي يتكون بعد أن تمتد علاقاتها مع جميع دول مجلس التعاون، خلاصته النظر إلى هذه الدول بكونها سياجاً أمنياً إقليمياً محيطاً بالنظام الإقليمي العربي يكون بمثابة جدار حماية لمواجهة أي تهديد مباشر لها أو لحلفائها الذين سيدينون لمبدأ الهيمنة الإسرائيلية المطلقة عليهم، فضلاً عن استغلال إسرائيلي لهذا الأمر لتحقيق نموذج للتدخل في دول مجلس التعاون بموجب إستراتيجيتها العظمى والتي تؤهلها لأداء دور (كدولة عظمى

١- محمد السيد سليم، «دول مجلس التعاون في عالم غير مستقر»، في مجلة السياسة الدولية (العدد ١٣٠، أكتوبر ١٩٩٨) ص ٢١٤.

٢- د. محجوب عمر، «نقاط الاشتعال: تقييم استراتيجي لتطورات الصراع العربي – الإسرائيلي عام ١٩٩٧»، في سلسلة ترجمات إستراتيجية (دمشق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، العدد ١٢، السنة ٢، نوفمبر ١٩٩٧) ص ١٨.

في المنطقة).

وتساند الولايات المتحدة هذا التوجه من خلال تيار يحاول استبدال مفاهيم تقليدية قائمة على الإيديولوجية ومحورية القوة العسكرية الشاملة بمفاهيم أخرى تدور حول أولوية القوة الاقتصادية، ونظرية المصالح وعدم التمسك بالمواقف الحدية (الصراع الدائم، أو التعاون الدائم)[1].

(٣) موقف إسرائيل من يهود الخليج، لا يوجد اهتمام إسرائيلي واضح بيهود دول مجلس التعاون؛ بسبب قلة أعدادهم، وعدم تشكيلهم نسبة ديمغرافية مؤثرة في النسيج السكاني الخليجي، إلا أنه وبالرغم من ذلك، فأنها تعمل على الاستفادة منهم بشكل أو بآخر رغم رفضهم الاعتراف بها كدولة[2].

(٤) خلق وإثارة التوتر السياسي الخليجي، يطرح خبراء السلطة الإسرائيليون عدة أطروحات لإبقاء حالة التوتر قائمة داخل الساحة السياسية العربية، وتغذية وخلق تهديدات غير موجودة أصلاً داخل الساحة الخليجية، إذ يقول "دوري غولد" المستشار السياسي لرئيس الوزراء الأسبق "بنيامين نتياهو" حول ذلك "إن إسرائيل متهمة بدول الخليج، وهناك مصالح مشتركة بين الطرفين من شأنها أن نضمن أمن إسرائيل وكذلك أمن دول الخليج.

وتدرك إسرائيل من خلال رصدها لدول مجلس التعاون طبيعة الأوضاع السياسية ومدى إمكانية توظيف وتأجيج هذه الأوضاع في إستراتيجية التفتيت التي تتبعها تجاه دول المجلس[3].

٢- الأبعاد الاقتصادية للتحرك الإسرائيلي تجاه دول الخليج

من التطورات المهمة التي حصلت في طبيعة التحرك الإسرائيلي ناحية دول المجلس، أنه في ظل القطبية الثنائية اتسم بأنه كامن وغير مرئي، إلا أنه بعد انتهاء الحرب الباردة بات أشبه بسياسة قائمة ومؤثرة من أجل تفعليها بأطر اقتصادية على وجه الخصوص، لاسيما

١- د. هيثم الكيلاني، «الولايات المتحدة ومنطقة الخليج.. إعادة البحث عن أسس جديدة للعلاقات الإستراتيجية»، في نشرة تقديرات إستراتيجية (القاهرة: الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، العددان ٥٨-٥٩، سبتمبر ١٩٩٧) ص ٥.

٢- د. جاسم يونس الحريري، السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة (القاهرة: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٦) ص ١٢٤.

٣- د. جاسم يونس الحريري، السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة ، مرجع سابق، ص ١٢٤.

أن النظرة إلى دول مجلس التعاون تغيرت تغيراً كبيراً، من مجرد كونها منطقة إستراتيجية من الناحية الجغرافية، إلى منطقة إستراتيجية من الناحية الاقتصادية، للاندماج فيها عن طريق الباب الخليجي بأساليب وأطر مختلفة، وفق سياسة تدريجية وذلك لتحفيز دول مجلس التعاون للتعامل معها، وإجهاض أي ردة فعل داخلية وإقليمية ودولية تناهض هذا التوجه[1].

ويمكن الإشارة إلى أبرز عناصر التحرك الإسرائيلي اقتصادياً، خاصة منتصف التسعينات، كما يلي:

(١) إقامة علاقات تجارية، لجأت إسرائيل لغرض إضفاء شرعية على وجودها في دول مجلس التعاون إلى أسلوب التعامل الاقتصادي، عبر فتح مكاتب للتمثيل التجاري في قطر، وتشجيع التعاون مع الشركات في سلطنة عمان.

(٢) المشاركة في المؤتمرات الاقتصادية في دول مجلس التعاون، شاركت إسرائيل في مؤتمرات اقتصادية، يحضر فيها ممثلون عن دول مجلس التعاون، كمؤتمر الدوحة الاقتصادي في عام ١٩٩٧، فضلاً عن الانخراط في لجان مشتركة في دول مجلس التعاون للمساهمة في المشاريع الاقتصادية المشتركة في مجالات تحليه المياه، ونقل النفط والغاز، بهدف خلق روابط اقتصادية مع القطاع الخاص الخليجي[2].

(٣) تفعيل عمليات التسلل الاقتصادي إلى الأسواق الخليجية، استغلت إسرائيل ربيتها الولايات المتحدة التي ترتبط أمنيًا مع دول التعاون لتسريب بضائعها إلى داخل أسواقها، وقد تم لها ذلك إما بالطرق الدبلوماسية، والتي تشمل إشعار واشنطن الدول العربية بأن قضية إنهاء المقاطعة العربية لها مردودات سياسية لديها، أو بالعقوبات الجزائية، لإرهاب الشركات ومنعها من الخضوع لقوانين المقاطعة العربية.

وقد أصدر الرئيس الأمريكي السابق "بيل كلينتون" إجراءات عدة يمكن أن تؤدي في نظره إلى طريق السلام الدائم، منها إنهاء العرب ما سماه المقاطعة غير القانونية لإسرائيل التي في نظره تشكل حرباً اقتصادية، وضمن هذا التصور دعم "كلينتون" مبادرة نائبه "آل

١- د. فارس نايف بن جرادي (محرر)، اثر اليورو على اقتصاديات الدول العربية (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠٠٠) ص ١١١.

٢- علاء سالم، «الأبعاد والمخاطر الناجمة عن التعاون الاقتصادي بين الدول العربية وإسرائيل»، في نشرة تقديرات إستراتيجية (العدد ٨٦، يناير ١٩٩٥) ص ٦٧.

غور" في منع وزارة الدفاع الأمريكية من تأسيس تعاقدات لمبيعات الأسلحة مع شركات لها دورها في المقاطعة العربية ضد إسرائيل[1].

وفي هذا الإطار وظفت إسرائيل قرار دول مجلس التعاون عام ١٩٩٤، رفع المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة عن السلع والمشتريات غير المباشرة للمقاطعة، لإحداث المزيد من الخروقات للنفاذ إلى الأسواق الخليجية، فالشركات الأمريكية على سبيل المثال لا الحصر أعفيت بشكل تام من شهادات المنشأ، كما أن شركات (كوكاكولا)، و(فورد)، (تويوتا) للسيارات، وشركات (هيلتون) و(شيراتون) للفنادق تعمل في دور الخليج بحرية تامة رغم استثماراتها وفروعها وأعمالها الواسعة في إسرائيل[2].

ويشار أيضاً هنا إلى استمرار أهمية قبرص واليونان في الإدراك الإسرائيلي كمعابر لتسريب منتجاتها إلى دول مجلس التعاون، حيث يتم شحن البضائع من إسرائيل إلى الموانئ القبرصية لتزود بعلامات تجارية مميزة، ثم تأخذ طريقها إلى الأسواق الخليجية على أنها بضائع قبرصية أو أوروبية، أو أن تشحن من إسرائيل سلعاً ومواد خاماً، ثم تقوم مصانع أقيمت من قبل شركات (أوفشور) بإعادة تصنيعها وتزويدها بعلامات تجارية مميزة تشير أنها صنعت في قبرص، ثم تأخذ طريقها إلى الأسواق العربية بعد حصولها على شهادات منشأ من غرفة التجارة القبرصية أو من إحدى السفارات العربية، أو القنصليات الفخرية في نيقوسيا.

أما اليونان فالوضع بالنسبة لتسرب البضائع الإسرائيلية لا يبدو مختلفاً عن قبرص، حيث يعد ميناء (أشدود) في جنوب إسرائيل الميناء الرئيسي الذي يتم فيه شحن تلك البضائع إلى الموانئ اليونانية، التي تعيد شحنها إلى دول مجلس التعاون.

(٤) إضفاء التبعية الاقتصادية على دول التعاون، أصدرت إسرائيل عام ١٩٩٧ الخطة الشاملة في سنوات الألفين المرسومة (إسرائيل عام ٢٠٢٠)[3]، وفيها عدد من الاحتمالات المستقبلية، أهمها ما يتعلق بمستقبل اقتصادها، وخلاصته توظيف حالة ما يسمى

١- علاء سالم، «الأبعاد والمخاطر الناجمة عن التعاون الاقتصادي بين الدول العربية وإسرائيل»، مرجع السابق، ص ٧٠.

٢-عبد المنعم علي حسن، «قرار مجلس التعاون الخليجي ومصير المقاطعة العربية لإسرائيل»، في مجلة السياسة الدولية (العدد ١١٩، يناير ١٩٩٥) ص ١٧١.

٣- حسين ياسين، «الخطة الشاملة لإسرائيل في سنوات الألفين: إسرائيل ٢٠٢٠»، في مجلة السياسة الفلسطينية (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، العدد ٢١، السنة ٦، شتاء ١٩٩٩) ص ١٦٣.

(السلام مع الدول العربية) في إطار الحدود المفتوحة التي ستنعكس إيجابياً لتحويل إسرائيل من جزيرة معزولة في بحر عربي، إلى نقطة التقاء وتقاطع اقتصادي كبير في الشرق الأوسط، ويتوقع أن يزداد التطور الاقتصادي الإسرائيلي، وسيعتمد الاقتصاد في الأساس على تخصصات قطاعية أساسها الخبرة والتقنية الحديثة، وسيصبح هذا الاقتصاد مركزاً للخدمات التجارية والمالية لدول المنطقة، وذلك بهدف ربط عجلة اقتصاديات دول مجلس التعاون بالاقتصاديات الأجنبية، ومنها الاقتصاد الإسرائيلي ربطاً ليس من السهل الانفكاك منه.

٣- الأبعاد العسكرية للتحرك الإسرائيلي تجاه دول الخليج

أعطت إسرائيل للأبعاد العسكرية في ظل القطبية الأحادية مساحة واسعة من الاهتمام بحيث سمح لنخبها الإستراتيجية بإرشاد صانع القرار باتجاهات وآفاق مستقبلية تمهد لبلادهم فرض نوع من القيود العسكرية على تفاعلات دول مجلس التعاون إقليمياً ودولياً، في سبيل فتح المجال أمام تأثيرات السياسة الإسرائيلية للهيمنة وتطويع القوة العسكرية الخليجية، خشية أن توظف في الصراع العربي – الإسرائيلي، وتلك إشكالية تنظر إليها إسرائيل بجدية قبل وبعد انتهاء الحرب الباردة، وقد نالت اهتماماً خاصاً منها في ظل القطبية الأحادية، بعد أن تيسر لدول العالم ومنها دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية على سبيل المثال)[١] الحصول على صواريخ بعيدة المدى وإمكانية استمرار التزود بها في ظل الموارد المالية المتصاعدة لها كنوع من أساليب الموازنة مع قدرات الأطراف الإقليمية ومنها إسرائيل، وتبعاً لذلك أصبح التوجه الإسرائيلي في ظل القطبية الأحادية يأخذ أبعاداً عسكرية متعددة الاتجاهات، يمكن رصد أبرزها، كما يلي:

(١) التأكيد على مفهوم الأمن التعاوني، طرح بعض الاستراتيجيين الإسرائيليين مفهوم (الأمن التعاوني) بين إسرائيل ودول مجلس التعاون بمضمون يملي على الأطراف العربية الالتزام بأمن إسرائيل وتفهم اهتماماتها الإستراتيجية، ويعتمد المفهوم على فكرة أن السلام في المنطقة لا يستوي إلا بتأسيس وتشريع علاقة أمنية – عسكرية غير متوازنة بين إسرائيل من جهة، وكل دولة من الدول العربية من جهة أخرى[٢].

١- د. جاسم يونس الحريري، السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع السابق، ص ص ١٢٨، ١٢٧.

2 - Please refer to : "Russia Wants New Inspection Regime for Iraq".

أي أنه مفهوم لا يدعو إلى تكريس ميزان القوى الراهن المختل لصالح إسرائيل فحسب، بل وإلى إحداث المزيد من الاختلال، وتم طرح عدة دوائر تعاونية منها الدائرة الخارجية والتي تتضمن دول مجلس التعاون، عدا السعودية التي ستكون ضمن تشكيلات الدائرة الوسطى[1].

(٢) دراسة الموازين العسكرية لتحولات جيوش دول مجلس التعاون، وضعت إسرائيل جهود باحثين أو فرق من الباحثين الإسرائيليين وأحياناً كان يدعى كتاب إستراتيجيون عالميون للمشاركة في إصدار كتاب سنوي، يستهدف تقديم صورة للوضع العسكري والاستراتيجي في الوطن العربي بصورة عامة، وجود مجلس التعاون بصورة خاصة، ودراسة الموازين الحالية للقوات الجوية والبحرية والبرية، ودخول الصواريخ الباليستية وانعكاسات ذلك على مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي.

ومن هذه الدراسات دراسة مركز (جافي) للدراسات الإستراتيجية الذي يمثل رؤية إسرائيلية للميزان العسكري بين إسرائيل والعرب، وهي دراسة حديثة صدرت عام ١٩٩٨، وتضمنت تحليلات مهمة أعدت من قبل باحثين إسرائيليين أمثال "زيف ماعوز"، "عاموس جلبوع"، "يفتاح شابير" وغيرهم[2].

كما تضمنت هذه التحليلات التأثير المتزايد للقيود الاقتصادية على دول التعاون بين الفترة الواقعة بين عامي ١٩٩٣ – ١٩٩٤ على التوسع في المجالات العسكرية والبرامج الجديدة على الصعيدين الكمي والنوعي، إذا أدى ذلك إلى تقليص عملية التكديس العسكري في عدد من الدول، وتعليق عدد من المشاريع والخطط القديمة نتيجة للدروس المستخلصة من حرب الخليج الثانية على العراق عام ١٩٩١ وبخاصة المملكة العربية السعودية التي عملت على بناء مدينة عسكرية أخرى، واستحداث نظام التجنيد، حيث ألغت صفقات أسلحة مثل ذلك الجزء من صفقتها المعروفة باسم (اليمامة) مع بريطانيا، ونظام الصواريخ المتعددة القاذفات مع الولايات المتحدة، وبإستثناء بعض المشتريات العسكرية البحرية، لم تقم المملكة

CNN Interactive. 15 January 1999; "Text of New French Proposal on Iraqi Policy", ibid., 13. January 1999

١- جميل هلال، «صناعة إيديولوجية السلام في إسرائيل» في مجلة السياسة الفلسطينية (العدد ٧-٨، صيف وخريف ١٩٩٥) ص ٢١.

٢- د. جاسم يونس الحريري، السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع السابق، ص ١٣٠.

بشراء أسلحة مهمة أخرى[1].

(٣) إدخال دول مجلس التعاون في الأحلاف العسكرية، طرحت إسرائيل فكرة إنشاء حلف يضم تركيا، مصر، السعودية، تل أبيب، وتبعاً لذلك يبدو أن الأخيرة تعتبر إخراج مصر كقوة عربية لا يستهان بها من ساحة الصراع العربي – الإسرائيلي بعد معاهدة السلام عام ١٩٧٩، أمراً مهماً، كما أن توقيع الاتفاق العسكري التركي في فبراير ١٩٩٦، أمر مهم أيضاً وذلك سعياً لتحريك إحدى دول مجلس التعاون المهمة بثقلها العسكري والمالي (السعودية) لدفعها للدخول في حلف عسكري والذي يمثل بالتأكيد التفاف وتطويع إحدى دول المجلس لتبعية عسكرية إسرائيلية[2].

(٤) جعل دول المجلس سوقاً لتصريف مبيعات الأسلحة، تبعاً لطبيعة العلاقات العسكرية بين شركات تصنيع الأسلحة في الولايات المتحدة وإسرائيل سواء في مجال إنتاج الطائرات والصواريخ والمدافع والدبابات والمعدات العسكرية الأخرى، استغلت تل أبيب هذا المتغير لصالحها بحيث أصبحت السعودية، الكويت، الإمارات، قطر، سلطنة عمان، من بين أكثر ٣٠ دولة مستوردة للسلاح من العالم، حيث تتفق الدولتان، الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، على السيطرة والتحكم في صفقات الأسلحة المتدفقة إلى المنطقة، ناهيك عن المكاسب المالية للشركات الإسرائيلية والأمريكية في تصنيع الأسلحة والمعدات العسكرية، بحيث أصبح لهما القدرة على تصريف نتاجهم الضخم من السلاح إلى دول مجلس التعاون، ويمكن الإشارة إلى الصادرات الأمريكية من السلاح إلى دول المجلس خلال العام ١٩٩٩، إذ تحصل السعودية على ما قيمته ٣,٥٥٣,٥٩٦ مليار دولار، والكويت ٣٢٧,٦٨٤ مليون دولار، إضافة إلى دول المجلس الأخرى[3].

ثانيا: أثر الإرهاب وأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على العلاقات الخليجية - الإسرائيلية

أتاحت أحداث الحادي عشر من سبتمبر الفرصة لإسرائيل لتحقيق اختراق في جدار

١- المرجع السابق، ص ١٣١.

٢- لينكولن بلومفيلد، «السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي»، في سلسلة محاضرات الإمارات ٥ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٧) ص ٩.

٣-+ أكرم الفيء، «الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مصدر للسلاح إلى الشرق الوسط»، في مجلة المجلة (لندن: الشركة السعودية للأبحاث والتسويق البريطانية، العدد ١٠٩١، يناير ٢٠٠١) ص ص ١٠، ١١.

التطبيع مع دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال توظيف الحملة الأمريكية ضد دول المجلس، في أكثر من جانب، حيث:[1]

(١) نجحت في إقناع الولايات المتحدة بأن حربها ضد جماعات المقاومة الفلسطينية تندرج ضمن الحرب ضد الإرهاب، وضغطت من أجل وضعها ضمن لائحة الجماعات الإرهابية، ووظفت ذلك في الضغط على دول المجلس لوقف مساندتها ودعمها لهذه الجماعات بزعم أنها إرهابية.

(٢) سعي الإعلام الإسرائيلي يسعى إلى تأليب الإدارة الأمريكية ضد أصدقائها وحلفائها في الخليج، واتهامهم بأنهم يرعون الإرهاب، وإذا حاولت الإدارة الأمريكية أن تضع هذه التصورات موضع التنفيذ، فإن ذلك يمكن أن يترك انعكاسات أمنية داخلية سلبية في العديد من الدول الخليجية[2].

(٣) قاد اللوبي اليهودي في واشنطن الحملة الإعلامية ضد دول مجلس التعاون الخليجي خاصة السعودية، وساعد على تأجيجها، وتركزت هذه الحملة ضد ثقافة شعوب المنطقة ومناهج التعليم والتربية التي تدعمها الحكومات الخليجية إلى الدرجة التي صيغت من خلالها فكرة أن الخليج يصدر النفط والإرهاب معاً[3].

لهذا وجدت دول مجلس التعاون الخليجي نفسها في مأزق لا تحسد عليه، فرض عليها أن تتعاطى مع القضية الفلسطينية بمنظور مختلف، ينفي عنها ما تروجه وسائل الإعلام الغربية من كونها تصدر التطرف والإرهاب إلى الخارج، وترفض التسامح والتعايش مع الآخر من ناحية ثانية، وتقدم الدعم لبعض الجماعات الإرهابية ___من منظور واشنطن وتل أبيب___ كحماس وجهاد الفلسطينية من ناحية ثالثة، وجاءت الاستجابة الخليجية في

1- Yoel Guzansky. "Beyond the Nuclear and Terror Threats: The Conventional Military Balance in the Gulf." Strategic Assessment. XIII:1. July 2010

٢- أ. د. محمد السعيد إدريس، «التداعيات السياسية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر على منطقة الخليج العربي»، في ندوة حول تداعيات الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية على دول الخليج العربية (الكويت: المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، يناير ٢٠٠٢).

٣- عبد اللطيف علي المياح، الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه الخليج العربي (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢).

التحركين التاليين[1]:

(١) المبادرة السعودية التي تقدم بها العاهل السعودي الملك "عبد الله بن عبد العزيز" لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي إلى مبادرة عربية خلال قمة بيروت ٢٠٠٢ والتي تقضي بقبول الدول العربية بالتطبيع الشامل مع إسرائيل مقابل انسحاب الأخيرة بشكل كامل من الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس.

ويرجع المراقبين أن اعتماد المبادرة السعودية كمبادرة عربية رسمية جاء في إطار التعاطي الخليجي مع أحداث ١١ سبتمبر، بشكل تنأي دول مجلس التعاون وخاصة المملكة العربية السعودية بنفسها قدر الإمكان عن شكوك التورط في ممارسات العنف والإرهاب، بعد أن عززت هذه الأحداث من حرج الرياض، نظراً لأن معظم المتهمين في الهجمات كانوا سعوديين.

وذلك بالإضافة إلى الموازنة بين متطلبات الداخل السعودي من ناحية، وحاجة المملكة لاستمرار التحالف مع الولايات المتحدة من ناحية ثانية، فالمملكة تهدف إلى رسم صورة عن نفسها باعتبارها صانعة للسلام وتقوم بدور مهم في الدفاع عن المصالح الأمريكية في المنطقة[2].

(٢) عدم استجابة دول المجلس للدعوات التي نادى بها البعض بضرورة استخدام النفط كسلاح في إطار إستراتيجية الإكراه بغرض إجبار الدول المستوردة على الضغط على حكومة إسرائيل من أجل وقف العنف الذي تمارسه ضد الفلسطينيين.

حيث يرى هؤلاء أنه بموجب سلاح النفط، يتوجب على الدول لنفطية استغلال الميزة المقارنة التي تمتلكها في صادرات النفط إلى الأسواق الدولية في إطار دبلوماسية خليجية تهدف إلى التعامل مع المستجدات الأمنية العميقة في الأراضي الفلسطينية من خلال الضغط على المجتمع الدولي، ودفعه نحو الالتفات إلى المصالح والمطالب الوطنية الفلسطينية.

إلا أن دول المجلس رفضت فكرة استخدام النفط كسلاح سياسي للضغط على الولايات المتحدة وإسرائيل، وذلك على أساس أن النفط يعتبر مورداً أساسياً لعملية البناء والتنمية في

١- أشرف سعد العيسوي، «التطبيع الخليجي – الإسرائيلي.. المظاهر والدلالات»، في مجلة السياسة الدولية (العدد ١٦٣، السنة ٤٢، يناير ٢٠٠٦) ص ١٦٦.

٢- أشرف سعد العيسوي، «التطبيع الخليجي – الإسرائيلي.. المظاهر والدلالات»، مرجع السابق، ص ١٦٧.

هذه الدول، ويجب ألا يتم تسييسه، لأنه ملك الشعوب[1]، ومكون أساسي لعملية التنمية، فضلاً عن أن استخدام النفط كسلاح سياسي ينطوي على مخاطرة حقيقة، لأن النفط عامل مؤثر وفاعل بالنسبة للمجتمع الدولي، ولا ينبغي ربطه بقضية محددة، مثل القضية الفلسطينية، وسيكون لقرار إيقاف صادرات النفط العربي ـــ في حال اتخاذه ـــ آثار مدمرة بالنسبة للمجتمع الدولي.

وبالتالي سوف يمثل عقاباً جماعياً يشمل أغلبية أعضاء الأسرة الدولية ممن ليست لهم صلة مباشرة في الصراع الدائر في المنطقة، كما أن عقاباً شاملاً من مثل هذا النوع سوف يحول المجتمع الدولي بأسره إلى عدو بالنسبة للعرب والمسلمين، وسوف يفتقد هؤلاء بالتالي التعاطف الدولي الذي نجحت الانتفاضة الثانية في اكتسابه[2].

ثالثا: أثر الغزو الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ (حرب الخليج الثالثة) على العلاقات الخليجية - الإسرائيلية

لاشك أن سقوط النظام العراقي وبدء الاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، أفرزا انعكاسات من شأنها أن تعطي مكاسب وغنائم تعزز الوجود الإسرائيلي في الخليج العربي في المستقبل المنظور، وخاصة أن الحرب على العراق ينظر إليها على أنها هي مصلحة أمريكية – إسرائيلية مشتركة، ومن ثم يمكن تحديد أهم انعكاسات الاحتلال الأمريكي للعراق على الدور الإسرائيلي في الخليج العربي، على النحو التالي:[3]

(١) ازدياد حجم الرفض الشعبي الخليجي للتطبيع مع إسرائيل، حيث ظهرت من خلال أعمال الدورة (٢٤) لمؤتمر قادة دول مجلس التعاون الذي انعقد في الكويت في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٣[4]، عدة تصورات بشأن (الملف الإسرائيلي) خاصة أنه يتسم بكثير من الحساسية الشعبية الخليجية، لاسيما في دولة الكويت، حيث توجد منظمة غير رسمية تعني بمقاومة التطبيع الإسرائيلي – الخليجي، بالإضافة إلى البرلمان الذي يتسم بمساحة واسعة من حرية

١- د. علي الغفلي، «الدبلوماسية الخليجية ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣»، في التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣ (الشارقة: دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، فبراير ٢٠٢٣) ص ١٥٦.

٢- د. علي الغفلي، «الدبلوماسية الخليجية ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣»، مرجع السابق، ص ١٥٨.

3 - White. Nigel: "The Legality of the Threat of Force against Iraq". Security Dialogue. vol. 30. no. 1 (forthcoming March 1999)

٤- البيان الختامي للدورة الرابعة والعشرين، مرجع السابق.

القول والسلطة الفاعلة في التشريع والرقابة.

ويرى أغلب المراقبين أن التسامح مع أي تغلغل إسرائيلي في منطقة الخليج العربي سيعطي مبرراً للجماعات لإسلامية لشن هجوم على دول المجلس، حيث أنه يمثل تحدياً دينياً أكثر من صفته القومية، وخاصة مع تصاعدت وتيرة العمليات العسكرية التي تشنها الجماعات الإسلامية كإحدى نتائج الأزمة التي بدأت مع أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، إذ تشير أغلب الوقائع إلى أنها توجهت إلى البلدان المسلمة، كـأندونسيا، وباكستان، وتركيا، والآن بدأت تتجه نحو دول المنطقة الخليجية وبخاصة بعد وجود مناخ مناسب في العراق عقب سقوط نظام "صدام حسين"[١].

ولكن هذا لا يمنع من الولايات المتحدة وإسرائيل سيمارسان ضغطهما المختلفة على الدول الخليجية من أجل عدم تشجيع مبدأ الرفض لدى الطرف الفلسطيني للمشاريع السلمية والتي كان آخرها خارطة الطريق، حيث اعتقدت إسرائيل بعد مرور نصف شهر على احتلال الولايات المتحدة للعراق "أنه ونتيجة لعمليات السلام في المنطقة فإن دول الخليج رأت أن مصلحتها في إقامة علاقات معها كخطوة أولى لإقامة روابط متينة بين الطرفين منذ قيام الدولة عام ١٩٤٨".

وأكد تقرير لوزارة الخارجية الإسرائيلية صدر بعد فترة وجيزة من احتلال العراق أن التحرك الإسرائيلي إزاء دول الخليج العربي هو إنجاز لاحق لخطوات أخرى مهمة للتطبيع معها، بعد المراحل الأساسية لفتح مكاتب للتمثيل التجاري الإسرائيلي في قطر وسلطنة عمان لتطوير العلاقات الاقتصادية والعلمية والزراعية، وفي مجال تحليه مياه البحر وتشجيع السياحة، والتعاون التقني في أغلب المجالات[٢].

(٢) ارتفاع حجم الصادرات الإسرائيلية إلى دول الخليج العربي، بعد احتلال العراق، ظهرت عدة دراسات رسمية إسرائيلية وردت في صحيفة "يديعوت أحرونوت" تفيد بأن معهد التصدير الإسرائيلي أشار إلى أن التصدير من تل أبيب إلى بلدان الخليج العربي ازداد بنسبة ١٤٣٪ لعام ٢٠٠٤ قياساً بعام ٢٠٠٣، وبلغ حجمه منذ بداية عام ٢٠٠٤ (١,٧)

١- أشرف سعد العيسوي، العلاقات الخليجية – الإسرائيلية ١٩٩٠- ٢٠٠٣ (دراسة غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٣).

٢- د. جاسم يونس الحريري، السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع السابق، ص ٢٧١.

مليون دولار.

ويرجع أغلب المحللين الإسرائيليين أن استجابة دول الخليج العربي لاستقبال هذا الحجم من الصادرات الإسرائيلية تأتي انسجاما مع المواصفات التي وضعتها الولايات المتحدة لكسر العزلة المفروضة عربياً على إسرائيل، من خلال فتح ممثليات وسفارات متبادلة، وتوسيع التعامل معها في المجالات الاقتصادية، وإسقاط مقولات المقاطعة والحصار.

وفي ظل المحاولات الأمريكية الحثيثة لتوسيع التعامل الاقتصادي بين دول الخليج وإسرائيل، وهو ما تم التأكيد عليه أكثر من مرة وخاصة في نص مشروع "الشرق الأوسط الكبير"، يمكن استنتاج أن تلقيح المنطقة بمشاريع القطاع الخاص سيعطي مرونة أكبر للقطاع الخاص الإسرائيلي ليندفع في آليات التعامل الاقتصادي مع دول الخليج، عبر مصالح وتعاملات اقتصادية مختلفة[1].

وبذلك تطمح إسرائيل إلى أن يقود احتلال العراق وتولي حكومة موالية للولايات المتحدة مقاليد الأمور في بغداد إلى إفساح الطريق أمام علاقات تجارية واقتصادية في بغداد، بحيث تتحول السوق العراقية إلى إحدى أسواق السلع الإسرائيلية، هذا بالإضافة إلى إقامة منطقة تجارة حرة تضم كلا من تركيا والأردن وإسرائيل، وهي المنطقة التي تطمع إسرائيل في أن تكون بمثابة سوق مفتوحة لسلعها، خاصة من الصناعات فائقة التكنولوجيا، وقد يتم من خلالها تهريب السلع الإسرائيلية إلى دول مجلس التعاون الخليجي بشكل أو بآخر من خلال بعض الشركات الأجنبية بالوكالة[2].

(٣) اتخاذ موقف متشدد من ممارسات إسرائيل في فلسطين، فبعد انقضاء عام ونصف العام على الاحتلال الأمريكي للعراق، عبر قادة دول مجلس التعاون الخليجي خلال انعقاد الدورة (٢٥) للمجلس الأعلى لمجلس التعاون خلال يومي ٢٠، ٢١ ديسمبر ٢٠٠١ في مملكة البحرين، عن موقف متشدد تجاه الممارسات الإسرائيلية العنيفة في فلسطين، إذ أوضح البيان الصادر عن الاجتماع "قلق دول المجلس إزاء تطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والمضي في دوامة العنف ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، والإصرار على تبني السياسات الأحادية الجانب الهادفة إلى تغير الواقع على الأرض، وكذلك القلق

١- أشرف سعد العيسوي، العلاقات الخليجية – الإسرائيلية ١٩٩٠- ٢٠٠٣، مرجع السابق.

٢- مجموعة مؤلفين، التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤ (الشارقة: دار الخليج للطباعة والنشر والأبحاث، فبراير ٢٠٠٤) ص ٨٥.

من المساس بالأماكن المقدسة وإلحاق أي أضرار بالمسجد الأقصى مع التأكيد على التمسك بعروبة القدس"[1].

ولكنها من جانب آخر أبدت تصوراً فكرياً، ولهجة هادئة، بالدعوة إلى الالتزام بمبادرة السلام العربية والسعي لتفعيلها والسعي لبث روح الحياة في اللجنة الرباعية الدولية لتنفيذ خارطة الطريق، والتأكيد مجدداً على أهمية وجود تعاون مؤسسي فاعل بين اللجنة الرباعية الدولية ولجنة مبادرة السلام العربية لتنسيق الجهود، والعمل معاً من أجل إحياء عملية السلام وصولاً إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الوسط، غير أنها عادت لتطالب في نفس البيان إسرائيل بالانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة في فلسطين، ومن مزارع شبعا في جنوب لبنان ومن مرتفعات الجولان السوري المحتل إلى خط يونيو ١٩٦٧.

(٤) استيعاب دول الخليج للفلسطينيين، ذكر تقرير المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية في لندن في قراءة مستقبلية، أن دول الخليج ستضطر إلى تجنيس نحو نصف مليون فلسطيني في العام ٢٠١٥، حيث ستجد نفسها أمام واقع ديمغرافي وأمني واجتماعي وسياسي يحتم عليها قبول تجنيس الفلسطينيين ومعظمهم موجود الآن في منطقة الخليج العربي كمقيمين، ولم يتصرفوا على نحو يشوه سجلهم الخاص[2].

ويتفق أغلب الخبراء الإسرائيليين المختصين بالشؤون الخليجية على أن هناك عدة أسباب وراء ذلك، من أبرزها أن دول الخليج ستكون بعد عدة سنوات بحاجة إلى طبقة من الأطباء والمهندسين والتقنيين، ويتوقع ألا تكون هذه الطبقة من مواطني الخليج العربي، وعليه فأنه سوف يتم البحث عن كوادر علمية عربية مضمونة أمنياً بسبب الأحداث المضطربة التي تشهدها المنطقة.

ولذا فإن المقيمين الفلسطينيين الموجودين منذ عقود في دول مجلس التعاون والذين يتمتعون بسجلات أمنية نظيفة، سيكونون هم المرشحون بشكل تلقائي ليغطوا هذا النوع من الاحتياجات المهنية الخليجية، وذلك في مقابل إعطائهم جنسيات هذه البلدان، وهذا ما يقلل من احتمال عودتهم إلى الأراضي الفلسطينية ليتم إشغالها من قبل يهود المهجر في المستقبل

١- البيان الختامي للدورة الخامسة والعشرين - قمة زايد، على الرابط: https://www.gcc-sg.org/index46be.html?action=Sec-Show&ID=127 . تاريخ الدخول ٢٠١٥/١١/١٥

٢- د. جاسم يونس الحريري، السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع سابق، ص ٢٧٤.

المنظور.

وأعلن وزير الخارجية الإسرائيلي "سيلفان شالوم" يوم ١٤ ديسمبر ٢٠٠٤ عن خطة أمريكية – إسرائيلية لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في ١٠ دول عربية، ومن بين هذه الدول المفترض استضافتها الدائمة للاجئين هي بعض دول الخليج العربي على أن تسند عملية التوطين الدائمة هذه بتمويل دولي وأمريكي واسع[١].

(٥) تحمل عبء التسوية في الشرق الأوسط، تؤكد أغلب الدراسات الإسرائيلية أن دول الخليج العربي ستتحمل عبء التعويضات التي ستدفع للفلسطينيين في أعقاب التسوية في الشرق الأوسط وهي ستدفعها ظروفها لتفعيل الإفادة من طبقة مؤلفة من المهندسين والتقنيين والأطباء والعمال المهرة الذين ولدوا وعايشوا في مجتمعاتها على مدى أعوام طويلة وتطبعوا بعادات أهل المنطقة[٢].

(٦) استمرار إسرائيل في محاولاتها للنفاذ إلى دول الخليج العربي، بعد ٨ أشهر من الاحتلال الأمريكي للعراق كشفت مصادر صحفية إسرائيلية عن عقد اجتماع في مقر وزارة الخارجية في القدس الغربية في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٣وبمشاركة وزير الخارجية "سيلفان شالوم" وكبار الموظفين في وزارته، حيث دار نقاش شامل ومستفيض حول علاقة إسرائيل بدول الخليج العربي وسبل تطويرها، أكدت تلك المصادر أن "شالوم" يضع منذ تسلمه منصبه العلاقات مع دول الخليج العربي على رأس سلم أولوياته السياسية إلى جانب تقدم العلاقات مع دول الاتحاد الأوروبي.

ومن آخر حاولت إسرائيل استقطاب رجال الأعمال من دول الخليج العربي لحضور المؤتمرات الاقتصادية، حيث بادر اتحاد صناعات البلاستيك والمطاط الإسرائيلي لعقد مؤتمر اقتصادي في تل أبيب هو الأول من نوعه بمشاركة ٤٠٠ رجل أعمال عرب من مصر والأردن والمغرب العربي ودول الخليج العربي، وتم خلاله إبرام صفقات تجارية بمبلغ ٢٠ مليون دولار على الأقل مع رجال أعمال عرب من ضمنهم رجال أعمال خليجيون[٣].

---

١ □ ١٩٩٠-٢٠٠٤ (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، يناير ٢٠٠٥،ص. ٢٥ وما بعدها).

٢- للمزيد يمكن الرجوع إلى: خلود الأسمر، انعكاسات التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات العربية – الإسرائيلية (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠٥).

٣- نواف الزرو، حروب إسرائيل في العراق – من النيل إلى الفرات بين الحلم والتحقيق – معطيات – وثائق – حقائق، مرجع سابق.

وأعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية في ديسمبر ٢٠٠٣ بصورة رسمية أن "سيلفان شالوم" بدأ بحملة عالمية هدفها تحسين صورة بلاده في العالم، ومن أجل تنفيذ تلك المهمة قرر إيفاد ١١ مندوباً إلى العديد من دول العالم أغلبيتهم من موظفي الحكومة السابقين ورجال الأعمال، في إطار تلك الحملة التي تهدف أيضاً إلى توطيد علاقات إسرائيل الاقتصادية والسياسية مع العديد من الدول الأوروبية والآسيوية والعربية بإدعاء أنها تتوجه نحو السلام، ومن بين تلك الدول التي وصل إليها المندوبون الإسرائيليون ٦ دول عربية منها قطر، سلطنة عمان، البحرين[١].

(٧) إعادة تعريف الأمن القومي الإسرائيلي، ينظر المراقبون الإسرائيليون في الشأن الخليجي أن بلادهم بعد احتلال العراق بدأت بشكل فعلي في التفكير جدياً في تأسيس معنى جديد للأمن القومي، بسبب تطورات مهمة منها استمرار التغلغل في اقتصاديات المنطقة وما وراءها، بحيث قد يبدل بشكل متزايد الفهم الإسرائيلي للأمن القومي باعتبارات اقتصادية، فمصلحة إسرائيل قد لا تتحدد بالدفاع عن حدودها حصراً بل بالمحافظة على محيط إقليمي متصل بالتنمية الاقتصادية.

وعليه يعتقد المراقبون أنه يمكن لها إذا ما غابت القيود السياسية أن تكون حليفاً ممكناً لدول الخليج العربي، وفي نفس الاتجاه فإنها قد تقبل بأي مقترح (لنظام أمني إقليمي) يفرض فرضاً من قبل مؤيدي الجناح اليميني في الولايات المتحدة في سياق برنامج متصور للتغيرات التي يمكن أن تحدث لأنظمة إقليمية رئيسية والمقصود هو (المملكة العربية السعودية وسوريا).

وتروج إسرائيل تصوراً مفاده أن التفكير الواقعي العملي يفرض عليها وعلى دول الجامعة العربية وإيران وتركيا ودول الخليج العربي أن تشكل من منطلق أنها منطقة واحدة هي (الشرق الأوسط)، وأن الدول المحيطة بالمنطقة والقوى الخارجية الرئيسية لها تأثير على الأمن فيها أيضاً.

ويبدو أن دور ما يسمى بالقوة الخارجية لا ينحصر على الولايات المتحدة فحسب، لأنها ليست القوة الخارجية الوحيدة التي لها دور رئيسي في الشرق الأوسط، فالاتحاد الأوروبي هو أيضاً شريك يقدم المساعدات الاقتصادية لعدد من دول المنطقة، والمساعدة الاقتصادية من

١- د. جاسم يونس الحريري، السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع سابق، ص ٢٧٦.

أجل تطوير فرص اقتصادية جديدة يمكن أن يكون لها أثر متنامي على الاستقرار الإقليمي[1].

(٨) المحافظة على التوازن الاستراتيجي في المنقطة، أدركت إسرائيل بعد ضربها من قبل العراق في حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١ بالصورايخ الباليستية خطورة القدرات العراقية على أمنها، لذلك ومنذ ذلك التاريخ اجتهدت في خلق استراتيجية مواجهة لذلك الخطر الجديد عليها.

وبالطبع أن الحرب الأمريكية على العراق وتدمير قدراته العسكرية والتحتية قد خدم إستراتيجية المواجهة الإسرائيلية للتخلص من القدرات العراقية التي كانت هاجس خوف دائم من احتمالات استخدامها مستقبلا ضدها، لذلك أيقن الإسرائيليون أن تدمير تلك القوات خدم استراتيجيهم في المنطقة، وخاصة في مجال المحافظة على التوازن العسكري بصورة خاصة والاستراتيجي بصورة عامة.

وظل تفوق الإسرائيليين في القدرات الردعية عاملاً يضاف إلى قدرات البلاد الأخرى لجعلها عوامل قوة عند نفاذهم إلى منطقة الخليج العربي من باب التلويح بها كنوع من الترهيب السياسي عند التفاوض أو مد الجسور لإقامة العلاقات مع دول مجلس التعاون[2].

واعتبر التقرير السنوي لمركز "جافي" للأبحاث الإستراتيجية في جامعة تل أبيب (٢٠٠٣-٢٠٠٤) أن التطورات الحاصلة في المنطقة منذ الاحتلال الأمريكي للعراق تمثل إنجازات كبيرة في كل ما يتعلق بالمكانة الإستراتيجية لإسرائيل في المنطقة، حيث رأى التقرير "تواصل التحسن في المكانة الإستراتيجية الشاملة لها وفي ميزان القوى التقليدي في الشرق الأوسط، وقد كانت إسرائيل تتمتع بتفوق إستراتيجي شامل في المنطقة وبقدرات أفضل من جاراتها التقليدية وغير التقليدية على حد سواء على نحو حافظ على الفجوة بينها وبين الجيوش العربية[3].

١- في تفصيل ذلك يمكن الرجوع إلى: يحيى حلمي رجب، امن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية - الجزء الأول (القاهرة : مكتبة العلم والإيمان، ٢٠٠٥).

٢ جـ١٩٩٠-

٢٠٠٤، مرجع سابق،ص. ٤٧ -٤٨

3 - Yoram Schweitzer, «International Terrorism in the Shadow of the Iraq War», In Shai Feldman &Yiftah Shapir, The Middle East Strategic Balance 2003-2004 (Tel Aviv: The Institute for National Security Studies, 2004).

وأسهب التقرير في إبراز انعكاسات الاحتلال الأمريكي على الوضع في منطقة الخليج العربي وتأثيراتها على نجاح وفشل التغلغل الإسرائيلي هناك بالقول "على الرغم من أن غياب التهديد العراقي عزز مكانة إسرائيل الإستراتيجية، فإن التورط الأمريكي في العراق يحمل في ثناياه مخاطر كثيرة ناجمة أساسا عن تراجع مكانة الولايات المتحدة إقليمياً وتحول العراق على مركز إقليمي لعدم الاستقرار، مقابل تعزز مكانة جهات راديكالية في المنطقة.

(٩) خطورة تنامي المقاومة العراقية على إسرائيل، أجمع أغلب الباحثين الإسرائيليين على حقيقة مهمة مفادها أن تنامي المقاومة العراقية ضد الاحتلال الأمريكي، قد يسهم في جعل النموذج العراقي يعمم على باقي دول المنطقة ومنها فلسطين ودول المجلس، مما سيضعف مجالات التواجد الإسرائيلي فيها بعد أن تزداد موجة رفض التطبيع الخليجي – الإسرائيلي داخل صفوف النخب الفكرية والدينية ومنظمات المجتمع المدني الخليجي التي بدأت تنشط داخلها، أو على الأقل المحافظة على ديمومتها في ظل المشاريع الإسرائيلية والأمريكية التي تهدف إلى فرض سياسة الأمر الواقع على العرب للقبول بوجود إسرائيل كـــ (دولة) يجب أن تتعامل معها ول المنطقة ومن ضمنها دول الخليج العربي، بالرغم من الإرث الحاد والمتأزم للصراع العربي – الإسرائيلي[١].

ويعترف كبار الباحثين في مركز الأبحاث التابع للاستخبارات العسكرية "بأنهم ونظرائهم الأمريكيين لم يتوقعوا أن تكون المقاومة العراقية على هذا النحو من القوة"، ويرى الباحثون الإسرائيليون ومن ضمنهم "رؤوبين فدهستور" الجنرال السابق في سلاح الطيران والباحث الاستراتيجي البارز "أن المقاومة العراقية أحيت روح الرفض للوجود الأمريكي وإسرائيل على حد سواء"، واتفق المراقبون وخاصة ممن يعملون في المؤسسة العسكرية مثل رئيس هيئة أركان الجيش "موشيه يعلون" على أن المقاومة العراقية لها تأثير غير مباشر على مواصلة المقاومة الفلسطينية لزخمها[٢].

ولا يخفى الإسرائيليون من التعبير عن خشيتهم من أن تعمل المقاومة العراقية مستقبلاً على جعل العراق نقطة انطلاق للعمل ضد إسرائيل نفسها، وذلك بفتح معسكرات تدريب

١- هنري لورنس، المشرق العربي في الزمن الأمريكي - من حرب الخليج إلى حرب العراق (القاهرة : ميريت للنشر والمعلومات ، ٢٠٠٥).

٢-د. جاسم يونس الحريري، السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع السابق، ص ٢٨٠.

لمقاومين يتجهون للعمل ضدها، مشيرين إلى أنه في حال تحقق هذا السيناريو فإن بإمكان العراقيين أن يحولوا حياة الإسرائيليين إلى جحيم.

ودعا بعض السياسيين الإسرائيليين بعد احتلال العراق إلى ضرورة فك الارتباط مع الولايات المتحدة في كل ما يتعلق بمخططاتها تجاه المنطقة، حيث إن هؤلاء يشددون على أن إسرائيل ستكون أكثر ضرراً من الولايات المتحدة في حال فشل المشروع الأمريكي في العراق، ويعتبر هؤلاء كـ "يوسي ساريد" الزعيم السابق لحركة (ميريتس) "أن إسرائيل ستعاني من تبعات الفشل الأمريكي بشكل يضاعف من الأزمات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية لها"[1].

١- د. جاسم يونس الحريري، السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع السابق، ص ٢٨٠.

المبحث الثاني
واقع العلاقات الإسرائيلية الخليجية
في ضوء المتغيرات الإقليمية

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة حدوث العديد من المتغيرات الإقليمية التي أثرت بشدة في منطقة الشرق الأوسط، ولعل البداية كانت حينما قام الرئيس العراقي السابق صدام حسين بتحريك الجيش العراقي لإحتلال دولة الكويت العربية ، حيث أحدث هذا الغزو إنقساما حادا في الأمة العربية الواحدة وما تلى ذلك من أحداث عربية أو شرق أوسطية أثرت بشدة في توجهات العلاقات الخليجية الإسرائيلية وذلك على النحو التالي:

أولا: أثر الغزو العراقي للكويت ١٩٩٠-١٩٩١ (حرب الخليج الثانية) على العلاقات الخليجية – الإسرائيلية

تنوعت الوسائل الإسرائيلية لفتح قنوات جديدة من التعامل مع دول مجلس التعاون الخليجي وفق عدة اعتبارات لعل أبرزها: المناخ السياسي الدولي والإقليمي الذي اجتاح العالم بصورة عامة، والمنطقة بشكل خاص في عقد التسعينيات، وخاصة الغزو العراقي للكويت خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩١، الذي ساهم في تنشيط العلاقات الخليجية - الإسرائيلية، من خلال الوسائل والقنوات التالية:[1]

المحور الأول: الوسائل السياسية

(١) اللقاءات الثنائية والزيارات السرية والرسمية، تتميز هذه اللقاءات بالخصوصية والإعداد والتحضير المتواصل لها، لأنها لم تكن دورية، أو في مناسبات، أو محافل ذات طابع عمومي، وترجع أسباب ذلك إلى طبيعة القضايا التي كانت محل تباحث وتفاوض

1 - Molander, Johan: "The United Nations and the Elimination of Iraq's Weapons of Mass Destruction: The Implementation of a Cease-Fire Condition", in Fred Tanner (ed.): From Versailles to Baghdad: Post-War Armament Control of Defeated States (New York: United Nations/Geneva: UNIDIR, 1992), pp. 137-158

بين الإسرائيليين ودول المجلس[1].

بالنسبة لقطر نجدها من أشد الدول الخليجية حرصاً على التقارب مع إسرائيل، وذلك نظراً للرغبة القطرية في انتهاج سلوك استقلالي خارجي عن المجتمع الخليجي، وهو ما حقق لها العديد من المزايا النسبية، يأتي في مقدمتها إيجاد منافذ غير تقليدية لأهم صادراتها، ومن ثم مواردها المالية، وهو الغاز الطبيعي بعيداً عن الخليج العربي، لتجنب أيه احتمالات لتعويق هذه الصادرات من ناحية، وفتح أسواق جديدة لاسيما في أوروبا من ناحية أخرى.

فضلاً عن عما ذكر يسعى القطريون من وراء ذلك[2]، إلى ممارسة دور إقليمي خارج التجمع الخليجي يتيح لهم فرص التأثير على هذا التجمع وخصوصاً في القضايا محل التنازع والصراع، مثل قضايا الحدود مع السعوديين والبحرين، والهدف هو ممارسة ضغط على دول التجمع الخليجي للحصول على تنازلات من هذه القضايا، ومن أهم الدلالات على ذلك:

- الصفقة القطرية الإسرائيلية لنقل الغاز الطبيعي من قطر لإسرائيل لمدة ٢٠ عاماً، أما عبر خط أنابيب يمر بكل من السعودية والأردن انتهاء بميناء (إيلات)، والتي تقررت تكلفته بحوالي مليار دولار، أو من خلال تسييل الغاز في قطر، ونقله بناقلات ضخمة ومتخصصة مزودة بوسائل تبريد إلى ميناء خاص يقام بالقرب من ميناء (إيلات) ومن ثم ينقل عبر خط أنابيب داخل إسرائيل إلى ميناء (عسقلان) و(أشدود) على البحر الأبيض المتوسط لتصديره لأوروبا[3].

- وقعت شركة البترول الأمريكية (إنرون Enron) مع قطر وثيقة (نوايا) في يناير ١٩٩٥ لتصدير نحو ٥ ملايين طن من الغاز القطري إلى إسرائيل والهند بدء من عام ٢٠٠١، وستمول هذه الشركة مشروع خط الأنابيب بين قطر وإسرائيل، والذي يمكن أن يتسع مستقبلاً لتزويد الأردن والأراضي الفلسطينية بالغاز الطبيعي[4].

١- د. جاسم يونس الحريري، السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع السابق، ص ١٨٨.

٢- المرجع السابق، ص ١٨٨.

٣- فوزي عباس فاضل، التطبيع الإسرائيلي العربي ١٩٧٧ – ١٩٩٧ وسب المواجهة المطلوبة (رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٠) ص ١٧٣.

٤- د. كريم العاني، «مقاومة التطبيع ودعم الانتفاضة الفلسطينية» في مجلة شؤون عربية (العدد ١٠٨، ديسمبر ٢٠٠١) ص ٢٠٩.

- رحبت قطر بالوفد الإسرائيلي الذي جاء في عام ١٩٩٤ إلى الدوحة للمشاركة في محادثات جانبية عن السيطرة على الأسلحة.

- زيارة مدير مكتب "شمعون بيريز" إلى الدوحة في مايو ١٩٩٥ والتقاء العديد من المسئولين القطريين.

- تعتبر الزيارة التي قام بها "شمعون بيريز" في أوائل شهر ابريل ١٩٩٦ إلى قطر، هي الأولى من نوعها، من حيث الشمول، وحجم الوفد الموافق له وذلك بهدف تخفيف حجم المقاطعة العربية لإسرائيل.

- عند انعقاد مؤتمر شرم الشيخ للسلام في مارس ١٩٩٦، وجه ممثل قطر الدعوة لـ "بيريز" لزيارة بلاده[١].

- زيارة اثنين من معاوني رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو" زارا قطر في يناير ١٩٩٧.

- أجرى "دوري غولد" مستشار رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو" في يوليو ١٩٩٦ محادثات في الدوحة، حول سبل دفع عملية التطبيع، وخاصة أن هناك اتصالات سرية تتم بين إسرائيل وجهات خليجية بهدف إقامة مشاريع للتعاون المشترك في مجال الطاقة.

وفي سياق نفسه تأتي سلطنة عمان فقد حرصت هي الأخرى على إقامة اتصالات وثيقة وسرية مع إسرائيل، ومن مظاهر ذلك:

- في إبريل ١٩٩٤ كانت سلطنة عمان أول بلد عربي خليجي يستضيف رسمياً مسئولين إسرائيليين في إطار مفاوضات متعددة الأطراف حول موارد المياه في الشرق الأوسط[٢].

- قام نائب وزير الخارجية "يوسي بيلين" في نوفمبر ١٩٩٤ بزيارة إلى مسقط وتحدث عن فتح قسمين لرعاية المصالح في مسقط وتل أبيب، كما تحدث وزير الطاقة السابق "موشي شاحال" عن إنشاء خط أنابيب للغاز بين سلطنة عمان وإسرائيل، ثم قام مسئولون إسرائيليون آخرون بزيارة إلى دول خليجية أخرى.

- في سبتمبر ١٩٩٥ أنهى خبراء عمانيون وإسرائيليون اجتماعات في مسقط للاتفاق حول إنشاء مركز (الشرق الأوسط) لأبحاث تحليه المياه، بجانب خبراء من الاتحاد الأوروبي واليابان.

١- د. إيما ميريف وآخرون، أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، سلسلة دراسات ٢٥، ١٩٩٧) ص ١٢٢.

٢- مجموعة من المؤلفين، «العلاقات العمانية - الإسرائيلية»، في نشرة تقديرات إستراتيجية (العدد ١، ابريل ١٩٩٥) ص ١١.

- قام "إسحاق رابين" رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، وفي ذروة الاهتمام الحاصل آنذاك بعملية التسوية السياسية، بزيارة إلى سلطنة عمان، دون أن تحدد تفاصيل هذه الزيارة.

- شهد نوفمبر ١٩٩٥ حضور وفدين رسميين من قطر وعمان جنازة رئيس الوزراء "إسحاق رابين" الذي اغتيل في القدس[١].

ومن هنا يحرص الإسرائيليين على إقامة علاقات سريعة مع بعض دول مجلس التعاون من أجل استغلال النفط الخليجي، وتوطين الفلسطينيين في تلك الدول، وحيث أنهم لن يسمحوا لهؤلاء بالعودة إلى فلسطين، وإنهم يدركون خطورة هذا الموضوع على أمنهم، فهم يجتهدون منذ فترة طويلة، بأن يجعلوا الخليج من المناطق المناسبة لتوطين الفلسطينيين، وهو ما عبر عنه نائب رئيس الكنسيت الأسبق بالقول "إقامة صندوق دولي بمبلغ ١٠٠ مليار دولار، نصفه من أموال المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي الأخرى لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في البلاد التي تستوعبهم منذ عام ١٩٤٨"[٢].

(٢) اللقاءات في المحافل الدولية، تعتبر هذه اللقاءات قناة مهمة، وغير معلنة، وتتسم بأنها ذات نطاق شمولي سواء من حيث توقيتاته أو مضامينه، وخاصة أنها تتم في أورقة الأمم المتحدة، وعلى مستويات عالية، سواء على مستوى المندوبين الدائمين، أو على مستوى الوزراء والقادة.

والأمثلة على ذلك كثيرة، ذكر منها مثلاً لقاء حدث بين الشيخ "حمد بن جاسم" وزير الخارجية القطري مع "شمعون بيريز" في أكتوبر ١٩٩٣ في نيويورك على هامش الاجتماعات الدورية للجمعية العامة للأمم المتحدة، وعقد الاجتماع الثاني من الناحية الرسمية ما بين "بن جاسم" و"بيريز" في نيويورك في أكتوبر ١٩٩٤ ناقشا فيه إمكانية إقامة علاقات دبلوماسية على مستوى مكاتب رعاية المصالح الدبلوماسية.

وأكد "بن جاسم" في فبراير ١٩٩٥ بأن حكومته تدرس طلباً إسرائيلياً بفتح مكاتب اتصال في الدوحة على غرار المكاتب الإسرائيلية في تونس والرباط، إلا أن أكد في نفس الوقت أن الوقت لاتخاذ مثل هذه الخطوة لم يحن بعد.

١- مجموعة من المؤلفين، «العلاقات العمانية – الإسرائيلية»، مرجع سابق، ص ١٢.

٢- مجموعة من المؤلفين، «إعادة توجيه العلاقات الإسرائيلية – الخليجية»، في نشرة تقديرات إستراتيجية (العدد ٥، يونيو ١٩٩٥) ص ٢٧.

والتقى "باراك" في يناير ١٩٩٦ الشيخ "حمد بن جاسم" وزير الخارجية القطري في باريس، تناولت المحادثات بينهما سبل دفع التنمية الاقتصادية في المنطقة[١].

(٣) فتح مكاتب للتمثيل التجاري ورعاية المصالح، في الأول من أكتوبر ١٩٩٥، أصبحت سلطنة عمان أول دولة في مجلس التعاون الخليجي تقيم علاقات رسمية مع إسرائيل عن طريق تبادل الممثلين التجاريين، وأن الدبلوماسي الإسرائيلي "عوديد حاييم" بدأ مهامه لإدارة المكتب، ووافقت قطر عام ١٩٩٦ على فتح مكتبين للتمثل التجاري الإسرائيلي، عقب زيارة قام بها "شمعون بيريز" إلى الدوحة في العام نفسه[٢].

المحور الثاني: الوسائل الاقتصادية

اتخذت الوسائل الاقتصادية التي انتهجتها إسرائيل لاستهدف أسواق دول الخليج، عدة صور، منها:

(١) تبادل السلع والبضائع، وضع وزير الزراعة "يعقوب تسور" تصوراً مفاده أن منتجات بلاده الزراعية والبضائع تأمل أن يكون لها حيزاً في أسواق بلدان الخليج لتنتقل غليها عبر الأردن، كما أكد وزير الخارجية القطري الشيخ "حمد بن جاسم" في يناير ١٩٩٦ أن إسرائيل تصدر إلى دول الخليج منتجات بقيمة تزيد على ملياري دولار سنوياً، وتتنوع المنتجات الإسرائيلية ما بين الأدوية، معدات الري، الأجهزة الالكترونية، المواد الكيماوية، البذور وغيرها[٣].

وترى إسرائيل أن دول مجلس التعاون يمكنها أن تقدم رأسمالا كبيراً لاستثماره في مشاريع مشتركة، وهي بحاجة إلى التكنولوجيا التي تقدمها، وبخاصة في مجالات الحفاظ على المياه، الري، الزراعة، الطاقة، وربما في مجال بيع الأسلحة إذا لزم الأمر في المستقبل، كما أن دول المجلس تعتبر من أكبر الأسواق الاستهلاكية في العالم، وهي أسواق تهتم بالمنتجات ذات النوعية والتكنولوجيا المتقدمة، كتلك التي تبيعها إسرائيل.

ومن ناحية أخرى حاولت إسرائيل إبعاد الدعم المالي الخليجي عن الفلسطينيين، مستغلة

١- د. جاسم يونس الحريري، السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع السابق، ص ١٩٣.

٢- د. إيما ميرفي وآخرون، أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد، مرجع السابق، ص ١٢٢.

٣- د. غازي حسين، القمم والمؤتمرات الاقتصادية والأمنية من التطبيع إلى الهيمنة (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٨) ص ص ١٠٤، ١٠٦.

موقف منظمة التحرير الفلسطينية المؤيد للعراق عام ١٩٩١، لتحقيق هدفين، الأول: إضعاف الموقف الفلسطيني، والثاني: إيجاد دعم مالي جديد، لتنشيط اقتصادها من دون تكلفة باهظة[١].

(٢) المشاركة في القمم والمؤتمرات الاقتصادية، شاركت إسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي في عدة قمم ومؤتمرات اقتصادية، من أمثال قمة الدار البيضاء نوفمبر ١٩٩٤، قمة عمان الاقتصادية أكتوبر ١٩٩٥، قمة القاهرة الاقتصادية نوفمبر ١٩٩٦، مؤتمر الدوحة الاقتصادي نوفمبر ١٩٩٧، المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة نوفمبر ٢٠٠١[٢].

والتي ساهمت جميعها في زيادة التنسيق المتبادل والتفاهم المشترك في كافة المجالات الاقتصادية، وخاصة على مستوى إبرام الصفقات التجارية، مشاريع المياه، مشاريع النقل والمواصلات، السياحة، النفط والغاز، وأيضاً التركيز على عملية الإصلاح الاقتصادي وتحرير الأسواق، نمو القطاع الخاص، وغيرها.

(٣) الشركات غير الرسمية الإسرائيلية، والتي تتطلع إلى ممارسة أنشطة اقتصادية واسعة في منطقة الخليج، ومنها:

- شركة "تهال" لتخطيط وتنفيذ المشاريع المائية: وهي شركة متخصصة في مجال تطوير مصادر المياه، ومشاريع التنمية الزراعية، وتطوير شبكات المياه في المدن الكبرى، حيث انها نشطت في أكثي من ٥٠ دولة آسيوية وأفريقية وفي دول أمريكا اللاتينية، وقد اختير "آهارون أشتير" ضابط استخبارات سابق، وتولى مسئولية قسم الخليج في أحد الأجهزة السرية الإسرائيلية لتولي أنشطتها في الدول العربية، وخاصة دول الخليج[٣].

- شركة ميلكت: وهي شركة متخصصة في التنقيب عن النفط، ومد أنابيب البترول، ويمتلكها رجل الموساد المعروف "يزينرج" وله أنشطة عديدة خارج إسرائيل بتوجيهات من الموساد.

- شركة العال للخطوط الجوية: هي بصدد افتتاح فروع لها في دول مجلس التعاون الخليجي،

١- المرجع السابق، ص ص ١٠٧-١٠٨.

٢- عبد الفتاح الجبالي، «المؤتمرات الاقتصادية الشرق الأوسطية، الأهداف، النتائج، التوقعات»، في مجلة الدراسات الفلسطينية (العدد ٣٠، ربيع ١٩٩٧) ص ص ٣٤، ٣٥.

٣- نظيرة محمود خطاب، «إسرائيل ومؤتمر الدوحة والبحث عن مجال حيوي في الخليج»، في نشرة تقديرات إستراتيجية (العدد ٥٨-٥٩، سبتمبر ١٩٩٧) ص ٧٨.

ويشرف على خطة افتتاح هذا الفروع العقيد "عاموس عامير" مساعد مدير الشركة، وهو ضابط استخبارات تولى مناصب قيادية في سلاح الجو الإسرائيلي، وبصفة خاصة في شعبة الاستخبارات[1].

المحور الثالث: الوسائل العسكرية

تزايدت العلاقات كثافة وتنوعاً بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، حيث تم إبرام معاهدات دفاعية بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة وبريطانيا تضمنت إجراء تمارين ومناورات عسكرية مشتركة هدفها المعلن تطوير الكفاءة القتالية، وتوثيق التعاون العسكري، أما الهدف غير المعلن هو جعل جيوش المجلس مكشوفة أمام إسرائيل من حيث مخططاتها العملياتية، واستعداداتها الدفاعية، وتنظيماتها المحتملة في حال اندلاع حرب، والقدرة المتوافرة أو الجاهزية القتالية[2].

واهتمت الولايات المتحدة بالسيطرة على مبيعات الأسلحة في الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، إذ أسست صفقات الأسلحة مواصفات وضعتها واشنطن يتم في ضوئها تزويد الدول التي ترغب بالتزود من السلاح الأمريكي، حيث يراعى طبيعة النظام الحاكم الذي يتسلم هذه الأسلحة وطبيعة الأسلحة المبيعة باعتبار أن هناك أسلحة دفاعية محضة وأخرى تزعزع الاستقرار، وأن هناك أنظمة عدوانية وأخرى عقلانية.

ونجحت الإدارة الأمريكية في الحصول على تأييد الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، واستصدرت بياناً خماسياً يختص بتقيد صادرات الأسلحة التقليدية إلى الشرق الأوسط من دون كل أقاليم العالم وفرض حظر على التقنية التكنولوجيا المتقدمة لصناعة الصواريخ، واستثنت الولايات المتحدة أطرافاً معينة من قيود الحصول على الأسلحة والمعدات العسكرية تحت دعوة احتياج هذه الأطراف لها للحفاظ على أمنها، وعلى رأسها: إسرائي والسعودية ومصر[3].

ولابد من الإشارة إلى أن ارتفاع إمداد دول مجلس التعاون بالسلاح الأمريكي يحقق

١- المرجع السابق، ص ٧٩.

٢- بسام العسلي، «العولمة والمتطلبات الإستراتيجية»، في مجلة الدفاع العربي (بيروت: دار الصياد انترناشيونال، العدد ٢، السنة ٥، نوفمبر ٢٠٠٠) ص ٢١.

٣- طلعت مسلم، قضايا ومتطلبات الأمن العسكري العربي في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة ٢، ٢٠٠٠) ص ٢٩١.

أهدافاً ذات أبعاد إستراتيجية تعد من أنواع الإنهاك الاقتصادية لتلك الدول مالياً، فضلا عن تشجيع تلك الدول لتكون السوق الأساسية لتشغيل مصانع الأسلحة الأمريكية، إضافة إلى تغذية عوامل عدم الاستقرار في المنطقة، وتنمية ظروف سباق التسلح، وفقدان عامل الثقة الذي يخلقه امتلاكها للأسلحة، إضافة إلى تشجيع ظاهرة انتشار الصراعات المسلحة وخاصة ذات الطبيعة الإثنية وخلافات الحدود التي تعد تحدياً آخر أمام دول مجلس التعاون، التي أصبحت ملمحاً أساسياً لعالم ما بعد الحرب الباردة، والتي تشكل في الحصيلة النهائية خلخلة للجهود الدولية لضبط التسلح كأحد متغيرات فرض عمليات إقرار السلم والأمن الدوليين في مناطق الصراع والتوتر حول العالم[1].

إن شركات السلاح من مصلحتها تأجيج الصراعات الخارجية، وخلق بؤر صدام هنا وهناك، وتصعيد عناصر الفتنة والكراهية بين الشعوب والقوميات لتصريف إنتاجها الضخم من الأسلحة والذخائر، وشتى أنواع أسلحة الدمار.

ثانيا: أثر الحرب الإسرائيلية على كلاً من لبنان ٢٠٠٦ وغزة ٢٠٠٨ على العلاقات الخليجية - الإسرائيلية

عند وقوع الاعتداءات الإسرائيلية على كلاً من لبنان وغزة في ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ بالتوالي، كانت علاقات إسرائيل مع دول مجلس التعاون الخليجي تشهد انفراجة إيجابية غير مسبوقة، عقب تحسين صورتها بالانسحاب من قطاع غزة في عام ٢٠٠٥، لتقنع العالم ومن ضمنه دول المجلس بأنها راغبة في السلام ومن ثم أنها تستحق المكافأة أي تحسين العلاقات معها بشكل كبير وإنهاء ما يسمى بالمقاطعة أو العزلة الإسرائيلية تماماً من قاموس العلاقات الدولية[2].

ومن هذا المنطلق جاءت ردود الفعل الخليجية متخاذلة ومتراجعة بشكل إزاء هذه الاعتداءات الوحشية، في مقابل اتجاه نحو تحسين العلاقات واتخذ خطوات تطبيعية مع إسرائيل، على كافة المستويات ومن بينها زيادة الزيارات المتبادلة بين الجانبين، سواء لمسئولين رسمين أو لرجال أعمال.

وتسربت في عام ٢٠٠٨ إشارات إسرائيلية-أمريكية حول إمكانية استعانة دول مجلس التعاون الخليجي بإسرائيل كمظلة نووية ضد القدرات النووية الإيرانية، حيث أعلن "سامي

١- مالك عوني، «صناعة الدفاع وإستراتيجية الولايات المتحدة الأمنية.. تحولات ما بعد الحرب الباردة»، في مجلة السياسة الدولية (العدد ١٣٨، أكتوبر ١٩٩٦) ص ٧٧.

٢- أشرف سعد العيسوي، «التطبيع الخليجي – الإسرائيلي.. المظاهر والدلالات»، مرجع السابق، ص ١٦٦.

الفرج" في فبراير ٢٠٠٨، وهو مدير مركز الكويت للدراسات الإستراتيجية ويعمل مستشاراً للحكومة الكويتية ولمجلس التعاون الخليجي، أن امتلاك طهران قدرات نووية من شأنه إطلاق سباق تسلح نووي في المنطقة، وأبدى قبولاً صريحاً بمظلة نووية إسرائيلية لحماية دول مجلس التعاون حال امتلاك إيران سلاحاً نووياً[١].

١- موقف دولة الكويت وإنعكاسه على العلاقات

في الصحافة الكويتية، يبرز اسم صحيفة «الرأي» كمتهمة بالتطبيع، ففي أغسطس ٢٠٠٩، تواردت أنباء عن خطوات تطبيعية جديدة يتم مناقشتها، تتضمن السماح للطائرات الإسرائيلية بالتحليق في أجواء الخليج، ومنح مقابلات صحافية لوسائل الإعلام الإسرائيلية وفتح مكاتب تجارية لإسرائيل، وبعد حوالي ثلاثة أسابيع، نشرت «الرأي» لقاء مع الرئيس الإسرائيلي «شمعون بيريز» يدعو فيه إلى تطبيع العلاقات، كما أجرت الصحيفة «الرأي» لقاء آخر مع عضو الكنيست الإسرائيلي «شاؤول موفاز» المتهم بالتورط في جرائم حرب منذ أيام خدمته في الجيش الإسرائيلي[٢].

وفي مايو ٢٠١٠، وقعت مجزرة أسطول الحرية الذي كان على متنه أفراد كويتيون في طريقهم إلى قطاع غزة المحاصر، اجتمع يومها مجلس الأمة الكويتي وصوت لصالح الانسحاب من المبادرة العربية، إلا أنه عاود وتراجع عن هذا القرار وتم التأكيد على البقاء في المبادرة، وفي عام ٢٠١١، أوردت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية خبراً مفاده أن الكويت تخلت بصمت عن ملاحقة إسرائيل قضائياً في قضية أسطول الحرية.

ناهيك عن النشاط الواسع لشركة ألستوم (Alstom) الفرنسية، التي تدعم الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، ففي ٢٠٠٧ فازت بعقد يبلغ ١٥٠ مليون يورو لتطوير خمسة توربينات غاز في الكويت، وقد تفاخرت الشركة في بيان لها بهذا الفوز قائلة «إن شركة الغانم الدولية للتجارة والمقاولات المحدودة اختارت ألستوم نتيجة سجلها في إنهاء مثل هذه

١- ياسر قطيشات، حقيقة (تطبيع العلاقات الخليجية – الإسرائيلية) أزمة أم واقع؟، آراء حول الخليج، متاح على: http://araa.sa/index.php?view=article&id=2931:2014-08-05-14-57-59&Itemid=172&option=com__content. تاريخ الدخول ٢٠١٥/١١/٢٠.

٢- أحمد صبري و إسراء المفتاح و صالح العامر، «الواقع والمأمول: رصد لحالات التطبيع الصهيوني في دول المجلس في مقابل فرص المقاطعة وسحب الاستثمارات»، في عمر الشهابي و محمود المحمود (محررون)، الثابت والمتحول ٢٠١٥: الخليج و الآخر (الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، ٢٠١٥) ص ١٤٥.

المشاريع في منطقة الخليج بسرعة قياسية مثل مشروع DUBAIL في الإمارات ومشروع الحد ٢ في البحرين[1].

٢- موقف سلطنة عمان وإنعكاسه على العلاقات

قام وفد إسرائيلي بزيارة سلطنة عمان في ٢٠٠٤ و٢٠٠٦، وتم الإطلاع على مركز (الشرق الأوسط لأبحاث تحلية المياه)، وهو مركز استخدم في أغراض تطبيعية بين إسرائيل ودول أخرى مثل الأردن وقطر والسلطة الفلسطينية.

كما ذكرت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية في ٢٠٠٩ أن دبلوماسياً إسرائيلياً رفيعاً قد زار عمان وعقد محادثات مع مسؤولين فيها، بهدف بحث التطبيع العماني مع إسرائيل، بما في ذلك رفض الحكومة العمانية اجتماعات المقاطعة العربية حتى في جامعة الدول العربية.

وذكرت وثيقة مؤرخة في يوليو ٢٠٠٩ أن وزير الخارجية العماني «يوسف بن علوي» على اتصال بإسرائيل، وأنه تشمل الاتصالات عقد لقاءات مباشرة مع وزيرة الخارجية الإسرائيلية حينها «تسيبي ليفني»[2].

١- موقف مملكة البحرين وإنعكاسه على العلاقات

لقاء وزير الخارجية البحريني «خليفة بن أحمد آل خليفة» نظيرته الإسرائيلية «تسيبي ليفني» والدعوة إلى إنشاء منظمة إقليمية تضم إسرائيل، كما قامت الحكومة البحرينية في أكتوبر ٢٠٠٩ بالاعتراض على مقترح لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في مجلس النواب الخاص بوقف التطبيع التعامل مع إسرائيل، بحجة أن هذا المقترح يعد تدخلاً من النواب في صياغة تشريعات تختص بشؤون السياسة الخارجية التي هي من صلاحيات الملك والسلطة التنفيذية.

وكتب ولي العهد «سلمان بن حمد» في العام ٢٠٠٩ مقالاً في صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية دعا فيه إلى التطبيع مع إسرائيل وفتح قنوات للتواصل مع الشعب الإسرائيلي،

1 -" Kuwait MPs want Iran envoy expelled over 'spy cell." Kuwait Times. May 3. 2010. See also "Kuwait charges 6 men. woman with espionage." AFP. August 4. 2010.

2 - James A. Baker. The Gulf States And Israel–Palestinian Conflict Resolution (Texas: Baker Institute Policy Report. Number 16 September 2014) P 10.

وكرر دعوته للقادة العرب إلى مخاطبة الإسرائيليين من خلال وسائل الإعلام الإسرائيلية لتسهيل جهود السلام في منطقة الشرق الأوسط[١].

٤- موقف دولة قطر وإنعكاسه على العلاقات

قامت وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة «تسيفي ليفني» بزيارة إلى قطر في إبريل ٢٠٠٨، شاركت خلالها بأعمال منتدى الديمقراطية والتنمية الثامن، والتقت ليفني أثناء الزيارة كبار المسؤولين القطريين وبحثت معهم ___بالإضافة إلى جملة قضايا ثنائية سياسية واقتصادية- قضية تزويد قطر لإسرائيل بالغاز الطبيعي في صفقة بلغت قيمتها (١١,٤) مليار دولار، كما التقت «ليفني» أيضاً في الدوحة وزير الخارجية العماني «يوسف بن علوي»، وهو اللقاء الأول من نوعه -علناً-على هذا المستوى بين إسرائيل وسلطنة عمان[٢].

بعد سنوات من التطبيع العلني والمباشر عن طريق مكتب التمثيل الصهيوني في الدوحة، أنهت قطر في ٢٠٠٩ التمثيل السياسي الإسرائيلي إثر حرب غزة ٢٠٠٩، وذلك في مناورة سياسية منها وجزء من تنافسها الإقليمي مع السعودية، إلا أن هذا الأمر لم يمنع من وجود دعوات ومباحثات سرية لإعادة العلاقات بين البلدين إلى ما كانت عليه[٣].

لكن بالرغم من انحسار التطبيع السياسي، ألا أن التطبيع الرياضي والفني لا زال قائماً في قطر. ففي ديسمبر ٢٠١٠، صدر فيديو ترويجي لترشيح قطر لاستضافة كأس العالم في ٢٠٢٢ تضمن مقطعاً يروّج للتطبيع في سياق محاولة الفوز بالاستضافة، حيث ظهر فتى إسرائيلي يتحدث عن إيجابيات مشاركة فريق إسرائيلي في البطولة مع فرق عربية، وأعلن رئيس اللجنة المشرفة على الاستعدادات لاستضافة الكأس السماح للرياضيين الإسرائيليين بالمشاركة في البطولة[٤].

بعد ذلك في عام ٢٠١١، أثناء دورة الألعاب العربية التي أقيمت في قطر، تم نشر خريطة

١- أحمد صبري و إسراء المفتاح و صالح العامر، «الواقع والمأمول: رصد لحالات التطبيع الصهيوني في دول المجلس في مقابل فرص المقاطعة وسحب الاستثمارات»، مرجع السابق، ص ١٥٠.

٢- ياسر قطيشات، حقيقة (تطبيع العلاقات الخليجية – الإسرائيلية) أزمة أم واقع؟، مرجع سابق.

3 - Jim Zanotti, Israel and Hamas: Conflict in Gaza (2008-2009) (Washington: congressional Research service, 19 February 2009) P 26

٤- في تفصيل ذلك يمكن الرجوع إلى: سامي ريفيل، قطر وإسرائيل - ملف العلاقات السرية (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، ٢٠١١).

دولة كل وفد رياضي أثناء دخوله أرض الملعب، ولدى دخول الوفد الفلسطيني كانت الخريطة المعروضة إلكترونياً عبارة عن رسم مشوه لخريطة فلسطين، حيث كانت مختصرةً بالضفة الغربية وقطاع غزة فقط، وليس واضحاً ما إذا كان عرض الخريطة بهذا الشكل نتيجة قرار رسمي أم بسبب الاعتماد على شركات أجنبية قد تقع في مثل هذه الأخطاء من دون قصد أو معرفة[1].

وفي ٢٠١٢، استضافت قطر لاعبة تنس إسرائيلية، وفي أكتوبر ٢٠١٣ سُجّلت مشاركة إسرائيلية ورفع للعلم الإسرائيلي في أكاديمية التفوق الرياضي (اسباير). وأيضاً في العام نفسه، استضافت قطر حفلاً للموسيقار الإسرائيلي «دانييل بارينبويم» في الحي الثقافي كتارا.

٥- موقف دولة الإمارات وإنعكاسه على العلاقات

قررت الإمارات، بعد نحو شهر من حرب غزة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩، منح لاعب تنس إسرائيلي تأشيرة دخول للمشاركة في بطولة في دبي، ورفع علم إسرائيل للمرة الأولى في أبو ظبي خلال اجتماع للوكالة الدولية للطاقة المتجددة في حضور مسؤولين إسرائيليين[2].

وفي أوائل ٢٠١٠، أصبح وزير البنية التحتية الإسرائيلي الذي ينتمي إلى قيادات حزب «إسرائيل بيتنا» المتشدد «عوزي لنداو» أول وزير إسرائيلي يزور الإمارات رسمياً وعلنياً، وبعد الزيارة بثلاثة أيام فقط، أقدمت إسرائيل على اغتيال القيادي في حركة حماس «محمود المبحوح» في دبي، والتي أطلق من بعدها رئيس شرطة دبي «ضاحي خلفان» تصريحات عدائية ضد إسرائيل.

ولكن بعد أقل من عام، في ديسمبر ٢٠١٠، استضافت الإمارات فريق سباحة إسرائيلياً، وفي يناير ٢٠١٤، زار الإمارات وزير الطاقة الإسرائيلي «سلفان شالوم» للمشاركة في مؤتمر حول الطاقة[3].

١- سامي ريفيل، قطر وإسرائيل - ملف العلاقات السرية، مرجع سابق، ص. ٦ وما بعدها

2- Roni Sofer. "Landau 1st Israeli minister to visit Abu-Dhabi." Ynetnews. May 18. 2010

3- Jim Zanotti. Israel and Hamas: Conflict in Gaza (2008-2009). Optic. P 28.

٦- موقف المملكة العربية السعودية وإنعكاسه على العلاقات

في عام ٢٠٠٩ أعلنت إسرائيل بأنها تتمتع بالسلام مع الأردن ومصر والإمارات والسعودية، ولذا لاقى المقال الذي كتبه الكاتب «محمد الرطيان» بعنوان «تسلل سياسي أم تطبيع رياضي» نقد شديد بسبب رفضه تعيين مدرب إسرائيلي لنادي بورتسموث البريطاني الذي يملكه رجل الأعمال السعودي «علي الفرج».

إضافة إلى ذلك تحتضن السعودية شركة فيوليا ___ وهي شركة فرنسية تدعم الاحتلال الإسرائيلي وساهمت في مشاريع ونشاطات استعمارية في أراضي ١٩٦٧، من خلال شركتين محليتين (Veolia Water Solutions and Technologies Saudi-Industries Ltd. and Sidem Saudi Ltd). وفي عام ٢٠١٣، وقعت عقداً بقيمة ٣٠٠ مليون يورو مع شركة مرافق الكهرباء والمياه بالجبيل وينبع لبناء مصنع لتحلية المياه، كما وقعت ٦٢ صفقة في المملكة العربية السعودية منذ عام ٢٠٠٧، وفي عام ٢٠٠٨، وقعت صفقة أخرى مع شركة المياه الوطنية لإنتاج المياه وتوزيعها وجمع مياه الصرف الصحي التي تخدم ٤,٥ مليون نسمة. ومن المتوقع أن يحقق العقد أرباحاً للشركة تقدر بأربعين مليون جنيه إسترليني[١].

وفي عام ٢٠١٠، عقد الأكاديمي الإسرائيلي «يائير هيرشفيلد» الذي يرأس مؤسسة (التعاون الاقتصادي) التي تهدف إلى إحلال السلام، ثلاثة لقاءات على الأقل مع رئيس مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية بالسعودية «أنور عشقي» ضمن ما يعرف باسم «المسار الثاني» للمفاوضات، حيث تمحورت أفكار اللقاء حول فكرة منح غزة وضعاً جديداً مستقراً وشبه مستقل، ونزع سلاح حماس في مقابل الاعتراف بالحركة كحاكم للقطاع ومساعدات اقتصادية كبيرة لتطوير البني التحتية.

وفي ٢٠١٠، تم الإعلان عن تعاون اقتصادي بين مجموعة IDB الإسرائيلية الضخمة التي كان يرأسها الملياردير الإسرائيلي "نوحي دانكنر" من جهة وجهاز قطر للاستثمار

١- أحمد صبري و إسراء المفتاح و صالح العامر، «الواقع والمأمول: رصد لحالات التطبيع الصهيوني في دول المجلس في مقابل فرص المقاطعة وسحب الاستثمارات»، مرجع سابق، ص ٢٠٠.

ومجموعة العليان السعودية من جهة أخرى[1].

وزادت فرص التجارة بين إسرائيل والدول العربية بسبب الحرب في سوريا، وأصبحت إسرائيل محطة لتنزيل البضائع القادمة من أوروبا قبل نقلها إلى الأردن ومن ثم نقلها إلى عدة دول من بينها السعودية، مما رفع عدد الشاحنات التي تعبر بين إسرائيل والأردن بنسبة ٣٠٠٪ منذ عام ٢٠١١.

وفي نوفمبر ٢٠١٢، زار الحاخام الإسرائيلي «ديفيد روزين» السعودية ضمن جهود حوار الأديان وشارك في مؤتمر مدريد لحوار الأديان، ومن جهة أخرى قام وزير الإعلام السابق «أياد مدني» الذي تسلّم الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، بزيارة إلى القدس مما أثار انتقاد أطراف عدّة مثل الشيخ رائد صلاح والأزهر والكنيسة المصرية.

وأثار «تركي الفيصل» الجدل حين صافح نائب وزير الخارجية الإسرائيلي المتطرف «داني أيالون» مطلع ٢٠١٠، وتكررت مبادرات الفيصل تجاه إسرائيل وتضمنت لقاءاته العلنية مع مسئولين إسرائيليين كان أحدها في مايو ٢٠١٤ مع المسئول الاستخباراتي الإسرائيلي «عاموس يادلن» الذي قاد الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية أثناء حرب غزة الأولى (٢٠٠٨- ٢٠٠٩).

وفي ٢٠١٢، نشر عسكري سعودي مقالاً في «العرب نيوز» يدعو إلى التطبيع مع إسرائيل، ونشر عسكري آخر مقالاً في «جوينت فورس كوارترلي» يدعو إلى التطبيع أيضاً[2].

ثالثا: أثر المشروعات البديلة للنظام العربي الإقليمي (المشروع الشرق أوسطي) على العلاقات الخليجية - الإسرائيلية

تبنت النخب الفكرية والقيادية السياسية في إسرائيل رؤى وتصورات أولية تجاه دول مجلس التعاون، وهي في الخلاصة تقوم على ضرورة زيادة الاهتمام بتلك الدول، فمع إطلالة عقد التسعينيات، شرعت إسرائيل، التي تخطط لإقامة نظام «شرق أوسطي جديد» بدعم

١- أحمد صبري و إسراء المفتاح و صالح العامر، «الواقع والمأمول: رصد لحالات التطبيع الصهيوني في دول المجلس في مقابل فرص المقاطعة وسحب الاستثمارات»، مرجع سابق، ص ١٨٠. وكذلك:
Gulf Arab states deem Israel key to security." Middle East Newsline. July 27. 2010

٢- أحمد صبري و إسراء المفتاح و صالح العامر، «الواقع والمأمول: رصد لحالات التطبيع الصهيوني في دول المجلس في مقابل فرص المقاطعة وسحب الاستثمارات»، مرجع السابق، ص ١٨٥.

من الولايات المتحدة، في خطوات عملية لاختراق منطقة الخليج العربي، من أجل الربط بين مفاوضات السلام العربية – الإسرائيلية من جهة، والاختراق الإسرائيلي لهذه المنطقة من جهة أخرى، بحيث إن كل تنازل إسرائيلي بسيط للجانب العربي في محادثات السلام، يكون ثمنه زيادة في التغلغل في منطقة الخليج العربي التي تعتبر منطقة رخوة سياسيًا[1].

١- أهداف ووسائل دمج منطقة الخليج العربي في النظام الشرق الأوسطي

تقدمت إسرائيل بعدد من الاقتراحات التي تهدف إلى زيادة التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي على كافة المستويات والأصعدة، وذلك في إطار إقليمي شرق أوسطي بدلاً من الإطار العربي القديم، للاستفادة من المجال الحيوي الموجود في هذه المنطقة الحيوية الذي لا يتوفر في أية منطقة أخرى؛ من أجل تحقيق عدة أهداف رئيسية متنوعة، تشمل:

- الاستفادة من ثروات النفط والغاز الضخمة في إقامة المشروعات المشتركة.
- الربح من الأسواق الخليجية وطاقتها الاستهلاكية.
- السيطرة على الموارد المالية والمادية الخليجية.
- الاستفادة من السياحة الوافدة من الخليج والتي قد تصل إلى حجمها سنوياً ما بين ٢-٣ ملايين شخص[2].
- تحقيق تسويات سلمية مع الخليج لا تسلب من إسرائيل مكاسبها من حرب عام ١٩٦٧.
- التسليم بوجود إسرائيل بصورة مباشرة ومن دون شروط.
- اختراق منطقة الخليج العربي بحيث تكون الحدود مفتوحة، وتجارة حرة، والتعاون متزايد.
- زيادة في التفكك للموقف العربي.
- إضعاف جهات التفاوض الأساسية من خلا إفساح المجال أمام القرار الإسرائيلي، وجعله بمنأى عن أية ضغوط عربية أو خليجية مؤثرة.
- إفراغ دول مجلس التعاون من الأسلحة الدفاعية والهجومية أيضاً لوضعها خاوية عسكرياً أمام ترسانة إسرائيل العسكرية.

١- ياسين مجيد، «التقارب الإسرائيلي الخليجي يهدد الأمن الإيراني»، في مجلة شؤون الأوسط (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد ٤٩، فبراير ١٩٩٦) ص ٩٥.

٢- نظيرة محمود خطاب، «إسرائيل ومؤتمر الدوحة والبحث عن مجال حيوي في الخليج»، مرجع السابق، ص ص ٧٣-٧٤.

- محاولة ربط دول مجلس التعاون بشبكة من الطرق، إضافة إلى الروابط الاقتصادية مع إسرائيل، لاستثمار سواحل البحار والموانئ الخليجية لصالح إسرائيل[1].

ومن أهم الأفكار والتصورات الإسرائيلية التي قدمت وطرحت في العديد من المجالات في هذا الصدد:

- مقترحات البروفيسور الإسرائيلي «يائير هرشفيلد» في اجتماعات لجنة التنمية والتعاون الاقتصادي المنبثقة عن المفاوضات المتعددة الأطراف منذ بداية تشكيلها في أوائل عام ١٩٩٢ تضمنت إلغاء المقاطعة العربية الاقتصادية لإسرائيل، والمشاركة في البحث والتنقيب عن الموارد الطبيعة في المنطقة وتمويل البحوث وتوسيع أسواق المنطقة، وتأسيس (بنك إقليمي للتنمية في الشرق الأوسط) تسهم فيه الدول العربية النفطية والدول الصناعية إلى جانب مؤسسات التمويل الدولية[2].

وذلك بهدف تنمية شبكة واسعة ومتنامية من التشابكات الاقتصادية بين الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصاديات العربية، مما يجعل كلفة الانفصال عالية جداً بالنسبة الأطراف الخليجية التي تود الانسحاب أو الفكاك من أسس تلك الترتيبات الإقليمية الجديدة.

ومثال على ذلك أن رسوم تصدير طن واحد من نفط الخليج العربي إلى غرب أوروبا عن طريق قناة السويس تبلغ نحو ١٨ دولاراً أمريكياً، بينما إذا تم النقل بواسطة أنابيب تمر عبر شبه الجزيرة العربية، وتصب في موانئ حيفا وأشدود وغزة، فإن هذا الترتيب الجديد سوف ينتج عنه وفورات مالية في حدود ٣-٦ دولارات للطن الواحد، وذلك بفضل التكنولوجية الإسرائيلية ذات القدرة والإمكانيات العالية[3].

- أما في المجال السياحي، فيوجد عدة أطروحات إسرائيل، ومنها على سبيل المثال لا الحصر المشروع المسمى «ريفيرا البحر الأحمر» الذي يربط بين ساحل إيلات والعقبة وطابا، وهذا يتطلب بدوره فتح الحدود بين مصر وإسرائيل والأردن من خلال قطاع على طول

١- د. جاسم يونس الحريري، السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع السابق، ص ١٨٣.

٢- كريم سيد كنبار، البيئة الدولية وتسوية الصراع العربي الإسرائيلي بعد الحرب الباردة (رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، سبتمبر ١٩٩٨) ص ١٥٦.

٣- د. جاسم يونس الحريري، السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع السابق، ص ١٧١.

الساحل من جزيرة المرجان عبر طابا وساحل المرجان في إيلات وصولاً إلى الساحل الأردني في العقبة حتى السعودية، وهذا المشروع يقضي بقيام تعاون إقليمي رباعي أطرافه هي: مصر وإسرائيل والأردن والسعودية[1].

وفي اتجاه آخر يتحدث الإسرائيليون عن فتح الحدود للحجاج المسلمين في صورة برنامج متكامل يشمل الرحلات الجوية والإقامة في المدن المقدسة الثلاث عند المسلمين: مكة المكرمة، المدينة المنورة، والقدس الشريف، ويقول أصحاب هذه الفكرة إن المشروع هو بمثابة «منجم ذهب»، ويوجد رجال أعمال يظهرون اهتماماً بهذا المشروع وفي مقدمتهم رجل الأعمال الإسرائيلي الشهير «نمرودي» وغيره[2].

– أما في مجال المياه فقد طرح وزير الزراعة الأسبق «روفائيل ايتان» فكرة للتعاون الإقليمي مفادها «أن تستثمر الدول الغنية، أي دول مجلس التعاون، المبالغ المطلوبة لإقامة منشآت ضخمة يمكنها تحليه مئات ملايين الأمتار المكعبة من المياه في السنة، لمصلحة إسرائيل والأردن ومصر، وتتطلب تحليه هذه المياه كمية هائلة من الطاقة يمكن أن تتوافر من خلال مفاعلات نووية لإنتاج الكهرباء، على أن يتحول جزء من طاقتها لتحليه مياه البحر، وخاصة أن دول الخليج تستطيع المساهمة في إنشاء مفاعلات نووية منها بقوة (٥٠٠) أو (١٠٠٠) ميجاوات، وبالتالي أن إقامة ثلاثة أو أربعة مفاعلات نووية، واحد عند حدود إسرائيل، الأردن، السعودية، والثاني في قطاع غزة بالقرب من سيناء، والثالث في منطقة الساحل في الشمال، والرابع على الساحل في وسط إسرائيل، تتمكن من تحليه ٥٠٠ مليون وحتى مليار م٣ من مياه البحر في السنة بكلفة معقولة وبهدف تطوير مناطق قاحلة في إسرائيل والأردن

1 - Recent reports even said that Israel intends to field nuclear-armed Dolphin-class submarines along the Iranian coastline. Israel is widely believed to possess nuclear weapons. but Jerusalem has neither confirmed nor denied its possession of an atomic arsenal. Israeli submarines are known to periodically visit the area. but this is the first report that they may be permanently stationed there. See also "Israel subs with nukes in Gulf." The Jerusalem Post. May 30. 2010

٢- كمال إبراهيم، «ملف إسرائيل إلى المتعدد»، في مجلة شؤون الأوسط (العدد ٦، فبراير ١٩٩٢) ص ١٣٣.

ومصر والسعودية»[1].

- وتوجد أيضاً دراسات إسرائيلية تضع ما يسمى بـ (السلام الاقتصادي) بين إسرائيل والدول العربية بصورة عامة، ودول مجلس التعاون بصورة خاصة في دائرة الضوء، ومنها إسهامات البروفيسور «نداف هاليفي» من الجامعة العبرية الذي أوضح أن العلاقات التجارية التي ستنشأ بين إسرائيل والدول الخليجية ستكون بموجب شروط سياسية تعطي لها الشروط نفسها التي تمنح للدول الأخرى، أي لا معاملة تفضيلية، ولا عوائق خاصة رسمية، وخاصة مع الدول المجاورة التي يمكن أن تنقل إليها السلع براً بتكاليف رخيصة، أمثال المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الأمارات العربية، لأن هذه البلدان تستورد كميات من السلع التي تنتمي إلى الأصناف نفسها التي تعتبر صادرات إسرائيلية رئيسية[2].

٢- صورة دول مجلس التعاون الخليجي في أفكار «شمعون بيريز»

دخلت دول الخليج ضمن إطار الترتيبات الإقليمية المقبلة للمشروع (الشرق أوسطي الجديد)، والذي يقوم على ثلاثة عناصر، العنصر الأول وهو خاص بالمجال الاقتصادي، وهو يعتمد في بنائه على ثلاث مراحل: المرحلة الأولى، وتتضمن إنشاء معهد أبحاث مشترك لإدارة الصحراء، أو مصالح تعاونية لتحليه المياه[3].

أما المرحلة الثانية تتضمن إقامة اتحادات (كونسورتيومات) دولية تتولى تنفيذ المشاريع التي تتطلب استثمار رساميل هائلة، بإشراف البلدان ذات العلاقة في المنطقة، علاوة على أطراف أخرى ذات مصلحة بالأمر أيضاً. ومن الأمثلة على هذه المشاريع قناة البحر الأحمر - البحر الميت، مقرونة بتطوير التجارة الحرة، والسياحة على امتدادها، وإنشاء ميناء مشترك إسرائيلي - أردني - سعودي، وتطوير الطاقة الكهرومائية، وتحليه المياه، وتطوير صناعات البحر الميت جيدة التخطيط. أما المرحلة الثالثة فتشمل سياسة الجماعة الإقليمية، مع التطوير التدريجي للمؤسسات الرسمية.

ويرى «شمعون» أن دول الخليج يجب أن تسهم في حل الإشكالية الاقتصادية الموجودة في المنطقة والقائمة على وجود مجتمعات متنافرة من المستويات الاجتماعية الاقتصادية

١- المرجع السابق، ص ص ٣٨، ٣٩.

٢- د. جاسم يونس الحريري، السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع السابق، ص ١٧٥.

٣- نظيرة محمود خطاب، «إسرائيل ومؤتمر الدوحة والبحث عن مجال حيوي في الخليج»، مرجع سابق، ص ٧٨.

والمستويات المعيشية ونصيب الفرد من الدخل القومي، وذلك من خلال النظر إلى المنطقة وكأنها مشدودة بأربعة أحزمة اقتصادية سياسية، وهي: الحزام الأول نزع السلاح، إذ يرى أن منطقة الشرق الأوسط تنفق قرابة ٦٠ مليار دولار على السلاح سنوياً، ولو تم تقليص هذا المبلغ إلى النصف فستتوفر أموال طائلة لتنمية كامل المنطقة من دون المساس بالأمن القومي لأية أمة بمفردها.

والحزام الثاني: المياه والتكنولوجية الحيوية والحرب على الصحراء، ويهدف إلى صبغ منطقة الشرق الأوسط بالخضرة، وإمداده بوفرة من الأغذية تسد حاجات سكانه الكثيرين، الحزام الثالث: الهياكل الارتكازية للنقل والمواصلات، أي أن كل سوق مشتركة ترتكز على الميزة النسبية للقرب الجغرافي، لكن هذه الميزة تبقى نظرية مجردة في ظل غياب هياكل ارتكازية مناسبة[١].

أما الحزام الرابع: السياحة، فهو صناعة مهمة تستطيع في مدة وجيزة نسبياً أن تدر الأرباح، وتوفر فرص العمل، ولذا يجب إعطاء أهمية خاصة لمنطقة البحر الأحمر، لاسيما أن إحدى دول مجلس التعاون (السعودية) لها سواحل عليه، وكذلك أهمية إقامة حلف استراتيجي للدول المتشاطئة على هذا البحر للتركيز عبر عدة قضايا منها على سبيل المثال التعاون في عمليات الإنقاذ البحري والجوي، إقامة شبكة اتصالات للإنذار المبكر من المناورات البرية والبحرية، كما يمكن الحفاظ على النظام الإقليمي من خلال المشاريع المشتركة، الأبحاث، تطوير مصادر الغذاء من البحر وكذلك السياحة.

أما العنصر الثاني الخاص بالمجال السياسي، يقوم على إدراك إسرائيل بأهمية تحقيق وخلق علاقات سياسية واقتصادية مع دول مجلس التعاون، وخاصة بعد استتباب السلام في المنطقة، بما يساعد على فتح الحدود بين الدول، وخاصة بعد إعادة تشغيل خط سكة حديد الحجاز الممتد من المدينة المنورة في الجنوب مروراً بوادي الأردن إلى دمشق في الشمال مرتبطاً بحيفا الذي ظل يعمل في السابق حتى عام ١٩٤٨، وهو ما سيعود بالمزيد من الفوائد والمكاسب وخاصة في مجال زيادة زيارات العائلات والرحلات إلى الأرياف، وسيصبح

١- المرجع السابق، ص ٩٠. كذلك:
Yossi Melman. "Mati Kochavi guards the oil wells in the Gulf." Haaretz. September 18، ٢٠٠٨. See also Zadok Yechezkely. "The guardians of the Gulf." Yedioth Ahronoth. March.١٢، ٢٠١٠

بإمكان السياح الأوروبيين السفر من تركيا عبر سوريا وإسرائيل والأردن والمملكة العربية السعودية والخليج العربي[1].

وبالرغم من إضفاء «بيريز» على أطروحاته في مجال فتح الحدود وإحياء خط سكك الحديد الطابع المدني، كانعكاس من بين الانعكاسات التي يمكن أن تقتطفها دول مجلس التعاون، إلا أنه من جانب آخر لا يثير حقيقة مهمة مفادها[2] أن تلك المشاريع هي في الوجه الآخر تمثل فتح المجال للأجهزة الإسرائيلية لاختراق دول المجلس، واستثمار التسهيلات في مجال الجوازات وعدم فرض أية قيود على دخول الأجانب ومنهم الإسرائيليون أو اليهود من جنسيات أجنبية أخرى كالأمريكية والبريطانية، واستثمار هذا الأمر لصالح تنفيذ تواجد أوسع لهم داخل تلد الدول لصالح إسرائيل، إضافة إلى استثماره لخط سكك الحديد في نقل بضائعه بكلفة منخفضة قياساً إلى تكلفة نقل البضائع من خلال طرق المواصلات الأخرى، ناهيك عن إمكانية نقل أي وحدات عسكرية إسرائيلية إلى قلب الجزيرة العربية والخليج العربي، بل إلى أبعد نقطة من دول المجلس في حالة حدوث أي احتكاك عسكري في المستقبل المنظور، كل ذلك لا يريد أن يعطيه «بيريز» أهمية، محاولاً تقديم تصورات للرأي العام الخليجي لإغرائه بأطروحات السياحة والزيارات العائلة.... إلخ، وهو منطق إسرائيلي معروف يستخدم التبرير لصالح أطروحاته الشرق أوسطية.

أما العنصر الثالث والأخير فهو المجال العسكري، حيث يركز فيه على قضية الأمن القومي الإسرائيلي، ولكنه يعطي لذلك عنوان «الأمن القومي» بشكل عام لكي لا يثير الحساسية، إذ إنه من المعروف بعد ضرب العراق لإسرائيل في عام ١٩٩١ أصبح الإسرائيليون ومن ضمنهم «بيريز» يطرحون عدة خيارات خطيرة لكي تتبناها دول مجلس التعاون لمواجهة ما يسميه «عصر الصورايخ أرض – أرض» وخاصة بعد امتلاك هذه وعلى رأسها المملكة السعودية، منذ أمد غير بعيد، لصورايخ بعيدة المدى في أية مواجهة عسكرية في المستقبل المنظور بين الطرفين[3].

١- شمعون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، محمد حلمي عبد الحافظ (ترجمة) (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤) ص ص ١٦٨، ١٦٩.

٢- د. جاسم يونس الحريري، السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع السابق، ص ١٨١.

3- Barak Ravid. "WikiLeaks blows cover of Israel's covert Gulf States ties." Haaretz. November 29. 2010.

ويمكن تحقيق ذلك عبر إقامة نظام أمن إقليمي للرقابة والرصد يساعد على فرض السلام من خلال تفكيك هياكل القوة ونزع السلاح وتوفير نظاماً لجمع المعلومات حول النشاطات العسكرية ونقلها إلى كل الأطراف باستخدام نظام الأقمار الفضائية بالتعاون مع القوى العظمى[1].

وبالطبع يمكن القول التفسير المنطقي لأطروحات «بيريز» تتلخص في أنه يريد أن تكون الجيوش العربية عامة والخليجية بشكل خاص مكشوفة أمام قدرات إسرائيل عبر معرفة عددها ونوعياتها وأماكن وجودها، بل أنه يريد كذلك أن يصل إلى مستوى تفكيك هياكل القوة العسكرية الخليجية لتكون سهلة المنال من قبل إسرائيل في المستقبل المنظور.

وهو في ذلك يضع خيارات خطيرة يفرضها على دول مجلس التعاون من خلال فرض مراقبة روتينية على جيوش المجلس وتقديم تقارير منتظمة إلى الدول العظمى الصديقة، وتتضمن هذه التقارير معلومات تجمعها الأقمار الصناعية، وبذلك تكون هذه الرقابة الواسعة على التحركات العسكرية هي البديل المنطقي عن مفهوم (العمق الاستراتيجي)[2].

١- شمعون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، مرجع سابق، ٦٥.

٢- د. جاسم يونس الحريري، السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع السابق، ص ١٨٢.

الفصل الرابع
مستقبل العلاقات الخليجية - الإسرائيلية

لعبت دول الخليج العربية دوراً بارزاً في الصراع العربي–الإسرائيلي وكان لها موقف واضح من قضايا الصراع الرئيسية والمتفرعة عنها، وتباين دورها وموقفها من دعم الجهد العسكري والحربي العربي العام إلى المساهمة المباشرة في الصراع، وفي جهود التسوية السلمية واحتضان الفلسطينيين ومساندتهم في حقوقهم، ودعم منظمة التحرير الفلسطينية والمحافظة على قوتها ووحدتها.

بيد أن ذلك لم يقف حائلاً أمام أول اعتراف خليجي مشروط بإسرائيل في حديث للملك السعودي الراحل "خالد بن عبد العزيز" أدلى به في مارس 1978، حيث قال "إنه يعترف بإسرائيل شريطة أن تنسحب من الأراضي العربية المحتلة عام 1967 وأن تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني".

لذا فإن قراءة المستقبل المنظور لمسار العلاقات الخليجية – الإسرائيلية يتطلب وضع تصور شامل يقوم على مراعاة كافة الأبعاد المتعلقة بطبيعة المصالح الخليجية الإسرائيلية المشتركة في الرؤى والتصورات الداخلية المطروحة على الجانبين الخليجي والإسرائيلي، وذلك مع تلمس التأثيرات المؤكدة للوضع الإقليمي والدولي كمحدد رئيسي وأساسي للسياسة الخارجية الإسرائيلية حيال دول مجلس التعاون.

وترتيبا على ما سبق يمكن تقسيم الفصل الرابع من الدراسة على النحو التالي:

المبحث الأول: دور الولايات المتحدة الأمريكية في تطوير العلاقات الخليجية – الإسرائيلية

المبحث الثاني: محفزات ومعوقات تطوير العلاقات الخليجية – الإسرائيلية

المبحث الأول
دور الولايات المتحدة الأمريكية في تطوير العلاقات الخليجية - الإسرائيلية

إن الولايات المتحدة الأمريكية -كقوة عالمية- لها مصالح وطنية في كل مناطق العالم وخاصة منطقة الشرق الأوسط باعتبارها المناطق الأكثر أهمية وجوهرية وتأثيراً بالنسبة لسياسة الخارجية الأمريكية، التي تسهم في مجملها إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وخاصة الأسلحة النووية، محاربة الإرهاب والأيديولوجية الإسلامية المتطرفة التي ينبثق عنها، تعزيز عملية منظمة للتغيير الديمقراطي والتنمية الاقتصادية في المنطقة، معارضة انتشار النفوذ الإيراني ونفوذ شركاء إيران ووكلائها، ضمان التدفق الحر للنفط والغاز بأسعار معقولة، حسم النزاع العربي الإسرائيلي من خلال عملية المفاوضات، حماية أمن إسرائيل[1].

وهي بذلك تتفق مع المصالح الإسرائيلية في المنطقة والتي تسعى بدورها إلى منع الانتشار النووي وخاصة من جانب إيران، محاربة الإرهاب والتطرف وما يصفه الإسرائيليون بـ "الجهاد العالمي"، تعزيز الاستقرار والتنمية طويلة الأمد للديمقراطيات الليبرالية في الشرق الأوسط الأكبر، الحفاظ على حدود آمنة مع جيرانها بما في ذلك اتفاق سلام مع الفلسطينيين على أساس حل الدولتين.

وبالطبع أن هذا التطابق في الرؤى والتصورات فيما يتعلق بالمصالح الأمريكية الإسرائيلية المشتركة في المنطقة، باعتبار إسرائيل أداة لتنفيذ الإستراتيجية الأمريكية واعتبار أمريكا أداة لحماية أمن ووجود إسرائيل، أثر بدوره على مجمل التفاهمات بين البلدين فيما يخص القضايا الرئيسية ومنها السياسة الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون، بما يسهم في حماية المصالح المشتركة لهما في هذه المنطقة الحيوية[2].

١- للمزيد: أشرف محمد ياسين، «المبادرة الأمريكية والأمن الإسرائيلي»، في مجلة السياسة الدولية (العدد١٣٣، يوليو١٩٩٨).

٢- إبراهيم العابد، مدخل إلى الإستراتيجية الإسرائيلية (بيروت: مركز الأبحاث الفلسطيني، ص.١٤ وما بعدها).

أولاً- طبيعة العلاقات الإستراتيجية الأمريكية الإسرائيلية

تتميز العلاقات الأمريكية الإسرائيلية بطبيعتها المتميزة والفريدة والتي لا يوجد مثيلها بين دول قارات العالم، فدائما ما تصنف الولايات المتحدة الأمريكية بأنها الحليف الرئيسي لدولة إسرائيل، وذلك راجع للعديد من المرتكزات التاريخية والدينية والأمنية السياسية والاقتصادية، ومن هنا كان الدور الأمريكي البارز، بالإضافة إلى الدور البريطاني، في نشأة وتكوين إسرائيل من خلال ضمان تأييد تدفق الهجرات اليهودية ومساندة إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين والمسارعة في الاعتراف بقيام دولة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية في ١٤ مايو ١٩٤٨[1].

ومنذ ذلك الوقت تبنت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية تجاه المنطقة قائمة على تأكيد أهمية إسرائيل، وهو ما عبرته عنه عبر مساندتها التامة لها في جولات الصراع العربي – الإسرائيلي ومساندتها في انتصار حربي عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٧، وتغيير كافة التوازن خلال حرب ١٩٧٣ بعد إمدادها بجسر من السلاح، للحفاظ على تفوق إسرائيل الإقليمي الرادع في مواجهة الدول العربية[2]، وهو ما انعكس على التسويات والبنود الواردة في معاهدتي «كامب ديفيد» والسلام المصرية عام ١٩٧٩.

وبوصول الرئيس الأمريكي «رونالد ريجان» إلى الرئاسة في يناير ١٩٨١، ازدادت قناعة صانعي القرار الأمريكي بأهمية ربط دور إسرائيل الإستراتيجي بالأهداف الأمريكية في المنطقة وانتقل مستوى العلاقات الأمريكية الإسرائيلية إلى مرحلة متقدمة من التفاهم والتنسيق، إذ تم التأكيد على أن إسرائيل هي رصيد الولايات المتحدة الأمريكية الأساسي في المنطقة وتم توقيع مذكرة التفاهم الإستراتيجي بين البلدين في ٣٠ نوفمبر ١٩٨١ وإعلان أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح بنشوء أيّ خطر يهدد إسرائيل.

ومع وقوع الغزو الإسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢، حدث تقارب ملموس بين البلدين بما أدى إلى تعزيز المكانة الإستراتيجية لإسرائيل، وهو ما دفع الإدارة الأمريكية إلى توقيع

1 - Haim Malka, Crossroads: The Future of the U.S.-Israel Strategic Partnership, Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2011, p. 19

٢- فايز صايغ، «السياسة الأمريكية والصراع العربي – الإسرائيلي في عهد الرئيس كارتر»، في مجلة مركز الدراسات الفلسطينية (العدد ٣٠، سبتمبر ١٩٧٨) ص ٥.

التعاون الإستراتيجي مع إسرائيل في ٢٩ نوفمبر[١] ١٩٨٣، لحماية مشاة البحرية من بعض الضربات الانتحارية التي وجهت إليها في بيروت من خلال الجيش الإسرائيلي، وبذلك انتقل التعاون بينهما لتحقيق مخطط مشترك من أجل ترتيب الأوضاع في المنطقة لخدمة المصالح الأمريكية والإسرائيلية[٢].

وهذا يعني أن تصبح إسرائيل الشريك الكامل للسياسة الأمريكية في قضايا المنطقة وإن كلّ عمل تضطلع به إسرائيل توافق عليه الولايات المتحدة الأمريكية كحليف وعلى استعداد لمساندتها، كذلك يعني الاتفاق زيادة القدرات العسكرية الإسرائيلية وخاصة تلك الهجومية على حساب التوازن العسكري مع الدول العربية ويقوي من دورها كرجل البوليس الأمريكي في المنطقة، كما أن الهدف الإسرائيلي الحقيقي من وراء هذا الاتفاق هو تحقيق أكبر قدر من الدعم الأمريكي في كافة المجالات (السياسية – العسكرية – الاقتصادية) بما يحقق لإسرائيل زيادة في قدراتها لإحراز التفوق الإستراتيجي على الدول العربية ومن ثم فرض تسوية إسرائيلية للصراع العربي – الإسرائيلي تحقق أمن وسلامة إسرائيل[٣].

وفي بداية فترة التسعينيات شهدت الساحة عدد من المتغيرات الإقليمية والدولية التي ساهمت في تسريع وتيرة التطور في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية والتي تمثلت في مواصلة التعاون الإستراتيجي مع إسرائيل على الرغم من أن انتهاء الحرب الباردة، إشراك إسرائيل في نظام الدفاع الكوني المضاد للصواريخ الباليستية، ومواصلة إمداد إسرائيل بالأسلحة المتطورة والحديثة، وانفراد إسرائيل بالتسلح النووي، تجديد العمل باتفاقيات التعاون الإستراتيجي التي سبق توقيعها بين البلدَين وتخزين الأسلحة الأمريكية في إسرائيل، علاوة على السماح لليهود السوفيت بالهجرة إلى إسرائيل وبما يؤدي إلى بناء إسرائيل الكبرى، وما تبعه من تفاقم النزاع الإسرائيلي الفلسطيني وتجميد كافة المبادرات لحل المشكلة الفلسطينية بسبب التعنت الإسرائيلي والتهرب من أيّ مبادرات تؤدي إلى تحقيق السلام[٤].

١- إسرائيل تال، أمن إسرائيل في الثمانينيات (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠) ص ١٢.

2- Please refer to: Michael Eisenstadt, "Resetting the U.S.-Israel Alliance," War on the Rocks, February 5, 2015.

٣- ممدوح أنيس فتحي، «الإستراتيجية الأمريكية للقرن القادم»، في مجلة السياسة الدولية (العدد١٣٠، أكتوبر١٩٩٧) ص ١٩١.

٤- ممدوح أنيس فتحي، «الإستراتيجية الأمريكية للقرن القادم»، مرجع سابق، ص ١٩٢.

ومع تأكيد انفراد الولايات المتحدة الأمريكية كقطب وحيد في العالم ووقوفها على قمة النظام العالمي، في بداية القرن الحادي والعشرين، بدأت تتبنى سياسة خارجية لتحقيق مصالحها القومية والتي يبرز فيها الحفاظ على أمن إسرائيل كجزء لا يتجزأ من الأمن الأمريكي، من خلال ضمان أمن وتفوق إسرائيل عسكرياً وتكنولوجياً وحضارياً لتصبح قوة مستقلة فاعلة قادرة على الاضطلاع بدورها الحيوي في الإستراتيجية الأمريكية بالمنطقة[1].

ومن ثم ركزت الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه المرحلة، على تقوية القدرات العسكرية الإسرائيلية (التقليدية – غير التقليدية)، لكونها قدرات محسوبة ومضافة للقدرات الأمريكية المخصصة لمنطقة الشرق الأوسط، خاصة في مجاليَ الردع وبناء النظام الدفاعي المضاد للصواريخ بالمنطقة، وهذا ما تؤكده المشاركة الأمريكية المادية والتكنولوجية في النظام الصاروخي الإسرائيلي المضاد للصواريخ (أرو) وإطلاق مبادرة الدفاع التعاوني بالمنطقة القائمة على ربط أنظمة الإنذار المبكر في دول الخليج بالنظم الأمريكية وإسرائيل[2].

واتخاذ قرار باستثناء إسرائيل من عمليات التصوير فائق الدقة للأقمار الصناعية الأمريكية ومنع الشركات الأمريكية من تسويق أيّ صور فضائية لإسرائيل، وذلك في إطار تعزيز الإجراءات الأمنية لإسرائيل، وفي الوقت نفسه عدم الكشف عن الأسلحة النووية الإسرائيلية وأسلحة الردع بما فيها الصواريخ الباليستية الموجهة ضد أهداف عربية والأسلحة المضادة للصواريخ.

تأكيد الطرفَين الاتفاقات الأمنية والدفاعية التي وقعت في نوفمبر ١٩٩٨ والتي اشتملت على زيادة المساعدات العسكرية لإسرائيل على مدار عشر سنوات لتصبح مليارَين و٤٠٠ مليون دولار بدلاً من مليار و٨٠٠ مليون دولار، والتدخل الأمريكي المباشر في أيّ عمليات بالمنطقة تستهدف إسرائيل مع توفير شبكة للدفاع المضاد للصواريخ لإسرائيل ودعمها بنظم تسليح حديثة للردع، إضافة إلى تعزيز مجالات تبادل المعلومات بين أجهزة الاستخبارات في البلدَين[3].

1- For More Information Please refer to: Uriel Heilman, "Why the U.S. and Israel are not getting along," JTA, September 2, 2014.

٢- للمزيد: شاي فيلدمان، مستقبل التعاون الإستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي (واشنطن: مركز الدراسات السياسية للشرق الأدنى، أبريل ١٩٩٦).

٣- شاي فيلدمان، مستقبل التعاون الإستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي، مرجع السابق.

اتفاق الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل على تشكيل جهاز إستراتيجي مشترك للتخطيط العسكري لدعم قوة الردع الإسرائيلية والتعاون الثنائي في لمواجهة التهديدات المحتملة ضد إسرائيل، مع التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون في مكافحة الإرهاب وتقديم الولايات المتحدة الأمريكية وعداً بمساعدة إسرائيل في الحصول على مصادر مياه على المستوى الإقليمي.

كما مثلت إسرائيل ركيزة محورية لشبكة من محاور التعاون العسكري بالمنطقة والتي تمتد من تركيا شمالاً لتأمين مصالحها بشرق البحر المتوسط، وتطويق منطقة النفط من الشمال، وإنشاء علاقات قوية مع دول القرن الأفريقي جنوباً لحماية المصالح بالبحر الأحمر، مع تطويق المنطقة من الجنوب لمنع امتداد الإرهاب، وذلك في إطار التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار تحقيق مصالحها بالمنطقة[1].

ومن ناحية أخرى عملت الولايات المتحدة الأمريكية على دعم إسرائيل والوقوف بجانبها فيما يخص القضية الفلسطينية من خلال إصدار الكونجرس الأمريكي مجموعة من القرارات للضغط على الدول العربية لقبول الشروط الإسرائيلية لتحقيق السلام، على غرار القرار الخاص الذي يربط بين تقديم المساعدات للسلطة الفلسطينية، ومدى التزام الفلسطينيين بمتطلبات الأمن تجاه إسرائيل، بالإضافة إلى منع صدور أي قرارات إدانة من المنظمات الدولية ضد الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة حيث اعترضت واشنطن على مشروع المحكمة الدولية الجنائية في يوليو ١٩٩٨، عندما عَدَّ الاستيطان من جرائم الحرب، وكذا منع انعقاد اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف عام ١٩٩٩ لبحث الأوضاع في الأراضي المحتلة وفقاً لاتفاقات جنيف[2].

ومع وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ زاد تأكيد الولايات المتحدة الأمريكية على التزامها بأمن إسرائيل في ظل إعلانها الحرب على الإرهاب وربطها بين انتشار العنف والاعتداءات على إسرائيل والإعلان أنه لن يكون هناك سلام دون الاعتراف الصريح

١- للمزيد يمكن الرجوع الى:

Stewart Ain. "Congressional Push To Get U.S., Israel To 'Dial It Down.'" New York Jewish Week. April 1, 2015

٢- أحمد عبد الحليم، «العلاقات الأمريكية الإسرائيلية ومستقبل التسوية»، في ملف الأهرام الإستراتيجي (القاهرة: الأهرام، العدد ٥٧، سبتمبر ١٩٩٩).

والقاطع بحق إسرائيل في الوجود كدولة يهودية داخل حدود آمنة[1].

وإرضاءً لإسرائيل صنفت الولايات المتحدة الأمريكية المنظمات الفلسطينية المناضلة من أجل تحرير الأرض منظمات الإرهابية، بل أعطت إسرائيل الضوء الأخضر للقضاء على هذه المنظمات من خلال إعادة احتلال الأراضي الفلسطينية بالضفة الغربية، وكذلك عَدَّت إسرائيل كشريك أساسي لها في الحرب ضد الإرهاب، هذا في الوقت الذي نجحت فيه إسرائيل من خلال استخدام سطوة الإعلام الصهيوني في استثمار التفجيرات الاستشهادية لإحداث تداخل بين مفهوم الكفاح الوطني والإرهاب الدولي، خاصة في ضوء تهيؤ المجتمع الأمريكي لتقبل الادعاءات الإسرائيلية[2].

كما شهدت هذه الفترة ضغوطاً أمريكية على الدول العربية لكي لا تتجاوز مواقفها من إسرائيل خطوطاً حمراء معينة، ولا تأخذ هذه الضغوط بالضرورة شكل الأوامر المباشرة من الولايات المتحدة الأمريكية لحكومات الدول العربية، مما انعكس سلباً على عملية السلام، فحدث تراجع كبير وملحوظ، وتحول دور الولايات المتحدة الأمريكية من الشريك الكامل إلى المراقب ثم جمود شبه كامل عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، فضلاً عن إلصاق تهم الإرهاب بالمنظمات الفلسطينية التي تناضل من أجل الحصول على الاستقلال، مع عدم بروز إجراءات أمريكية ملموسة للتطبيق خريطة الطريق التي أعلنها الرئيس «بوش» في نوفمبر٢٠٠٢ بشأن إنشاء دولة فلسطينية بنهاية عام ٢٠٠٥.

وهنا يمكن ملاحظة أن الدعم والمساندة الأمريكية اللامحدود والمطلق لصالح الجانب الإسرائيلي في كافة المجالات، السياسية والأمنية والاقتصادية والعسكرية، لم يأتي من فراغ وإنما من قوة اللوبي الصهيوني وارتباطه بالقوى اليمينية المحافظة في أمريكا[3]، مع قدرته على التأثير في دوائر صنع القرار، حيث استطاع أن يُوسع من دائرة تأثيره في مؤسسات الرأي العام وأجهزة صنع القرار الأمريكي بما فيها مؤسسة الرئاسة ذاتها، وهو أمر ليس بجديد على العلاقات بين البلدَين منذ سنوات طويلة، إلا أن التطورات في حجم واتساع ونوعية

١- محمود خليل، «التوازن العسكري في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد سبتمبر ٢٠٠١»، في مجلة السياسة الدولية (العدد ١٥٠، أكتوبر ٢٠٠٢) ص ٦٢.

٢- محمود خليل، «التوازن العسكري في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد سبتمبر ٢٠٠١»، مرجع السابق، ص ٦٣.

٣- إدوارد تيفنن، اللوبي اليهودي وسياسة أمريكا الخارجية (لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية، ١٩٨٩).

وخطورة هذا التغلغل اتخذت منحنى بالغ الارتفاع في السنوات الأخيرة، من خلال سيطرة هذا اللوبي على أهم أجهزة الرئاسة الأمريكية بل وأيضاً على وسائل الإعلام المختلفة والمراكز المالية والاقتصادية المهمة.

وإلى جانب التغلغل الواضح للوبي الصهيوني في مختلف المؤسسات التي تشترك في صنع القرار الأمريكي، فإن الوضع داخل دوائر الرأي العام ليس بحال أفضل خاصة تجاه العالم العربي، كما تعتمد إسرائيل على عدد من هذه المنظمات التي تنتشر داخل أمريكا على شكل شبكة تغطي مجموعة المصالح الإسرائيلية وتفرض سيطرتها بمختلف الأساليب على مراكز صناعة واتخاذ القرارات التي تؤثر في تلك المصالح داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

ولكن في المقابل أن الولايات المتحدة الأمريكية تجني الكثير من المكاسب من وجود إسرائيل في المنطقة وحماية أمنها، في ضوء العوامل التالية:

- الموقع الجغرافي، أن إسرائيل قاعدة انطلاق مثالية لتنفيذ عمليات في كافة الاتجاهات، ويمكن بلوغها بسهولة بطرق بحرية قصيرة عبر البحر المتوسط، وتُعد الأراضي التي تحتلها إسرائيل موقعاً متميزاً للتخزين المسبق للعتاد، والذي يسمح بسرعة تدخل القوات الأمريكية لمواجهة الأزمات في منطقة الخليج العربي أو في منطقة الشرق الأوسط أو في أوروبا[1].

- البنية التحتية، تمتلك إسرائيل أفضل التسهيلات وأكثرها تقدماً في المنطقة ولديها أفضل العاملين تدريباً، كما لديها تسهيلات معاونة من الطراز الأول، تستطيع بها أن توفر للقوات الأمريكية ما تحتاج إليه من إمكانات صيانة واستعداد قتالي، إذ إن الموانئ الإسرائيلية قادرة تماماً على خدمة ومعاونة كلّ سفن الأسطول السادس الأمريكي بما في ذلك حاملات الطائرات التي تسير بالطاقة النووية، وكذا القدرة على فتح قواعدها الجوية أمام القوات الجوية الأمريكية[2].

- التجارب والبحث والتطور، تُعد أنشطة البحث والتطوير الإسرائيلية ذات أهمية كبرى لواشنطن، بسبب التكامل الوثيق بين الإسرائيليين والشركات الأمريكية، حيث تُعَدّ الإجراءات الإسرائيلية المتعلقة بالأبحاث والتطوير أكثر مرونة وأقلّ بيروقراطية وأقلّ تكلفة مما هي في

١- يوسف الحسن، دراسة في العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل (بيروت: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦،ص. ٢٤ وما بعدها).

٢- راجع: جميل هلال، إستراتيجية إسرائيل الاقتصادية في الشرق الأوسط (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٥).

الولايات المتحدة الأمريكية، ولذا فإن مشاركة الترسانة الإسرائيلية في العقود الأمريكية، يتيح للولايات المتحدة الأمريكية الحصول على إنتاج نوعي جيد رخيص الثمن في المجالات التي بلغت إسرائيل فيها كفاءة تكنولوجية عالية.

- التعاون الاستخباراتي، تُعد مساهمة إسرائيل في التجسس السياسي حجة إضافية لتبرير دورها كرصيد إستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، فلدى الإسرائيليين الذين جاءوا من مختلف دول المنطقة القدرة على معرفة اللغات والأفكار اللازمة لأيّ تحليل للمعلومات[1].

- القدرة على التدخل، إن أهمية القدرة الإسرائيلية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية تجعل منها شريكاً مرغوباً فيه إلى أقصي حد، بحيث يمكن إدراج إسرائيل ضمن ما يسمى بـ «تحالف عموم المحيطات» الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ويشمل كندا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وأستراليا ونيوزيلندا وتايوان[2].

ثانيًا – المصالح الأمريكية الإسرائيلية المشتركة في منطقة الخليج العربي

برز دور الحركة الصهيونية في توجهات السياسة الأمريكية تجاه الخليج العربي منذ بداية العقد الأول من القرن العشرين، من خلال تصاعد اهتمامات شركات النفط الأمريكية، ومن ثم توظيف التواجد العسكري الأمريكي هناك، لحماية مصالحها النفطية، لأن توجهات الطرفين تكاد تكون متقاربة للهيمنة والسيطرة على مراكز نفوذ داخل هذه المنطقة الحيوية من العالم، بل أنها تسير في اتجاه يوازي الآخر، خاصة أن لمنطقة الخليج العربي مكانة إستراتيجية هامة كبرى، سواء من الناحية الاقتصادية باعتبارها أكبر مخزن للطاقة والنفط أو من الناحية السياسية باعتبارها طرفا في التركيب الجغرافي السياسي الذي يدور فيه الصراع العربي الإسرائيلي.

ومن هنا تتضح الرؤى والمبادئ الأساسية للسياسة الأمريكية الإسرائيلية تجاه الخليج العربي فيما يتعلق بالآتي:

- منطقة صراع دولي، حيث تصارعت عليها منذ القدم القوى الكبرى الطامعة في السيطرة العالمية، مثلما تصارعت على سائر الوطن العربي، حيث تعرضت لصراع استعماري عنيف

١- كميل منصور، الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص.١٠ وما بعدها).

٢- كميل منصور، الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، مرجع سابق.

تداول فيه السيطرة عليها البرتغاليون والفرس، وتدخل عليه الهولنديون حقبة من الزمان، ومن بعده بسط العثمانيون ثم الإنجليز عليها وعلى سائر الوطن العربي، وفي الإطار نفسه جاء النفوذ الأمريكي إلى الخليج العربي من خلال انتهاج أساليب وسبل لا تهدف إلى تثبيت مصالحهم الاقتصادية في المنطقة فحسب، وإنما التمهيد لنفوذهم على المدى البعيد والذي يمكن تبريره من خلال تلك المصالح[1].

- أهمية الموقع الاستراتيجي، وقوع منطقة الخليج عند ملتقى الطرق البرية والبحرية العالمية، جعل منها مركزا حيوياً في خطوط المواصلات التجارية بين قاراتي آسيا وأفريقيا، بالإضافة إلى وقوعها في الدائرة المركزية من الوطن العربي، الأمر الذي يدخل الخليج في حلبة التنافس الدولي واهتمامات القوى العالمية المختلفة[2].

- العامل النفطي، تطورت الاهتمامات الأمريكية للهيمنة على النفط الخليجي من خلال فسح المجال أمام شركاتها النفطية في عملية التنقيب واستخراج النفط، وخاصة أن منطقة الخليج العربي تعد من أهم أقاليم العالم فيما يتعلق بموارده الطاقة وخاصة النفط الخام والغاز الطبيعي، ويحتضن باطن الأرض أكثر من ٧٠٠ مليار برميل من النفط الخام كاحتياطات مؤكدة، أي ما نسبته ٦٥,٨٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي، كما أنها تمتلك ثروة نفطية كبيرة في مجال الإنتاج وفي مجال المخزون الاحتياطي الذي يبلغ نحو ٤٠٪ من المخزون الاحتياطي النفطي العالمي المكتشف حتى الآن بشكل مؤكد.

ويبدو أن الاعتماد العالمي على النفط العربي يعود إلى عدة اعتبارات، أولها ارتفاع الطلب العالمي المتزايد على النفط ويرتبط بهذا الطلب ارتباطاً وثيقاً بمستوى النشاط الاقتصادي ومعدلات نموه، بالإضافة إلى عدة متغيرات أخرى مثل أسعار الطاقة، المرونة السعرية، مدى التحسن في بقاء استخدامه كمصدر للطاقة[3].

١- د. سيد نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة (القاهرة: قسم البحوث والدراسات القومية، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكتب الثاني، مطبعة فعالي، الطبعة الثانية، ١٩٧٢) ص ص ٢١، ٢٢.

٢- إبراهيم عبد الكريم، الخليج العربي في حسابات الصهيونية وإسرائيل (الرياض، مجلة التعاون، العدد ٢، السنة الأولى، أبريل ١٩٨٦) ص ١٠.

٣- دميرال روبرت هانكس، «النفط والأمن في سياسة الولايات المتحدة تجاه منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي»، في عبد الحميد فريد وآخرون، النفط والأمن في الخليج العربي (بيروت: دار الأفاق الجديدة، ١٩٨٢) ص ٩٣.

أما جهاز الاستخبارات الأمريكية (CIA) فقط ظل منذ عام ١٩٧٣ وحتى الآن يعول في تقديراته الاستخبارية على أهمية النفط الخليجي كمصلحة قومية أمريكية، وأهمية الوجود الإسرائيلي في المنطقة بكونه عاملاً مساعداً للحفاظ والهيمنة عليه.

وعلى سبيل المثال أشارت الدراسة التي اشرف عليها جهاز (CIA) وهي تستشرق آفاق مستقبل النظام العالمي الجديد ودور الولايات المتحدة حتى عام ٢٠١٥، إلى أن النفط سيواصل الاحتفاظ بأهميته بكونه مصدراً رئيسياً للطاقة، رغم انحسار أهميته كمصدر رئيسي لدخل بعض الدول التي تنتجه، وتوقعت الدراسة أن تشهد منقطة الخليج في حالة حدوث حرب ارتفاعاً كبيراً في مستوى إنتاج النفط، وأن تحتل أهمية أكبر في سوق الطاقة العالمي[١].

- حماية المصالح الأمريكية، تطور الوجود الأمريكي في الخليج العربي مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، والذي تمثل بإنشاء قيادة الخليج العربي التي بلغ عدد أفرادها ما يزيد عن ٢٨ ألفا، وهي فرصة استغلتها الولايات المتحدة بذكاء لحماية مصالحها النفطية في المنطقة وخاصة في السعودية والبحرين، ويبدو أن ظروف الحرب العالمية الثانية كانت مواتية لبلورة التوجهات الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة بسبب استحالة استمرار إنتاج النفط الأمريكي لإمداد دول أوروبا الغربية بما تحتاجه لتلافي النقص الحاصل لديهم نتيجة إغلاق قوات المحور للبحر المتوسط عام ١٩٤٢، وظهور الغواصات الألمانية أمام مصادر النفط في البحر الكاريبي، مما دفع الأمريكيين لتوجيه أبصارهم نحو الأقطار العربية الغنية بالموارد النفطية في الخليج والجزيرة العربية[٢].

وأخذت الشركات الأمريكية وبخاصة تلك التي كانت تزاول نشاطها بالمنطقة تضع دراسات عن الثروة النفطية في العالم، بما في ذلك السعودية والخليج، وانتهت إلى أن مركز الجاذبية في الإنتاج العالمي للنفط ينحسر عن منطقة الكاريبي متجها صوب الشرق الأوسط وبخاصة منطقة الخليج، وأنه سوف يستمر في الانحسار حتى يتركز في تلك المنطقة.

وظهرت ردود فعل حكومية أمريكية تعكس اهتماماً جدياً للسيطرة على نفط الخليج

١- في مجلة آخر ساعة (القاهرة: دار أخبار اليوم، العدد ٣٤٥٦، ١٧ يناير ٢٠٠١) ص ٣٤.

٢- د. رؤوف عباس، «أمريكا والشرق العربي في الحرب العالمية الثانية»، في غسان سلامة وآخرين، السياسة الأمريكية والعرب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، الطبعة الثالثة، ١٩٩١) ص ٣٨.

العربي، تمثلت بإعلان الرئيس الأمريكي "روزفلت" في عام ١٩٤٣ "أن السعودية أصبحت من الآن فصاعداً ذات ضرورة حيوية للأمن القومي للولايات المتحدة".

وبالفعل فكرت الحكومة الأمريكية في شراء امتيازات الشركات الأمريكية هناك، أو أن تأخذ على عاتقها ___على الأقل___ مهمة إدارة مشروع أنابيب النفط المقترح إقامته لربط مناطق الإنتاج في السعودية بالبحر المتوسط (TAPLine) فيصبح مشروعاً حكومياً أمريكياً، حيث لم يتردد البيت الأبيض عن تقديم تأييده السياسي للمصالح النفطية عبر المساعدات المالية التي كانت تمنح لمؤسس المملكة السعودية للتخفيف من تداعيات الأزمة المالية التي عانتها المملكة وقتها[١].

وفي خطوة لاحقة أنشأت الحكومة الأمريكية عام ١٩٤٣ إدارة تعني بشؤون البترول أطلق عليها اسم (هيئة احتياطات البترول) وهي شركة مساهمة وبرغم هذا المظهر التجاري، فهي مؤسسة ذات طابع سياسي، كشفت المدى الكبير لاهتمام الحكومة الأمريكية بهذه المنطقة ونفطها، حيث كان الغرض الظاهري من تكوين هذه المؤسسة، كما أعلن وقتها، ضمان الحصول على البترول من خارج الولايات المتحدة، ولكن الحقيقة أنها ترمي إلى تنمية مصالح البترول الأمريكية والدفاع عنها حيثما كانت، ووضع الخطط للحصول على الامتيازات في شتى الأقاليم، والاشتراك في كافة أنواع المباحثات والمفاوضات التي يمكن أن تدور بين الدول بشأن موارد العالم البترولية، وتأييد الشركات الأمريكية في جهودها بمختلف الأساليب حسب الزمان والمكان[٢].

- وظيفة إسرائيل لوجستياً وعسكرياً، تجسد ذلك في توقيع مذكرة التعاون الإستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل في ٣٠ نوفمبر ١٩٨١، ولعل أبرز ماله علاقة بحماية الأنظمة الصديقة للولايات المتحدة في الخليج هو ما نوهت له أحد بنود المذكرة وذلك باستخدام مخزون الأسلحة الأمريكية في إسرائيل لصالح قوات التدخل السريع[٣].

١- د. رؤوف عباس، «أمريكا والشرق العربي في الحرب العالمية الثانية»، في غسان سلامة وآخرين، السياسة الأمريكية والعرب، مرجع السابق، ص ٣٨.

٢- د. رؤوف عباس، «أمريكا والشرق العربي في الحرب العالمية الثانية»، في غسان سلامة وآخرين، السياسة الأمريكية والعرب، مرجع السابق، ص ص ٣٨، ٣٩.

٣- السيد يسين، «الاتفاق الاستراتيجي الأمريكي - الإسرائيلي في ضوء نظرية الأمن القومي» في مجلة المنار (فرنسا: دار الفكر العربي والأبحاث والنشر، العدد الأول، السنة الأولى، يناير ١٩٨٥) ص ٣٣.

وعندما وقع الطرفان المذكرة، أعلنا أنهم سيعملان على تعزيز فاعلية قوات الانتشار السريع عن طريق إقامة مخازن للمعدات والأسلحة الأمريكية في إسرائيل، وصيانتها بواسطة فنيين إسرائيليين وتخويل الولايات المتحدة حق استخدام القاعدتين الجويتين الجديدين في صحراء النقب، وتقديم مينائي (حيفا) و(أشدود) بكونهما مركزين لصيانة السفن الأمريكية وإجراءات أخرى.

ومما تجدر الإشارة إليه ظهور عدة تصورات للتدخل الأمريكي الإسرائيلي عسكرياً للهيمنة والسيطرة على حقول النفط الخليجية خاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ امتداداً إلى عام ١٩٧٩، منها: الدراسة الإستراتيجية العسكرية التي نشرتها مجلة (فورتشون) الاقتصادية الأمريكية في ١٧ مايو ١٩٧٩، والخطة الأمريكية التي عرضت في مؤتمر قمة الدول السبع الغربية في سبتمبر عام ١٩٧٩ عبر هجوم (١٥) ألف مظلي أمريكي – إسرائيلي على السعودية ومنطقة الخليج العربي.

ولقد روج اللوبي اليهودي في الكونغرس، ووزارة الخارجية الأمريكية، والبيت الأبيض، ومجلس الأمن القومي، لفكرة احتلال شريط النفط ما بين الكويت ومسقط وهي فكرة ناقشتها لجنة الدفاع في الكونجرس، ووضعت عنها ورقة بعنوان (Oil Fields as Military Objectives)، وأيدت الخطة إسرائيل، وأبدت استعدادها للمشاركة في تنفيذ الفكرة، أي المشاركة باحتلال دول الخليج العربية[1].

وشرع الأمريكيون والإسرائيليون بتقديم المبررات الفكرية الإستراتيجية التي تدعم فكرة احتلال شريط النفط الممتد ما بين الكويت ومسقط، ومثلاً على ذلك يرى "دانييل يرغن" أن النفط أصبح مشكلة أمنية عالمية، ولذلك وتحت مبرر (أمن الطاقة) في العالم يجب أن يكون شريط النفط في الخليج تحت السيطرة المباشرة العسكرية للولايات المتحدة.

وفي دراسة شارك فيها عدد من الأمريكيين الصهيونيين والإسرائيليين ذوي التوجهات الصهيونية منهم "كارل كايزر" و"نستون لورد" و"تييري دومونتبربال" و"ديفيد وان" بعنوان "الأمن الغربي" رأي فيها ضرورة القيام بإنزال عسكري في شريط النفط الممتد بين الكويت – المسقط.

١- د. جاسم يونس الحريري، السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع سابق، ص ٧٧.

وفي الإطار نفسه يعتقد "أيان سمارت" الباحث ذو التوجهات الصهيونية بأن وجود النفط في بلدان ضعيفة عسكرياً وتعاني من ندرة سكانية، يعرض السلام العالمي لكثير من المخاطر لا يحسمها إلا العمل العسكري، وهي كما يقول "خطوة وقائية ضرورية"، ويضيف "يخطئ من يظن أن الخليج قد يتحول إلى فيتنام جديدة، ففيتنام مليئة بالأحراش والغابات والرجال الشجعان والكثافة البشرية والغذاء الوفير، وليس هناك من ذلك في الخليج يساعد على نهوض مقاومة شعبية للإنزال الأمريكي"[1].

- النفط وقيام إسرائيل، منذ قيام إسرائيل عام ١٩٤٨، ظهرت في مؤسسات الخارجية الأمريكية، وقسم شؤون الشرق الأدنى، وهيئة تخطيط السياسة، فكرة معارضة لإقامة (دولة يهودية) في فلسطين، وقد انضم إلى هؤلاء المعارضين فيما بعد وزارة البحرية، ثم وزارة الدفاع، وهيئة الأركان المشتركة، وقد استند هذا التيار الرافض إلى حجتين لتبرير معارضته لإقامة إسرائيل، هما النفط والاتحاد السوفيتي السابق.

ومن ثم فإن هناك قلقاً جدياً في وزارة البحرية بشأن النفط، على اعتبار أن استمرار حصول الولايات المتحدة على نفط لقواتها العسكرية وأوروبا، يتطلب حسن نية العرب التي يمكن يمن أن تفُقد نتيجة تأييد الولايات المتحدة لإقامة إسرائيل، وكان المعبر الرئيسي عن حجج جماعة النفط "جيمز فورستال" وزير الدفاع الأمريكي الأسبق[2]، إذ أيده في ذلك "لوي هندرسون" رئيس قسم شؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الأمريكية قائلاً "إن المصالح الإستراتيجية في الشرق الأوسط بما فيها النفط ستتعرض للخطر، وسيجري استبدال الأنظمة العربية المعتدلة أي الأنظمة الموالية للغرب بأنظمة أخرى راديكالية".

ويوضح تحليل هذه الفكرة أن الولايات المتحدة كانت أمام مفترق طريقين لا ثالث لهما، إما النفط وهو المصلحة الحيوية لها، وإما إسرائيل، لكن مجريات الأمور نسفت هذه الفكرة، لأن الغرب وخصوصاً الولايات المتحدة ظل يهيمن على نفط الخليج ويعتبره من المصالح الإستراتيجية إلى الآن، ويدعم إسرائيل في ظل سيادة التفكك وانعدام الإرادة السياسية العربية الموحدة.

١- د. جاسم يونس الحريري، السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع سابق، ص ٧٧.

٢- د. جاسم يونس الحريري، السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع سابق، ص ٧٨.

وتبعاً لذلك يقول "ريتشارد هاس" مساعد الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش" الأب لشؤون الشرق الأوسط، خلال لقائه مع مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في فلسطين في ١٢ يونيو عام ١٩٩٥ "هناك مصالح للولايات المتحدة في الشرق الأوسط هما "النفط وإسرائيل"[١].

- المحافظة على المصالح الأمريكية دون توريط الولايات المتحدة، ترى إسرائيل أنها تمثل الضمانة للحفاظ على المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي في حالة تزويدها بعوامل الاقتدار العسكري والمادي، من أجل الدفاع عن نفسها وحماية مصالح الغرب في المنطقة، عكس هذا التصور المعلق السياسي لصحيفة (هآرتس) الإسرائيلية وهي الخلاصة التي استنتجها في ضوء الزيارة التي قامت بها "جولد مائير" إلى الولايات المتحدة في مارس ١٩٧٣، قائلاً "إن وجود إسرائيل قوية هي في الحقيقة ضمانة للمحافظة على المصالح الأمريكية في المنطقة، وإن الجيش الإسرائيلي بقوته المطلقة لا النسبية هو خط الدفاع الأول عن المصالح الأمريكية في حوض البحر الأبيض المتوسط أكثر من معظم دول حلف الأطلسي".

وتبعاً لذلك تدرك إسرائيل أن دورها وكما يؤكد "شمعون بيريز"[٢] في مقابلة مع مندوب صحيفة الأهرام المصرية هو «بمثابة الرصيف للفعل الأمريكي الدبلوماسي والعسكري، فهو نقطة الاتكاز الجيوستراتيجي والذراع الإقليمي ومستودع المعدات والأسلحة المتطورة ومصدر نشاطات معلوماتية واستخبارية، وبقصار الجمل إنه الحارس على المصالح الأمريكية من المخاطر المحيقة به في الشرق الأوسط».

- جعل إسرائيل دولة عظمى مع استمرار تدفق النفط، ظهرت منذ عام ١٩٦٧ مجموعة تقارير داخل الولايات المتحدة بشأن منطقة الخليج العربي عن مراكز البحوث الأمريكية، حيث يلفت النظر فيها أن الصهيونية الأمريكية أو اللوبي اليهودي يقوم بدور خاص في صياغتها من خلال تغلغلها في هذه المراكز البحثية، ومن هذه التقارير تقرير بعنوان «متابعة السلام: إستراتيجية أمريكية لعملية العربية الإسرائيلية» صادر عن معهد واشنطن

١- د. جاسم يونس الحريري، السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع سابق، ص ٧٩.

٢- د. كاظم هاشم نعمة، «المتغير الأمريكي ومستقبل الأمن في الخليج العربي» في مجلة المستقبل العربي (العدد ١٩٥، مايو ١٩٩٥) ص ٣٦.

للدراسات الإستراتيجية المعروف بتغلغل اللوبي اليهودي فيه، ومن أبرز الذين اشتركوا في إعداده وزير الدفاع الأسبق «صموئيل لويس» ومساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط «مارتن إنديك»، ويحدد التقرير الخطوط الرئيسية للتصور الأمريكي والذي تحدده المصالح الأمريكية، وأولها سلامة المواطنين الأمريكيين وممتلكاتهم وحرية التجارة وبخاصة الوصول للنفط بأسعار معقولة والالتزام ببقاء إسرائيل وأمنها[1].

ومن الواضح أن هاجس تأمين الحصول على النفط سيطر على هذا التصور، لأن الولايات المتحدة ستكون بحاجة لاستيراد ثلث نفطها من المنطقة في المستقبل، ولقد كانت الظروف والبيئة السياسية لعام ١٩٧٣ في الوطن العربي تتميز بتأميم شركات النفط الأجنبية، إذ وجه عدد من الدول العربية النفطية الخليجية ضربات موجعة لهذه الشركات عن طريق تأميمها إما كلياً أو جزئياً، وكان رد الفعل غير المباشر على هذه الحملة، أن سمحت الولايات المتحدة للصحفيين بتصوير مناورة عسكرية في إحدى القواعد الأمريكية كانت تجري في ظروف صحراوية، وهي بذلك قد عبرت عن رسالة واضحة بمثابة تهديد غير مباشر للدول النفطية الخليجية جراء عمليات التأميم[2].

وسارعت إسرائيل بالتعليق على ذلك من خلال أحد الباحثين إذ كتب «شفيستر» المعلق في صحيفة (هآرتس) الإسرائيلية قائلاً «أن إسرائيل بكونها دولة قوية وذات قدرة عسكرية غير قليلة.. هي شريكة مرغوب فيها لتجسيد السياسة الأمريكية في المنطقة، وهذا لا يعني إعطاء قواعد وما شابه، بل وجود قوة عظمى في المنطقة كإسرائيل تتماثل مصالحها إلى حد كبير مع المصالح الأمريكية، وهي ضمان استمرار تدفق النفط إلى الأسواق الغربية»[3].

ثالثاً- الدور الأمريكي في التطبيع الخليجي - الإسرائيلي

بدأت في عقد التسعينيات تغيرات دولية كانت تصب في خدمة المخططات الإسرائيلية لتطويع دول مجلس التعاون وإقامة علاقات اقتصادية وسياسية معها، ومنها انفراد الولايات

١- د. جاسم يونس الحريري، السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع سابق، ص ٨٦.

٢- د. جاسم يونس الحريري، السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع سابق، ص ٨٦.

٣- د. جاسم يونس الحريري، السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع سابق، ص ٨٧.

المتحدة الأمريكية بقيادة العالم والبدء في تخطيط أحداث ومجريات الساحة بما يتماشى مع مصالحها وأهدافها في المنطقة، والتي تمثل إسرائيل جزء منها بشكل أساسي ورئيسي، وهو ما تبلور بشكل واضح في استغلال غزو العراق للكويت لتحقيق مصالحها في استنزاف النفط العراقي، وكذلك أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ التي تبعها رفع شعار الحرب على الإرهاب.

وكذلك تأثيرات ما يعرف بـــ «العولمة» التي تتضمن عنصرين أساسين، أولهما الشق الاقتصادي المتعلق بانتشار الرأسمالية والليبرالية والحرية والانفتاح الاقتصادي في أنحاء العالم كافة ومن ثم ارتباط الدول بعضها ببعض عبر تبادل السلع وتدفقات رأس المال في إطار سوق دولية، أما ثانيهما الشق السياسي المتعلق بالاندفاع نحو الإيفاء بمتطلبات التحول الديمقراطي وتكريس مفاهيم جديدة على الأجندة السياسية مثل احترام حقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل وغيرها[١].

كما وظفت إسرائيل أطروحة العولمة بكونها أحد المفاهيم لتي طرحتها الولايات المتحدة في بداية عقد التسعينيات في الصراع العربي الإسرائيلي وخصوصاً تجاه دول مجلس التعاون، إذ يرى الإسرائيليون أن مشروعهم للسلام النظام (الشرق أوسطي الجديد) هو جزء من إستراتيجية تخصيص أو خصخصة الاحتلال ضمن إطار العولمة وتهدف هذه الإستراتيجية إلى تحقيق أهداف سياسية واقتصادية بأبخس الأثمان.

وبالتالي تسببت هذه التغيرات في حدوث تحولات على أكثر من مستوى، سواء بتغير النسيج الاجتماعي والسياسي والثقافي لكل دولة، أو التغير في المفاهيم السائدة في مجال العلاقات الدولية مثل ظهور مفهوم التطبيع وإعطاء الشرعية لإسرائيل في المنطقة.

وفي هذا الإطار ظهر اتجاهين متكافئين، الأول قيام إسرائيل ـــمنذ نشأتهاـــ بطرح الأفكار والخطط التي تدعم دور الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي لصالح مصالحهما الحيوية، والاتجاه الثاني قيام الولايات المتحدة جاهدة بالضغط على الجانب العربي، وخاصة دول مجلس التعاون لتقديم المزيد من التنازلات إلى إسرائيل، بما يسهم في زيادة ودعم وتمتين العلاقات بين الجانبين والقبول بالوقائع الجديدة، وذلك على النحو التالي:

١- فؤاد مغربي، «الصراع العربي الصهيوني في النظام العالمي»، في إبراهيم أبو لغد وآخرون، العرب ومواجهة إسرائيل احتمالات المستقبل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠) ص ١١٢٦.

- إسرائيل وتأييد مبدأ أيزنهاور لملء الفراغ، منذ إعلان مبدأ أيزنهاور لملء الفراغ عام ١٩٥٧، بادرت الحكومة والكنيست الإسرائيلي إلى الإعلان عن ترحيبهما به، بما يشير إلى عزم الولايات المتحدة التدخل في شؤون أقطار المنطقة، إذا ما تعرضت إلى ما يسميه الأمريكيون بعدوان شيوعي خارجي أو داخلي، ويفهم من الترحيب الإسرائيلي أنها تطمح لدعم سياساتها تجاه العرب كما حدث في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ بتدخل أمريكي عسكري مباشر في المنطقة وخاصة منطقة الخليج العربي[١].

- التدخل العسكري الأمريكي والدور الإسرائيلي، طرحت إسرائيل عدة أفكار لتحريض الولايات المتحدة للتدخل العسكري المباشر أو غير المباشر للسيطرة على حقول البترول الخليجية في دول مجلس التعاون بحجة إلغاء المكاسب المادية والمعنوية التي حصدها العرب في انتصارهم في حرب أكتوبر عام ١٩٧٣[٢].

وتأسيساً على ذلك كتب المعلق السياسي «شفا يتسر» في صحيفة (هآرتس) الإسرائيلية، قائلاً «أن أموال النفط تهدد النظام المالي للولايات المتحدة والغرب، إن أسعار النفط وقضية ميزان المدفوعات التي تخلقها هذه الأسعار، وخاصة بالنسبة لبلدان أوروبا الغربية تهدد سيطرة الولايات المتحدة، إن الخطر الذي يهدد أوروبا هو انهيار اقتصادها ومصدر هذا الخطر هو في شبه الجزيرة العربية، فإذا أثبتت الولايات المتحدة وهنها أمام هذا الخطر، فمن المحتمل أن تفقد مركزها من أيديها».

- التدخل العسكري والتقاطع مع المصالح الأمريكية في الخليج العربي، يقيم الباحثون والأكاديميون الخيارات الإسرائيلية للهيمنة على حقول البترول الخليجية بنوع من التحفظ بالرغم وكما يؤكد «فاليري يورك» «من اعتبار إسرائيل كلا من السعودية والكويت جزء من التوازن العسكري الإقليمي، الذي يحتم عليها أن تهاجم الشمال الغربي للسعودية وحقولها النفطية بضربة طويلة المدى وبإمكانها أيضاً التدخل في البحر الأحمر، وتهديد الصناعة السعودية على السهل الساحلي الغربي في البحر الأحمر، إلا أن هجوماً على السعودية يعرض علاقات إسرائيل بالولايات المتحدة لمخاطر سياسية»[٣].

١- د. جاسم يونس الحريري، السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع سابق، ص ٨٤.

٢- المرجع السابق، ص ٨٤.

٣- فاليري يورك، آفاق الخليج في الثمانينيات (البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، السلسلة الخاصة ٦٦، ١٩٨٢) ص ٣١.

ويضيف نفس الباحث «وحتى في أسوأ الظروف فإن الهجوم على منابع النفط السعودي لن يحدث إلا إذا اعتبرت إسرائيل أنه لم يعد بإمكانها الاعتماد على أصدقائها الأمريكيين من أجل بقائها على قيد الوجود، وهي فرضية تكاد تكون وهمية، لأن الترابط المصلحي والاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة يطغى على الوصول إلى هذه النتائج»[1].

وهناك آراء أخرى لا تقف عند حدود التحفظ على التدخل العسكري الأمريكي – الإسرائيلي في منطقة الخليج العربي، وبيان انعكاساته السلبية، بل يصوره إلى مستوى وقوع تصادم عسكري دولي، ومن هؤلاء الباحثين «روبرت. جي. برانجر» و«ديل آرتاهنين» إذ يوكد هذا الفريق في صيغة توصية إلى صناع القرار الأمريكيين بالقول «يجب تحاشي الخيارات المتعلقة بالتدخل العسكري الأمريكي المباشر، أو التحالف مع إسرائيل لضمان النفاذ إلى الخليج العربي»[2].

– السيطرة الأمريكية على حقول النفط والتضامن العربي، ترى إسرائيل أن على الولايات المتحدة بعد الحظر النفطي العربي عام ١٩٧٣ أن تقوم بدور لتقويض حالة التضامن العربي الذي تجسد في تلك الفترة سياسياً وعسكرياً، وفي هذا يقول «أليعيزر» الباحث الإسرائيلي «أن المصلحة الأمريكية الأساسية تقتضي كسراً سريعاً لاحتكار النفط العربي مع كل ما سيتتبعه هذا استراتيجياً وسياسياً وعسكرياً، والتضامن العربي يشكل معوقاً لهذا، ووجود إسرائيل واثقة بقوتها ومسيطرة على سيناء يشكلان عاملاً مشجعاً ومساعداً، لهذا على الشعب اليهودي في الولايات المتحدة أن يهب لمساندة الأوساط الأمريكية التي تؤيد هذا الاتجاه»[3].

– تحويل الشراكة الإستراتيجية الإسرائيلية الأمريكية إلى شراكة إقليمية متعددة الأطراف، يرى الباحثون الإسرائيليون أن التوجهات الإستراتيجية الصهيونية – الأمريكية في الخليج العربي يمكن تطويرها وفق مبدأ إشراك الحكومات الصديقة للولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي في شراكة إستراتيجية إقليمية، وكما يوضح ذلك الباحث «زئيف

١– فاليري يورك، آفاق الخليج في الثمانينيات، مرجع سابق، ص ٣١.

٢– روبرت. جي. برانجر وديل آرتاهنين، «خيارات السياسة الأمريكية في إيران والخليج»، في نشرة دراسات إستراتيجية (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، المجلد ١، العدد ٣، ١٩٨٠) ص ٥٩.

٣– د. جاسم يونس الحريري، السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع سابق، ص ٨٤.

شيف» في مقال له في صحيفة (هآرتس) الإسرائيلية قائلاً «يجب أن يكون تحويل الشراكة الإستراتيجية الإسرائيلية الأمريكية الثنائية إلى شراكة إقليمية متعددة الأطراف... شراكة يساهم فيها إلى جانب الولايات المتحدة وإسرائيل وربما أيضاً دول أخرى هذا ما يجب أن يكون عليه الهدف النهائي».

وطبقت الولايات المتحدة في خطوات سابقة ما كانت تريده إسرائيل، والدليل والمثال على ذلك؛ زيارة وزير الدفاع الأمريكي الأسبق «هارولد براون» إلى المنطقة العربية في فبراير ١٩٧٩ في محاولة لإيجاد تحالف عسكري بين إسرائيل ومصر والسعودية والأردن، وزيارة وزير الدفاع الأمريكي الأسبق «الكسندر هيغ» لإسرائيل في إبريل عام ١٩٨١ في إطار جولة شملت ثلاث دول عربية هي مصر والأردن والسعودية، وكان الموضوع الأساسي الذي أشار إليه خلال مباحثاته مع الحكومة الإسرائيلية هو تشكيل حلف دفاعي إقليمي برعاية الولايات المتحدة لمواجهة السوفيت وحماية نفط المنطقة[1].

وتؤكد الباحثة الأمريكية «بربارة كونري» وهي محللة سياسية في معهد (كاتو) أنه بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ حرصت واشنطن على استثمار الموارد الاقتصادية الوفيرة لدول مجلس التعاون في خلق قوة عسكرية إقليمية فعالة مجتمعة إذ تقول» ويمكن خلق منظمة دفاع إقليمي فعال إذا جندت تعاون دول أخرى في المنطقة»، والإشارة هنا بالرغم من عدم البوح بها من قبل الباحثة الأمريكية هو إشراك إسرائيل في الترتيبات الإقليمية الأمنية في المنطقة[2].

- إدارة الصراع العربي الإسرائيلي بطريقة تجعله صراعاً محلياً لا يهدد بإشعال كارثة إقليمية، والاستمرار في عملية «صنع السلام» حتى ولم تؤدي إلى تحقيق تسوية شاملة وكاملة، مع الحرص على أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية الراعي الرسمي والوحيد لهذه العملية ومع استبعاد الأوروبيين والدول الكبرى الأخرى والأمم المتحدة.

- محاربة القوى المحلية الخليجية والتي تسمى في الخطاب الإعلامي الأمريكي (الأصولية الإسلامية) التي تتبنى مواجهة الهيمنة الأمريكية بجدية، بجانب القوى القومية واليسارية والشعبية.

١- هاني عبد الله، «زيارة هيغ إلى المنطقة.. الدور الإسرائيلي في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة»، في نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ٤، ١٩٨١) ص ٢٠٢.

٢- د. جاسم يونس الحريري، السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع سابق، ص ٨٨.

– توفير الغطاء الشرعي على الأعمال الإسرائيلية ومحاولة تبريرها لصالح الجانب الخليجي.

– محاولة تحسين الصورة الذهنية لإسرائيل في عقول حكام وشعوب الخليج.

– إجراء حوارات إستراتيجية منهجية مع الدول الخليجية الكبرى كالسعودية والإمارات من جانب وإسرائيل من جانب أخر، بحيث يتم مناقشة مجموعة واسعة من التحديات الإقليمية وكيفية ترابطها مع بعضها البعض أو عدم ترابطها.

– منح دول التعاون الخليجي المزيد من الضمانات الأمنية والمنح والمساعدات والقروض العسكرية، بالإضافة إلى تعزيز الشراكة الإستراتيجية بين الجانبين في مقابل ضمان أمن إسرائيل وتسريع وتيرة العلاقات معها وزيادة حجم التبادل التجاري بينها، ومن ذلك على سبيل المثال وليس الحصر:

- إعلان الولايات المتحدة بشكل مستمر عن استعدادها للعمل المشترك مع دول مجلس التعاون الخليجي لردع ومواجهة أي تهديد خارجي لوحدة أراضي أي دولة من دول المجلس الذي يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة بما في ذلك احتمال استخدام القوة العسكرية[1].
- التزمت دول مجلس التعاون الخليجي بتطوير نظام إنذار مبكر للصواريخ الباليستية على مستوى دول المجلس، فضلاً عن تحسين التعاون في مجال الدفاع الصاروخي.
- الاتفاق على ممارسة جديدة ومتكررة واسعة النطاق تشدد على العمل المشترك ضد التهديدات غير المتماثلة، مثل الإرهاب أو الهجمات السيبرانية"، والتعاون المتكرر في مجال مكافحة الإرهاب والتدريب الذي يشمل قوات العمليات الخاصة.
- نقل الأسلحة لدول مجلس التعاون الخليجي.
- التعاون على مستوى فرق العمل البحرية الدولية في مكافحة القرصنة ومواصلة الخطوات لتبادل المعلومات حول عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة، في لحماية أمن السواحل، وحماية البنية التحتية البحرية، ومكافحة التهريب.
- مكافحة الإرهاب من خلال إطلاق مبادرات ترمي إلى زيادة بناء قدرات دول مجلس

1 - Michael Eisenstadt, U.S.-GCC Relations: Closing the Credibility Gap (Washington: The Washington Institute for Near East Policy, 9 July 2015) P. 1.

التعاون على تعقب المتورطين في نشاطات إرهابية داخل حدودها والتحقيق معهم ومقاضاتهم، وإلى ردع عبور المتطرفين الذين يعتمدون العنف لأراضيها ومنع عمليات تمويلهم وتجنيدهم، وتحديد وتبادل المعلومات حول المقاتلين الإرهابيين الأجانب المشتبه بهم، وقطع تمويل الإرهاب١.

- التعاون في مجال البنية التحتية الهامة وأمن الفضاء الحاسوبي من خلال تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، وتنفيذ ورش العمل، والقيام بمناورات، وتبادل المعلومات.
- الالتزام بحماية الأمن الإقليمي من خلال إيجاد حلول سلمية للصراعات في المنطقة، لا سيما في ليبيا واليمن وسوريا، والعراق، والتوصل إلى حل للنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني، ومواجهة نشاطات إيران المزعزعة للاستقرار.
- دعم الأطروحات الإسرائيلية لإقامة هيكل لنظام (شرق أوسطي)، من خلال قيام النخب القيادية والسياسية الأمريكية بتبني تصوراتها وطرحها عبر القنوات الرسمية الأمريكية٢، وهو ما ظهر في الوثيقة الأمريكية المهمة التي شارك في إعدادها خبراء في السياسة الخارجية والدولية من الولايات المتحدة «فيليس بنيس» و«ستيفن زيونس» و«مارثا هني»، في مشروع بعنوان (السياسة الخارجية في القضايا المهمة Foreign Policy in Focus) طيلة عدة أشهر مع مجموعة من المنظمات والأكاديميين لوضع إطار عمل لسياسة فعالة تجاه العراق صدرت عام ٢٠٠١، حيث يشير البند المتعلق بمقترحات لسياسة أمريكية بديلة إلى ما يلي٣:
- ينبغي أن تشجع الأمم المتحدة تأسيس نظام أمن إقليمي للدول الثماني المحاذية للخليج العربي وهي الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون، إضافة إلى إيران والعراق، ويتضمن النظام إجراءات بناء الثقة، مثل شبكة إقليمية للإنذار المبكر، والرقابة على الأسلحة،

1- Michael Eisenstadt. U.S.-GCC Relations: Closing the Credibility Gap. Optic. P. 2.

٢- إبراهيم الدقاق، «إسرائيل في العام ٢٠٠٠: الخلفية والأداء»، في مجلة المستقبل العربي (العدد ٢٦٤، فبراير ٢٠٠١) ص ٢٢.

٣- فيليس بنيس وآخرون، «بدائل السياسة الأمريكية إزاء العراق»، في مجلة المستقبل العربي (العدد ٢٧٠، السنة ٢٤، أغسطس ٢٠٠١) ص ١٧٣.

وإطار تعاون إقليمي على غرار منظمة الأمن وبرتوكولات منع الاحتكاك وسياسة إقليمية للأجواء المفتوحة.

- كما تنص المادة (١٤) من قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ على أنه ينبغي أن تبدأ الولايات المتحدة بإجراء مفاوضات بين الدول الرئيسية المصدرة للأسلحة، لمنع نقل الأسلحة المتقدمة كافة إلى جيران العراق ومنها تركيا والأردن والسعودية والإمارات وقطر والكويت، وينبغي أن تكون قدوة بها بإعلانها فوراً عن تجميد نقل مثل تلك الأسلحة.

المبحث الثاني
محفزات ومعوقات تطوير
العلاقات الخليجية – الإسرائيلية

شهدت العلاقات الخليجية – الإسرائيلية الكثير من المد والجزر خلال العقود الكثيرة الماضية، إلا أنها استقرت في الأخير نحو الاتجاه باستمرار التطبيع منذ مؤتمر مدريد ١٩٩١، خاصة سلطنة عمان وقطر والبحرين، في ظل وجود الدوافع المشجعة والمحفزة على تسريع وتيرة علاقات بين الطرفين.

ولا تتوقف حدود هذه العلاقات عن وجود مكاتب تمثيل أو تبادل تجاري أو لقاءات سواء علنية كانت أم سرية ولا في زيارات متبادلة ولا بوجود خبراء ومستشارين إسرائيليين بجنسيات أخرى، الأمر وصل حد الاشتراك الأمني والعسكري والاستخباراتي، على حساب قضايا وملفات كانت للماضي القريب من المحرمات، وبات الأمر يصور ويروج له بأنه مصير واحد ومستقبل مشترك، وذلك في ضوء وجه نظر كلاً منهما لمصالحه وأهدافه الخاصة.

بالنسبة لوجهة النظر الإسرائيلية، طرحت مشاريعها الخاصة بالتطبيع مع دول الخليج، وأسهبت في إضفاء الميزات الاقتصادية والسياسية عليها من منظورها الخاص لمستقبل المنطقة، وأخذت تروج عن المكاسب الاقتصادية التي ستعم كافة دول المنطقة عند حلول السلام وإقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة، وعن فكرتها حول مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي يبنى على أساس التبادل التجاري والاستثمار المشترك في العمل، وعمدت إلى طرح التصورات والمشاريع التي ترمي إلى إنشائها بحيث تركز على عصب الحياة الصناعية والتجارية في دول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة برمتها، سواء التجارية أو الصناعية أو المائية والسياحية.

أما بالنسبة لأهداف التطبيع من وجهة نظر خليجية، فجاءت تماشياً مع دعاوى السلام التي راجت بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م، شاركت دول مجلس التعاون الخليجي في مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١م، بصفة مراقب، كما رحبت بإعلان (أوسلو)، وحثت قمة المنامة في ديسمبر عام ١٩٩٤م على تكثيف الجهود لتحقيق التقدم في المسارين السوري

واللبناني بعد نجاح المسارين الفلسطيني والأردني في توقيع اتفاقيات سلام مع الطرف الإسرائيلي، وكذلك أصدرت دول مجلس التعاون الخليجي بياناً في أول أكتوبر عام ١٩٩٤م يقضي بإنهاء المقاطعة غير المباشرة لإسرائيل، وتم تكثيف زيارات وفود إسرائيلية كلاً من مسقط وقطر والبحرين، وفتح السوق الخليجي أمام الشركات الإسرائيلية لإقامة مشاريع مشتركة في عدد من القطاعات.

ولكن ومع ذلك فإن هذا الأمر لا يمنع من وجود معوقات أو قيود قد تسهم في تبطئ العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإسرائيل، والمتمثلة بالأساس في الظروف والأحوال الداخلية، سواء الوضع الداخلي الإسرائيلي أو الخليجي، بالإضافة إلى العوامل الخارجية في إطار التغيرات الإقليمية والدولية التي تشهدها المنطقة.

أولاً - محفزات تطوير العلاقات الخليجية - الإسرائيلية:

- العامل الإيراني، أن مدى استقرار المنطقة من عدمه يؤثر بشكل كبير على مستقبل العلاقات الخليجية – الإسرائيلية وخاصة فيما يتعلق بـإيران، فقد يكون العداء المشترك لطهران، هو الجامع بين دول الخليج وإسرائيل في المستقبل، وخاصة بعد تزايد النفوذ الإيراني بشكل ملموس في كلاً من العراق ولبنان وسوريا وفلسطين، ناهيك عن رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من قبل الدول الكبرى وذلك بعد توقيع الاتفاق النووي الجديد في يوليو ٢٠١٥ [١]، وهو سيمكنها من مواصلة مدها نفوذها الشيعي في المنطقة مما يمثل تهديد لأمن الخليج من جهة، وكذلك مواصلة برنامجها النووي وامتلاك أسلحة نووية عالية التكنولوجية مما يمثل تهديد لأمن إسرائيل من جهة ثانية.

أن دول مجلس التعاون الخليجي ترى في إيران المشكلة الأمنية رقم واحد، وهذه الرؤية تقود إلى توثيق العلاقات الأمنية بين عدد منها وإسرائيل، وخاصة إن لدول الخليج العربية وإسرائيل مصلحة مشتركة في تعزيز علاقاتهما بهدف إضعاف نفوذ القوى الراديكالية في المنطقة، حتى من دون صلة مباشرة بتقدم العملية السلمية بين إسرائيل والفلسطينيين.

ورغم تصريحات الحكام في دول الخليج ضد إسرائيل، فإن الطرفين لا يريان أحدهما الآخر كتهديد، والموضوع الفلسطيني بعيد عن أن يقف على رأس سلم اهتمامات دول الخليج،

١- يوئيل جوجانسكي، إسرائيل ودول الخليج: هل عدو عدوي صديقي؟ (بيروت: مركز زيتونة للدراسات والاستشارات، أبريل ٢٠١٢).

فيما أن طموح إيران بتطوير سلاح نووي كوسيلة لبلوغ مكانة مهيمنة في الخليج يشكل عنصر القلق الأساسي عندها، مثلما هو أيضاً عند إسرائيل[1].

وكلما تم اعتبار إيران خطراً سواء على إسرائيل أو على دول الخليج، فإن ذلك يسهل عليهما التعاون فيما بينهما، وخاصة التعاون بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية في المجال الأمني والاستخباراتي من أجل كشف وإحباط النشاط الإيراني أو نشاطات الأدوات الإيرانية في المنطقة.

ولا ينبغي استبعاد احتمال أن تقوم إسرائيل وبعض دول الخليج بتنسيق السياسات بينهما، بهذا المستوى أو ذاك، أيضا في مواجهة الإدارة الأميركية، التي لا تستوي سياستها في الموضوع الإيراني بشكل تام مع مواقف هذه الدول؛ إذ أن إسرائيل والدول الخليجية على حد سواء تخشى من الاتصالات الأميركية الإيرانية، وهي تريد أن تتبنى الولايات المتحدة مقاربة أكثر تشددا ضد إيران[2].

- إنعاش عملية السلام، في ضوء المساعي الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي "أوباما" باتخاذ خطوات على طريق عملية السلام، من خلال عودة أطراف النزاع العربي – الإسرائيلي لطاولة المفاوضات، خاصة بعد إعلان الرئيس الأمريكي "أوباما" إثر فوزه في الانتخابات الرئاسية عن تعهده بقيام دولة فلسطينية مستقلة خلال السنوات الأربعة القادمة، ودعا إلى إجراء انتخابات رئاسية فلسطينية وإصلاح الشؤون الداخلية ونبذ العنف والإرهاب، في سبيل تعزيز فرصة تحقيق السلام في المنطقة وقيام دولة فلسطينية.

وفي سياق نفسه جاءت كلمة الرئيس الأمريكي "أوباما" في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١١، التي أكد فيها ضرورة تحقيق السلام العادل والشامل بين الإسرائيليين والفلسطينيين وبدء مفاوضات الحل النهائي من دون شروط وقيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل على أساس حدود عام ١٩٦٧م تحقيقاً لتطلعات الشعب الفلسطيني، مؤكداً التزامه بالسعي الدءوب من أجل إحلال السلام والحق للطرفين بالعيش

١- يوئيل جوجنيسكي، «الطوق الثالث: رؤية إسرائيلية لخريطة التوازنات في منطقة الخليج»، أحمد البهنسي (ترجمة)، في مجلة السياسة الدولية، على الرابط: http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2499.aspx. تاريخ الدخول ٢٠١٥/١٢/٣١

٢ يوئيل جوجنيسكي، «الطرق الثالث: رؤية إسرائيلية لخريطة التوازنات في منطقة الخليج»، مرجع سابق

بأمن وسلام[1].

وبموازاة الضغوط الذي مارسته الإدارة الأمريكية على إسرائيل لتقديم تنازلات للفلسطينيين (ضغط قاد لتجميد البناء في المستوطنات لعشرة شهور)، حثت عدداً من الدول الخليجية على تقديم مبادرات حسن نية تطبيعية تجاه إسرائيل، وبين الخطوات التي جرى الحديث عنها إعادة فتح الممثليات الدبلوماسية الإسرائيلية في مسقط (أغلقت العام ٢٠٠٠ بعد بدء الانتفاضة الثانية) وفي الدوحة (أغلقت رسمياً العام ٢٠٠٩ رداً على عملية الرصاص المسكوب)، وكذلك أعلن أنه تمت دراسة إمكانية السماح لطائرات "العال" بالمرور في أجواء السعودية في طريقها من الشرق الأقصى وإليه، مما يقلص بثلاث ساعات زمن الرحلة إلى تلك المناطق ويساعد في تحويل إسرائيل إلى مركز للرحلات بين أوروبا والشرق الأقصى[2].

وبالتالي فإن إمكانية دفع عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين ستنعكس إيجابا على تطبيع العلاقات الخليجية – الإسرائيلية، وستحفظ ماء الدول الخليجية أمام شعوب المنطقة عند الإعلان الرسمي عن تطبيع العلاقات السياسية والتجارية بين الطرفين، ولكن بالتأكيد سيأخذ ذلك وقتاً ليس بالقصير.

– رفض الحركات الإسلامية، وخاصة تلك الموجودة في لبنان حركة "حزب الله" أو فلسطين حركة "حماس"، وتتفق دول الخليج مع إسرائيل على ثلاثة سيناريوهات بشأن حركة حماس؛ الأول ترويض حركة حماس وإجبارها على القبول بالتسوية السلمية وإحداث تحولات في مواقفها وهذا أمر تقوده كلا من السعودية وقطر، أو سيناريو تقوية الرئيس "محمود عباس" والتضييق على حماس من خلال مصر ومحاصرتها وبالتالي إجبارها على الخروج من المشهد السياسي الفلسطيني، والسيناريو الثالث تقوده الإمارات ويستند إلى تقوية "محمد دحلان" وإعادته بقوة ليصبح على رأس المشهد السياسي الفلسطيني.

١- كلمة الرئيس أوباما أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، متاح على: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=5254، تاريخ الدخول ٢٠١٦/١/٣.

٢ Michael Eisenstadt and David Pollock, Asset Test: How the United States Benefits from Its Alliance with Israel (Washington: The Washington Institute for Near East Policy, Strategic Reports 7,September 2012) P. 3.

- السبيل لضمان الازدهار الاقتصادي، تؤكد إسرائيل أن تفوقها التقني بجانب الأموال الخليجية هو السبيل لضمان الازدهار الاقتصادي بسبب تمتعها بالقدرة على المبادرة والمعرفة التكنولوجية، والعلاقات الجيدة مع الصناعات الدولية، وذلك في الوقت الذي يتوافر في الدول العربية طاقة عاملة واسعة جدا، إضافة إلى الموارد الطبيعية والنفط في دول الخليج، فالدمج بين جميع هذه العوامل سيضمن الازدهار الاقتصادي[1].

ويأتي ذلك في ذلك إصرار الجانب الإسرائيلي على طرق أبواب دول مجلس التعاون لتصعيد عملية التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، ومن قاعدة الاعتماد على القطاع العام الواسع إلى الاعتماد الكلي على القطاع الخاص (الخصخصة) التي أجبرت الأقطار العربية على انتهاجها ضمن مشاورات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبرامجها الإصلاحية وسياسة التكيف[2].

وتأتي منظمات أخرى في ذات السياق، ومن أهمها منظمة التجارة العالمية، وكلها تصب ضمن آلية العولمة وقنواتها، حيث كانت هذه الآلية تعتمد بالأساس على جر هذه الاقتصاديات إلى فخاخ اقتصادية سياسية طرحتها أزمات الثمانينيات من المديونية الخارجية واختلالات موازين المدفوعات.

- الاختراق الثقافي، يظهر الإسرائيليون في المقابلات عبر الفضائيات بمظهر المرونة والرغبة في إقامة علاقات عربية إسرائيلية، وإقامة ما يسمونه (سلام دائم أو شامل)، وهو يوجهون اللوم إلى القيادات والحكومات العربية، ويحرصون على عدم المس بالمجتمع العربي، حيث يستعينون بالاستمالات العاطفية، والاستمالات العقلية في أطروحاتهم الدعائية، ومن بين الموضوعات التي كثيرا ما يظهرها الخطاب الإسرائيلي من خلال الفضائيات العربية، أخطار الحروب على الطرفين العربي والإسرائيلي، القبول بالتطبيع السياسي يقتضي من العرب إعادة النظر في كثير من المواثيق والاستراتيجيات العربية، وغيرها[3].

١- د. جاسم يونس الحريري، السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع السابق، ص ٢٤٩.

٢- يوفال اليستور، الحرب الاقتصادية، محمد الدويري وبدر عقيلي (عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، شركة الشرق الأوسط للطباعة، ١٩٩٨) ص ٢٦٨.

٣- د. عدنان أبو عامر، «التطبيع الثقافي: الأهداف والشواهد والتعثر»، في أ.د. إبراهيم أبو جابر (محرر)، التطبيع بين المخاطر وسبل المواجهة (فلسطين: مؤسسة الرسالة للنشر والإعلام، مركز الدراسات المعاصرة، ٢٠١٠) ص ٣٠.

ثانيًا- معوقات تطوير العلاقات الخليجية - الإسرائيلية:

- تعقد الصراع العربي الإسرائيلي، حيث أنه يعتبر صراع معقد جداً يحيط بمختلف جوانب الواقع المعاش، صراع يخترق جميع الأبعاد الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والجغرافية والحضارية، لأنه صراع وجود بالأساس، ومن ثم فهو مستمر ودائم مع دول المنطقة، ومنها دول مجلس التعاون الخليجي.

ويتأكد هذا التصور في ظل تأكيد الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على ضرورة تحقيق الأمن القومي، والأمن الشخصي للتجمع الإسرائيلي في فلسطين، من خلال العمل على تعزيز قدرة الجيش وسائر الأجهزة الأمنية، من أجل توطيد قوة الردع لدى الدولة الإسرائيلية.

ومن ذلك نجد مثلاً أنه بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر ٢٠٠٠، وزيادة العنف الإسرائيلي ساءت العلاقات بين بعض دول مجلس التعاون (سلطنة عمان، قطر)، اللتين سبق وإن تم فيهما افتتاح مكاتب للتمثيل التجاري مع إسرائيل[1].

- انتهاء الدور المهيمن للقطب الأمريكي، وذلك في ضوء المؤشرات السياسية والاقتصادية على الساحة الدولية، والتي تؤكد بأن هذا القطب لن يبقى مهيمناً مدة طويلة، في ظل وجود أقطاب رئيسية تحاول العمل في المنطقة وفرض سيطرتها وقوتها، كروسيا، الصين، الهند، اليابان، ويوجد عدة بوادر ومتغيرات تؤيد هذه الظاهرة في التحول نحو عالم جديد متعدد الأقطاب، ومنها:

- انتقال مركز المبادرة من دائرة الأطلنطي حول الولايات المتحدة المهيمنة بعد العصر الأوروبي، إلى دائرة الشرق الآسيوي، بخاصة الصين وروسيا، اللتان ستحاولان من خلال علاقتهما الجيدة بالعالم الإسلامي لعب دور أكبر لحساب مصالحهما بعيداً عن العالم الإسلامي.
- تصاعد عجز فعالية القطب الأمريكي الإسرائيلي المهيمن عن فرض مخططاته، وتبدو مؤشرات ذلك في حالات التمرد على هذا النظام، ومحاولات تشكيل مركز جديد للمبادرة السياسية والاقتصادية[2].

١- مصطفى البرغوثي وآخرون، «وجهات نظر في تطورات الانتفاضة وأهدافها»، في مجلة الدراسات الفلسطينية (مجلد ١٢، العدد ٤٧، صيف ٢٠٠١) ص ص ٤٢ – ٥٩.

٢- د. أنور عبد الملك، «العرب والعالم الجديد»، في حسام محي الدين الألوسي (محرر)، الوطن العربي وخيارات المستقبل (عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، ٢٠٠٠) ص ٤٦.

- صحوة القوميات والأمم والدول الوطنية السيادية بعد طول تغييب، على غرار سعي الصين إلى موقع ريادي في آسيا كلها، وكذلك بالنسبة لدوائر العالم الإسلامي وأمريكا اللاتينية، وهو ما يتضح في نشوء حركة الـ ٥٧ ومجموعة الـ ١٥ إلى جانب محاصرة مؤسسات الهيمنة المالية والتجارية العالمية.
- تنامي العلاقة حول محور دائرة النواة القارية الجديدة، وهو محور الشراكة الإستراتيجية بين الصين وروسيا حول ما يعرف بـ "طريق الحرير الجديد"، والحلفاء الرئيسيون هنا هم اليابان والكوريتان، ومجموعة آسيان أي شرق الصين، ثم ألمانيا[1].
- الفشل الأمريكي في العراق وعدم القدرة على إداراته بالشكل المطلوب والمتوقع، وهو ما تسبب في تكبدها المزيد من الخسائر المعنوية والمادية، في مقابل زيادة الدور الإيراني في العراق نتيجة لسيادة حالة الفراغ السياسي.
- تراجع الدور الأمريكي في الأحداث الأخيرة التي شهدتها المنطقة فيما يتعلق عليها ثورات الربيع العربي، وعدم قدرتها على إحكام الأمور وسيرها وفقاً لمخططاتها، فلم تكن الولايات المتحدة الأمريكية هي الفعل ـــ كالعادة ودائماً ـــ وإنما باتت رد الفعل في كثير من أحيان، كالحالة المصرية، وغير القادرة على تولي زمام الأمور بمفردها، كحالة السورية، وهو ما أفرد مساحة أكبر للقوى الأخرى خاصة روسيا.

- عدم استقرار المنطقة ودخولها في صراع، إسرائيل تحاول السعي لتطوير وضعها الاستراتيجي باحتمال كبير بأن المجتمع الدولي سيشهد صراعاً دولياً من المرجح أن يكون حاداً على المنطقة الممتدة بين الخليج العربي وبحر قزوين، وآسيا الوسطى أو آسيا البترولية وتشمل دول الخليج والعراق وإيران ودول آسيا الوسطى، إلى جانب بقية الدول المطلة على بحر قزوين، فهذه المنطقة تحتوي على ما بين ٦٥-٧٥٪ من احتياطات البترول العالمية، وتظهر مبررات الصراع في هذه المنطقة وفق ما يلي[2]:

- التنافس الحاد على البترول.
- الحاجة الأسيوية المتنامية، لاسيما من قبل الصين واليابان.
- التنافس الحاد في مجال دبلوماسية الأنابيب (روسيا، إيران، تركيا).

١- د. أنور عبد الملك، «العرب والعالم الجديد»، مرجع السابق، ص ٤٧.

٢- د. طه عبد العليم، «العرب وروسيا»، في أحمد صدقي الدجاني (محرر)، العرب والعالم (عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، دار الفارس للنشر والتوزيع، ٢٠٠١) ص ١١٧.

- تنامي أهمية المنطقة في مجال النقل التجاري بعد تجديد طريق الحرير التاريخي.
- المخاوف من سيطرة الجماعات الأصولية على بعض جمهوريات آسيا الوسطى في ضوء توفر الخبرات النووية بها.
- احتمالات التعاون الروسي – الصيني في هذه المنطقة لواجهة ما يهدد مصالحهما[1].

– اتجاه إسرائيل نحو تنويع علاقاتها الخارجية وعدم حصارها في النطاق العربي، ستركز إسرائيل نشاطاتها بحيث يتم تنمية الوظيفة الإستراتيجية لها في المنظومة الإستراتيجية الغربية بشكل عام، وأهم ملامح وأبعاد هذه السياسة الخارجية:

- عقدت إسرائيل ثلاث عشرة اتفاقية مع تركيا يغطي بعضها جوانب مثل تبادل المعلومات حول الإرهاب، رسو السفن الإسرائيلية في الموانئ التركية، التدريب المشترك، حق الطيران الحربي في استخدام الأجواء التركية، حيث تنامي هذا التوجه بعد ولادة التحالف العسكري الإسرائيلي – التركي في فبراير ١٩٩٦[2].
- تنمية العلاقات بين إسرائيل مع جمهوريات آسيا الوسطى وأذربيجان، ومن أبرزها أن قيرغيزيا انضمت إلى العدد المحدود من الدول التي نقلت سفاراتها في إسرائيل إلى القدس، وتمثل منظمة "Mashav" الإسرائيلية أهم قنوات هذا العلاقة، ويتركز نشاطاتها في كازاخستان بينما أكبر مؤسسة استثمارية أجنبية في تركمنستان هي مؤسسة "Mashav" الإسرائيلية، كذلك محاولات تل أبيب إقامة علاقات مع قوى التحالف المعادي لحركة طالبان في شمال أفغانستان، ووجود خبراء منها على حدود طاجيكستان للمساهمة في مراقبة تحركات (بن لادن).
- تنمية العلاقات مع أذربيجان، وبداية بلورة تحالف تركي – إسرائيلي – آذري (ما يجمعهم هو العداء لكل من إيران وأرمينيا)[3].

– الغضب الخليجي من السياسيات الأمريكية في المنطقة، هناك استياء على الصعيدين الشعبي والرسمي من سياسات واشنطن في المنطقة والتي أدت إلى العديد من المشكلات

١- د. طه عبد العليم، «العرب وروسيا»، مرجع سابق، ص ١١٨.

٢- د. جاسم يونس الحريري، السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع سابق، ص ٢٤٢.

٣- د. جاسم يونس الحريري، السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع سابق، ص ٢٤٣.

والأزمات سواء في العراق نتيجة لسياسات أمريكا الفاشلة والمتناقضة وعدم وجود رؤية إستراتيجية لمرحلة ما بعد الغزو، أو في الأراضي الفلسطينية نتيجة للانحياز الأمريكي المطلق إلى إسرائيل، أو في المنطقة عموماً في ظل التقارب الأمريكي الإيراني العلني على حساب مصالح الدول الخليجية، وفي هذا الإطار، من مصلحة دول الخليج تنويع علاقاتها الخارجية وعدم الاعتماد على حليف واحد ربما يتسبب بسياساته التي لا تراعي سوى مصالحه بدمار وهلاك المنطقة.

وبناءًا على ما سبق فإن مستقبل العلاقات الخليجية – الإسرائيلية، من الممكن أن يأخذ أحد السيناريوهات التالية، وذلك على النحو التالي:

– سيناريو استمرار الوضع القائم: يكرس الوضع السابق سيناريو بقاء الوضع على ما هو عليه في ضوء ما تبين من تطبيع جزئي لبعض دول المجلس مع إسرائيل، فتلك الدول لا تخشى نقد أو رفض شعبي محلي وقومي لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل سواء مجاهرة أو ضمن كواليس "القنوات السرية"، خاصة وأن علاقاتها تجارية واقتصادية، حتى ولو دخلت نطاق مشاريع دقيقة وخطيرة على أمن الخليج، مثل مشروع الغاز القطري بين الدوحة وتل أبيب، وكذلك استمرار الصورة كما هي عليه الآن من تداخل وتقاطع ومن ثم تعارض في المواقف والآراء الخليجية – الإسرائيلية من حيث إشكالية التطبيع على الصعيد الشعبي في كلا الطرفين، وهو بالضرورة توافق نسبي ولا يحكمه سوى اللحظة الراهنة للأزمة التي تمر بها المنطقة.

استمرار لجان المقاطعة ومقاومة التطبيع في عملها لن يثني الحكومات الخليجية عن تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، كما لن يستمر في التأثير على فئات المجتمع إذا ما هدأت الأوضاع في فلسطين بصورة أو بأخرى، فالمشاعر القومية والدينية هي التي تحرك هذه الجماهير، فتزداد قوتها مع تزايد تسليط المشهد الإعلامي لمعاناة الشعب الفلسطيني وسوء الأحوال هناك، وتهدأ وتخبو من جديد مع استقرار الأمور أو استمرارها على نمط واحد.

– سيناريو الضغط الأمريكي المستمر، سيناريو الضغط الأمريكي على دول مجلس التعاون الخليجي من خلال مشروعها الإقليمي للمنطقة بإرساء السلام والأمن وتطبيع علاقات السلام بين كافة الدول العربية وإسرائيل.

وبالتالي فإذا ما استجابت دول مجلس التعاون الخليجي لهذه الضغوط، تماشياً مع خط

السلام العربي الذي بات إستراتيجية "استجداء" عربية لأمريكا لفرضه على إسرائيل ولسد ذريعة الولايات المتحدة للتدخل في شؤونها الداخلية، فإنها وبلا شك ستكون أقل قدرة للاعتراض على تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، مقابل التزام نسبي محدود من الأخيرة بخصوص القضية الفلسطينية برمتها، وربما تفرض واشنطن على دول الخليج عدم ربط مسار التطبيع مع إسرائيل بمفاوضات الوضع النهائي للقضية الفلسطينية، وبالتالي محاولة الضغط على الدول الخليجية لضمان قبول دولة فلسطينية منزوعة السلاح والسيادة فيما تمنحه إسرائيل من كيان مصطنع في حدود الضفة الغربية مع بقاء "غزة –حماس" تحت السيطرة المصرية – الإسرائيلية وتصفية ما تبقى من قضية العرب المركزية والرضا بالفتات الذي تقدمه إسرائيل والولايات المتحدة للشعب الفلسطيني.

– تراجع مسار العلاقات الخليجية الإسرائيلية، وذلك في ظل عوامل ثلاثة رئيسية؛ أولها انعدام الثقة بين الطرفين، فمهما بلغت درجة التنسيق والتقارب إلا أنه يظل هناك مخاوف وشكوك حقيقة متبادلة بين الطرفين، أما الثاني هو الدور النشط الذي تلعبه الهيئات والجمعيات والمؤسسات الرافضة للتطبيع بكافة أشكاله وهو قد يكون بمثابة إزعاج وهاجس لأجهزة صنع القرار في الدول الخليجية التي يفرض عليها إرضاء مثل هذه المؤسسات لتجنب السخط الشعبي.

وأخيراً تخوف دول الخليج وخاصة المملكة العربية السعودية من إثارة المؤسسة الدينية والجهات المحافظة الأخرى على العائلة المالكة، جراء التقارب الخليجي الإسرائيلي العلني، مما يهددها استقرارها وثباتها السياسي.

وختاماً يمكن القول إن (مقومات التطبيع) و(محددات الرفض) لا تزال تتصارع في البيئة الخليجية الرسمية، وفي حين تمارس المؤثرات الخارجية، ضمن أمور أخرى، دورها في تفعيل الشطر الأول من هذه المقومات، فإن المناخ الاجتماعي المحلي يمارس دوره – في المقابل – في تفعيل وإذكاء الشطر الثاني منها.

ولكن لا يمكن إنكار أن حدود العلاقات ما بين إسرائيل ودول الخليج قد قطعت شوطا كبيرا وتقاربا ملحوظا ان كثير من المحرمات لم تعد كذلك، الأمر الذي يعني بأن إسرائيل لم تعد عدوا يجب إلقاءه في البحر، في ظل الحاجة المتبادلة لكلا الطرفين منهما الآخر، وأن مسار تطبيع العلاقات الخليجية–الإسرائيلية أخذ بالنمو مع تحسن مستويات العملية السلمية التي

انطلقت من مؤتمر مدريد، وسعت دول مجلس التعاون بتشجيع الأطراف العربية ذات الصلة بالتسوية السلمية من خلال فتح مجال تجاري واقتصادي للتطبيع مع إسرائيل بهدف تعزيز ثقة الأخيرة بأن السلام العادل والشامل هو مطلب عربي لكافة أطراف النظام الإقليمي العربي.

ومن ثم فإن المؤشرات تشير إلى ترجيح السيناريو الخاص باستمرار تطبيع العلاقات الخليجية – الإسرائيلية، ولكنها ستظل سرية "التحالف الصامت" مما يوفر راحة أكبر ويضمن الإسراع في التقارب ووصوله لحدود آمنة دون إي جلبة إعلامية أو رفض للمعارضة، وذلك في ضوء الاعتبارات التالية:

– اعتبار الدول الخليجية معتدلة من الناحية السياسية، وهي لم تحارب أبداً ضد إسرائيل، وأنه لا يوجد نزاع إقليمي بين الطرفين وأنهم يعتبرون موالين للأميركيين، مما يدفع الكثيرين في إسرائيل لاعتبارهم رفاق درب، وأنه بوسع الدول الخليجية منح زخم للتسوية السلمية بين إسرائيل والفلسطينيين، وأنه إذا أبرمت التسوية فإنها قد تساعد في تمويلها، وأنه بوسع إسرائيل تحقيق منافع اقتصادية هامة من إقامة علاقات تجارية مع الدول الغنية في الخليج.

– الملف الفلسطيني غير مهم بالنسبة لدول الخليج وتعثرات التسوية السلمية فيه لن تعيق التقارب الخليجي الإسرائيلي على الإطلاق، ويلاحظ أيضاً إن أعمار غزة والمشاريع القطرية في غزة التي تحكمها وتديرها حركة حماس تتم بتنسيق ورعاية وموافقة إسرائيلية قطرية، وان العامل المحدد في هذا الأمر هو إسرائيل فقط، وهو الأمر الذي عبر عنه وفسرته زيارة رئيس اللجنة القطرية لأعمار غزة مؤخرا في مارس ٢٠١٥ عبر البوابة الإسرائيلية، فالزيارة تمت من خلال إسرائيل ولم تمر عبر معبر رفح البري ـــــ المفتوح وقتها ـــــ بين مصر وغزة، ولهذا الأمر دلالاته القطرية الإسرائيلية الفلسطينية عموما وفي غزة على وجه التحديد.

– سعي إسرائيل لاحتواء دول مجلس التعاون الخليجي لتفريغها من مواردها واستثمار الوفرة المالية العائدة لها، ومحاولة السيطرة على خلق موطأ قدم فيها من باب التعاون العسكري لاستخدامها كقاعدة خلفية ضد الدول العربية وأقطار العالم الإسلامية والأوروبية القريبة من دول مجلس التعاون لجعلها قاعدة عسكرية لصالحها في المستقبل.

– التوجهات الإسرائيلية المستقبلية لإحداث اختراق ثقافي في دول مجلس التعاون، فغنى

عن القول إنها تريد من خلال تسخيرها لوسائل الإعلام المختلفة المرئية والمسموعة والمقروءة أن تحقق حملات غزو ثقافي، وعمليات غسل دماغ منتظمة للمواطن العربي الخليجي، بجانب خلق الأزمات والمشكلات في الاقتصاد والتنمية.

الخاتمة العامة

إن أهمية منطقة الخليج العربي في الإدراك الإسرائيلي نمت في ضوء عدة متغيرات أساسية، شكلت في التصور الإستراتيجي للحركة الصهيونية دوافع رئيسية لإيلاء هذه المنطقة الحيوية من العالم عناية خاصة، في محاولة للهيمنة عليها سياسياً واقتصادياً وحتى عسكرياً، كمرحلة أولى، ثم توظيفها كموقع جيوبوليتكي لحماية حدود إسرائيل وجعلها قاعدة عسكرية لاستهداف أي دولة قريبة أو محاذية لها، وخلق امتدادات للتوسع الجغرافي في إطار سعيها لفرض هيمنتها على كل أرجاء الوطن العربي من دون استثناء كمرحلة ثانية.

ظلت إسرائيل تتوق لفتح طريق العلاقات بينها وبين الدول العربية عامة ودول الخليج بشكل خاص، وعملت من أجل ذلك على تسخير كافة الوسائل التي تملكها للولوج إلى الساحة العربية المغلقة أمامها، وخاصة بعد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١م وجلوس الدول العربية على طاولة المفاوضات مع إسرائيل وحدوث تقدم ملموس بدت مظاهره في اتفاقيتي السلام الفلسطينية – الإسرائيلية عام ١٩٩٣م، ثم الأردنية – الإسرائيلية عام ١٩٩٤م، وأخذت إسرائيل تروج عن المكاسب الاقتصادية التي ستعم كافة دول المنطقة عند حلول السلام وإقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة، وعن فكرتها حول مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي يبنى على أساس التبادل التجاري والاستثمار المشترك في العمل وفق معادلة إسرائيلية طرحها رئيس الوزراء الأسبق "شيمون بيريز" تجمع بين التكنولوجيا والخبرة الإسرائيلية والتمويل الخليجي والعمالة المصرية والفلسطينية وقطاع الخدمات الأردني السوري.

ويمكن القول إن اتفاقيتي أوسلو ووادي عربة كانتا بمثابة الجسر الذي عبرت عليهما إسرائيل لتطبيع علاقاتها مع الدول العربية، خاصة دول مجلس التعاون الخليجي، فما إن وضعت حرب الخليج الثانية أوزارها، حتى سارع الإسرائيليون لإعداد المشاريع والمقترحات الخاصة بالتطبيع مع العرب، على الأصعدة الاقتصادية والتجارية والثقافية، وذلك لإدراكهم بأن هذه الحرب كانت علامة فاصلة في تاريخ المنطقة، وأن ما لم يحققه الإسرائيليون بنصف قرن من الحرب قد يحققونه بالسلم.

وفي سبيل ذلك سعت إسرائيل إلى تطبيع علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء تلك الرؤية الإقليمية لمستقبلها في منطقة الشرق الأوسط، وعمدت إلى طرح التصورات

والمشاريع التي ترمي إلى إنشائها مع دول الخليج العربية بعد تطبيع العلاقات معها، ونجحت بالفعل في إقناع بعض الدول بالدخول في بعض المشاريع التجارية الخاصة، وتتناول تلك المشاريع عصب الحياة الصناعية والتجارية في دول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة برمتها، سواء التجارية أو الصناعية أو المائية والسياحية.

وعلى سبيل المثال لا الحصر في مجال التبادل التجاري فقط، رأت إسرائيل في مطلع عام ١٩٩٢، أن دول مجلس التعاون الخليجي تعد الدول الأكثر استعداداً في المنطقة لاستقبال السلع الإسرائيلية، لأن هذه السلع صممت قياساً إلى السوق المحلي والأسواق الغربية، وهي دول ذات مستوى معيشي مرتفع، وجاء في هذه الدراسة أن أسواق الخليج ملائمة بصفة خاصة للأدوية والألبسة، وأنه حتى إن نجحت إسرائيل في احتلال موقع صغير في الأسواق الخليجية، فهذا سيكون إنجازا باهراً، ومن الأمثلة على ذلك أنه في عام ١٩٩١ استوردت السعودية والكويت والإمارات سلعاً بقيمة (٤٠) مليار دولار، في حين بلغت كل الصادرات الإسرائيلية في ذلك العام نحو ١١ مليار دولار، فإذا استوردت دول الخليج (١٠ في المائة) فقط من استهلاكها من إسرائيل، فإن هذا الأمر سيوفر للإسرائيلي زيادة توازي ثلث صادراتهم، والنجاح المؤكد لإسرائيل هو في مجال الأدوية، التي تظهر دول المنطقة اهتماماً كبيراً بها، ومن المشاريع التي طرحتها وزارة الخارجية الإسرائيلية مشروع إقليمي للطب الوقائي (التلقيح).

ومن الناحية الخليجية أصدرت دول مجلس التعاون الخليجي بياناً في عام ١٩٩٤ يقضي بإنهاء المقاطعة غير المباشرة لإسرائيل، وهي تلك المقاطعة التي توصف حديثاً بالمقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة المفروضة على الشركات الأجنبية المتعاملة مع إسرائيل، وعلى فروع الشركات التي تتعاون معها، وقدم البيان مبررات ذلك بقناعة المجلس بأن التقدم الملحوظ على مسيرة السلام في الشرق الأوسط وتوقيع اتفاقيات سلام على بعض المسارات العربية (فلسطين والأردن) وعقد جملة اتفاقيات اقتصادية، من شأنه أن يعزز من عملية السلام، ويشجع إسرائيل بعد رفع المقاطعة عنها على الالتزام بوعودها ومراجعة أحكام المقاطعة العربية لها طبقاً للتقدم الذي تم إحرازه.

و خلال عامي (١٩٩٤-١٩٩٥) زارت وفود إسرائيلية كلاً من مسقط وقطر والبحرين، وعرضت مسقط استضافة مقر مركز أبحاث شرق أوسطي لتحلية المياه مستعيناً بتكنولوجيا

إسرائيلية، فيما طرحت قطر في الفترة نفسها مشروع مد خط أنابيب نفطي للدولة العبرية. وفي عام ١٩٩٥ شارك رجال أعمال سعوديون وإسرائيليون في مؤتمر رجال أعمال عقد في الولايات المتحدة.

وفي العام نفسه حينما قتل رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق "إسحاق رابين"، شارك وفد قطري رسمي في جنازته، وخلال ذلك كله، نشطت شركات إسرائيلية لاختراق السوق الخليجي عبر إقامة مشاريع مشتركة في عدد من القطاعات.

ويمكن تقسيم موقف دول مجلس التعاون الخليجي من تطبيع وفتح آفاق العلاقات السياسية والاقتصادية مع إسرائيل، بعد توقيع اتفاقيتي أوسلو ووادي عربة، إلى قسمين:

يشمل القسم الأول كلاً من السعودية والكويت والإمارات التي أيدت ورحبت باتفاق أوسلو ووادي عربة على المسارين الفلسطيني والأردني مع إسرائيل، لكنها لم تقم علاقات دبلوماسية مع الأخيرة، من منطلق رغبتها في الحفاظ على موقفها السابق القاضي ببقاء الوضع على ما هو عليه حتى تتم تسوية نهائية للقضية الفلسطينية ويسترجع الشعب الفلسطيني كامل حقوقه، رغم ما تعرضت له هذه الدول من ضغوط هائلة من جانب الولايات المتحدة لفتح قنوات سياسية مع إسرائيل.

أما القسم الثاني، فيضم كلاً من قطر والبحرين وسلطنة عُمان، التي وجدت في التسوية السلمية في المنطقة فرصة سانحة لإقامة علاقات سياسية وتجارية مع إسرائيل، حيث فتحت أبوابها لزيارة بعض المسئولين الإسرائيليين ومن ثم فتح مكاتب تجارية إسرائيلية فيها كنوع من الارتباط السياسي تحت ستار المكاتب التجارية أو مكاتب الارتباط، سواء في ما يتعلق بالحدود فيما بينها أو بسبب خوف هذه الدول من هيمنة بعض دول المجلس عليها، لاسيما الخوف من الدور السعودي بسبب الخلافات والحساسيات التي كانت بين كل من قطر وسلطنة عُمان من جهة والسعودية من جهة أخرى، وتطورت علاقات هذه الدول بشكل ملحوظ مع إسرائيل خلال التسعينات، وأثارت ردود فعل عربية.

الواقع أن هذا التطور السريع في علاقات بعض الدول الخليجية مع إسرائيل له ما يبرره على قاعدة المصلحة الوطنية لكل دولة منفردة، فبينما لا ترى السعودية والكويت والإمارات نفسها في حاجة تلبيها من وراء هذا التطبيع قبل إقامة السلام الشامل والدائم في المنطقة وحل القضية الفلسطينية بكل أبعادها، فإن الدول الخليجية الأخرى قطر وعمّان تحديداً

تعتبر أن توقيع صاحبة الشأن السلطة الفلسطينية لاتفاقية سلام مع إسرائيل ودخول بقية المسارات في مفاوضات ثنائية، وخاصة بعد توقيع اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية عام ١٩٩٤، لم يبق عذراً لبقاء المقاطعة الخليجية والعربية مع إسرائيل، وأنها تنطلق من فكرتين مكملتين لبعضهما: الأولى على الصعيد القومي، حيث إن تطبيع علاقات الدول الخليجية لعلاقاتها مع إسرائيل يعزز الثقة العربية- الإسرائيلية في رغبة الطرفين في إحلال السلام بالمنطقة وجعل إسرائيل تشعر بالأمن من الأطراف التي كانت تلعب دور المساند إبان مراحل الصراع معها.

والثانية على صعيد المصلحة الوطنية لدول الخليج التي طبّعت علاقاتها مع إسرائيل، وتعتبر أن مصلحتها التجارية والاقتصادية تتطلب إقامة علاقات سياسية وتجارية مع إسرائيل بعد الهيمنة الأمريكية على دول المنطقة، وكذلك لفتح الباب على مصراعيه للاستفادة من المزايا التي ستحققها هذه الدول على صعيد علاقاتها مع الولايات المتحدة، كونها ستنسجم مع المصلحة الأمريكية في تطبيع العلاقات الخليجية—الإسرائيلية، لاسيما أن علاقات بعض دول الخليج ___السعودية والكويت والإمارات___ أكثر ترابطاً وتأخذ شكل تحالف استراتيجي مقارنة بعلاقات بقية دول الخليج الأخرى.

وتتسق هذه المواقف الخليجية مع الحجة الرئيسية التي كانت هذه الدول تسوقها في مواجهة منتقدي تحركها بخطوات سريعة لتطبيع علاقاتها التجارية والاقتصادية مع إسرائيل قبل التوصل إلى السلام الشامل والعادل في المنطقة، وتقوم هذه الحجة على افتراض أن تطبيع العلاقات مع إسرائيل إنما يهدف (إلى تدعيم عملية السلام والمفاوضات الثنائية على مختلف المسارات، فضلاً عن المفاوضات متعددة الأطراف)، وأشار المسئولون في هذه الدول باستمرار إلى ارتباط تطبيع العلاقات مع إسرائيل بمدى التقدم الذي يتم إحرازه في المفاوضات، وتتعارض هذه الحجة مع وجهة النظر المعارضة للتطبيع، والتي ترى أن من شأن هذه العلاقات إعطاء إسرائيل مزايا مجانية من دون مقابل يتمثل في التزامها بقرارات الأمم المتحدة والانسحاب من الأراضي العربية التي تحتلها، ومن شأنها أيضاً تشجيع إسرائيل على تبني مواقف متشددة في المفاوضات.

وثمة رأي آخر ذهب إلى أن هذه الأطراف الخليجية التي عجلت بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل إنما فعلت ذلك مدفوعة بمخاوفها أو مصالحها الذاتية، من ناحية لضمان مكان لها

في أي ترتيبات مستقبلية في المنطقة بعد التوصل إلى التسوية الشاملة على المسارات الأخرى، ومن ناحية أخرى لتحقيق بعض المكاسب التجارية والاقتصادية المباشرة، والاستفادة مما يمكن أن يقدمه التعاون مع إسرائيل من منافع في مختلف المجالات.

وما بين الرؤية الخليجية العامة لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، والتي تميزت بالضبابية وعدم الوضوح بسبب تباين المصالح والتوجهات البينية، رغم البيانات والتصريحات الرسمية التي كانت تعبر ظاهرياً عن أحادية الموقف والسلوك، وبين الرؤية الوطنية الخاصة لكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي، برزت مظاهر الميل الخليجي للتطبيع مع إسرائيل أكثر من مظاهر الالتزام بالمبادئ التي أعلنها المجلس منذ انطلاق قطار مدريد للسلام عام ١٩٩١م، بحيث بدت دول مجلس التعاون كأنها في سباق مع الزمن بين بعضها تارة، وبينها وبين الدول العربية الأخرى تارة ثانية، لتحقيق تقدم ملحوظ في علاقاتها مع إسرائيل، خاصة على الصعيد التجاري والاقتصادي.

وأمام هذا الوضع حاولت إسرائيل الاستمرار في استغلال واستثمار سلسلة التطورات المتلاحقة على الساحتين الدولية والإقليمية من أجل إحراز المزيد من التقدم على صعيد تطبيع العلاقات بينهما، والمتمثلة في أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في شن حرب على الإرهاب، تحقيق جمة مكاسب من الغزو الأمريكي للعراق ٢٠٠٣، بالإضافة على المتغيرات الإقليمية وهي الغزو العراقي للكويت ١٩٩٠-١٩٩١، الرفض والتخوف الخليجي من حركتي "حزب الله" في لبنان و"حماس" في غزة، الاستفادة وتطويع المشروعات البديلة للنظام العربي الإقليمي (المشروع الشرق أوسطى)، وذلك من أجل اختراق جدار الرفض العربي وجعله يتقبل فكرة وجودها والاعتراف الرسمي.

وفي هذا نشطت الدبلوماسية الإسرائيلية لاختراق دول مجلس التعاون الخليجي بهدف إقامة علاقات طبيعية معه، وفي الوقت نفسه الاستفادة منه اقتصادياً باعتباره إقليميا يختزن نصف ثروة النفط العالمية ويملك أسواقاً متسعة وواعدة لمنتجاتها، وفي سبيل ذلك بذلت ما تستطيع من أجل توظيف الرفض الأمريكي للمقاطعة العربية – الخليجية لها، وتجاوز الحظر الجغرافي المفروض عليها من المحيط القريب لتمتد بعلاقاتها إلى دول أفريقية وآسيوية تحيط بالعالم العربي نفسه لتسجل ـــأي إسرائيلـــ نجاحاً في خرق مواقف دول كان من المعهود أنها تقف إلى جانب الصف العربي والخليجي وقضاياهما.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لبحث واقع ومستقبل العلاقات الخليجية – الإسرائيلية في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية، من خلال تقسيمها إلى أربع مباحث رئيسية، يختص الأول والثاني منها بدراسة المتغيرات الدولية والإقليمية والمتمثلة في انهيار الاتحاد السوفيتي والهيمنة الأمريكية، الإرهاب وأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، الغزو الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ (حرب الخليج الثالثة)، الغزو العراقي للكويت ١٩٩٠-١٩٩١ (حرب الخليج الثانية)، الحرب الإسرائيلية على كلاً من لبنان ٢٠٠٦ وغزة ٢٠٠٨، المشروعات البديلة للنظام العربي الإقليمي (المشروع الشرق أوسطى)، ومن ثم دراسة أثر هذه المتغيرات على طبيعة ومسار العلاقات الخليجية الإسرائيلية سوء بالاتجاه نحو المزيد من التطبيع أو تصعيد الصدام بين الجانبين سواء على الخليجي ككل أو الدول فرادى، وأخيرا تم تخصيص المبحث الأخير لتنبؤ الشكل المستقبلي للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإسرائيل، والتي انتهت بترجيح السيناريو الخاص باتجاه الطرفين نحو مزيد من التعاون لتحقيق مصالح مشتركة بينهما، متغاضين عن القيود أو المعوقات التي قد تحد من تواصلهما، وخاصة مع استمرار الضغوط الأمريكية على دول مجلس التعاون لتطبيع العلاقات الثنائية.

نتائج الدراسة

أثار التحرك الإسرائيلي تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة منذ عام ١٩٩١ وحتى الآن، الانتباه، وذلك بعد أن استغلت تل أبيب المتغيرات الإقليمية والدولية لصالح هذا التحرك؛ حيث انتهاء مرحلة القطبية الثنائية في هيكل النظام الدولي، وتحجيم دور القطب السوفيتي في هرم القوة العالمية، ثم حرب الخليج الثانية والثالثة، وانتشار مفاهيم كالعولمة، الحرب على الإرهاب، احترام حقوق الإنسان، تفعيل الديمقراطية، خصخصة التجارة والاقتصاد، الانتشار المذهل لأجهزة الاتصالات ووسائل الإعلام كشبكة المعلومات الدولية والانترنت، وفيما أبرز النتائج...

(١) سقوط الاتحاد السوفيتي تسبب في تغير ملامح وشكل النظام العالمي الجديد وهو ما انعكس على إدارة وقيادة وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العالم، بحيث جاءت:

- معارضة أي نظام دفاعي مستقل عن "المظلة الأمريكية".
- إعادة توجيه الإستراتيجية العسكرية الأمريكية من طابعها الشمولي إلى اطر إقليمية متباينة، وذلك حسب طبيعة التقسيم الاستراتيجي الجديد لخريطة الانتشار الاستراتيجي الأمريكي في إطار ما يسمى بـ "إستراتيجية الدفاع الإقليمي".
- تقسيم دول الجنوب وفق تصنيف ما يسمى "بالمخاطر"، وتشمل منطقتين أساسيتين وهي المناطق ذات المخاطر الكبرى وهي الخليج العربي والدائرة الاورواسيوية، والمناطق ذات المخاطر الضعيفة وهي شمال وجنوب إفريقيا وجنوب شرق آسيا.
- تقسيم مناطق النفوذ الإقليمية ذات الأهمية الإستراتيجية على حسب مصالحها في المنطقة، بحيث تشمل بالترتيب: منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، منطقة الشرق الأوسط والخليج، منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.
- ضمان حد كبير من القدرات التكنولوجية والبشرية والعسكرية لإنشاء قوة جديدة لمواجهة أي احتمال لبروز تحالف إقليمي لقوى تعتبر "غير ديمقراطية" ومعادية للمصالح الحيوية الأمريكية..
- الوجود العسكري المتقدم بالاعتماد المباشر على الأسلحة التقليدية كقوة ردعية أساسية فاعلة في ظل "شلل" العامل الردعي للسلاح النووي.

(٢) أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ تسببت في إحداث تغيرات جذرية بشكل كبير على مستوى العلاقات الدولية، تمثلت في:

- مواجهة الدول التي تُعتبر مارقة وترعى الإرهاب وتهدد السلم العالمي، من خلال السعي لتشكيل تحالفات عسكرية متعددة الأطراف والتخلي عن سياسة العزلة، وهو ما مهد للتدخل العسكري في أفغانستان والتخلص من نظام طالبان في ٧ أكتوبر ٢٠٠١.
- صورت بعض الدول في العالمين العربي والإسلامي على أنها دول تمثل خطراً على المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والعالم بأسره.
- تغيير الأنظمة الدكتاتورية والتي تعد داعمة للإرهاب بشكل مباشر أو غير مباشر، ودرجت الولايات المتحدة الأمريكية أثنين من دول الشرق الأوسط في عداد الأنظمة الدكتاتورية هما العراق وإيران، وعدتهما من دول "محور الشر" بالإضافة لكوريا الشمالية، وقد نفذت الولايات المتحدة عملية التغيير من خلال حرب الخليج الثالثة في مارس ٢٠٠٣، والتي انتهيت باحتلال العراق وإسقاط النظام السياسي فيه.
- تشجيع ما يسمى "بنشر الحرية والديمقراطية" لدى الدول الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية عن طريق دعم حركة إصلاح سياسي اقتصادي اجتماعي واقعي تقوم بها الأنظمة الحاكمة في هذه الدول من قبيل السعودية، البحرين، قطر، الأردن،مصر وغيرها، حيث كانت الولايات المتحدة تروج لهذه المفاهيم بقوة.
- إعادة طرح مفهوم "صراع الحضارات" وإظهار الدين الإسلامي كعدو أساسي ورئيسي للحضارة والسلام والتقدم، خلفاً للعدو الشيوعي، لأنه المشكلة الحقيقة وراء ظهور الإرهاب والعنف والتطرف في العالم، وهو الأمر الذي انعكس فكريا وثقافيا على صورة المسلمين والعرب ومجتمعاتهم في الولايات المتحدة وبقية دول العالم.
- اعتماد مبدأ جديد في الإستراتيجية العسكري الأمريكية وهو "الحرب الوقائية أو الضربات الاستباقية" التي تعني تنفيذ الضربات المباغتة دون انتظار الأدلة المؤكدة على عدائية الطرف المستهدف، وتم التعبير عن هذا التوجه من جانب الأمم المتحدة بإصدار القرار ١٣٦٨ والذي فوض بموجبه الإدارة الأمريكية لاتخاذ الإجراءات للرد على المعتدين والمسؤولين عن أي الاعتداء على الولايات المتحدة.
- زيادة التدخل في الشؤون الداخلية للشعوب العربية والإسلامية على المستوى الثقافي

والتعليمي لمنع ظهور التيارات الدينية التي تقف موقف النقيض من ثقافة العولمة وتعمل على التصدي لفكر الغرب وحضارته.

(٣) الغزو الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ مثل تهديد مباشر لأمن الخليج، تمثل فيما يلي:

- تحول العراق إلى نموذج لمفهوم "الدول الفاشلة" بكل مضاعفاته الاقتصادية والدينية والأمنية والجيوسياسية، وهو ما يؤثر في الأمن والاستقرار والرخاء بالنسبة إلى كل دول الشرق الأوسط ومنطقة الخليج.
- تحول العراق إلى أرض خصبة جاذبة وملهمة ومدربة وحاضنة ومصدرة للعناصر الإرهابية، من كافة أنحاء العالم، وهو أكده ظهور تنظيم "داعش" بالمنطقة، إضافة إلى ذلك فإن هذه العناصر المتطرفة ستنظر إلى دول مجلس التعاون الخليجي كأهداف مشروعة لعملياتها، وهو ما حدث بالفعل مع تزايد الهجمات الإرهابية الأخيرة ضد الكويت والبحرين والسعودية.
- تنامي الدور الإيراني في العراق، وذلك بعد فلسطين ولبنان، لتصفية حسابات إيران مع الولايات المتحدة الأمريكية ولزيادة هامش قدراتها وانتشارها في المنطقة وللعبها دور مرجعية الرئيسية في المنطقة وإمساكها بأوراق القوة فيها، من غرب أفغانستان إلى جنوب العراق، ومن اليمن إلى الخليج العربي، بهدف سيطرتها على أمن الطاقة، وهو ما عزز بالفعل من موقفها في المحادثات الأخيرة بشأن البرنامج النووي الإيراني.
- الصراع الطائفي في العراق، وما يرتبط به من تصاعد نفوذ بعض القوى (الشيعية) على حساب قوى أخرى، وهو ما قد يؤدي إلى تقسيم العراق على أسس طائفية، بفعل عوامل إقليمية ودولية، خاصة في ظل تزايد الحديث عن الفيدرالية من جانب بعض القوى السياسية، وهو الأمر الذي ينذر بإقامة دولة شيعية في العراق على نمط الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهو ما يمثل مصدر قلق ___مباشر وصريح وحقيق___ لأمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي.

(٤) الغزو الكويتي للعراق ١٩٩٠ أثر على كافة الفاعلين في المنطقة، وذلك على النحو التالي:

- تثبيت موقع القيادة والهيمنة والقوة الأمريكية غير المنازعة للنظام العالمي بعد نهاية الحرب الباردة، وخاصة بعد «تدخلها» المرحب به، لإخراج القوات العراقية من الأراضي الكويتية، وفرض حصار اقتصادي شامل على العراق، وممارسة المزيد من الضغوط

عليه، من أجل تحجيم دوره العربي في المنطقة.

- تشجيع الدول الغربية الكبرى على التحول إلى إستراتيجية الإشراف على الدول العربية ذات القيمة الاقتصادية والسياسية الكبرى، وخاصة مع زيادة خطورة الابتعاد عن الشؤون والتطورات الداخلية في الدول ذات القيمة للمصالح الخارجية لها.
- إدراك الولايات المتحدة، مع غيرها من الدول الغربية الكبرى، أهمية الحد من التسلح التقليدي وفوق التقليدي في منطقة الشرق الأوسط، ومن هنا جاءت المبادرات الأمريكية لنزع تسلح الدول، مثل مبادرة الرئيس "بوش" لضبط تسلح الشرق الأوسط في مايو ١٩٩١، وبيان باريس الصادر عن اجتماع الدول الكبرى المصدرة للسلاح لضبط تسلح الشرق الأوسط في أكتوبر ١٩٩١، وأيضا تشديد آليات التنفيذ فيما يتعلق بمعاهدة حظر إنتاج وتخزين الأسلحة الكيماوية والتي فتحت للتوقيع والتصديق في يناير ١٩٩٣.
- التدهور الاقتصادي والانخفاض الحاد في معادلات النمو والاستثمار الأجنبي في كل من الكويت والعراق خاصة وبدرجات أقل في الدول العربية عامة، ناهيك عن الدمار الذي لحق بالمؤسسات والمنشآت الاقتصادية والبنية الأساسية في كل من الكويت والعراق وتقدر قيمته بنحو ٢٤٠ بليون دولار للكويت و٢٣٢ بليون دولار للعراق.
- انقسام الدول العربية على نفسها ـــ على المستوى الرسمي ـــ بشأن الغزو العراقي للكويت إلى أربعة مجموعات رئيسة، وهي دول المواجهة ويقصد بها دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، الإمارات، سلطنة عمان، قطر، البحرين)، دول المساندة وهي مصر وسوريا والمغرب، دول الموقف السلبي وهي ليبيا والجزائر وتونس، وأخيراً الدول التي ساندت الغزو وتضم السودان والأردن واليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية.
- ضعف وهشاشة وانكماش النظام العربي في مجال العلاقات الدولية، وهو ما تسبب في التفكير في طرح بدائل لوارثة هذا النظام كإنشاء نظام شرق أوسطي من ناحية، بالإضافة إلى تفكك التحالفات العربية مع الكتل الأخرى من العالم الثالث، وخاصة الكتلة الأفريقية وكتلة عدم الانحياز.

(٥) مما لا شك فيه أن الدول الخليجية لديها موقف ثابت لا تحيد عنه، فيما يتعلق برفض الممارسات الوحشية الإسرائيلية تجاه الشعوب العربية، أياً كان أسبابها أو مبرراتها أو دوافعها، إلا أنه في هذان الحربان الإسرائيلية ضد شعبي لبنان وفلسطين، حكم الموقف

الخليجي العديد من العوامل التي تسبب في عدم وضوح وضبابية الرؤية بعض الشيء، أولها الاعتبارات الإقليمية المتعلقة بإيران من جهة، وتقيم المصالح والأهداف مع الطرف الآخر الذي يواجه إسرائيل ـــ سواء حزب الله في الحالة اللبنانية أو حركة حماس في الحالة الفلسطينية ـــ من جهة ثانية، ومن جهة أخيرة عدم رغبتها أو قدرتها على الدخول في حرب نظامية واسعة ضد إسرائيل، وهو الأمر الذي حال دون وحدة مواقف دول المجلس في كثير من الأحيان.

(٦) ترسخ فكرة المشروع الشرق الأوسطي بين الدول الخليجية والقبول بها في كثير من الأحيان، بحيث تقوم على:

- إدخال دوله كأطر كانتونية (تجزئة التجزئة) في نظام إقليمي أوسع سيطلق عليه (النظام الإقليمي للشرق الأوسط) وهو كتلة مهمة جدا ضمن تكتلات دولية أخرى يهيمن عليها القطب الواحد الولايات المتحدة الأمريكية.
- تأسيس شبكة معقدة من العلاقات الدولية الإقليمية (أقلمة المنطقة) في المشروع الإقليمي لاحتواء مرتكزات التغيير والتقدم الاجتماعي.
- تحقيق وجود عسكري أمريكي مكثف في أكثر مناطق العالم حساسية كمنطقة (الخليج العربي والمملكة العربية السعودية والعراق ولبنان وأفغانستان وغيرها للسيطرة على مناطق آسيا الوسطى، وكذلك في أفريقيا لتستكمل من خلالها شبكة سيطرتها العسكرية العالمية.
- توجه دول الخليج العربية إلى كل من تركيا وإسرائيل وتحكمها بمسارات القرار السياسي الخليجي وتدمير إمكاناتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المستقلة وارتباط وارتهان تلك الدول بكل من الولايات المتحدة وتركيا وإسرائيل.
- انغماس دول الخليج العربية بالتطبيع مع إسرائيل، الأمر الذي يسمح بتغلغل الأخيرة في داخل الكيانات الخليجية، بعد تدمير القدرات العراقية وتطويق القوة السعودية (السياسية والمالية).

(٧) تنوعت وسائل التغلغل الإسرائيلي في الخليج العربي، بحيث تشمل:

- سياسية، وتتمثل إبقاء حالة التفكك في الموقف السياسي الخليجي تجاه إسرائيل، اعتماد الخرب النفسية في عملية المواجهة السياسية ضد العرب، إقامة العلاقة الرسمية مع

الدول الخليجية.

- اقتصادية، من خلال توظيف استثمار الرأسمال اليهودي، استخدام اليهود الأمريكيين في الشركات العاملة في الخليج، الحرب لصالح التوسع الاقتصادي، السعي لجعل السوق الخليجية سوقاً لتصريف المنتجات الإسرائيلية، تنويع مصادر الاقتصاد، المحافظة على التفوق العلمي والتقني، خلق نظرية (أمن الأعماق الاقتصادية) للهيمنة على الدول الخليجية.
- عسكرية، ولها علاقة بالعقيدة العسكرية الصهيونية، ومن أهم وابرز هذه الوسائل، تنمية التفوق النوعي العسكري على الدول الخليجية، اللجوء إلى ضربات استباقية محددة وحذرة، الردع النووي، نقل الحرب إلى أرض العدو، تطبيق نظرية الحدود الآمنة والمحافظة على الوضع القائم، ضرورة بناء نظام إقليمي للمراقبة والتفتيش.

(٨) وضعت إسرائيل جملة من الأهداف التي يمكن من ورائها الهيمنة على منطقة الخليج العربي كجزء من مخططها التوراتي (إسرائيل الكبرى) في المستقبل المنظور، ويمن الإشارة إلى أبرز وأهم تلك الأهداف كما يلي:

- نتيجة حاجة الاقتصاد الإسرائيلي الملحة لمصدر قريب ورخيص من البترول، فإن نفط الخليج يشكل مصدراً مهماً لتلبية احتياجات إسرائيل منه مقارنة بالنفط البعيد والمكلف التي تستورده.
- سعي إسرائيل لترويج منتجاتها في الأسواق الخليجية ذات الأنماط الاستهلاكية المتسارعة المعروفة بغلاء أسعارها.
- انتهجت إسرائيل منذ قيامها عام ١٩٤٨ وحتى الآن سياسة تأجيج وإثارة المشاكل الأثنية والطائفية والعرقية في أطر العلاقات بين أطراف هذا النظام سواء في البحر الأحمر أو الخليج العربي، على اعتبار أنهما يشكلان إطاراً للوحدة الإستراتيجية للنظام الإقليمي في الخليج والجزيرة العربية، ناهيك أن ذلك سوف يحقق عزلة خليجية عن مفاعيل الصراع العربي الإسرائيلي، والسيطرة على أسواق الخليج المالية وتحويلها إلى قاعدة نفوذ جيوسياسية للتحكم بأي نظام إقليمي خليجي ممكن أن يقوم في المستقبل.

(٩) التشابه الكبير في المواقف الخليجية والإسرائيلية تجاه الأحداث الإقليمية والدولية، وهو الأمر نابع من الإدراك المشترك بوحدة التهديدات والمخاطر التي تهدد أمن وسلامة

واستقرار المنطقة وهو ما اتضح في الترحيب الخليجي الإسرائيلي المشترك بالتخلص من الاتحاد السوفيتي والتعامل مع الولايات المتحدة باعتبارها القطب الأوحد والمهيمن.

وكذلك الإعلان الخليجي الإسرائيلي المشترك لرفض الإرهاب وإدانة منفذي هجوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وأيضاً الرفض الخليجي الإسرائيلي المشترك للخطوة العراقية بالإقدام على احتلال الكويت ١٩٩٠، وكذلك عدم اتخاذ موقف واضح أو موحد بشأن الحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣ وحرب لبنان ٢٠٠٦ وحرب غزة ٢٠٠٨، وأخيراً الانسياق والاستجابة لدعوات الإسرائيلية بإقامة مشروع شرق أوسطي من خلال الانخراط في المشروعات الاقتصادية والتنموية المشتركة.

(١٠) معظم المتغيرات والمستجدات التي شاهدتها الساحة الإقليمية والدولية ساهمت في تحسين وتحفيز العلاقات الخليجية الإسرائيلية وإيجاد الكثير من النقاط المشتركة بينهما، سواء إن كان الرغبة المشتركة في القضاء على الإرهاب، أو تحجيم أدوار الأطراف المناوئة في المنطقة كالعراق أو حزب الله في لبنان أو حركة حماس في فلسطين، أو الرغبة في تحقيق الاستفادة المشتركة من المشروعات التنموية الكبرى في إطار النظام الشرق الأوسطي.

(١١) ساهم التقارب الخليجي الإسرائيلي والالتقاء في الكثير من النقاط والمواقف في إيجاد أرضية مشتركة تنطلق منها العلاقات بين الطرفين لتتجه نحو المزيد من التطبيع والتفاهم والتنسيق بشكل غير مسبوق وأحيانا كثيرة في العلن، تمثل مظاهرها في تبادل الزيارات واللقاءات على أعلى مستوى وعقد اتفاقيات الشراكة في كافة المجالات الأمنية والعسكرية والاقتصادية والتجارية والتنموية.

(١٢) لا يمكن إغفال الدور الأمريكي في الضغط على دول مجلس التعاون الخليجي لصالح تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وذلك لاعتبارات أمنية واقتصادية تتعلق بالرغبة الأمريكية في الاستفادة من إسرائيل في حماية مصالحها في هذه المنطقة الهامة التي تزخر بالوقود والنفط والموارد الثروات الطبيعية، ويتمثل هذا الدور بوضوح في:

- تحويل الشراكة الإستراتيجية الإسرائيلية الأمريكية إلى شراكة إقليمية متعددة الأطراف، تشمل الدول العربية وخصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي.
- إدارة الصراع العربي الإسرائيلي بطريقة تجعله صراعاً محلياً لا يهدد بإشعال كارثة

إقليمية، والاستمرار في عملية «صنع السلام» حتى ولم تؤدي إلى تحقيق تسوية شاملة وكاملة.

- محاربة القوى المحلية المعارضة والمناهضة والرافضة للتطبيع الخليجي الإسرائيلي.
- توفير الغطاء الشرعي على الأعمال الإسرائيلية ومحاولة تبريرها لصالح الجانب الخليجي.
- محاولة تحسين الصورة الذهنية لإسرائيل في عقول حكام وشعوب الخليج.
- إجراء حوارات إستراتيجية منهجية مع الدول الخليجية الكبرى كالسعودية والإمارات من جانب وإسرائيل من جانب أخر، بحيث يتم مناقشة مجموعة واسعة من التحديات الإقليمية وكيفية ترابطها مع بعضها البعض أو عدم ترابطها.
- منح دول التعاون الخليجي المزيد من الضمانات الأمنية والمنح والمساعدات والقروض العسكرية، بالإضافة إلى تعزيز الشراكة الإستراتيجية بين الجانبين في مقابل ضمان أمن إسرائيل وتسريع وتيرة العلاقات معها وزيادة حجم التبادل التجاري بينها.

توصيات الدراسة

يزداد التواجد الإسرائيلي كل يوم على الأراضي الخليجية، أكثر من اليوم الذي قبله، ويتنوع بكافة الأشكال سواء تواجد سياسية أو اقتصادي أو عسكري أو رياضي أو اجتماعي وخلافه، وهو الأمر الذي يزيد من التحديات التي تواجهها دول مجلس التعاون الخليجي، وحتى وإن كانت تحقق مصالح آنية بسيطة من هذا التواجد، إلا أنه بالمقارنة فإن العدو الإسرائيلي يحقق في المقابل مكاسب ومصالح واسعة تصل إلى أبعد مدى ممكن على كافة المستويات دون استثناء.

يأتي ذلك الوقت الذي تواجه فيه دول مجلس التعاون الخليجي أصلاً مجموعة من التحديات، الداخلية والخارجية، أهمها الخطر الإيراني المتزايد، انخفاض سعر برميل النفط، زيادة نشاط التنظيمات الإرهابية التي تسعى للإضرار بأمن واستقرار دول وشعوب المنطقة، ولعل الانفجارات الأخيرة التي شاهدتها عدد من المدن الخليجية في السعودية والبحرين والكويت، خير دليل على ذلك.

وهو الأمر الذي يتطلب وضع إستراتيجية خليجية وموحدة وشاملة قائمة على حماية أمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي في ظل البيئة الإستراتيجية المتغيرة، وخاصة بعد تزايد التغلغل الإسرائيلي في الأراضي الخليجية من جهة، ومناطق النفوذ من جهة أخرى كالقارة الأفريقية، مما يمثل تهديد مباشر للمصالح الحيوية الخليجية، لذا وجب:

(١) التوافق بشأن الانتقال إلى صيغة الاتحاد الخليجي، مما يسهل من مواجهة التحديات المختلفة.

(٢) إنشاء قيادة عسكرية مشتركة دائمة، تابعة لمجلس التعاون، تحدد لها مهام واضحة وتمنح الصلاحيات اللازمة، في وقت السلم والحرب، وتستمد قوتها وصلاحياتها، من قرارات رؤساء دول مجلس التعاون الخليجي ووزراء دفاعها.

(٣) محاولة تعويض المنافع والمكاسب التي تدُر من إقامة العلاقات مع إسرائيل، بتوسيع قاعدة التعاون الخليجي – الخليجي، والخليجي – العربي، من خلال زيادة حجم التجارة البنية وإقامة المشروعات التنموية المختلفة التي تعود بالنفع على شعوب المنطقة كافة.

(٤) استقلالية السياسة الخارجية الخليجية وتنويع مجالات العلاقات الدولية من خلال الاتجاه شرقاً نحو الدول الأسيوية وخاصة روسيا والصين والهند، بهدف التحرر من التزامات وقيود وضغوط الولايات المتحدة الأمريكية التي تلعب الدور الأكبر في المنطقة لصالح إسرائيل فقط ودون غيرها.

(٥) إدراك أن القضية الرئيسية في المنطقة هي قضية الصراع العربي الإسرائيلي ـــ باعتبارها القضية الأولى في قلب العروبة ـــ لأنها قضية وجود بالأساس، وعدم الانشغال في القضايا الأخرى الفرعية التي يختلقها العدو بمساعدة واشنطن.

(٦) التجاوز والترفع عن فكرة الخلافات المذهبية بين السنة والشيعة، التي تستهدف بالأساس نشر أفكار الطائفية والكراهية والفتن وتفتيت وحدة الصف العربي المسلم، وإدراك أن الجميع هذه الطوائف تنمي إلى كيان واحد كبير هو الإسلام، الذي يهدف إلى نشر السلم والأمن ومواجهة التطرف والعنصرية.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

(١) الكتب

١) أ.د. إبراهيم أبو جابر (محرر)، التطبيع بين المخاطر وسبل المواجهة (فلسطين: مؤسسة الرسالة للنشر والإعلام، مركز الدراسات المعاصرة، ٢٠١٠).

٢) إبراهيم أبو لغد وآخرون، العرب ومواجهة إسرائيل احتمالات المستقبل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠).

٣) براهيم العابد، مدخل إلى الإستراتيجية الإسرائيلية (بيروت: مركز الأبحاث الفلسطيني، ١٩٧١).

٤) إبراهيم عبد الكريم، الخليج العربي في حسابات الصهيونية وإسرائيل (الرياض، مجلة التعاون، العدد ٢، السنة الأولى، أبريل ١٩٨٦).

٥) ـــــ، الصناعات العسكرية الإسرائيلية: المحددات- البنية- الصادرات (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٤).

٦) إبراهيم نافع، الفتنة الكبرى- عاصفة الخليج (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢).

٧) أحمد صدقي الدجاني (محرر)، العرب والعالم (عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، دار الفارس للنشر والتوزيع، ٢٠٠١).

٨) إدريس لكريني، التداعيات الدولية الكبرى لأحداث ١١ شتنبر (من غزو أفغانستان إلى احتلال العراق) (مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية، ٢٠٠٥).

٩) إدوارد تيفنن، اللوبي اليهودي وسياسة أمريكا الخارجية (لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية، ١٩٨٩).

١٠) إسرائيل تال، أمن إسرائيل في الثمانينيات (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠).

١١) د. أسعد السحمراني، من اليهودية إلى الصهيونية (بيروت: دار النفائس، ١٩٩٣).

١٢) أشرف محمد عبد الحميد كشك، تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ علم ٢٠٠٣: دراسة

في تأثير استراتيجية حلف الناتو (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢).
١٣) أنطون مقدسي، حرب الخليج : اختراق الجسد العربي (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر ، ١٩٩٢).
١٤) إنعام رعد، الصهيونية الشرق أوسطية والخطة المعاكسة (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٧).
١٥) السيد أمين شلبي، التسعينات أسئلة ما بعد الحرب الباردة (القاهرة: دار علم الكتب، ٢٠٠١).
١٦) السيد يسين، «الاتفاق الاستراتيجي الأمريكي – الإسرائيلي في ضوء نظرية الأمن القومي» في مجلة المنار (فرنسا: دار الفكر العربي والأبحاث والنشر، العدد الأول، السنة الأولى، يناير ١٩٨٥).
١٧) أمين عبد الله محمود، الاتحاد السوفيتي وتأسيس دولة إسرائيل (الجيزة: دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠١٣).
١٨) أوليفه روي، أوهام ١١ أيلول/سبتمبر... المناظرة الإستراتيجية لمواجهة الإرهاب، حسن شامي (ترجمة) (الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، ٢٠٠٣).
١٩) د. إيما ميريف وآخرون، أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، سلسلة دراسات ٢٥، ١٩٩٧).
٢٠) د. جاسم يونس الحريري، السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة (القاهرة: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٦).
٢١) جواد كاظم حطاب الشويلي، مبدأ نيكسون وأثره في منطقة الخليج العربي ١٩٧٩ – ١٩٦٩ (بيروت: دار ومكتبة البصائر، ٢٠١٤).
٢٢) جميل هلال، إستراتيجية إسرائيل الاقتصادية في الشرق الأوسط (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٥).
٢٣) حسام محي الدين الألوسي (محرر)، الوطن العربي وخيارات المستقبل (عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، ٢٠٠٠).
٢٤) حسني عايش، أمريكا الإسرائيلية وإسرائيل الأمريكية (بيروت: المؤسسة العربية

للدراسات والنشر، ٢٠٠٦).
٢٥)حسين شريف، انهيار الاتحاد السوفيتي والنظام العالمي الجديد مهد الطريق للسيادة الأمريكية في التسعينيات ١٩٩٠-٢٠٠٠- الجزء الرابع (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣).
٢٦)خلود الأسمر، انعكاسات التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات العربية – الإسرائيلية (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠٥).
٢٧)د. رؤوف عباس، «أمريكا والشرق العربي في الحرب العالمية الثانية»، في غسان سلامة وآخرين، السياسة الأمريكية والعرب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، الطبعة الثالثة، ١٩٩١).
٢٨)رهاب نوفل، مشروع مقاومة تقسيم العراق وتفتيته (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٥).
٢٩)ريتشارد نيكسون، الفرصة السانحة، جاسم غانم (ترجمة) (الإسكندرية: شركة كاينتيليى للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٢).
٣٠)زغلول راغب النجار، المؤامرة – وقفات مع التآمر الصهيوني على شعب فلسطين – من وعد بلفور إلى أيلول أمريكا الأسود (القاهرة: دار نهضة مصر، ٢٠٠٣).
٣١)سامي ريفيل، قطر وإسرائيل – ملف العلاقات السرية (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، ٢٠١١).
٣٢)سعد البزاز، العقرب: إسرائيل وحرب الخليج التفتيت والتطويق (لندن: مركز العالم الثالث،)١٩٨٧.
٣٣)سعيد اللاوندي، الشرق الأوسط الكبير – مؤامرة أمريكية ضد العرب (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥).
٣٤)د. سيد نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة (القاهرة: قسم البحوث والدراسات القومية، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكتب الثاني، مطبعة فعالي، الطبعة الثانية، ١٩٧٢).
٣٥)د. شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠٠٩).

٣٦)شاي فيلدمان، مستقبل التعاون الإستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي (واشنطن: مركز الدراسات السياسية للشرق الأدنى، أبريل ١٩٩٦).
٣٧)شمعون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، محمد حلمي عبد الحافظ (ترجمة) (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤).
٣٨)صالح بن بكر الطيار، الإصلاحات العربية والتحديات الدولية "السعودية نموذجاً (باريس: مركز الدراسات العربي – الأوروبي، ٢٠٠٥).
٣٩)صلاح الدين حافظ، كراهية تحت الجلد - إسرائيل عقدة العلاقات العربية الأمريكية (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٣).
٤٠)ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي: تطوّره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١).
٤١)طلعت أحمد مسلم، حرب الخليج والأمن القومي (حلب: شركة الملتقى للطباعة والنشر، ١٩٩٢).
٤٢)ـــــ، قضايا ومتطلبات الأمن العسكري العربي في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة ٢، ٢٠٠٠).
٤٣)د. عاطف أبو سيف (محرر)، علاقات إسرائيل الدولية.. السياقات والأدوات، الاختراقات والإخفاقات (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات (مدار)، ٢٠١٤).
٤٤)عبد الحمد الكيالي (محرر)، دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (عملية الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان) (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١١).
٤٥)عبد الحميد فريد وآخرون، النفط والأمن في الخليج العربي (بيروت: دار الأفاق الجديدة، ١٩٨٢).
٤٦)عبد الرحمن عبد الرحمن النقيب، مشروع الشرق الأوسط الكبير وتداعياته السياسية والاقتصادية والتربوية (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر، ٢٠١٠).
٤٧)عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير - الحقائق والأهداف والتداعيات (بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٥).
٤٨)عبد الكريم جاني سهر، حرب الخليج الثانية (دمشق: دار الحصاد للنشر والتوزيع،

٢٠٠٧).
٤٩)عبد اللطيف علي المياح، الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه الخليج العربي (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢).
٥٠)عبد الله يوسف الغنيم وآخرون، العدوان العراقي على الكويت: الحقيقة والمأساة (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، الطبعة الثانية، ١٩٩٤).
٥١)عصام نعمان، العرب على مفترق: استشراف تحديات ما بعد ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ (القاهرة: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٢).
٥٢)علاء عبد الوهاب، الشرق الأوسط الجديد: سيناريو الهيمنة الإسرائيلية (القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٥).
٥٣)عمر الشهابي و محمود المحمود (محررون)، الثابت والمتحول ٢٠١٥: الخليج و الآخر (الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، ٢٠١٥).
٥٤)د. غازي حسين، القمم والمؤتمرات الاقتصادية والأمنية من التطبيع إلى الهيمنة (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٨).
٥٥)ـــ، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٥).
٥٦)د. فارس نايف بن جرادي (محرر)، اثر اليورو على اقتصاديات الدول العربية (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠٠٠).
٥٧)فاليري يورك، آفاق الخليج في الثمانينيات (البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، السلسلة الخاصة ٦٦، ١٩٨٢).
٥٨)كميل منصور، الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٩).
٥٩)ـــ، الولايات المتحدة وإسرائيل... العروة الأوثق (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فبراير ١٩٩٦).
٦٠)لينكولن بلومفيلد، "السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي"، في سلسلة محاضرات الإمارات ٥ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٧).

٦١)ماجد كيالي، مشروع الشرق الأوسط الكبير - دلالاته وإشكالاته (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٧).
٦٢)مجموعة من المؤلفين، الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦).
٦٣)مجموعة من المؤلفين، الفشل الإسرائيلي في لبنان - آراء إسرائيلية حول الأداء العسكري (رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٦).
٦٤)مجموعة من الباحثين، الاحتلال الأمريكي للعراق: المشهد الأخير (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧).
٦٥)مجموعة من المؤلفين، رؤى إستراتيجية إسرائيلية لحرب تموز - يوليو ٢٠٠٦ ضد لبنان (عمان : مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠٨).
٦٦)مجموعة من المؤلفين، ماذا تمخض عن حملة الرصاص المصبوب - آراء إسرائيلية حول الحرب على غزة (رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٩).
٦٧)مجيد العلوي، الآثار السياسية لأحداث ١١ سبتمبر على منطقة الخليج (الأمارات: مركز الخليج للأبحاث، سلسلة مقالات التنمية، ٢٠٠٦).
٦٨)محمد احمد النابلسي، أوهام مشروع الشرق الأوسط الكبير (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٧).
٦٩)محمد صادق اسماعيل، أمن الخليج العربي الواقع وافاق المستقبل، القاهرة، المجموعة العربية للنشر والتدريب، ٢٠١٤
٧٠)محمد عبد السلام، حدود القوة: استخدامات الأسلحة النووية الإسرائيلية (القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٩٦).
٧١)محمد علي حوات، العرب وأمريكا - من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٦).
٧٢)محمود وهبة، إسرائيل والعرب والسوق الشرق أوسطية (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٤). مركز دراسات الوحدة العربية، الحرب على العراق : يوميات - وثائق - تقارير ١٩٩٠ – ٢٠٠٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧).
٧٣)مروان البحيري، السياسة الأمريكية والشرق الأوسط (بيروت: مركز دراسات الوحدة

العربية ١٩٩١).
٧٤)مصطفى عبد القادر النجار، أضواء على أطماع روسيا القيصرية والاتحاد السوفيتي في الخليج العربي والجزيرة العربية (عمان: دار زهران للنشر، ٢٠٠٣).
٧٥)منار محمد الرشواني، الغزو الأمريكي للعراق (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤).
٧٦)نادر فرجاني، احتمالات النهضة في الوطن العربي بين تقرير التنمية الإنسانية العربية ومشروع الشرق الأوسط الكبير (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٤).
٧٧)نصار الربيعي، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٣).
٧٨)نصرة عبد الله البستكي، أمن الخليج.. من غزو الكويت إلى غزو العراق (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٣).
٧٩)نواف الزرو، حروب إسرائيل في العراق (عمان: مطابع الدستور التجارية، ٢٠٠٥).
٨٠)ـــ، إسرائيل - لبنان حروب الحساب المفتوح (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨).
٨١)د. نوفل يلوف، روسيا من الداخل، حمد الخميسي (ترجمة) (دمشق: دار الحصاد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥).
٨٢)هنري باريس، الإستراتيجية الأمريكية السوفيتية (دمشق: دار طلاس، ١٩٨٤).
٨٣)هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية القرن الحادي والعشرين، عمر الأيوبي (ترجمة) (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢).
٨٤)هنري لورنس، المشرق العربي في الزمن الأمريكي - من حرب الخليج إلى حرب العراق (القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات ، ٢٠٠٥).
٨٥)وليد العمري، قراءة في السلوك السياسي الإسرائيلي خلال حرب الخليج الثانية (رام الله: منشورات المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، ٢٠٠٢).
٨٦)يحيى حلمي رجب، امن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية - الجزء الأول (القاهرة : مكتبة العلم والإيمان، ٢٠٠٥).

٨٧) يوسف الحسن، دراسة في العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل (بيروت: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦).
٨٨) يونان لبيب رزق، قراءات تاريخية على هامش حرب الخليج (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥).
٨٩) يوفال اليستور، الحرب الاقتصادية، محمد الدويري وبدر عقيلي (عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، شركة الشرق الأوسط للطباعة، ١٩٩٨).
٩٠) يوئيل جوجانسكي، إسرائيل ودول الخليج: هل عدو عدوي صديقي؟ (بيروت: مركز زيتونة للدراسات والاستشارات، أبريل ٢٠١٢).

(2) الدوريات

١) إبراهيم الدقاق، «إسرائيل في العام ٢٠٠٠: الخلفية والأداء»، في مجلة المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٦٤، فبراير ٢٠٠١).
٢) أحمد سليم البرصان، «اللوبي الصهيوني والإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط»، في مجلة السياسة الدولية (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد ١٥٠، أكتوبر ٢٠٠٢).
٣) أحمد عبد الأمير الأنباري، "الحرب الإسرائيلية على لبنان ٢٠٠٦.. وأثرها في تشكيل الشرق الأوسط الجديد"، في مجلة مركز الدراسات الفلسطينية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ٩، ٢٠٠٩).
٤) أحمد عبد الحليم، "العلاقات الأمريكية الإسرائيلية ومستقبل التسوية"، في ملف الأهرام الإستراتيجي (القاهرة: الأهرام، العدد ٥٧، سبتمبر ١٩٩٩).
٥) أحمد يوسف أحمد، "التداعيات العربية للحرب الإسرائيلية على لبنان"، في مجلة المستقبل العربي (العدد ٣٣٢، أكتوبر ٢٠٠٦).
٦) إسراء احمد جياد، إياد عبد الكريم مجيد، "العلاقات العراقية- العربية ١٩٩٠-٢٠٠٩ وآفاقها المستقبلية"، في المجلة السياسية والدولية (بغداد: الجامعة المستنصرية، الإصدار ١٧، ٢٠١٠).
٧) أشرف محمد ياسين، "المبادرة الأمريكية والأمن الإسرائيلي"، في مجلة السياسة الدولية (العدد١٣٣، يوليو ١٩٩٨).

٨) أشرف سعد العيسوي، «التطبيع الخليجي – الإسرائيلي.. المظاهر والدلالات»، في مجلة السياسة الدولية (العدد ١٦٣، السنة ٤٢، يناير ٢٠٠٦).
٩) أكرم الفيء، "الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مصدر للسلاح إلى الشرق الوسط"، في مجلة المجلة (لندن: الشركة السعودية للأبحاث والتسويق البريطانية، العدد ١٠٩١، يناير ٢٠٠١).
١٠) بسام العسلي، "العولمة والمتطلبات الإستراتيجية"، في مجلة الدفاع العربي (بيروت: دار الصياد انترناشيونال، العدد ٢، السنة ٥، نوفمبر ٢٠٠٠).
١١) بشير عبد الفتاح، "الموقف العربي من العدوان الإسرائيلي على لبنان"، في مجلة السياسة الدولية (العدد ١٦٦، المجلد ٤١، أكتوبر ٢٠٠٦).
١٢) تركي الحمد، "أزمة الخليج: الجذور والآثار"، في مجلة المستقبل العربي (العدد ١٥٢، أكتوبر ١٩٩١).
١٣) جمال الأتاسى، "حول التطورات في النظام العالمي الجديد"، في مجلة المستقبل العربي (السنة الرابعة عشرة، المجلد (١٤)، العدد (١٥٣)، نوفمبر ١٩٩١).
١٤) جميل هلال، «صناعة إيديولوجية السلام في إسرائيل» في مجلة السياسة الفلسطينية (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، العدد ٧-٨، صيف وخريف ١٩٩٥).
١٥) جواد كاظم حطاب، «السياسة الأمريكية تجاه الخليج العربي في عقد التسعينات»، في مجلة دراسات تاريخية (بغداد: جامعة البصرة، العدد ١٢، يونيو ٢٠١٢).
١٦) حارث قحطان عبد الله، «الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط... مرحلة ما بعد أحداث ١١ سبتمبر»، في مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية (تكريت: جامعة تكريت، المجلد ٢، العدد ٦، ٢٠١٠).
١٧) حسام سويلم، "الوقائية في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة"، في مجلة السياسة الدولية (العدد ١٥٠، ٢٠٠٢).
١٨) ـــ، «قراءة إستراتيجية في الموقف الإسرائيلي» في مجلة مختارات إسرائيلية (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد ١٧١، مارس ٢٠٠٩).
١٩) حسن البزاز "قوة الانتشار السريع الأمريكية في الخليج العربي إستراتيجية دفاع أم سياسة هجوم" في مجلة الشؤون الخارجية (بغداد: معهد الخدمة الخارجية، العدد

الأول، ١٩٨٢).
٢٠) حسين حافظ وهيب، "إستراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة إزاء الشرق الأوسط"، في مجلة دراسات دولية (بغداد: جامعة بغداد، العدد ٤٦، ٢٠١٠).
٢١) حسين ياسين، «الخطة الشاملة لإسرائيل في سنوات الألفين: إسرائيل ٢٠٢٠»، في مجلة السياسة الفلسطينية (العدد ٢١، السنة ٦، شتاء ١٩٩٩).
٢٢) حميد شهاب أحمد، «العراق ومنطقة الخليج»، في مجلة العلوم السياسية (بغداد: جامعة بغداد، العدد ٣٧، ٢٠٠٨).
٢٣) حيدر زاير عبوسي، «الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب بعد أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١ وبواعثها»، في مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية (النجف: كلية القانون، جامعة الكوفة، الإصدار ١، العدد ١٦، ٢٠١٣).
٢٤) خليل العناني، «القرار ١٧٠١.. دلالات ومآلات»، في مجلة السياسة الدولية (العدد ١٦٦، المجلد ٤١، أكتوبر ٢٠٠٦).
٢٥) ـــ، «اوباما والشرق الأوسط: نوايا جيدة تفتقد الرؤية»، في مجلة شؤون عربية (القاهرة: جامعة الدول العربية: العدد ١٣٧، ربيع ٢٠٠٩).
٢٦) دهام محمد العزاوي، «البعد الإسرائيلي في الاحتلال الأمريكي للعراق»، في مجلة مركز الدراسات الفلسطينية (العدد ١٣، يونيو ٢٠١١).
٢٧) رحيم على الفوادي، «العوامل المؤثرة في العلاقات الروسية – الإسرائيلية بعد الحرب الباردة»، في مجلة مركز الدراسات الفلسطينية (العدد ١٧، ٢٠١٣).
٢٨) روبرت. جي. برانجر وديل آرتاهنين، «خيارات السياسة الأمريكية في إيران والخليج»، في نشرة دراسات إستراتيجية (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، المجلد ١، العدد ٣، ١٩٨٠).
٢٩) لواء د. زكريا حسين، «إدارة إسرائيل للعمليات العسكرية في لبنان»، في مجلة السياسة الدولية (العدد ١٦٦، المجلد ٤١، أكتوبر ٢٠٠٦).
٣٠) زهير قواس، "مشروع الشرق الأوسط الكبير..الأهداف الحقيقية والمواقف العربية" في مجلة شئون إستراتيجية (عمان: مؤسسة عمون للدراسات، العدد ١١، ٢٠٠٤).
٣١) ياسين مجيد، «التقارب الإسرائيلي الخليجي يهدد الأمن الإيراني»، في مجلة شؤون

الأوسط (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد ٤٩، فبراير ١٩٩٦).

٣٢) شوقي علي إبراهيم، «مشروع الشرق الأوسط (دراسة في تطوره السياسي)»، في مجلة السياسة والدولية (المستنصرية: الجامعة المستنصرية، الإصدار ١٦، ٢٠١٠).

٣٣) م.د. صادق جابر علي، «الرؤية الإسرائيلية لمشروع الشرق الأوسط الكبير»، في مجلة مركز الدراسات الفلسطينية (العدد ٦، ديسمبر ٢٠٠٧).

٣٤) ـــــ، «العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية بعد احتلال العراق في العام ٢٠٠٣»، في مجلة مركز الدراسات الفلسطينية (العدد ٨، ٢٠٠٨).

٣٥) د. صلاح سالم زرنوقة، "الخليج العربي: ضغوط من كل اتجاه!"، في مجلة السياسة الدولية (العدد ١٤٨، المجلد ٣٧، ابريل ٢٠٠٢).

٣٦) ضفاف كامل كاظم، "المهاجرون الروس في إسرائيل ودورهم في الحياة السياسية الإسرائيلية"، في مجلة مركز الدراسات الفلسطينية (العدد ٩، ٢٠٠٩).

٣٧) عبد الحميد العيد الموساوي، ضفاف كامل كاظم، "علاقات التعاون الإسرائيلية الروسية وأثرها في عملية السلام"، في مجلة مركز الدراسات الفلسطينية (العدد ١٣، حزيران ٢٠١١).

٣٨) عبد الخالق فاروق، "الحرب على غزة.. مفاهيم الربح والخسارة"، في مجلة السياسة الدولية (العدد ١٧٦، المجلد ٤٤، أبريل ٢٠٠٩).

٣٩) عبد الرؤوف سنو، "الحراب الإسرائيلية اللبنانية ٢٠٠٦.. الخلفيات والمواقف والأبعاد"، في مجلة حوار العرب (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، العدد ٢٢، ٢٠٠٦).

٤٠) عبد الصمد سعدون عبد الله، خضر عباس عطوان، "العراق ومعضلة الأمن الخليجي بعد العام ٢٠٠٣"، في مجلة الخليج العربي (بغداد: جامعة البصرة، المجلد ٤٢، العدد ١-٢، ٢٠١٤).

٤١) عبد العزيز شحادة المنصور، «أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق: دراسة في صراع الرؤى والمشروعات» في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية (دمشق: جامعة دمشق، المجلد ٢٥، العدد الأول، ٢٠٠٩).

٤٢) عبد الغفار الدويك، «سياسة التسلح في إسرائيل»، في مجلة الشرق الأوسط (العدد

١٠٦، ربيع ٢٠٠٣).
٤٣) عبد الفتاح الجبالي، «المؤتمرات الاقتصادية الشرق الأوسطية، الأهداف، النتائج، التوقعات»، في مجلة الدراسات الفلسطينية (العدد ٣٠، ربيع ١٩٩٧).
٤٤) عبد القادر ياسين، «رؤية عربية للحرب على لبنان»، في مجلة السياسة الدولية (العدد ١٦٦، المجلد ٤١، أكتوبر ٢٠٠٦).
٤٥) عبد الله خليفة الشايجي، "العراق وأمن منطقة الخليج العربي: تداعيات الوضع الأمني في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي»، في المجلة العربية للعلوم السياسية (العدد ١٨، ربيع ٢٠٠٨).
٤٦) ـــــ، «حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق وأمن منطقة الخليج العربي: المراحل – التداعيات – المستقبل»، في المجلة العربية للعلوم السياسية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٩، صيف ٢٠٠٨).
٤٧) عبد المنعم علي حسن، "قرار مجلس التعاون الخليجي ومصير المقاطعة العربية لإسرائيل"، في مجلة السياسة الدولية (العدد ١١٩، يناير ١٩٩٥).
٤٨) عبد الناصر محمد سرور، «دوافع وتداعيات القرار الاستراتيجي الأمريكي باحتلال العراق عسكريًا في ٢٠٠٣»، في مجلة جامعة الأقصى: سلسلة العلوم الإنسانية (غزة: جامعة الأقصى، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، يناير ٢٠١٠).
٤٩) علاء سالم، «الأبعاد والمخاطر الناجمة عن التعاون الاقتصادي بين الدول العربية وإسرائيل»، في نشرة تقديرات إستراتيجية (العدد ٨٦، يناير ١٩٩٥).
٥٠) علي عواد الشرعة، «الرؤى الإقليمية والدولية للشرق الأوسط»، في مجلة المنارة للبحوث والدراسات (المفرق: جامعة آل البيت: المجلد ١٤، العدد ٢، ٢٠٠٨).
٥١) علي عودة العقابي، «اثر الانسحاب الأمريكي من العراق على دول الخليج العربي»، في مجلة مركز الدراسات الدولية (العدد ٥٢، ٢٠١٢).
٥٢) عماد جاد، «الغزو في الإطار الإقليمي»، في مجلة السياسة الدولية (العدد ١٠٢، أكتوبر ١٩٩٠).
٥٣) ـــ، "دول الجوار الجغرافي.. حسابات المكسب والخسارة"، في مجلة السياسة الدولية (العدد ١٠٣، يناير ١٩٩١).

٥٤)ـــ، "إسرائيل بعد الحرب.. مراجعة شاملة"، في مجلة السياسة الدولية (العدد ١٦٦، المجلد ٤١، أكتوبر ٢٠٠٦).
٥٥)أ.م. عماد هادي عبد علي، "موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الاجتياح العراقي للكويت ١٩٩٠"، في مجلة كلية الإسلامية الجامعة (النجف الاشرف: كلية الإسلامية الجامعة، الإصدار ٢١، ٢٠١٣).
٥٦)فاطمة حسين سلومي، د.عصام كاظم عبد الرضا، "التطور التاريخي والسياسي لازمة الحدود العراقية – الكويتية ١٩٨٠ – ١٩٩٠ والأفاق المستقبلية"، في مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية (بغداد: الجامعة المستنصرية، الإصدار ٤١، ٢٠١٣).
٥٧)فايز صايغ، "السياسة الأمريكية والصراع العربي – الإسرائيلي في عهد الرئيس كارتر"، في مجلة مركز الدراسات الفلسطينية (العدد ٣٠، سبتمبر ١٩٧٨).
٥٨)أ.م.د الدكتور فهد مزبان خزار الخزار، "الإبعاد الإستراتيجية لمشروع الشرق الأوسط الكبير وانعكاساتها على الأمن القومي الإيراني"، في مجلة دراسات إيرانية (البصرة: جامعة البصرة، العدد ١٠-١١، ٢٠٠٩).
٥٩)فيليس بنيس وآخرون، «بدائل السياسة الأمريكية إزاء العراق»، في مجلة المستقبل العربي (العدد ٢٧٠، السنة ٢٤، أغسطس ٢٠٠١).
٦٠)د. قيس فاضل محمد النعيمي، "مصر وأزمة الخليج ١٩٩٠- ١٩٩١ بين العراق والكويت"، في مجلة التربية والعلم (الموصل: جامعة الموصل، الإصدار ١٧، العدد ٤، ٢٠١٠).
٦١)د. كاظم هاشم نعمة، "المتغير الأمريكي ومستقبل الأمن في الخليج العربي" في مجلة المستقبل العربي (العدد ١٩٥، مايو ١٩٩٥).
٦٢)د. كريم العاني، "مقاومة التطبيع ودعم الانتفاضة الفلسطينية" في مجلة شؤون عربية (العدد ١٠٨، ديسمبر ٢٠٠١).
٦٣)كوثر عباس الربعي، "تداعيات أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ على دول مجلس التعاون الخليجي (إعادة بناء التوازنات في المنطقة)"، في مجلة الدراسات الدولية (بغداد: جامعة بغداد، العدد ٥٤، ٢٠١٢).

٦٤)ـــــ، "المخطط الأميركي- الإسرائيلي في العراق والمنطقة العربية: الواقع والتداعيات"، في مجلة مركز الدراسات الفلسطينية (العدد ١٧، ٢٠١٣).
٦٥)ماجد كيالي، "النظام العربي وتحدي المشروع الشرق أوسطي مجددا"، في مجلة شؤون عربية (العدد ١١٥، خريف ٢٠٠٣).
٦٦)مالك عوني، "صناعة الدفاع وإستراتيجية الولايات المتحدة الأمنية.. تحولات ما بعد الحرب الباردة"، في مجلة السياسة الدولية (العدد ١٣٨، أكتوبر ١٩٩٦).
٦٧)مثنى فائق مرعي العبيدي، "دور إسرائيل في حرب احتلال العراق... الواقع وآفاق المستقبل"، في مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية (المجلد ١٤، العدد ٩، ٢٠٠٧).
٦٨)مجموعة من المؤلفين، "العلاقات العمانية - الإسرائيلية"، في نشرة تقديرات إستراتيجية (العدد ١، ابريل ١٩٩٥).
٦٩)مجموعة من المؤلفين، "إعادة توجيه العلاقات الإسرائيلية – الخليجية"، في نشرة تقديرات إستراتيجية (العدد ٥، يونيو ١٩٩٥).
٧٠)د. محجوب عمر، "نقاط الاشتعال: تقييم استراتيجي لتطورات الصراع العربي – الإسرائيلي عام ١٩٩٧"، في سلسلة ترجمات إستراتيجية (دمشق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، العدد ١٢، السنة ٢، نوفمبر ١٩٩٧).
٧١)محمد أحمد، "الغزو الأمريكي – البريطاني للعراق عام ٢٠٠٣... بحث في الأسباب والنتائج"، في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية (المجلد ٢٠، العدد ٣+٤، ٢٠٠٤).
٧٢)محمد السعيد إدريس، "مبادرة بريجنيف الخليجية والصراع الدولي"، في مجلة السياسة الدولية (العدد ٦٤، إبريل ١٩٨١).
٧٣)محمد السيد سليم، "دول مجلس التعاون في عالم غير مستقر"، في مجلة السياسة الدولية (العدد ١٣٠، أكتوبر ١٩٩٨).
٧٤)ـــــ، «رؤية إستراتيجية للعدوان الإسرائيلي على غزة»، في مجلة السياسة الدولية (العدد ١٧٦، المجلد ٤٤، أبريل ٢٠٠٩).
٧٥)محمد داخل كريم السعدي، شذى فيصل العبيدي، التوجهات الإسرائيلية نحو العراق

١٩٥٨ – ٢٠٠٥، في مجلة جامعة ذي قار العلمية (بغداد: جامعة ذي قار، المجلد ٧، الإصدار ٢، ٢٠١٢).

٧٦) محمد عامر، "الاتحاد السوفيتي والصراع العربي الإسرائيلي: محاولة للفهم ودعوة للفعل"، في مجلة المستقبل العربي (العدد ١١٨، ديسمبر ١٩٨٨).

٧٧) محمد علي الروسان، «العلاقات الأمريكية الإسرائيلية في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون»، في مجلة مركز المستنصرية العربية والدولية (بغداد: جامعة المستنصرية، العدد ٣٧، ٢٠١٢).

٧٨) محمد كريم كاظم، «دول الخليج والاستقرار الأمني في العراق»، في مجلة مركز الدراسات الدولية (العدد ٤٢، ٢٠٠٩).

٧٩) ـــــ، «دول الخليج العربي والاستقرار الأمني في العراق»، في مجلة مركز الدراسات الدولية (بغداد: جامعة بغداد، العدد ٤٢، يونيو ٢٠١٣).

٨٠) محمد مصطفى كمال، "أحداث ١١ سبتمبر والأمن القومي الأمريكي: مراجعة للأجهزة والسياسات"، في مجلة السياسة الدولية (العدد ١٤٧، يناير ٢٠٠٢).

٨١) محمود خليل، «التوازن العسكري في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١»، في مجلة السياسة الدولية (العدد ١٥٠، أكتوبر ٢٠٠٢).

٨٢) محمود خليل، «التوازن العسكري في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد سبتمبر ٢٠٠١»، في مجلة السياسة الدولية (العدد ١٥٠، أكتوبر ٢٠٠٢).

٨٣) محمود عزمي، «الامكانات العسكرية الإسرائيلية»، في مجلة المستقبل العربي (العدد ٢٥٨، أغسطس ٢٠٠٠).

٨٤) مصطفى البرغوثي وآخرون، "وجهات نظر في تطورات الانتفاضة وأهدافها"، في مجلة الدراسات الفلسطينية (مجلد ١٢، العدد ٤٧، صيف ٢٠٠١).

٨٥) ممدوح أنيس فتحي، "الإستراتيجية الأمريكية للقرن القادم"، في مجلة السياسة الدولية (العدد١٣٠، أكتوبر١٩٩٧).

٨٦) ميثاق خير الله جلود، "مستقبل علاقات العراق بدول الخليج في المجال السياسي"، في مجلة مركز الدراسات الإقليمية (بغداد: جامعة الموصل، الإصدار ٢١، ٢٠١١).

٨٧) نظيرة محمود خطاب، "إسرائيل ومؤتمر الدوحة والبحث عن مجال حيوي في الخليج"،

في نشرة تقديرات إستراتيجية (العدد ٥٨-٥٩، سبتمبر ١٩٩٧).
٨٨)نيفين عبد الخالق، المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي، في مجلة المستقبل العربي (العدد ١٩٣، ١٩٩٥م).
٨٩)هانئ رسلان، "التحرك الخليجي في مواجهة الأزمة"، في مجلة السياسة الدولية (العدد ١٠٣، يناير ١٩٩١).
٩٠)هاني عبد الله، «زيارة هيغ إلى المنطقة.. الدور الإسرائيلي في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة»، في نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ٤، ١٩٨١).
٩١)هشام عز الدين مجيد، «الدور الإسرائيلي في الحرب على العراق»، في مجلة مركز الدراسات الفلسطينية (العدد ١٠، ٢٠٠٩).
٩٢)د. هيثم الكيلاني، "الولايات المتحدة ومنطقة الخليج.. إعادة البحث عن أسس جديدة للعلاقات الإستراتيجية"، في نشرة تقديرات إستراتيجية (القاهرة: الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، العددان ٥٨-٥٩، سبتمبر ١٩٩٧).
٩٣)د. وحيد عبد المجيد، "التفاعلات العربية – الإقليمية تجاه الحرب على غزة"، في مجلة السياسة الدولية (العدد ١٧٦، المجلد ٤٤، ابريل ٢٠٠٩).
٩٤)وليد حسن محمد، «الوجود الإسرائيلي في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية»، في مجلة مركز الدراسات الفلسطينية (العدد ٦، كانون الأول ٢٠٠٧).
٩٥)ـــ، «العلاقات الروسية – الإسرائيلية بعد مؤتمر مدريد للسلام»، في مجلة دراسات دولية (العدد ٤٧، ٢٠١١).
٩٦)يوسف صايغ، منظور الشرق الأوسط ودلالاته بالنسبة إلى العرب، في مجلة المستقبل العربي (العدد ١٩٢، ١٩٩٥).
٩٧)ـــ، «الامكانات الاقتصادية الإسرائيلية»، في مجلة المستقبل العربي (العدد ٢٥٨، أغسطس ٢٠٠٠).

(٣) الرسائل العلمية

١) أشرف سعد العيسوي، انعكاسات البيئة الإقليمية والدولية على أمن دول مجلس التعاون

الخليجي ١٩٩٠-٢٠٠٤ (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، يناير ٢٠٠٥).

٢) أميمة جعفر عمر، السياسية الخارجية الأمريكية ما بعد الحادي عشر من سبتمبر.. حالة دراسة: التدخل الأمريكي في أفغانستان (رسالة ماجستير، شعبة العلوم السياسية، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، ٢٠٠٥).

٣) خالد بن حمود القحطانى، أمن الخليج في ظل متغيرات عالم ما بعد الحرب الباردة (في الفترة من عام ١٩٨٩ إلى ٢٠٠٧) (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٨).

٤) ضفاف كامل كاظم، التوجه الإسرائيلي الأمريكي حيال دول آسيا الوسطى (رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥).

٥) فوزي عباس فاضل، التطبيع الإسرائيلي العربي ١٩٧٧ – ١٩٩٧ وسب المواجهة المطلوبة (رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٠).

٦) عبد الرحمن عبد الكريم عبد الستار العبيدي، العلاقات العراقية - الإيرانية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ – ٢٠١١ (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١١).

٧) كريم سيد كنبار، البيئة الدولية وتسوية الصراع العربي الإسرائيلي بعد الحرب الباردة (رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، سبتمبر ١٩٩٨).

٨) كمال إبراهيم، "ملف إسرائيل إلى المتعدد"، في مجلة شؤون الأوسط (العدد ٦، فبراير ١٩٩٢).

٩) محمد طيب حمداني، التنافس الفرنسي الأمريكي على منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة (رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، ٢٠١١).

١٠) محمود حسن علي العفيفي، مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي (رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٢).

١١) نورهان الشيخ، دور النخبة الحاكمة في إعادة هيكلة السياسة الخارجية : دراسة لحالتي الاتحاد السوفيتي (١٩٨٥-١٩٩١) والجمهورية الروسية (١٩٩١-١٩٩٦) (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠).

١٢)وائل محمود الكلوب، دور الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ سبتمبر (٢٠٠١-٢٠٠٩) (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١١).
١٣)يوسف حسن يوسف العربي، المتغيرات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وأثرها في الأمن القومي لدول الخليج العربي ٢٠٠٣-٢٠١٣ (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٣).

(٤) البحوث والندوات والمؤتمرات

١) أشرف سعد العيسوي، العلاقات الخليجية – الإسرائيلية ١٩٩٠- ٢٠٠٣ (دراسة غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٣).
٢) المؤتمر السنوي التاسع عشر للبحوث السياسية "مشروع الشرق الأوسط الكبير" جدل الداخل والخارج ومستقبل المنطقة العربية (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ديسمبر ٢٠٠٥).
٣) ندوة بحثية بعنوان الغزو العراقي للكويت... المقدمات – الوقائع – وردود الفعل – التداعيات (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة رقم ١٩٥، مارس ١٩٩٥).
٤) ندوة حول تداعيات الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية على دول الخليج العربية (الكويت: المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، يناير ٢٠٠٢).

(٥) التقارير

١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٢ (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٩٢).
٢) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٢ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بجريدة الأهرام، ١٩٩٣).
٣) د. علي الغفلي، "الدبلوماسية الخليجية ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣"، في التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ (الشارقة: دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، فبراير ٢٠٣٣).

٤) مجموعة من المؤلفين، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٣).
٥) مجموعة مؤلفين، التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤ (الشارقة: دار الخليج للطباعة والنشر والأبحاث، فبراير ٢٠٠٤).
٦) د. محسن محمد صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٩ (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٩).

(٦) الصحف والمجلات

١) مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، العدوان الإسرائيلي على غزة.. الأهداف والتداعيات المحتملة، صحيفة أخبار الخليج، العدد ١١٢٤٢، يناير ٢٠٠٩.

(٧) مواقع على شبكة المعلومات الدولية "الانترنت"

1) البيان الختامي للدورة الحادية عشرة لمجلس التعاون الخليجي، https://www.gcc-sg.org/index67eb.html?action=Sec-Show&ID=113 .
2) البيان الختامي للدورة الثانية والعشرين، على الرابط: https://www.gcc-sg.org/index877b.html?action=Sec-Show&ID=124 .
3) البيان الختامي للدورة الرابعة والعشرين، على الرابط: https://www.gcc-sg.org/index6873.html?action=Sec-Show&ID=126 .
4) البيان الختامي للدورة الخامسة والعشرين – قمة زايد، على الرابط: https://www.gcc-sg.org/index46be.html?action=Sec-Show&ID=127 .
5) البيان الختامي للدورة السابعة والعشرين، على الرابط: https://www.gcc-sg.org/indexf5cf.html?action=Sec-Show&ID=129 .
٦) البيان الختامي للدورة التاسعة والعشرين، على الرابط: https://www.gcc-sg.org/index6be7.html?action=Sec-Show&ID=290 .
7) بيان المجلس الأعلى للدورة الاستثنائية، على الرابط: https://www.gcc-sg.org/index3345.html?action=Sec-Show&ID=292 .

8) بيان صادر عن المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته (١١٠) – (إعادة أعمار غزة)، على الرابط: https://www.gcc-sg.org/indexe6bf.html?action=Sec-Show&ID=296 .

9) أمينة سالم، الكيان الصهيوني في آسيا الوسطى: خطط التغلغل واستغلال الفراغ العربي والإسلامي، على الرابط: http://www.asiaalwsta.com/bookDetails.asp?bookID=12534 .

10) م.د. رافد احمد محمد أمين العاني، الدور العربي في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ (المملكة العربية السعودية أنموذجا)، متاح على الرابط: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=50944 .

11) كلمة الرئيس أوباما أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 21 أيلول/سبتمبر 2011، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، متاح على: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=5254 .

12) ملحق.. أبرز نقاط بيان وزارة الدفاع الإسرائيلية بشأن العدوان على العراق (١٩ مارس ٢٠٠٣)، على الرابط: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/GhzIrq2003/mol05.doc__cvt.htm .

13) وزارة الخارجية المملكة العربية السعودية، الموقف الرسمي للمملكة من الأزمة اللبنانية الإسرائيلية، على الرابط: http://www.mofa.gov.sa/KingdomForeignPolicy/KingdomPosition/Pages/NewsArticleID53069.aspx .

14) على الرابط: http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2006/07/16/50715.html

15) ياسر قطيشات، حقيقة (تطبيع العلاقات الخليجية – الإسرائيلية) أزمة أم واقع؟، آراء حول الخليج، متاح على: http://araa.sa/index.php?view=article&id=2931:2014-08-05-14-57-59&Itemid=172&option=com_content .

16) يوئيل جوجنيسكي، «الطوق الثالث: رؤية إسرائيلية لخريطة التوازنات في منطقة

الخليج»، أحمد البهنسي (ترجمة)، في مجلة السياسة الدولية، على الرابط: http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2499.aspx .

ثانيًا- المراجع باللغة الأجنبية

1) Alferd B. Pardos، Saudi Arabia: Current Issues and U.S. Relations، Congressional Research Service (CRS)، Febraury 4، 2004
2) Andrej Kreutz، including "The Geopolitics of post-Soviet Russia and the Middle East." Arab Studies Quarterly (Winter 2002); and "Russia and the Arabian Peninsula." Journal of Military and Strategic Studies، 2004.
3) Alek D. Epstein، Russia and Israel: A Romance Aborted? ، Alek D. Epstein، RUSSIA IN GLOBAL AFFAIRS VOL. 5 • No. 4 • OCTOBER – DECEMBER • 2007
4) Antony Dolman، Resources، Regimes، World Order، Pergamon Policy Studies، U.S.A، 1981
5) Anthony H . Cordesman، Lessons From 2006's Israel Hezbullah War، Washington، Center For Strategic and International Studies،2007
6) Arab Center For Research and Policy Studies، The Arab World and Russia: Current Transformations of an Enduring Relationship،Doha، May 23-24، 2015
7) Barak Ravid، "WikiLeaks blows cover of Israel's covert Gulf States ties." Haaretz، November 29، 2010.
8) Barry Rubin، "Motives and Interests in Israel–Gulf Relations." Middle East Review of International Affairs، XII: 3 2009
9) Bollyn، C.، «Super-Thermite Found in World Trade Center Dust.» April 5، 2009

10) Bollyn، Christopher. «Super-Thermite Demolished TwinTowers on 9-11: Game Over for Criminals and Cover Up.» April 14، 2009 Bollyn، Christopher. Did LVI Work in the TwinTowers Before 9/11? March 20، 2005

11) Chesterman، S. (2001). Just War or Just Peace? Humanitarian Intervention and International Law (Oxford: Oxford University Press

12) Chua Lu Fong، "Operation Eagle Claw، 1980: A case study in crisis management and military planning". Singapore Armed Forces، vol.28، no.2 (April-June 2002

13) Danielle Pletka، Dissent and Reform in the Arab World: Empowering Democrats American Enterprise Institute for Public Policy Research، February 13، 2006 .

14) David Allen Rivera، FINAL WARNING: A HISTORY OF THE NEW WORLD ORDER، An Imprint of InteliBooks Publishing، Oakland، California،2004

15) David E. Johnson، Hard Fighting، Israel in Lebanon and Gaza، ARROYO CENTER and PROJECT AIR FORCE، Washington، 2011

16) Dov Waxman، From Jerusalem to Baghdad? Israel and the War in Iraq، Baruch College ، International Studies Perspectives (2009)

17) Francis Fukuyama، The End of history and the last man (New York: Perennial، 2002)

18) Freedman، L. and E. Karsh (1995). The Gulf Conflict، 1990-1991 (Princeton: Princeton University Press

19) GREATER MIDDLE EAST INITIATIVE، OFFICEAL TEXTS، Information Resource Center Public Affairs Section، American Embassy in Cairo، Egypt، March، 2004 .

20) Gulf Arab states deem Israel key to security،" Middle

East Newsline، July 27، 2010

21) Haass، R.N. (1999)، Intervention: The use of American military force in the post-Cold War world. Revised edition (Washington DC: Brookings Institution

22) Haim Malka، Crossroads: The Future of the U.S.-Israel Strategic Partnership، Washington، DC: Center for Strategic and International Studies، 2011

23) Harrit، Niels H. et al.، «Active Thermitic Material Discovered in Dust from the 9/11 World Trade Center Catastrophe.» The Open Chemical Physics Journal، Volume 2، 2009، ISSN: 1874-4125.

24) inter alia، Nafeez Mosaddeq Ahmed، The War on Truth: 9/11، Disinformation and the Anatomy of Terrorism (Northampton: Olive Branch Press، 2005)، Chapter 4

25) James A. Baker، The Gulf States And Israel–Palestinian Conflict Resolution (Texas: Baker Institute Policy Report، Number 16 September 2014)

26) Jeffrey A. Baker، Cheque-Mate: The Game of Princes The Baker Group، Inc.: St. Petersburg، FL، 1993

27) Jim Zanotti، Israel and Hamas: Conflict in Gaza (2008-2009) (Washington: congressional Research service، 19 February 2009)

28) John R. Bradley and Rachel Bronson، Saudi Monarchy: Part of the Problem or Part of the Solution? Washington Institute for Near East Policy، July 7، 2005.

29) John Roth Douglas Greenburg، Serena Wille، Monograph on Terrorist Financing، National Commission on Terrorist Attacks Upon the United States، Washington، 2003

30) John Duke Anthony، «The US-GCC Relationship»، in:

David W. Lesch، ed.، The middle East and the United States: A historical and political reassessment، 2nd ed. (Boulder، CO: Westview Press، 1999)

31) John Prados ، U.S. ANALYSIS OF THE SOVIET WAR IN AFGHANISTAN: DECLASSIFIED، Washington، The September 11th Sourcebooks، October 9، 2001

32) Joseph Kostiner، "The Marginal Peace: The Attitudes of the Persian/Arabian Gulf States towards Israel and the Peace Process،" Tami Steinmetz Center for Peace Research، Tel Aviv University، 2008.

33) Joshua Muravchik، The Democratic Ideal، American Enterprise Institute for Public Policy Research، February 4، 2005 .

34) Kenneh Pollack، Amy Hawthorne، W. Patrick Lang، Philip C. Wilcox، Jr.، «IMPERIAL DREAMS، CAN THE MIDDLE EAST BE TRANSFORMED ؟»، MIDDLE EAST POLICY، (Vol. x، No. 4، Winter 2003)

35) Kuwait MPs want Iran envoy expelled over 'spy cell،" Kuwait Times، May 3، 2010. See also "Kuwait charges 6 men، woman with espionage،" AFP، August 4، 2010.

36) Len Colodny and Robert Gettlin، Silent Coup: The Removal of a President (St. Martin's Press: New York، NY، 1992)

37) Martin Gilbert ،Israel، William Morrow ،Printed In the United States Of America ،1998

38) Michael Eisenstadt، U.S.-GCC Relations: Closing the Credibility Gap (Washington: The Washington Institute for Near East Policy، 9 July 2015)

39) Michael Eisenstadt and David Pollock، Asset Test: How the United States Benefits from Its Alliance with Israel (Washington: The Washington Institute for Near East

Policy، Strategic Reports 7،September 2012)

40) Michael Eisenstadt، "Resetting the U.S.-Israel Alliance،" War on the Rocks، February 5، 2015.

41) Molander، Johan: "The United Nations and the Elimination of Iraq's Weapons of Mass Destruction: The Implementation of a Cease-Fire Condition"، in Fred Tanner (ed.): From Versailles to Baghdad: Post-War Armament Control of Defeated States (New York: United Nations/ Geneva: UNIDIR، 1992)

42) Niels H. Harrit، Jeffrey Farrer، Steven E. Jones، Kevin R. Ryan، Frank M. Legge، Daniel Farnsworth، Gregg Roberts، James R. Gourley، Bradley R. Larsen Harrit، Niels، Interview with Danish scientist and co-author of paper on evidence of super-thermite in the WTC dust، TV2 News، Denmark، April 6، 2009

43) Nora Bensahel and Daniel L. Byman، «THE FUTURE SECURITY ENVIRONMENT IN THE MIDDLE EAST»، (RAND، 2004)

44) phraim KARSH، "Soviet-Israeli relations: a new phase?،" The World Today، Vol. 41.، N° 12

45) Philip Zelikow، Saudi Arabia، the United State، and Political Reform in the Arab World، US Department of State، May 24، 2004.

46) Randy B. Bell، "Expansion of American Persian gulf policy"،New York ،(CSC، 1990)

47) Ralph A. Epperson.. The New World Order (Publius Press: Robert D. Burgener، "Reluctant Allies: The Tehran Declaration of 1943 Became the Cornerstone of U.S. Iranian Relations، Iranian Times، 9/1/1998.

48) RAYMOND HINNEBUSCH، The US Invasion of Iraq: Explanations and Implications: Critique: Critical

Middle Eastern Studies، Vol. 16، No. 3، 209–228، Fall 2007

49) Robert FREEDMAN، «Soviet Jewry as a factor of Israeli Foreign policy،" Journal of South Asian and Middle Eastern Studies، Vol. IX، N° 4، Smmer 1986

50) Robert Jervis، "Understanding the Bush Doctrine،"Political Science Quarterly Vol. 118، No. 3، Fall 2003 Edward Rhodes، Stewart Ain، "Congressional Push To Get U.S.، Israel To 'Dial It Down،'" New York Jewish Week، April 1، 2015

51) Roni Sofer، "Landau 1st Israeli minister to visit Abu-Dhabi،" Ynetnews، May 18، 2010

52) Rubin، Debra، and Richard Korman and Gary Tulacz، «Industry Firms Pitch in for World Trade Cleanup While Others Account for Employees in Doomed Buildings،» Engineering News-Record، September 13، 2001

53) Saudi Arabia›s Curriculum Of Intolerance، Special Report، Freedom House، May 2006 .

54) Ted Gup. "The Doomsday Blueprints،" Time، August 10، 1992

55) Uriel Heilman، "Why the U.S. and Israel are not getting along،" JTA، September 2، 2014.

56) Urquhart، B.E. (2000)، 'The UN and International Security after the Cold War' in A. Roberts and B. Kingsbury (eds.)، United Nations، Divided World، 2nd edition.)Oxford: Oxford University Press)

57) Victor Thorn، Made in Israel ٩-١١and the Jewish Plot Against America، Sisyphus Press، State College، 2011

58) Vick، Alan J.، Adam Grissom، William Rosenau، Beth Grill، and Karl P. Mueller، Air Power in the New Counterinsurgency Era: The Strategic Importance of USAF

Advisory and Assistance Missions، Santa Monica، Calif.: RAND Corporation وMG-509-AF، 2006. As of August 8، 2011:

59) Volker Perthes، " AMERICA'S GREATER MIDDLE EAST AND EUROPE : KEY ISSUES FOR DIALOGUE"، MIDDLE EAST POLICY، (Vol. X1، No. 3، Fall 2004

60) Yury POLSKY. «Russia›s Policy Toward Israel.» Journal of South Asian and Middle Eastern Studies، Vol. XVIII، N° 1، Fall 1994

61) Wall، Robert، "Fighting Under Fire،" Aviation Week and Space Technology، Vol. 170، No. 13، March 30، 2009

62) Walter LAQUEUR، A History of Zionism، New York، Schocken Books 2003

63) White، Nigel: "The Legality of the Threat of Force against Iraq"، Security Dialogue، vol. 30، no. 1 (forthcoming March 1999)

64) Yoel Guzansky، "Beyond the Nuclear and Terror Threats: The Conventional Military Balance in the Gulf،" Strategic Assessment، XIII:1، July 2010

65) Yoram Schweitzer، «International Terrorism in the Shadow of the Iraq War»، In Shai Feldman &Yiftah Shapir، The Middle East Strategic Balance 2003-2004 (Tel Aviv: The Institute for National Security Studies، 2004).

66) Yossi Melman، "Mati Kochavi guards the oil wells in the Gulf." Haaretz، September ،18 ٢٠٠٨. See also Zadok Yechezkely، "The guardians of the Gulf." Yedioth Ahronoth، March.١٢ ،٢٠١٠

الفهرست

الفصل الأول: أثر المتغيرات الدولية على العلاقات الخليجية الاسرائيلية
- المبحث الأول: انهيار الاتحاد السوفيتي، والهيمنة الأمريكية
- المبحث الثاني: ظاهرة الإرهاب وأحداث ١١ سبتمبر
- المبحث الثالث: الغزو الأمريكي للعراق (حرب الخليج الثالثة) ٢٠٠٣

الفصل الثاني: أثر المتغيرات الإقليمية على العلاقات الإسرائيلية الخليجية
- المبحث الأول: حرب الخليج الثانية (الغزو العراقي للكويت ١٩٩٠/١٩٩١):
- المبحث الثاني: الحرب الإسرائيلية على لبنان ٢٠٠٦ وعلى غزة ٢٠٠٨
- المبحث الثالث: المشروعات البديلة للنظام العربي الإقليمي (المشروع الشرق أوسطي)

الفصل الثالث: واقع العلاقات الإسرائيلية الخليجية في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية
- المبحث الأول: واقع العلاقات الإسرائيلية الخليجية في ضوء المتغيرات الدولية.
- المبحث الثاني: واقع العلاقات الإسرائيلية الخليجية في ضوء المتغيرات الإقليمية.
- -المبحث الأول: دور الولايات المتحدة فى تطوير العلاقات الإسرائيلية الخليجية.

المبحث الثاني: معوقات ومحفزات تطوير العلاقات الإسرائيلية الخليجية